موسى مخّول

الأكراد

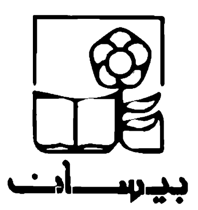
من العشيرة إلى الدولة



موسى مخول

الأكراد

من العشيرة إلى الدولة



● اسم الكتاب: الأكراد من العشيرة إلى الدولة
● تـــأليـــف: موسى مخـول
● الطبعة الأولى: آذار (مارس) 2013م

● ISBN: 978 - 614 - 417 - 952 - 9

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

المقدمة

الاهتمام بدراسة التاريخ عامل مهمّ من عوامل التقدم الإنساني. والجماعات الإنسانية على اختلاف زمانها ومكانها، ليست واحدة، إنما الحضارة الناتجة عن فعل هذه الجماعات هي تراث إنساني يتقاسمه المجتمع البشري بأكمله. فالتاريخ عدوّ للنظرة الضيّقة والمحدودة، وعدوّ للعصبيات والعنصريات على مختلف أشكالها. إنه دعوة إلى إدراك قيمة التعاون الإنساني، وقيمة التعايش السلمي والتضامن بين الشعوب، لمصلحة التقدّم البشري، ورفع مستوى الفرد. في كل بقعة من بقاع هذا العالم.

ودراسة التاريخ تضع أمامنا الحقائق ونتائج الاختبارات السابقة، لننطلق إلى المستقبل، فتربطنا بالماضي والحاضر، وتنير لنا طريق المستقبل.

ولطالما درج الكثيرون من قرّاء التاريخ، إن يعدّوه أخباراً وقصصاً من الماضي. لكن الماضي ليس ميتاً، وإنّما يقبض على الحاضر بشتّى معالمه، لأن ما حدث في الأجيال والعهود السابقة، ما زال يؤثّر في حياتنا وعقولنا إلى حدّ ما. فروايات الحوادث متتابعة ومتّصلة، والوثائق جزء حيوي من التاريخ.

وإذا كان الأدب يشعّ البهجة في قلوبنا، ويهذّب عقولنا، والعلم يزوّدنا مستلزمات الحياة، فالتاريخ ليست له ما لهذا ولا لذاك، إنما هو خادم للحقيقة.

فأخباره لا تستمدّ من الخيال كما هي الحال في الشعر، لكنها قائمة على المنهج المجرّد الذي يقصد إظهار حقيقة الماضي. كما أنه في الوقت ذاته أدب مغلغل بأصفاد الحقيقة. فصلته بالحقائق القاسية هي مرجع ما له من شأن، وهي التي تجعله خليقاً بأن يملأ فراغ القراء، وجهود الطلاب. إنه يصف لنا حوادث وقعت بالفعل في زمان ومكان، مهما يكن في هذا الوصف من نقص.

والتاريخ الجامد تاريخ باطل، لأن الماضي لم يكن جامداً عندما وقع. والتاريخ الفاتر تاريخ بعيد عن الدقّة، لأن الماضي كان مليئاً بالحرارة، نابضاً بالحياة. ومع ذلك فإن هذا التاريخ المليء بالحرارة مضلّل أيضاً، إذا كانت هذه الحرارة منبعثة من الهوى الحزبي الحديث، والخيال الشخصي، ولم تكن صدى لما كان يسير في أوصال الماضي الحاصل.

وفي هذا البحث عن الكرد والمسألة الكردية عبر العهود، حاولت جاهداً أن أبقيها في إطارها التاريخي والطبيعي، وإيضاحها وإخراجها ضمن منهج علمي أكاديمي يستند إلى المراجع الموثوقة، والوثائق التاريخية المحققة والمنقّحة، بعيداً عن غبار الخيال، والسرد القصصي، وحلم الشعر، وفورة العاطفة.

لست الأول الذي كتب وبحث في تاريخ الكرد والمسألة الكردية، ولن أكون الأخير من هؤلاء، كما أن هذا الكتاب لن يكون خاتمة الكتب وأكملها. لكني قد أكون من بين الذين شاركوا وسيشاركون في إعادة بحث هذه القضية، بعد أن ظهرت وثائق جديدة وأبحاث جديدة في هذا الموضوع. وهذا ما يتطلب مني الجهد والنظر والتدقيق في كثير من المواضيع. خاصّة أن المسألة الكردية في مراحلها الوسطى والحديثة والمعاصرة هي لعبة سياسية دولية. وقد أثّر فيها وزاد في تعقيدها الطبيعة الجغرافية لأرض الكرد، ومن ثم الحدود السياسية لهذه المنطقة.

فالبقعة الجغرافية التي يتواجد فيها الكرد (كردستان). تتقاسمها أربع دول، هي: إيران، وتركيا، والعراق، وسوريا. ولكل دولة من هذه الدول حدودها

الجغرافية والسياسية المعترف بها دولياً، وكيانها المستقل وأنظمتها ودساتيرها المعتمدة. في حين فرضت الطبيعة الجغرافية، والواقع الزمني والسياسي أن وجود الكرد ضمن هذه الدول. وضمن هذه الكيانات وهذه الأنظمة والتي يحاولون فك الارتباط معها، أو تعديل مواثيقها وقوانينها ودساتيرها، والسعي إلى إدارة ذاتية عند البعض منهم، وإلى استقلال وانفصال كلّي عند البعض الآخر، في حين ارتضى فريق منهم العيش ضمن هذه الدول وتحت لوائها كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية على السواء.

وهذه الدراسة، وهذا البحث في القضية الكردية، لم يتوقّف فقط على المسألة السياسية التي تكون قد أخذت حيّزاً لا بأس به، إنما عملت جاهداً وبنوع خاص على إظهار الناحية الحضارية عند الكرد بما تتضّمنه من لغة وثقافة ودين وعلم واقتصاد، وعادات وتقاليد وأنظمة وأدب وشعر وفن وغيرها.. كما شرحت وبيّنت في هذا الكتاب علاقة الكرد بالشعوب المجاورة وبالإسلام والدولة العثمانية وتأثيرهم وتأثّرهم بتاريخ هذه المنطقة، التي هم فيها، والدول التي ينضوون تحت لوائها والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ منها.

وفي الختام آمل أن أكون قد أشعلت شمعة في التاريخ الكردي ليأتي من بعدي ويشعل منارة.

والله ولي التوفيق

موسى مخول

مزرعة يشوع

19 كانون الثاني سنة 2009

الفصل الأول

الواقع الجغرافي لكردستان

تقع الجغرافية الطبيعية لكردستان بين نقطتين أساسيتين هما، جبال أرارات وخليج اسكندرون. وأرارات منطقة جبلية واسعة، وتتخذ شكلاً لوزياً باستثناء بعض الانخفاضات الداخلية، ممّا يجعلنا نميّز في هذه السلاسل التي تكوّن كتلة متلاحمة أربع قمم هي: كوري في الشمال، وجوله ميرك في الجنوب، وشوشة في الشرق، وباي بورت في الغرب.

وتشكل الجبال الكردية بين أرارات وجوله ميرك حدوداً مرتفعة لبلاد أرمينيا، وفي جنوبي جوله ميرك نجد على العكس سهول بلاد فارس التي تقع فوق سهول أشور. وتعرف الجبال الممتدة إلى بلاد ما بين النهرين باسم «جبال زاغروس»[1].

أما المنحى الغربي باتجاه الاسكندرون وبعد أن تقطع مسافة قليلة، فتبدأ سلسلة جبال طوروس، التي تشكّل حدّاً لتوزيع المياه بين البحر الأسود وبلاد ما بين النهرين. فهذه السلسلة تتجه في مجموعها صوب الشمال الشرقي في فروع ثلاثة: طوروس الشمالي، والأوسط، والجنوبي[2].

---

(1) زاغروس: اسم يوناني. باسيلي نيكتين. الكرد ص72.

(2) باسيلي نيكتين، الكرد ص73 ـ 74.

ـ مينورسكي، الأكراد، ملاحظات وانطباعات، ترجمة الدكتور معروف خزاندرر. بغداد سنة 1968.

وهكذا يتبيّن لنا أن هذه الجبال التي تبدأ من أرارات شرقاً وتنتهي في الاسكندرون غرباً، إنها تهيمن من الشرق على حوض بحيرة أورمية، وتشكّل جنوباً المنحدرات التي تنتهي برحاب البادية السورية الواسعة.

في حين نرى في الجهة المقابلة تأخذ جبال زاغروس التي تكوّن الحدود العراقية الإيرانية سيراً منتظماً، فهي تتجه في خط مستقيم وقصير نسبياً من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، وأن السفوح الشرقية لجبال زاغروس أفضل مناخاً من سفوحها الغربية[1].

وضمن هذا الإطار الجبلي، الذي يضم قمماً عالية وسهولاً مرتفعة ومضايق وممرات، ووديانا عميقة متتالية، اتخذ الكرد موطناً منفصلاً لهم. وقد استقرّوا في ثلاث مناطق هي: الهضبة العليا لأرمينيا، وكردستان تركيا، وجبال إيران الغربية، وبعض الممرّات في جبال طوروس.

وباختصار انتشر الكرد من الجنوب في موجة واسعة على رقعة كبيرة تشمل الحدود العراقية الإيرانية ابتداء من مدينة «مندلي» شرقي بغداد، وتشمل فيما بعد الخط الذي يفصل بين إيران وتركيا حتى جبال أرارات، وحتى الحواشي الجنوبية للقوقاز[2]. وكان الكرد يعيشون حتى الحرب العالمية الأولى في الهضاب الأرمينية مختلطين مع الأرمن[3]. إلا أن الخط الموازي لأرضروم يعتبر حدهم الشمالي في تركيا. أما جنوباً فقد نزل الكرد إلى سهل بلاد ما بين

(1) رابينو، تقرير عن كردستان سنة 1912.
- باسيلي نيكتين، الكرد ص79 ـ 87.
- مينورسكي، الأكراد.

(2) هي أرمينيا، وأذربيجان ضمن الاتحاد السوڤياتي سابقاً.

(3) خلال الحرب العالمية الأولى أبعد الأتراك الأرمن من أرمينيا الجنوبية والغربية، وهم الآن لا يوجدون تقريباً في تلك البلاد، وعلى الأقل في القرى، ولكن الكرد أيضاً تعرّضوا بعد انتهاء الحرب المذكورة إلى التهجير الإجباري صوب الغرب، فخلال شتاء سنة 1926 ـ 1927، وبعد قمع ثورة «الشيخ سعيد بهيران» أبعدت السلطات العسكرية الكمالية التركية حوالي مليون رجل وامرأة وطفل كردي باتجاه غربي الأناضول بعد تعرّضهم لهجمات شرسة على غرار تلك التي تعرّض لها الأرمن المهجّرون خلال الحرب (المؤلّف).

النهرين، ومن جهة الغرب يمكن تحديد وجودهم بوجه عام بنهر الفرات. إلا أنهم يمتدون أعمق من ذلك في آسيا الصغرى، ويقطنون المنطقة الجنوبية الشرقية من سيواس، وينتشرون أيضاً كمجموعات متفرّقة قرب قونية، وسبليسي. ومن جهة الشرق توجد عناصر متناثرة من الكرد في خراسان[1]، وبالقرب من قزوين وإقليم فارس، وبالقرب من كياليون ـ اندو[2] وكذلك في مازندران.

وقد ورد في كتاب شرف نامه للشاعر الكردي: «عبد الخالق أثيري الكركوكي»، المتوفى سنة 1962 مقطوعة تقول: «هل تريد أن تعرف أيها الكردي ما هي الأماكن التي يقطنها أقرباؤك، استمع إلي أذكرها لك: تمتد حدود كردستان غرباً إلى الاسكندرونه وجبال طوروس صوب البحر الأسود، وشمالاً أردهان وآراس، وشرقاً من جبال الواندالي إلى أراس، وفي الجنوب من الأهواز حتى الفرات. إن الحدود الجنوبية تمتد إلى جبال حمرين وسنجار وطريق نصيبين»[3].

إن الكردي والجبل لا ينفصل أحدهما عن الآخر، حيثما يبدأ السهل يخلي الكردي المكان للعرب أو الترك أو الفرس، وعلى ضفاف بحيرة «وان» ينسحبون جنوباً للأرمن[4].

والبلاد التي يسكنها الكرد بموجب التعريف الجغرافي الإداري هي:

---

(1) أبعدهم إلى هذه المنطقة الشاه عباس الصفوي.

(2) أبعدهم إلى هذه المنطقة نادر شاه سنة 1736 ـ 1747.

(3) هذه القصيدة لم يبنَ محتواها على معلومات جغرافية علمية، وإنما على معلومات الشاعر العامة ومسموعاته ممزوجة بقدر كبير من العواطف القومية المجردة والناشر فرج الله زكي الكردي «شرفنا مه» صفحة 587 ـ 58، لكن روندو في كتابه قبائل جبلية باللغة الفرنسية ينسب هذه المقطوعة إلى الشاعر الكردي «حاجي قادري كوي» المتوفى سنة 1897.

(4) ورد في نص كردي ذكره «روندو» في كتابه قبائل جبلية باللغة الفرنسية: «هذه ليست بلادي، إنها أعراف وقوانين البلاد المنخفضة، ولكن البلاد العليا تظل القلعة العزيزة على قلبي».

1 ـ تركيا:

محافظة أرضروم، حيث يشكل الكرد غالبية سكانها أو أكثريتهم الساحقة ـ أرزنجان ـ قارص ـ اكري ـ وان ـ موش ـ سعرت ـ دياربكر ـ ماردين ـ أورفة العزيز.

2 ـ إيران:

إن الأكراد في إيران يمثّلون الأكثرية المطلقة في ولايتي «كرمنشاه، وكردستان»، وكذلك في مقاطعة «كروس» وبعض أجزاء «أذربيجان» وبخاصة في مقاطعة «ساو جبلاغ أو كردستان مكري» في جنوبي بحيرة أورمية وغربي «تهتو» وفي منطقة طويلة نسبياً وبعرض 20 إلى 40 كم، على الحدود الإيرانية التركية، في غربي بحيرة أورمية في «رضائية».

3 ـ العراق:

هنا يقطن الأكراد في المنطقة الشمالية في محافظتي الموصل وكركوك، وفي السليمانية، ودهوك، وفي ألوية خانقين ومندلي. كما ينتشرون في مناطق متفرّعة على امتداد نهري الفرات ودجلة ابتداء من شمال شرق بغداد وحتى أقصى الشمال.

4 ـ سورية:

ينتشر الأكراد في الجزيرة الفراتية وفي الشمال الغربي من البلاد في شمال غربي حلب لاسيما في منطقة عفرين، كما أن قسماً منهم في مدينة دمشق.

5 ـ روسيا:

يتموضع الأكراد في جمهورية أرمينيا السوفياتية سابقاً، وأذربيجان وتركمانيا.

وقد تعرّض مركز كردستان الجغرافي إلى تغيرات عديدة من جراء الصراع

التاريخي فيه، ولم يعد التعبيرالعنصري لكلمة «الوطن الكردي» كردستان منطبقاً على الحدود الجغرافية لهذا الاصطلاح، ولم يتفق دائماً والناحية العنصرية.

ولعلّ أقدم المصادر التي ظهر فيها اصطلاح كردستان، هي المصادر اليونانية، فقد سمّى الكتّاب اليونان والرومان كردستان باسم «كردونس أو كورداي»، وسماه السريان باسم «كاردو»، التي تقع في الجبال بين ديار بكر ونصيبين وزاخو، وإن لم تكن حدودها واضحة.

أما المؤرّخون العرب القدماء فكانوا يسمّون كردستان باسم إقليم الجبال، وكان هذا الإقليم يشتمل على المنطقة الواقعة شمال غربي إيران حتى بحيرة أورمية ممتداً من أطراف سهل العراق حتى الصحراء الإيرانية الكبرى ومشتملاً على منطقة الجبال جنوب شرقي أذربيجان[1].

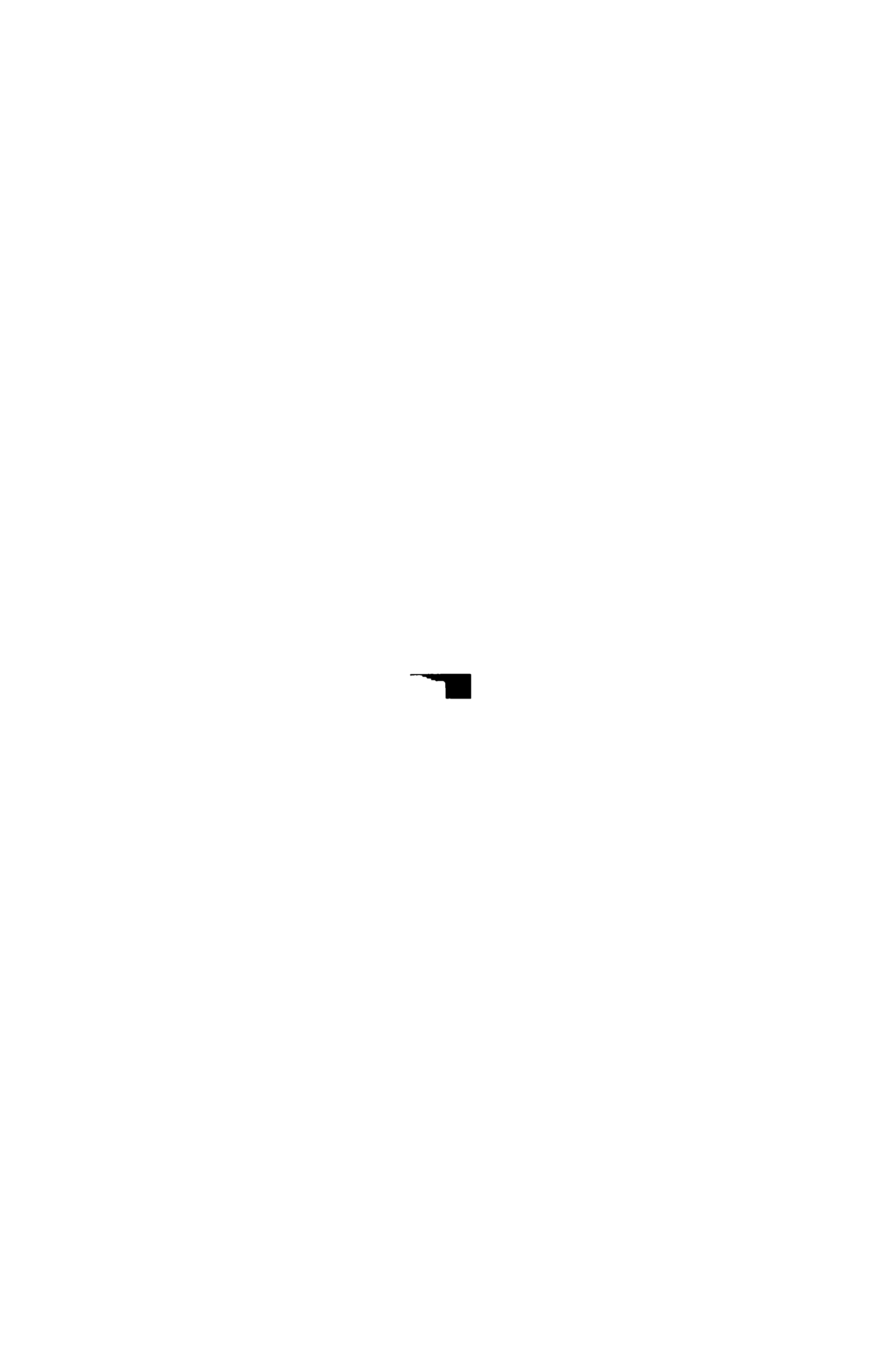
وكردستان اليوم تعني بلاد الأكراد، التي تتميز بطابعها الجبلي، وهي منطقة لا حدود سياسية لها ولا وحدة قومية تجمع بين سكانها[2]. وقد حالت المنطقة الجبلية التي يقطنها الأكراد في العراق وإيران وتركيا دون جمعهم في حدود سياسية لأنها غاية في الوعورة، وتفصلها الأودية العميقة والأنهار الكبيرة، وتكثر فيها الينابيع، وتقل فيها المواصلات الحديثة. كما حجزتها عن بعضها البعض حدود الدول التي اقتسمتها فيما بينها. لذلك نجد خلافاً ظاهراً في لهجات السكان الأكراد، بسبب تأثّرهم بلغة ولهجة الدولة التي يسكنونها. وتعتبر المنطقة الكردية وبخاصة العراقية منها غنية بالبترول والنحاس والكبريت والحديد، إضافة إلى المياه. ممّا يجعل منها منطقة استراتيجية اقتصادية بالنسبة للدولة العراقية[3].

---

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية ص28.
- كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين؟ ص14.

(2) باسيل نيكتين، الكرد ص25.

(3) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (آسيا) ص380.



الفصل الثاني

أصل الأكراد

إن أصل الأكراد ومنشأهم لم يدرس حتى الآن درساً كافياً وافياً، لذلك لا يزال الكثير من الباحثين يختلفون فيما بينهم في هذا الموضوع، كما أن النظريات الموجودة بهذا الخصوص تحتاج إلى بحث دقيق.

فغالباً ما يطرح البحث عن أصول أي شعب كان، مشكلة مستعصية، وبخاصة في مثل حالة الشعب الكردي، لأن الشواهد التاريخية تعوزها الديمومة، ويتعذّر التثبّت منها في بعض الحالات. فلكي نثبت هوية شعب ما، نلجأ في الغالب إلى مقاييس معيّنة حاسمة، كاسمه وعرقه ولغته، من دون أن نقتنع بقيمتها العلمية. فالاسم وحده لا يسمح باستنتاج مرضٍ بالنسبة للشعب الكردي الذي يسمّى به.

ومن العجيب أن نرى الباحثين «مينورسكي» و«مار» يتوصّلان إلى نتائج متقاربة رغم انطلاقهما من اتجاهات مختلفة. إذ يرى كلاهما دور الميديين في التكوين العربي للكرد أمراً مؤكداً. فقد لاحظ مار في دراساته وجود صلات وثيقة بين الكرد الميديين في الوثائق «الهخامنشية» وبدا له الكرد في جوانب كثيرة بمثابة حفدة مباشرين للميديين[1].

---

(1) باسيلي نيكتين الكرد ص 43.

- ماجد عبد الرضا القضية الكردية في العراق ص13.

- باسيلي نيكتين الكرد ص59.

أما المؤرخ الروسي «باسيلي نبكتين» فيرى إزاء أصل الكرد، بعد دراسته مينورسكي و«مار» أننا أمام نظريتين:

الأولى: تعتبرهم من أصول إيرانية هندو ـ أوروبية، وقد ارتحلوا في القرن السابع ق.م من منطقة بحيرة أورمية باتجاه منطقة «بوهتان».

الثانية: إنهم شعب أصيل مع وجود صلة قرابة بينهم وبين الشعوب الآسيوية القديمة الأخرى، كالسومريين والكلدانيين والجورجيين والأرمن، وكانوا يتكلّمون سابقاً بلغتهم، ثم استبدلوا بها لغة إيرانية خاصة.

وفي الحقيقة إن محاولة تصنيف بشري بشأن الكرد لم تباشر إلا حديثاً، ويجري بعض الباحثين تمييزاً بين الكرد الذين يسكنون شرقي كردستان، والذين يقطنون غربها. فالكرد الشرقيون يتميّزون بسمرة بشرتهم، وشكل جمجمتهم، ويشبهون في ذلك الفرس. بخلاف الكرد الغربيين، الذين هم بنسبة كبيرة شقر اللون، وتختلف جمجمتهم عن الأولين. وقد توصل بعض هؤلاء الباحثين، إلى أن الكرد في الأصل شعب أشقر اللون أزرق العيون، ويفسّر كون بعضهم في بعض المناطق سمر البشرة وأن جمجمتهم تختلف عن الفئة الأولى يعود إلى تزاوجهم من الترك والأرمن والفرس واختلاطهم بهم[1].

كما يعلل بعض الباحثين وعلماء السلالات التفاوت بين أوصاف الأكراد الشماليين القاطنين في تركيا، وفي شمال غربي إيران. والتي تكشف عن مميزات آرية واضحة كالرأس الطويل، والقامة الطويلة وعناصر الشقرة كالشعر الأشقر والعيون الزرق، والوجه الأبيض المائل إلى الحمرة، وبين الأكراد

---

(1) راجع بهذا الخصوص: ميلليخين في حياة بدائية الكرد الذي صدر سنة 1870، وبامسشاكوف الشعوب القاطنة حول البحر الأسود في وضعهم الراهن، وفي وثائق الجمعية الأتنوغرافية، باريس سنة 1939.

ـ يرى «مار» أن هناك وجود قرب بين السومريين والكرد، ويفترض أن الكرد يمثلون عناصر نازحة امتزجت مع السكان الأصليين للأناضول ويمكن أن تكون هذه العناصر نزحت في وقت متأخر، وقد أتت من القوفاز، والجانب الآخر للبحر الأسود.

ـ راجع أيضاً بهذا الخصوص «موسز ينيسكي» بحوث عن أصل الثقافة الأولتية للشعوب السلافية سنة 1952.

الجنوبيين ذوي البشرة السمراء والشعر الأسود الداكن، وبأغلبية ساحقة العيون البنيّة، وبقامة متوسّطة الطول، ورأس أقرب إلى الاستدارة، يعلّلون هذا التفاوت والاختلاف بتأثرهم بالعناصرالمجاورة لهم والتي اختلطوا معها وتزاوجوا منها. فالشماليون يكشفون عن تأثيرات أرمينية قوية فيهم، في حين أن الجنوبيين يكشفون عن تأثيرات عناصر سامية[1].

والواقع أن الأكراد مزيج شديد الاختلاط، يتمايز بعضهم عن بعض بين عشيرة وأخرى، ويدعم هذا الرأي، الحقيقة الماثلة أمام أعيننا اليوم، باختلاط الأكراد وبقية الشعوب التي يعيشون بينها وتزاوجهم بعضهم من بعضهم الآخر.

والنظريات الراجحة حتى الآن، والتي يتفّق عليها غالبية العلماء والباحثين عن أصل الكرد، هي أنه منذ أقدم العصور كانت تقطن منطقة جبال زاغروس أقوام وعشائر مختلفة[2]. ولقد ابتدأ غزو تلك المنطقة منذ بداية الألف الثاني قبل الميلاد، من قبل الأقوام الهندو ـ أوروبية، وعلى الاخص منهم الشعوب الإيرانية «كالماديين، والبارتيين، والفرس»، وبعضهم من الأقوام السامية وغيرهم. واستقرّت هذه الأقوام في هذه المنطقة. وخلال عصور عديدة. ونتيجة اختلاط طويل الأمد بين الأقوام الغازية، وسكان هذه المنطقة الأصليين تمكنت هذه الموجات الغازية من الأقوام الهندو ـ أوروبية، وخاصة الإيرانية منها أن تنصهر كلياً مع السكان الأصليين في هذه المنطقة. ونتيجة لهذه العملية الطويلة الأمد تكوَّن الشعب الكردي الذي ساد فيه العنصر «الهندو ـ أوروبي»[3].

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد دراسة جغرافية أتنوغرافية ص 8 ـ 9.
ـ محمود الدرّة القضية الكردية ص21.

(2) هذه العشائر: كوتي ـ لولو ـ خالدي ـ كالدي ـ كاسي ـ سور ـ بار ـ هوري وغيرهم...

(3) ماجد عبد الرضا القضية الكردية في العراق ص 15.
ـ أ.د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية المقدمة ص11، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.
ـ د. عبد الرحمن قاسملو، الجوانب الاقتصادية للمسألة الكردية براغ سنة 1963.
ـ حسين أحمد الجاف العشائر الكردية ص13.
ـ مارتن فان بروينس، الأكراد وبناء الأمّة، معهد الستراتيجية بيروت ـ بغداد سنة 2006 ص6 ـ 7.

وقد وردت كلمات الكرد وكردستان في مذكّرات الكثير من القادة والشخصيات الذين مرّوا أو غزوا هذه البلاد. إذ ذكرهم «زنوفون» في مذكراته التاريخية التي كتبها عن تقهقر العشرة آلاف سنة عام 411 ق.م. وكذلك ذكر «أرتاخير بابكان» مؤسس الدولة الساسانية سنة 226 اسم «ماكي» ملك الكردان من بين أعدائه. كما استعمل المؤرخون العرب اصطلاح «كردستان»، وكان أول من استعمله «المستوفي القزويني» سنة 740هـ 1339م، في كتابه: «نزهة القلوب». وهكذا أن مصطلح «كرد» منذ الأزمنة الغابرة، كان يعني مجموعة العشائر الكردية القاطنة آنذاك في القسم المركزي من منطقة كردستان الحالية[1].

لكن نظرات الباحثين الأوروبيين بهذا العدد، تتفق جميعها بأنه ما يزال هناك نقاش حول أصل الأكراد، وأن أغلب الباحثين متفقون على أنهم ينتمون إلى المجموعة الآرية. واختلف الكتّاب أيضاً في أصل كلمة «كردي». وهناك نظريتان راسختان في تفسيرها. الأولى، ترجع الكلمة إلى «كوتو» gutu، والثانية ترجعها إلى «كيرتي» Kirte أو grti. وتربط النظرية الأولى الأكراد بشعب «كوتو» وهو الأقوام، الذين عاشوا في مملكة «كوتيام» على الضفة الشرقية من نهر دجلة وبين نهر الغاب الصغير ونهر ديالي. ويؤكد هذه النظرية الدكتور «سفرستيان» في كتابه: «كردستان والكرد».

أما النظرية الثانية فتربط الكرد بـ«الكرتيين» أو هم قوم كانوا يعيشون في غربي بحيرة «وان»، ومن ثم تفرّقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الأكراد في الوقت الحاضر. وهذا ما يعتقده «نولدكه»، الذي

---

(1) ماجد عبد الرضا. القضية الكردية في العراق ص14.
- د. عبد الرحمن قاسملو، الجوانب الاقتصادية للمسألة الكردية.
- باسيلي نيكتين. الكرد ص10.
- محمود الدرّة القضية الكردية ص18 ـ 19.

يقول إن كلمة Kyrtü تطوّرت إلى كلمة «كورتو» أولاً ومن ثم إلى كلمة «كرت» Kurt [1].

ويميل معظم الباحثين إلى تصديق النظرية الأولى، فكلمة كرد قد تطّورت من اللفظ الآشوري لكلمة «كوتو gutu» على النحو الذي وصفهم به الآشوريون في سجلاّتهم، حيث ذكروا المناطق الحالية لكردستان.

كما وأن زنوفون قد ذكر كلمة الكرد شبيهة باللفظ الحالي، ومنطبقة على الشعب الكردي.

ويقول «ويليم ايكليتون»: إن الكرد المعاصرين هم مزيج من القبائل «الكاشية، والميتانية، والكوتية، والميدية، والكورديكيون» الذين أوقفوا زحف قوات زنوفون سنة 401ق.م[2].

أما الكرد المعاصرون فيربطون أصلهم بالميديين الذين حكموا أجزاء من العراق وإيران في الفترة ما بين القرن التاسع والسادس ق.م. ثم انصهروا في بوتقة الامبراطورية الأخمينية، التي حكمت في الفترة ما بين 556 ـ 330 ق.م. وقد دخل الميديون من جهة القوقاز حاملين معهم لغة هندو ـ أوروبية.

وتشير دائرة المعارف الإسلامية إلى دعوى بعض المؤرخين العرب، كالمسعودي، وكذلك بعض الأكراد، من أنهم من أصل عربي، ويرجعون إلى قبيلة كانت تقطن في ديار ربيعة، في منطقة الموصل، أو في ديار مضر بمنطقة

---

(1) محمود الدرّة. القضية الكردية ص20.
مينورسكي. درائرة المعارف الإسلامية «الأكراد» لندن 1920.
الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اتنوغرافية ص354 وما بعدها. الدار العربية للموسوعات. الحازمية لبنان 2005.
موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، ص379.
د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي 192 ص1 ـ 4.
وثائق الاتحاد الكردستاني: طريق الحركة الكردية التحريرية ص12 و13.
(2) ويليم ايكليتون، الشعائر الكردية، ترجمة حسين أحمد الجاف، ص13 منشورات ناراس أربيل.

الرقة في الجزيرة الفراتية، ثم هاجروا إلى الجبال واختلطوا بعناصر أخرى فنسوا لغتهم لكن معظم الباحثين والمؤرخين استبعدوا هذه الفكرة[1].

أما فلاديمير مينورسكي فيقول: «حسب الوقائع التاريخية والجغرافية، يحتمل أن تكون الأمة الكردية قد تكوّنت من مزيج قبيلتين متجانستين هما: «الماردوني والكيرتيوني» اللتين كانتا تتحدثان بلهجات ميدية، متقاربة، ولدى توجهها صوب الغرب، انضمت إليهما عناصر من سلالات أخرى».

ويرى باسيلي نيكتين أن لهذه النظرية قيمة علمية قاطعة، وما دام لم يتوفر لدينا في اللغة والتاريخ الكرديين ما يدل على كون الكرد السكان الأصليين لديارهم، فإن نظرية هجرتهم من جهة الشرق إلى موطنهم الحالي تبقى على قوتها[2] ويقول: «لورنت شابري وآني شبري» ما يزال أصل الأكراد التاريخي يطرح اليوم مشكلة على علماء الجنس الكردي... وأياً كان من الأمر فإن الخاصية الفارسية والإسهام الميدي، بشكل أو بآخر لم يعودوا منكرين اليوم»[3].

وقد توصّل الباحثون في أصل الأكراد إلى جملة من الاستنتاجات بخصوص هذه المسألة. غير أنهم جميعاً مع ذلك، اتفقوا على أن الكرد وتحت أي اسم كانوا، دخلوا التاريخ كشعب جبلي يتخذ القسم الجبلي الغربي من إيران وطناً له، ومن هناك انحدروا شمالاً، وجنوباً، وشرقاً، وغرباً بشكل تدريجي إلى آسيا الصغرى والعراق. ويعتقد معظم المؤرخين والعلماء بأن الكرد

---

(1) الدكتور غالب الداودي ذكريات عشائر الشام اليقظة العربية ج2 ص322 و330، دمشق 1947.
- راجع تاريخ الكرد وكردستان، ترجمه عن الكردية، محمد علي عوني، القاهرة سنة 1939.
- الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد دراسة جغرافية أتنوغرافية ص8 ـ 9.
- محمود الدرّة القضية الكردية ص21.

(2) باسيلي نيكتين، الكرد ص55 ـ 56.

(3) لورانت شابري. آني شابري. سياسة وأقليات في الشرق الأدنى. ترجمة الدكتور ذوقان قرقوط ص342، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

المعاصرين هم مزيج من القبائل الكاشية، والميتانية، والكيوتية، والميدية والكوريكيون.

أما الكرد المعاصرون فيربطون انتسابهم بالميديين الذين حكموا أجزاء من العراق وإيران في الفترة ما بين القرن التاسع والسادس قبل الميلاد، ثم انصهروا في بوتقة الامبراطورية الأخمينية، التي حكمت في الفترة ما بين 556 ـ 330 ق.م[1].

ويعتقد علماء السلالات أن الأكراد من أصل آري، رغم النقاش حول أصلهم، وأغلب الباحثين متفقون على أنهم ينتمون إلى المجموعة الآرية، كالسومريين والإيرانيين، والأرمن وغيرهم من شعوب آسيا الوسطى. في حين يعتبر المؤرخ الروسي للشؤون الكردية باسيلي نيكتين أن أصل الأكراد لا يزال غامضاً ومعقداً، وحتى الآن لم يتم الاتفاق عليه بعد، بين علماء السلالات والتاريخ. لكن الرأي السائد حتى الآن والذي يتفق عليه معظم البحاثة والعلماء والمؤرخين، أن الأمة الكردية والأمة الفارسية من الآريين، وأنهم من سلالة واحدة[2].

---

(1) وليم ايكيتون، العشائر الكردية ص13 ـ 14.
ـ لورانت شبري، آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص341 ـ 342 343 وما بعدها.

(2) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين آسيا ص379 وما بعد.
ـ أنظر أيضاً: باسيلي نيكتين، الكرد ص56 و61 و68.
ـ بامسشاكوف، الشعوب القاطنة حول البحر الأسود في وطنهم الراهن في وثائق الجمعية الأثنوغرافية في باريس 1930.

الفصل الثالث

الأكراد في التاريخ

تعني لفظة كردستان بلاد الكرد. وهي ليست دولة مستقلّة لها حدود سياسية معيّنة، إنما هي كناية عن تعبير جغرافي، يعيش ضمنها شعوب قد تكون متجانسة، ولكن أكثريتها على الأقل تنتمي إلى العرق الكردي.

وهذه البلاد، هي المنطقة الآسيوية، التي تختلف حول تحديدها أغلب الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. وأن أغلب الدراسات المحايدة تقول بأن كردستان هي المنطقة، التي يقع الجزء الشرقي منها في شمال غرب إيران، والمنطقة الشمالية في شرق وجنوب تركيا، والجنوبية في شمال شرق العراق، مع بعض التعرّجات، التي تقع في سوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان[1].

وأن المصطلح التاريخي (كردستان) لم يطلق أبداً على دولة لها كيانها

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة د. نوري طالباني، الطبعة الثانية ص69، دار الساقي، بيروت ـ 2001.

- ويليم ايكليتون، العشائر الكردية، ترجمة حسين أحمد الجاف دار ناراس للطباعة والنشر. أربيل. كردستان العراق 2007 ص5.

- أ.د. سعد ناجي جواد. دراسة في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم بيروت 2005 ص11.

- موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ص379 و380 ـ منشورات مكتبة بيسان، بيروت، 2006.

وحدودها السياسية المعترف بها دولياً. ففي العهد العثماني استعمل هذا المصطلح على مقاطعة كانت مساحتها تساوي ولاية ديار بكر الحالية. أمّا في إيران فإن التسمية أطلقت على المناطق ذات الأغلبية الكردية. ولم يظهر هذا الاسم إلا في القرن الثاني عشر، خلال حكم السلطان سنجر آخر كبار ملوك السلاجقة، الذي أنشأ هذا الإقليم، واتخذ من قلعة «بيهار»، الواقعة شمال غربي همذان مركزاً له. وكان هذا الإقليم يضم ولايات «همذان، ودينور، وكرمنشاه» في شرقي سلسلة جبال زاغروس، وولايات «شهرزور، وسنجار» غربي هذه السلسلة. وحتى القرن الثاني عشر، لم تكن هذه المقاطعات تعرف إلا تحت عنوان «جبل الجزيرة» أو «ديار بكر» وأول مؤرخ ذكر اسم كردستان هو «القزويني» في القرن الرابع عشر للميلاد في كتابه «نزهة القلوب»[1].

ولذا فإن مصطلح كردستان في الوقت الحاضر كدولة غير موجودة. فإن هذا الاصطلاح لا يعترف به من الناحية القانونية أو الحقوقية، ولا نجد له تحديداً في الوثائق الجغرافية المعروفة، ولا في الوثائق الدولية[2]. وهكذا فإن أردنا تحديدها فسيكون بشكل عام غير دقيق، وبهدف إعطاء فكرة عن هذه البلاد. كذلك بالنسبة إلى الحقائق الأخرى المتعلّقة بها مثل تعداد السكان والإحصاءات الاقتصادية وغيرها . . .[3].

ومن المعروف لدى علماء الاجتماع، أن الجماعة الأثنية تتحدد ببساطة بسمات ثقافية موضوعية، بل إن الحفاظ على الحدود الأثنية هو العامل المكوّن

---

(1) كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين، دار الفكر بيروت الطبعة الأولى 1959 ص10 ـ 11.
ـ محمود الدرّة، القضية الكردية الطبعة الثانية، ص18، دار الطليعة بيروت ـ 1966.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص43.
ـ ويليم إيكلتيون، العشائر الكردئة ص13.
(2) تطلق كلمة كردستان رسمياً على قسم من كردستان إيران.
(3) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد بغداد 1975 ص12.
ـ د. عبد الرحمن قاسملو، الجوانب الاقتصادية للمسألة الكردية، براغ 1962.
ـ محمود الدرّة القضية الكردية ص18.

الأساس[1]. فثقافة جماعة أثنية معيّنة قد تنطوي على تمايز داخلي كبير بفعل تباين ظروف البيئة، كما أنها قد تتعرّض للتغيير في مجرى الزمن. ولكن لا هذا ولا ذاك يؤثّر على الاحتفاظ بحدود واضحة تميزّها جماعات أثنية أخرى. ويتطلّب الحفاظ الفعّال على الحدود. استخدام مميّزات واضحة ترسم الحدود الفاصلة، واستخدام رموز دالة على هويّة الجماعة، وغالباً ما تستخدم بعض السمات الثقافية كعلامات فارقة لرسم الحدود، في حين أن سمات أخرى لا تستخدم في هذه الوظيفة. زد على هذا، إن بعض السمات التي كانت هامة ذات يوم تفقد مغزاها في الغد، مُخلية مكانها لسمات أخرى[2].

ومن المفيد تطبيق هذه المقاربة على الحالة الكردية لتشخيص الحدود الاجتماعية، التي حرص الأكراد وجيرانهم على الاحتفاظ بها سابقاً وحالياً.

والحالة هذه لا نجد للكرد إلا مساحة ضيّقة، كانت في أكثر الأحيان على هامش التاريخ، ولا تعدّ أخبارهم من الأولويات لدى المؤرخين المشارقة. فالوجود خارج السلطة، هو الوجود الذي لا تقبل به السلطة المركزية، كوجود الفرس ثم الترك الذين استطاعوا في العصر العباسي بالذات، وفي كثير من الأحيان، أن يسيطروا على مقاليد الحكم، ويفرضوا وجودهم بالقوة على السلطة المركزية. فكان وجودهم إجبارياً لا يمكن للعباسيين نفيه أو التخلص من مشاركتهم في السلطة. كما لم يكن للمؤرخين تجاهله، لأنه أصبح تاريخياً. في حين كان الأكراد موجودين في زمن الخلافة هذه، إلا أنهم كانوا موجودين في التاريخ، وبتعبير آخر لم يساهموا في إدارة شؤون الدولة إلا بنسبة ضئيلة جداً، تكاد لا تتعدّى دور بعض الشخصيات الكردية في إدارة شؤون بعض المرافق العامة في الدولة[3].

---

(1) فردريك بارث، الحدود الاثنية، المقدمة ص9 ـ 38 ـ ليتل وبراون بوسطن سنة 1969.

(2) مارتن فان بروينسن، الاكراد وبناء الدولة، ترجمة فاتح عبد الجبار، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد ـ بيروت ص23 الطبعة الأولى سنة 2006.

(3) حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية، جامعة صلاح الدين العراق 2004 ص137 ـ 138.

ـ جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي ج4، دار مكتبة الحياة.

في حين لا نجد هذا في الخلافة الأموية، لأنها لم تكن بحاجة إلى التأكيد على مركزيتها عقائدياً وثقافياً، لذا هي لم تكن بحاجة للكرد ولا لغيرهم. بينما الخلافة العباسية فيما بعد، حيث العصر الذهبي للتدوين التاريخي، كانت بحاجة إلى ذلك التأكيد مجاراة للعصبيات المنافسة لها، وبالأخص العرقية منها. وهذا ما انعكست إثارة على وضع الأقليات في الدولة.

هكذا في الوقت الذي كانت السلطة السياسية، تفرض نظامها السياسي على الأرض، نجد المعرفة التاريخية وهي تعمل أحياناً من جانبها، على إعطاء الأولوية لهذه السلطة، وتبرير شرعية وجودها[1]. وكانت السلطة السياسية بحاجة إلى هذه المعرفة لتوضيح سيادتها العليا وبلورتها وجعلها مقبولة ومفروضة على من يعاديها من القوى والعناصر[2].

فالبداية التأسيسية لوجود الكرد في التاريخ الإسلامي، هي النظرة المركزية للسلطة في تجسيد هذا الوجود، لأن غالبية ما يعرف عن الكرد وبلادهم حتى مطلع العصور الحديثة مستقاة من المؤرخين المسلمين ومدوناتهم، وذلك بالنسبة للشعوب التي اعتنقت الإسلام تدريجياً[3].

وقد تميّزت الكتابات التاريخية الإسلامية في هذه الفترة بقلّة الأخبار

---

(1) سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس ج7 ص280 دار صادر بيروت 1958.
- ابن قتيبة عيون الأخبار ج1 ص299 دار الكتب المصرية القاهرة سنة 1925.
- ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج4 ص1784، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية سنة 1359هـ.

(2) أركون محمد، الفكر الإسلامي، قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح ص168 مركز الإنماء القومي، بيروت 1978.

(3) البلاذري، فتوح البلدان ص322 ـ 323. دار مكتبة الهلال، بيروت 1983.
- الطبري، تاريخ الرسل والملوك ج4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة 1965 ـ 1977.
- ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق وتقديم د. سهيل زكّار ج3 ص219، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995.
- ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج3 ص99 ـ 100، دار صادر بيروت 1979 ـ 1982.

المدوّنة عن الكرد ووجودهم السياسي في المجال الإسلامي. بحيث نجد حالة من الغياب الكردي في التاريخ على وجه العموم. وأكثر من عالج وجود الكرد في التاريخ أو غيابهم هو اليعقوبي. إذ يبدو أنه قد عرفهم عن قرب في أسفاره الكثيرة، حيث يذكرهم فيها مرّات عديدة، ويتطرّق إلى بعض مناطق سكناهم. خاصة في أقاليم الجبال، ممّا يبدو أنه قد عاينهم عن كثب، وقد وصفهم بـ «غليظي الطباع»[1].

وعندما نقارن بين المصادر العديدة ولا سيما منها المصادر الشرقية والإسلامية، يتبيّن لنا، أن كردستان فارس أو إيران وبضمنها «كردستان» كانت تشكّل حتى القرن الثالث عشر للميلاد جزءاً من الإقليم الذي كان العرب يطلقون عليه اسم «الجبل». أما بالنسبة للقسم الآخر من كردستان الذي غدا فيما بعد «كردستان تركيا، وكردستان العراق»، فكان يدخل ضمن ولاية الجزيرة، أو بمعنى أكثر تحديداً «ديار بكر». وعند الغزو المغولي للمنطقة كانت كردستان فارس تشمل المنطقة الجبلية. من زاغروس، وقد فقدت عاصمتها الإقليمية «بيهار» أهميتها خلال حكم خلفاء جنكيزخان، واحتلت مكانتها «سلطان آباد، جمجمال»، التي صارت مقرّاً لحكّام كردستان الفارسية. وكانت مراكز كردية عديدة تتمتع بنوع من الاستقلال، ولكن خلال الحكم الصفوي لإيران في القرن الخامس عشر، فصلوا عنها «همزان، وكرستان».

وقد نجحت الدولة العثمانية في إثارة المشاعر الدينية لدى أكراد الشرق وحرّضتهم ضد الصفويين، واستطاعت بذلك الانتصار على قوّات الشاه إسماعيل الصفوي في معركة «جالديران» سنة 1514م[2]. ونتج عن ذلك تقسيم كردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية، وتم تثبيت واقعة التقسيم تلك في

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ج2 ص5. دار صادر، دار بيروت 1961.

(2) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد ص43 ـ بيروت 1970.

ـ أ.د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية ص15 الدار العربية للعلوم، بيروت 2005.

معاهدة «أرضروم سنة 1639، والتي سجّلت نهاية مرحلة التوسّع الصفوي، وخضوع معظم الأكراد للسلطنة العثمانية[1].

وبينما احتل العثمانيون أراضي الإقليم الواقعة غربي جبال زاغروس، ظل اسم كردستان يطلق في بلاد فارس على إقليم «أردلان» مع مركزه في «سنه» أو «سنندج». أما كردستان تركيا، التي لم تظهر إلا مؤخّراً في نهاية القرن السابع عشر، فإن الجغرافيا الإدارية العثمانية لم تكن تعترف تحت اسم ولاية كردستان إلا بثلاثة ألوية أو محافظات وهي «درسم، وموش، وديار بكر»[2].

وبعد اندحار الأتراك أمام «ڤيينا» سنة 1638، شدّدت الحكومة العثمانية قبضتها على الإقطاعيين والأمراء الأكراد، الذين راح استقلالهم الذاتي يتناقص تدريجياً، حتى إذا جاء القرن التاسع عشر، فإذا به لم يعد إلا ذكرى. وحدث التطوّر نفسه في إيران، على الرغم من الفترة المعترضة من حكم الأمير الكردي «كريم خان زند» سنة 1760 ـ 1779. بسيطرته على العرش الفارسي، وقد أسقط «الكادجيار» خصومه بفضل دعم القبائل الكردية «موكري، وأردلان»[3].

ومع استمرار الصراع والحروب بين الدولتين، الفارسية والعثمانية، فإنهما عجزتا عن تخطيط الحدود بينهما بدقة، ممّا جعل المشكلة معلّقة ولم تنته حتى بعد تأسيس الدولة العراقية. وبذلك، فإن معاهدة «زهاب» التي حدّدت الخط الفاصل بين الدولتين تعني أن القسم الأكبر من كردستان أصبح تابعاً للدولة

---

(1) كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين؟ ص16، منشورات الفكر الحر، بيروت 1959.
- كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، باريس 1978.
- محمد أمين، ملخص تاريخ الكرد وكردستان، القاهرة سنة 1939 ص90.

(2) باسيلي نيكتين الكرد ص70 ـ 71.
- بارتولد. و، لمحة من تاريخ إيران وجغرافيتها ص138.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص13 ـ 14.

(3) لورانت شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ترجمة ذوقان قرقوط ص344، منشورات مكتبة مدبولي القاهرة 1991.

العثمانية، واستمرت حتى انهيارها في الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918.

من ناحية أخرى فإن الصراع على كردستان بين الدولتين العثمانية والإيرانية والآثار المدمرة على أرض كردستان، يضاف إلى ذلك الطبيعة الجبلية لكردستان، تركت آثاراً واضحة على الأوضاع الاجتماعية في هذه المنطقة[1].

إن الأقاليم أو الولايات، التي تحمل اسم كردستان، سواء في إيران أو في تركيا، لا تمثل مطلقاً كل المنطقة التي يعيش فيها الشعب الكردي، لذلك إذا أردنا التعرّف على البلاد التي يعيش فيها الكرد، فلا يصح الاستناد إلى الاسم الذي هو كلمة كردستان، لأنه اصطلاح يختلف مدلوله من حيث الزمان والشمول. بل يجب البحث عن تحديد آخر، ولا يمكن إيجاده إلا بالرجوع إلى دراسة الجغرافية الطبيعة لآسيا القديمة، مع الأخذ بنظر اعتبار المبدأ الثابت القائل: «الكرد قوم جبليون بجبلتهم»[2]. وإن أهم ما ميز الحلم العثماني لكردستان، هو مسألة الإمارات الكردية التي سمح لها بالوجود في ظل هذا الحكم.

وفي الحقيقة فإن إنشاء الإمارات الكردية جاء نتيجة لنصيحة الشخصية الكردية، الشيخ «إدريس البدليسي»، الذي أشار على السلطان العثماني في استثناء معركة «جالديران»، بضرورة السماح لهذه الإمارات بالعمل، والحكم في المناطق، التي تسيطر عليها كي تكون القلاع التي تواجه أي تهديد صفوي للدولة العثمانية. ولقد حذا الصفويون حذو العثمانيين، فسمحوا للشيوخ الأكراد والتابعين لهم بإنشاء إماراتهم، مما شجّع على الحروب العديدة بين أكراد تركيا

---

(1) كميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص14 ـ 15، الطبعة الأولى الدار العربية للموسوعات، الحازمية لبنان سنة 2006.
ـ جليلي جليل، من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة محمد عبدو البخاري، ص18، دمشق 1978.
ـ إسماعيل بشكيجي، النظام في الأناضول الشرقية، ترجمة شكو مصطفى ص123 وزارة التربية أربيل العراق ـ 2000.

(2) باسيلي نيكتين، الكرد ص71.
ـ محمود الدرّة ـ القضية الكردية ص30 ـ 31 ـ دار الطليعة ـ بيروت 1966.

وأكراد إيران، وبين الأكراد فيما بينهم بصورة عامة، كل يقاتل بدلاً عن السلطنة المركزية، التي يواليها. وعلى الرغم من أن البعض من المؤرخين قد أغفلوا هذه الحروب، إلا أنها كانت في كثير من الأحيان شديدة وعنيفة. وهذه الظاهرة لا تزال مستمرّة إلى يومنا هذا[1].

هذا وقد حاول الكرد منذ القرن العاشر للميلاد تشكيل مجموعة من الكيانات، ذات الحكم الذاتي، في أجزاء متفرّقة من بلادهم، لكنها كانت أقرب إلى الإقطاعات منها إلى الدويلات. إلا أن هذه الإقطاعات لم تدم طويلاً. ثم تلتها في القرنين الحادي عشر والثاني عشر محاولات أخرى بهذا الشأن، وقد كانت أكثر نضجاً، وأوفر حظاً في البقاء والترسيخ. حيث ظهرت مجموعة من الإمارات الكردية، كالإمارة «الشدادية» في إقليم «أران» والإمارة «الروادية» الهذبانية» في «أذربيجان» إضافة إلى إمارة «أربيل» وإمارة «بني حسنوية» وإمارة «بني عناز» والإمارة «الدوستكية» المروانية في ديار بكر والجزيرة[2].

في هذه المرحلة، تمكّن زعماء العشائر والإمارات الكردية من السيطرة على الجبال الإيرانية من الشمال إلى الغرب. وكان هذا نتيجة لحالة عامة ووضع سياسي شمل دار الخلافة الإسلامية برمّتها، منذ أواخر القرن التاسع للميلاد، وذلك نتيجة

---

(1) الأكراد من هم وإلى أين؟ ص16.
- محمد أمين ملخص، تاريخ الكرد وكردستان ص90 القاهرة 1939.
- عزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1985 ص11.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج8 ص705 ـ 706، دار صادر بيروت 1979 ـ 1982.
- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ج4 ص687 ـ 688 الطبعة الثالثة، دار الفكر بيروت سنة 1996.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان ج3 ص375 ـ 376، دار صادر بيروت 2007.
- زكي محمد أمين، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، تعريب محمد علي عون ص29 بغداد 1945.
- الغارقي، تاريخ الغارقي ص49 ـ 51 ـ تحقيق بدوي عبد اللطيف عوض الهيئة العامة لشؤون الطباعة الآمدية، القاهرة سنة 1959.
- حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية ص164 ـ 165.

لاعتماد الخليفة على العناصر التركية في الجيش، ومن ثم تسلّط هؤلاء على الخلافة ومقاليد الإدارة. وقد ظهرت ملامح الضعف والاضطرابات جلياً على هذه المؤسسة منذ عهد الخليفة المقتدر بالله سنة 907 ـ 932، الذي تولّى الحكم وهو لم يتجاوز الثلاثة عشر عاماً. فمهّد بذلك الطريق لتدخّل حاشية من قادته، وحريمه في تسيير أمور الحكم. فكان من نتيجة ذلك أن وصل الجهاز الإداري للدولة إلى مستوى خطر من الفساد، حيث بدأت الولايات المختلفة في هذه الأثناء بالانفصال عن جسم الخلافة[1]. ولم يبق في يد الخليفة إلا المنطقة الواقعة بين بغداد وواسط. ومن ثم فقدت الخلافة هيبتها الفعلية. ولم تبق لها إلا هيبة رمزية ذات بعد ديني، وباتت القوى السياسية الناشئة تنافس الخليفة سيادته على البلدان والأقاليم المختلفة، ومنها بلاد الكرد التي أصبحت ساحة مفتوحة لصراع القوى السياسية المختلفة، كالحمدانيين والبويهيين وغيرهم.. ممّا أدى إلى إرباك الوضع السياسي والاقتصادي فيها. ونتيجة لذلك لم يعد بالإمكان التحدّث عن سلطة مركزية موجودة قادرة على استيعاب كل هذه الخلافات. كل هذا التحدي كان حافزاً للقبائل الكردية لكي تعمل على إنشاء الكيانات الإقطاعية المختلفة[2].

(1) المسعودي، التنبية والإشراف ص344 ـ دار ومكتبة الهلال، بيروت 1981.
- حمدان عبد المجيد الكبيسي، عصر الخليفة المقتدر بالله ص النجف العراق 1974.
- أخبار الراضي بالله والمتقى بالله ص284 ـ 285، دار المسيرة، بيروت 1979.
- أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر ج2 ص84، المطبعة الحسينية القاهرة سنة 1325هـ.
- ابن الطقطقي ـ الفخري في الآداب السلطانية ص226 مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، جامعة الأزهر، القاهرة 1962.
- الثعالبي، لطائف المعارف ص84، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

(2) الصابي، المنتزع من كتاب التاجي، تحقيق وشرح محمد حسين الزبيد ص32 ـ 33 ـ بغداد 1977.
- ابن مسكويه ـ تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج1 ص298، 378 ج2 ص76 ـ 78 مطبعة شركة التمدّن الصناعية، مصر 1914.
- الأصبهاني حمزة، تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء ص159، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1961.
- الهمذاني تكملة تاريخ الطبري ص265. دار المعارف القاهرة سنة 1982.
- ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج8 ص386، 387 ـ 388.
- أبو النداء، المختصر في تاريخ البشر ج2 ص183.

الفصل الرابع

اللغة الكردية

يتّفق معظم اللغويين المعنيين باللغة الكردية، بأنها من الهندو ـ أوروبية وأنّها تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية الغربية[1]. إلا أن هناك تضارباً في الآراء، بين هؤلاء اللغويين الباحثين في الشؤون الكردية. بالنسبة إلى اشتقاق هذه اللغة. ففي رأي ويليم ايكليتون: «إنها فرع إيراني من الأسرة الهندو ـ أوروبية. وهي ترتبط بالفارسية القديمة والحديثة، وبلغة «داري» الأفغانية، فضلاً عن «البشتو، والبلوشية» وأن اللغة الكردية تتضمن العديد من اللهجات، التي تختلف من منطقة الشمال الغربي إلى منطقة الجنوب الشرقي تماماً، مثل اختلاف اللهجات العربية من المغرب وحتى العراق. وبالغرب، من وسط كردستان يحدث تغيير لهجوي مفاجئ على الخط الممتد من الموصل شرقاً، وصعوداً إلى مضيق «راوندوز»، وعبر الجبال إلى بحيرة «أرومية» أو «رخائية» في إيران. إن هذا الخط الوهمي يفصل اللهجة الكردية الشمالية «باديناني، أوكرمانجاني» عن لهجة كردستان الجنوبية: سوراني والمكري، لهجة السليمانية أو «مهباد». وفي أقصى الجنوب توجد اللهجة «الكرمنستانية أو

(1) الدكتور شاكر خاصباك الأكراد ص480.

الكلهورية»، التي تقترب من اللهجة الفارسية. وهي مع البختيارية لهجة كردستان الجنوبية[1].

ويشير المستشرق الروسي «فلاديمير مينورسكي»: أن مختلف اللهجات الكردية، التي استثني منها: «الزازائية والكورانية» تتميز رغم تبايناتها الظاهرة بوحدة باطنية تزداد قيمتها عند مقارنتها بالتنوع الهائل بين اللغات الإيرانية المتباينة أشد التباين، والتي يلهج بها سكان منطقة جبلية أخرى، هي «البامير» Pamirs. من ذلك، نرى أن هناك وجود وحدة جوهرية في الكردية نابعة من وجود لغة واحدة محكية يلهج بها عدد كبير من البشر، وألمح إلى أن هذه المجموعة البشرية قد تكون الميديين، الذين يحبذ القوميون الكرد أن يعتبروهم أسلافهم[2].

في حين يعتبر اللغوي والباحث في الشؤون الكردية ماكينزي: «إن هناك عدداً قليلاً جداً من السمات اللغوية المشتركة، التي تجمع اللهجات الكردية بعضها مع بعض من جانب، وتفرّقها من جانب آخر عن اللغات الإيرانية. وأن الكردية الأصلية تختلف في عدد من الجوانب الأساسية اختلافاً بينا عما نعرفه عن اللغة الميدية». فاللغة الكردية حسب رأيه تحتوي عنصراً إيرانياً جنوبياً غربياً، في حين أن الميدية لغة إيرانية شمالية غربية. أما الزازائية والكورانية فتنتميان إلى المجموعة الإيرانية الشمالية ـ الغربية. ويعتقد ماكينزي أن العديد من الفوارق بين اللهجة الشمالية «الكرمانجية» واللهجة الجنوبية «السورانية»[3].

---

(1) ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص15.

(2) V. Minorsky. les origines des Kurdes. Actes du XX congrés international des orientalistes. Lousain 1940. p.143 - 153.

ـ مارتن فان بروينس، الأكراد وبناء الأمة ص11 ـ 12.

ـ انظر أيضاً دائرة المعارف الإسلامية، ن مينورسكي ـ الكرد 1925.

ـ دائرة المعارف البريطانية ـ لندن مجلد XV ـ 1911.

(3) د. ن ماكينزي أصل الكرد ص(68 ـ 86) سنة 1981.

وهكذا يعتبر ماكينزي أن الكرد لا يملكون أصولاً مشتركة، ولا وحدة ثقافية جوهرية.

في حين تؤكّد الموسوعة اللغوية الإيرانية، بأن اللغة الكردية ليست شقيقة للّغة الفارسية الحديثة، وتعتقد الموسوعة الإيرانية أيضاً بأن اللغة الكردية لا يمكن أن تكون مستقاة مباشرة من اللغة الفارسية القديمة، لأن اللغة الكردية تشتمل على كلمات كثيرة، لا توجد في أية لهجة من اللهجات الإيرانية[1] وخلاصة القول إن ماكينزي، يعتبر أن الكرد لا يملكون أصولاً مشتركة، ولا وحدة ثقافية جوهرية[2].

وقد تعددّت اللهجات في اللغة الكردية، كاللغة العربية مثلاً. غير أن غالبية الدارسين يقسمونها إلى لهجتين رئيسيتين: اللهجة الشمالية الكرمانجية ويتكلم بها ويكتبها الأكراد الذين يقطنون في شمال وغربي بحيرة أورمية، وأكراد جمهورية أرمينيا وتركيا، وسوريا ومنطقة بادينان في لواء الموصل القديم، ومحافظة دهوك الجديدة.

أما اللهجة الجنوبية وهي السورانية، فيتحدث ويكتب بها الأكراد السوران في أربيل والبابانيون في لواء السليمانية في العراق، وكذلك أكراد أردلان ومُكري في كردستان إيران[3].

لكن هاتين اللهجتين الأساسيتين في الكردية تفتقران إلى الفهم المتبادل فالسوراني لا يفهم الكرمانجية، والكرمانجي لا يفهم السورانية. فتتصف السورانية بلهجات ثانوية متنوعة، أبرزها لهجتان: هما المكرية والسليمانية، الأردلانية، وتتداخل هاتان اللهجتان ببعضهما بدون حدود واضحة[4].

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص480 ـ 481.
ـ فلاديمير مينورسكي، الموسوعة الإسلامية الكردية، لندن سنة 1925.

(2) فان بروينسن. الأكراد وبناء الأمة.

(3) د. ن. ماكنزي. الكرد. أصل الكرد ص68 ـ 86.

(4) ج. أدمون. كرد وأكراد وعرب ص10.

وتتصف اللهجة الكرمانجية بالوحدة، ولا تنقسم إلى لهجات ثانوية أخرى. كما أنها تمتلك أيضاً ملامح متميّزة واضحة، وربّما هي الأقدم[1].

ويعتبر اتباع كل مجموعة من المجموعات المذكورة لهجته الأفضل والأنقى. في حين أن كل لهجة تضم، كما هو الحال في اللغات واللهجات، تلاوين محليّة، تدفع المتحاورين من مناطق مختلفة إلى تفضيل التواصل بالتركية، أو الفارسية، أو العربية، بسبب ما يعتور فهمهم لكردية بعضهم من شوائب. وأن اللهجات الكردية المتنوعة تعرّضت في البلدان التي يسكنها الأكراد إلى تأثيرات كبيرة من اللغات الرسمية في تلك البلدان، من ناحية المفردات، والنحو والصرف أيضاً، في حدود معيّنة. وهكذا فإن اللهجة المحكية الواحدة على جانبي الحدود بين دولتين، أخذت تفترق تدريجياً إلى لهجتين. ولكن على الرغم من كل ما تقدّم، فإن اللغة الكردية هي مركز ومربط التراث الثقافي الكردي، وبدونها تبقى الهوية القومية للكرد ناقصة[2].

ويبدو أن لهجة السليمانية قد بدأت تجتذب الاهتمام منذ أوائل القرن العشرين، كما أن المجموعات التابعة للهجة الجنوبية، أخذت تنشد مدينة السليمانية مركزاً ثقافياً لها. ولم يكن هذا الميل نحو السليمانية بلا جذور. فقد ظلّت هذه المدينة زمناً طويلاً مركزاً ثقافياً هاماً في عهد الإمارة البابانية، كما استمرت حظوتها في إنشاء الحكم العثماني. ففتحت فيها بضع مدارس. وفي أثناء الحكم البريطاني للعراق حظيت لهجة السليمانية باهتمام كبير نتيجة نشاطات الميجر «سون» الذي أبدى اهتماماً كبيراً باللغة الكردية على وجه العموم، وبلهجة السليمانية على وجه الخصوص. فأصدر جريدة كردية بلهجة السليمانية، وألّف كتاباً في قواعد اللغة الكردية. وقد زاد الاهتمام بلهجة السليمانية أثناء

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد، ص482.

(2) مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمّة، ص14 ـ 15.

ـ ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص16.

ـ شاكر خاصباك، الأكراد ص482.

الحكم الوطني في العراق، نتيجة فتح مدارس عديدة في هذا اللواء، تدرّس باللغة الكردية، بناء على القانون رقم 74/ 1931، الذي نصّ على استخدام اللغة الكردية في المدارس والمحاكم في المنطقة الكردية، تطبيقاً لتوصيات عصبة الأمم. ممّا زاد في شهرة لهجة السليمانية، وظهور عدد من الشعراء المشهورين الذين كتبوا أشعارهم باللهجة السورانية والمكرية، كما نشر فيها عدد كبير من الكتب والقصص والمجلات والجرائد في العراق وإيران. ويعتقد بعض المثقفين الأكراد أن هذه اللهجة هي الأكثر تطوّراً من بقية اللهجات الكردية، وأنها قد اغتنت باشتقاقات ومصطلحات كثيرة، خلال الخمسين سنة الأخيرة، ممّا يجعلها أفضل من بقية اللهجات[1].

ومع هذا كله،وفي مسألة اللغة الأدبية الكردية المدوّنة، نتساءل بأي لغة يكتب الأدباء والمؤلفون الكرد؟ وهل هناك لغة أدبية مشتركة بين الكرد تنساب بالأفكار من أدنى كردستان إلى أقصاها بصورة يفهمها الجميع؟

هنا يجب أن نعيد إلى الأذهان بادئ ذي بدء، أن الأدب الكردي كان منذ اللحظات الأولى لميلاده بصدد تثبيت شخصيته واستقلاليته إزاء الأدب الفارسي. وهو لا يرى لنفسه حقاً أقل في موضوع الاستفادة من نزعة عدم التقولب مع الأدب الكلاسيكي الفارسي في العهود الإسلامية.

لقد سار الأدب الكردي في الواقع على نهج الشعراء المجددين من أمثال جلال الدين الرومي، وطاهر العريان الصوفي اللهجوي. ولم يكن اختيار هذه الأساليب عديم التأثير في لغة الكرد الآخرين، الذين كانوا يقتربون بشكل ملموس من اللغة الأدبية الفارسية الحديثة.

ومع هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار، أنه باستثناء عدد محدود من المؤلّفين

---

(1) جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات جريدة النور، الطبعة الأولى ص19. بغداد سنة 1990.

ـ عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد. ص27، براغ سنة 1965.

الكرد من أمثال: أحمد خاني، والملا أحمد جزري وغيرهما.. ممن ذابت آثارهم في التراث الشعبي الكردي، لم تكن الآثار الأدبية الكردية في متناول اليد إلا بالنسبة إلى محيط محدود من القرّاء، وفئات قليلة جداً من المثقفين حملة الأفكار الوطنية. أما الأكثرية الساحقة من الشعب الكردي المجزأ بين عدة دول أجنبية فقد ظلّت محرومة من الأدب المدوّن. أضف إلى ذلك، أن الطبقات الراقية من هذا الشعب كانت تربط نفسها دوماً بالأوساط الاجتماعية المماثلة لها في الأمة الحاكمة، وكانت، طمعاً في تحسين علاقاتها السياسية والثقافية، تستفيد من لغات تلك الطبقات الحاكمة من تركية، أو فارسية، أو عربية، وأحياناً، أرمنية، بوصفها اللغة الأدبية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الحركة الوطنية الكردية تخطو الخطوات الأولى وما تزال في السعي لاستخدام بعض اللهجات الكردية، لبيان نيّاتها، وإن كان من الضروري الاعتراف بأنها لم تنل في مسعاها هذا نجاحاً كبيراً. وفي بداية القرن العشرين ومطلع الحرب العالمية الأولى، توفرت مقوّمات تأسيس مركزين ثقافيين كرديين، أحدهما في دمشق يقوم بطبع وإعادة طبع الآثار الأدبية الكردية القريبة من مدرسة أحمدي خان. والثاني في بغداد يتمركز فيه نشر الآثار الكردية[1] ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين أخذت الأنشطة الثقافية والأدبية الكردية بالانطلاق بشكل صاعد، لاسيما في شمالي العراق. فتأسست المطابع ودور النشر، وصدر العديد من الكتب، المجلات، والصحف، وتأسست الأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية والمدارس والجامعات[2].

كما نشرت في القاهرة طبعة محققة من كتاب شرفنامة، بجهود كل من

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد ص450 ـ 451.
ـ فيلجيفسكي مجمع الاستكراد، يرڤان، ارمينيا السوڤياتية (سابقاً) من 4 إلى 9 حزيران 1934.

(2) المؤلّف.

محمد علي عوني، وفرج الله ذكي، وكتاب كردي في الإلهيات للسيد عبد الرحيم الحسيني.

وقد اختارت الكتب الأدبية الكردية المطبوعة في السنوات الأخيرة في دمشق الحرف اللاتيني شبيهاً بالحرف المستعمل في تركيا منذ العهد الكمالي. أما الكتب الأدبية الكردية المطبوعة في بغداد، فكان يستخدم في طبعها الحرف العربي، الذي أدخلت عليه بعض الإصلاحات والتحويرات، ثم بدأت منذ سنة 1933 فصاعداً الاستفادة من حرف لاتيني آخر بالإمكانات الطباعية المحلية مع رعاية الخصوصيات الصوتية للهجات الكردية الجنوبية. وقد انتشرت الأعمال الأدبية الكردية المطبوعة في دمشق بين كرد سوريا وتركيا، كما انتشرت الأعمال الأدبية الكردية المطبوعة في بغداد بين كرد العراق وإيران[1].

(1) باسيلي نيكتين، الكرد، ص452.

الفصل الخامس

العائلة الكردية وتقاليدها

النمط العائلي الأبوي هو المسيطر في حياة الكرد العائلية، على وجه العموم. إلا أن هناك بعض الفروقات البسيطة بين منطقة وأخرى، وهذا يعود إلى البيئة وتضاريس المنطقة، التي تعيش فيها العائلة، ومدى اتصالها بالعالم الخارجي. إنما هذه الفروقات لا تغيّر في الجوهر والملامح الرئيسية لذلك النمط.

والعائلة الكردية إضافة إلى الأب والأم والأولاد، تشتمل أحياناً على الأحفاد والجد والجدة. حيث يعيش الجميع في بيت واحد، أو في بيوت متّصلة، وفي مالية واحدة. وعند وفاة الجد، يحل محلّه الابن الأكبر غالباً، لإدارة شؤون الأسرة. ولم يكن أحد الإخوان ينتقل إلى سكن آخر إلا لأسباب معيّنة كحصول خلاف بين أفراد الأسرة. ويعتبر العامل الاقتصادي الأول في تكوين هذا النوع من العائلات. فالاقتصاد الرعوي والزراعي، هو المسيطر في المناطق الكردية، كما أن الملكية للأراضي الزراعية والرعوية ثابتة، يضطر الأبناء إلى الاستمرار في العمل مع آبائهم، حتى في حالة نضجهم، ويجبرهم بالنتيجة في البقاء في نفس البيت الذي ترعرعوا فيه، لأن ذلك يناسب حياتهم العملية. ويمتلك الأب السلطة الوحيدة في العائلة، بينما دور المرأة قد يكون ثانوياً في أكثر الأحيان. ويمكن أن يعزى هذا إلى الاقتصاد الزراعي والرعوي. ذلك أن

الرجل هو الذي يقوم بحراثة الأرض وزرعها، ورعاية الماشية وبالتالي ممّا يجعله يسيطر على اقتصاد الأسرة، مع العلم أن المرأة تساهم في هذا الاقتصاد، إلا أن مساهمتها تبقى غير حاسمة بالنسبة لمساهمة الرجل[1].

وتعتبر الأسرة الكردية اللبنة الأساسية للمجتمع الكردي، وهي مؤسسة اجتماعية، تتكوّن من الأب والأم والأولاد. فالأسرة هي التي كانت وإلى فترة قليلة، تنظّم حياة أعضائها جميعاً بطوابعها الاجتماعية والقانونية.

فإن الأب هو ربّ الأسرة الذي له حق البت في كل أمر. إن له المكان الأول في الأسرة، وبحضوره كان لا يحق لأفراد الأسرة التحدّث أو الجلوس إلا بعد استئذانه. وعلاقة الآباء بالأولاد يحكمها الاحترام البالغ، والطاعة التامة. فهو يقرّر نوع العمل للابن، وهو الذي يصدر الموافقة على زواج أبنائه.

وتتمتع المرأة الكردية بقسط كبير من الاحترام، وبنفوذ واسع ضمن محيط الأسرة. لكنها لا تتمتع بنفس سلطة الأب، وهي تتصرّف عادة في شؤون البيت تصرّفاً مطلقاً، كما أن أوضاع الأسرة الداخلية تتأثّر إلى حد كبير بآرائها. وتقع مسؤولية تعليم الطفل على عاتق المرأة. ثم يصبح الأولاد تحت سيطرة أبيهم بعد سنّ معيّنة، بينما تظل البنات تحت رعاية الأم حتى يبلغن سن الزواج.

ويأتي بعد رب الأسرة مباشرة ابنه البكر. ويكن الكردي لوريثه محبّة خاصة، وهذا ما يفسّر السبب الذي من أجله يتبادل الكرد فيما بينهم، أثناء

(1) الدكتور شاكر خاصباك الأكراد. ص454.
- باسيلي نيكتين، الكرد ص175 ـ 176.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص27.
- عبد الستار طاهر شريف، المجتمع الكردي ص9 وصفحة 40 مطبعة العراق، بغداد 1081.
- أنور المائي، الأكراد في بهدينان، دهوك، ص184 سنة 1999.
- هادي رشيد الجاوشلي، الحياة الاجتماعية في كردستان ص39 مطبعة الحاحظ، بغداد سنة 1970.

التفاوض على مشكلة ما أبناءهم الأبكار كرهائن. إن رهن الابن الأكبر لديهم أضمن حتى من القسم بالقرآن. والعشيرة قد تقدم على خرق جميع تعهداتها إذا كان رئيسها مرهوناً، ما دام وريثه موجوداً، ولكنها تلتزم بعهودها إذا ما رهن الابن البكر، لأن ذلك قد يعرّضها لصراع داخلي بعد موت زعيمها.

ويرث الأولاد والدهم بعد موته. أما إذا لم يكن له أولاد، فإن الميراث ينتقل إلى أخيه أو أبناء أخيه. وللذكر مثل الأنثيين، وهذا ما تنص عليه الشريعة الإسلامية. وإذا توفّيت المرأة دون أولاد، قسّمت التركة مناصفة بين زوجها وأهلها. أما إذا كان للمرأة المتوفاة أولاد، فإن زوجها يرث الربع، ويرث الأولاد الباقي من التركة. وترث الزوجة الربع من تركة زوجها، إذا لم يكن لهذا الأخير أولاد، وإذا كان للرجل زوجتان فإنهما يتقاسمان هذا الربع. وإذا كان للرجل أولاد، فإن الزوجة لا ترث إلا الثمن، ويذهب الباقي من التركة إلى الأولاد[1].

وتشكّل العائلة الكردية وحدة اقتصادية متكاملة. ويساهم كل فرد فيها في الأعمال الزراعية، حسب جنسه وعمره وقدرته. ويسود تقسيم العمل ضمن العائلة، فتختصّ المرأة بالأعمال المنزلية والعناية بالحيوانات، وببعض الأعمال الزراعية، بينما يتولّى الرجل مسؤولية الأعمال الزراعية المرهقة، والتي تتطلّب براعة فنيّة خاصة.

والكرد يعتبرون أكثر تسامحاً من جميع الشعوب الإسلامية تجاه المرأة..

---

(1) سيار الجميل ـ مجلة المورد العدد الرابع ص40 سنة 1989.
- الدكتور شاكر خاصباك، الزراع اللاعشائريون في كردستان مجلة شمس كردستان العدد 3 و4 ص8 ـ 7 بغداد سنة 1971.
- الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص456 ـ 457.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص27 ـ 28.
- باسيلي نيكتين، الكرد ص176 ـ 179.
- كاظم حيدر، الأكراد، منشورات الفكر الحر بيروت 1959.

والنساء الكرديات غير محجبات، ويجلسن مع الجماعة بشجاعة وبدون استحياء، وغالباً، ما يشاركن في الحوار، وليس من عادات الكرد الحد من حريّة نسائهم، بل إن كثيراً من الرذائل المنتشرة في الشرق تكاد تكون مجهولة عندهم، والكردي مشهور باحترامه للمرأة، ولا يعدّد زوجاته إلا نادراً. والمرأة الكردية تستقبل الزوار في غياب زوجها[1].

ومستوى معيشة العائلة الكردية منخفض جداً إذا قيس بالمستوى المعقول. ويعزى ذلك إلى الدخل المنخفض جداً لسكان الريف، كما أنه لا تتوّفر حتى الآن الإحصاءات الواضحة أو الدقيقة، التي على ضوئها يمكن أن يحدّد الدخل الريفي. لكن معظم الباحثين متفقون على أن الغالبية العظمى من السكان يتمتعون بدخل فردي متدنٍ أقل من معدّل الدخل القومي المفترض، عدا مجموعة صغيرة ذات دخل متوسط، وأن هناك أيضاً مجموعة صغيرة من الأغنياء تتمتع بدخل فردي أعلى من الدخل القومي بكثير[2].

اللباس والزي الكردي

يتألف لباس الرجل الكردي:

1 ـ من عمامة عريضة مخروطية الشكل[3] مصنوعة من اللباد يلف حولها

(1) كلوديوسن جيمس ريج، رحلة ريج إلى العراق سنة 1820 ترجمة بهاء الدين ثوري. ص231 بغداد سنة 1951.
- مينورسكي ص74.
- زهير أحمد، المرأة الكردية وموقعها في المجتمع، عن لسان بعض الباحثين الأجانب، مجلة شمس كردستان عدد 42 ص5 ـ 7. بغداد 1970.
- الدكتور شاكر خاصباك الأكراد ص450 ـ 460.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي كردستان في العهد العثماني، المبحث الأول، الوضع الاجتماعي ص27 ـ 31.

(2) الدكتور شاكر خاصباك الأكراد ص469 ـ 470.
- الدكتور خزعل البير ماني، الدخل القومي والاستخدام، بغداد.

(3) تسمّى «الموشكي».

بشكل أنيق منديل، أو وشاح حرير ملوّن، يغلب عليه اللونان الأزرق والأبيض في أكثر الأحيان[1].

2 ـ السروال «الشروال». يصنع السروال من قماش محلّي، وهو عريض جداً في جزئه الأعلى، وضيق في جزئه الأسفل.

3 ـ السترة: تصنع السترة من قماش محلي، وهي تزرّر عند الصدر وتربط بالسروال، ويرتدي الرجل قميصاً تحت السترة، يميّز بأكمامه الطويلة، التي تلامس الأرض، غير أنها تلف في العادة حول رسخ اليد.

4 ـ الحزام: وهو جزء لا يتجزأ من بدلة الرجل الكردي. ويصنع من قماش حريري أجنبي، ويلتف حول وسط الرجل عدة لفات متشابكة.

هذا وتتنوع الملابس الكردية من منطقة إلى أخرى، في لباس الرأس على الخصوص «الموشكي» ويمكن تمييز عشيرة الفرد، وحتى طائفته من لباس رأسه فأتباع عشيرة الجاف والهورمانيون يرتدون عمامة ضخمة جداً بينما يرتدي سكان مدينة السليمانية وما جاورها عمامة متوسّطة الحجم. أما في الأقسام الجنوبية الشرقية، فتصبح العمامة صغيرة نسبياً. ويبدو أن العمامة تأخذ بالضخامة كلما توغلنا شمالاً وشرقاً، بسبب شدّة البرد والصقيع في تلك الجهات.

وتصنع أغلب أجزاء البدلة الكردية محليّاً، ويفضّل الأكراد عموماً بمن فيهم الرؤساء، الأقمشة المصنوعة محلياً. غير أن ملابس الآغوات والرؤساء أفضل نوعية في قماشها وأكثر بهرجة في ألوانها. ويفضل الأكراد اللون الخردلي والأخضر، ثم الأرجواني، والقرمزي، والذهبي.

وقد وصف «هاريش أو هاريج» أزياء الكرد في إيران على النحو التالي «إن زي الرجل الكردي خاص به تماماً، وفيما عدا المناطق الجنوبية، التي يتأثّر فيها الأكراد نوعاً ما بالإيرانيين، فإنهم يلتزمون عموماً بزيّهم الخاص. ويتألف لباس

(1) أكثر الحمامات الكردية الآن ملونة بالأحمر والأبيض (مرقطة) المؤلّف.

الرأس من قبعة عالية، قد التف حولها عدد من الوشاحات الحريرية في فوضى بارعة. واللون المفضّل لعمامة الرأس هو الأحمر والأرجواني الداكن أو الذهبي، تطرّزه هنا وهناك أشرطة من ألوان برّاقة أخرى، وتترك الحواف المشرشبة متدليّة حول الوجه، شرط ألا تحجب العينين أو الأذنين. ويستخدم قميص أبيض بأكمام طويلة يزيد طولها على الياردة، وتعلوه سترة بدون ياقة مفتوحة عند العنق ومزرّرة عند الصدر. ويلتف حول الوسط حزام أبيض عريض. ويثبّت في الحزام خنجر ملتو وغليون طويل. وتعلو السترة صديرية قصيرة من الشعر الأبيض أو البني بلا أكمام. وهي مفتوحة من الأمام. ويمتد من وسط الجسم سروال منتفخ جداً في جزئه العلوي وضيّق في جزئه السفلي. ويرتدي جوارب صوفية وحذاء من الجلد الأحمر أقرب إلى الخف[1].

أما زي المرأة الكردية فهو متماثل في جميع أنحاء كردستان، وهو أكثر بهرجة وجاذبية من زي الرجل، ويشتمل على:

1 ـ سروال قطني واسع طويل حتى القدمين.

2 ـ رداء فضفاض يزرر عند العنق ويترك مفتوحاً من الرقبة إلى الأسفل.

3 ـ صدرية بلا أكمام من قماش ذهبي أو فضي.

4 ـ حزام جلدي ضخم مرصّع بقطع ذهبية أو فضية.

5 ـ عمامة ضخمة تلتف حولها عدة وشاحات حريرية ذات ألوان زاهية تزيّنها من الأمام صفوف من العملات الذهبية أو الفضية. وتستخدم في المدن عباءة حريرية.

أما نساء الطبقة الفقيرة فيرتدين سروالاً أزرق من قماش خشن ورداء فضفاض. ويشتمل لباس الرأس على قبعة صغيرة تزيّنها قطع فضية.

والمرأة الكردية مغرمة بالملابس عموماً، وهي تفضّل الألوان الزاهية. كما

---

(1) انظر. شاكر خاصباك، الأكراد ص442 و443 هاريج ص247 ـ 248.

أنها مغرمة أيضاً بالحلى الذهبية والفضية. ولعلّ أكثر الحلى شيوعاً هي قبعة الرأس «طاقية»، والتي تصنع من رقائق من الفضة. في حين أن نساء الطبقة الغنية يصنعنها من رقائق الذهب.

ويأتي الحزام بالدرجة الثانية بعد قبعة الرأس، وقد يصنع كله أو معظمه من الفضة أو الذهب. ومن جملة الحلي الشائعة العقود المصنوعة من العملات الفضية أو الذهبية[1].

لكن هذا اللباس قد يمسي يوماً ما من الذكريات، أو حضارة في طريق الزوال، ويصبح فيما بعد من التراث الوطني والفولكلوري، إذ أخذ الكرد الآن بالإقلاع عنه تدريجاً، عند الرجال وعند النساء على السواء، ليستعاض عنه، بلباس العضر الحاضر «موضة العصر». وخاصّة عند الشباب من الجنسين[2].

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص440 ـ 452.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص157 ـ 166.
ـ شرف خان البدليسي، الشرفنامة، ترجمة جميل الروز بياني، بغداد 1951.
ـ الحياة الاجتماعية والاقتصادية القبلية في المقاطعات الوسطى والجنوبية وفي لواء الموصل، تقرير قدم إلى جمعية الدراسات الاجتماعية سنة 1954.
ـ الدكتور خزعل البيرماني، الدخل القومي والاستخدام ـ بغداد سنة 1968.

(2) المؤلّف.

الفصل السادس

العشيرة ودورها في حياة الكرد

المجتمع الكردي هو مجتمع عشائري في الأصل. فالتقسيمات العشائرية تهيمن على مفاصل المجتمع كافة، وحتى الذين لا ينتمون إليها خاضعون لقواعدها، وهي بالنسبة للكرد وحدة اجتماعية واقتصادية محددة المعالم[1].

وقد كان النظام السائد في كردستان هو النظام القبلي العشائري القائم على التنظيمات العشائرية، في حين أن الفلّاحين المستقرّين هم من اللاعشائريين، بالرغم من أنهم فيما مضى، كانوا ينتمون إلى عشائر معينة، وكانوا يحترفون الرعي، إلا أنهم وجدوا ظروفاً مناسبة للاستقرار والعمل في الزراعة. وضعفت صلاتهم بقبائلهم وعشائرهم، حتى انقطعت عند البعض تماماً، ولم يعودوا في بعض الحالات يعتبرون أنفسهم عشائريين[2].

---

(1) جيرار جالديان. المأساة الكوردية ص41.
- ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص32.

(2) شاكر خاصباك. الزراع اللاعشائريون في كوردستان مجلة شمس كردستان ـ العددان 3 ـ 4 بغداد 1971 ص8 ـ 10.
- ن. سيار الجميل ـ مجلة المورد، العدد الرابع 1989 ص178.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ص27 و28، الدار العربية للموسوعات. الحازمية ـ لبنان، الطبعة الأولى سنة 2006.

وإن اكتشاف الطبيعة القبلية للكرد يعني بالضرورة، اكتشاف أسلوبهم في الحياة وفي الإنتاج المعتمد على رعي الماشية والترحال طلباً للماء والكلأ، أو حتى الاستقرار في مناطق محدودة والاعتماد على الزراعة. فالتكوين القبلي يعني، كما هو معروف، نمطاً معيناً من العلاقات الاجتماعية، سواء على الصعيد الداخلي بين أفراد القبيلة، أو العلاقات الخارجية بينها وبين غيرها من القبائل والمجموعات. ولكي نفهم قبلية الكرد أكثر، علينا أن نربطها بالبعد المكاني لهذا التكوين أي أن نربط الإنسان الكردي بالأرض التي يعيش عليها. وحقيقة الأمر، لا يمكن الفصل بين الإنسان والأرض، إذا ما أردنا أن نكوّن صورة واضحة عن طباع هذا الإنسان وجماعته. فهذا التكوين القبلي ـ العشائري للكرد، كان أحد أسبابه الأساسية البيئة الجغرافية لبلادهم، والتي عرقلت نشوء قبيلة «قومية ـ اثنية» ضخمة في هذه البلاد. والمعروف أن التاريخ والجغرافيا يتأصّلان في المكوّنات الأساسية لوجود الإنسان، لأن هذين الفرعين يعتمدان كثيراً على بعضهما البعض. ونتيجة لطبيعة كردستان المتنوعة، فإن ذلك أثّر بشكل واضح على طبيعة حياة القبائل الكردية. ففي المناطق الجبلية، عمل الكرد في تربية الماشية، أما في السهول الخصبة، فقد مارسوا الزراعة. ولكن من الصعب أحياناً تمييز مناطق معينة تسود فيها الزراعة أو تربية الماشية فقط. إذ أن هاتين العمليتين كانتا دائماً متجاورتين ومتزامنتين. ونظراً لاتساع المناطق الجبلية، فإن الدور المهم في العملية الاقتصادية كان دائماً تربية الماشية[1].

ويمكننا أن نميّز ثلاث فئات في المجتمع الكردي:

---

(1) حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية ص106 ـ 110.
ـ شاكر خاصباك، الأكراد، دراسة جغرافية، اتنوغرافية ص348.
ـ الاصطخري. المسالك والممالك ص115 ـ مطبعة بريل ـ ليدن 1927.
ـ ابن حوقل صورة الأرض ص220 ـ 240 الطبعة الثالثة، منشورات مكتبة الحياة بيروت سنة 1979.
ـ روزنتال، علم التاريخ ص148 ـ 155.
ـ الكوراني علي سيدو، من عمان إلى العمادية ص42، القاهرة سنة 1939.

1 ـ العشائر المستقرّة:

هذا النوع من العشائر يمارسون الزراعة وتربية الماشية ويعيش معظمهم في القرى.

2 ـ القبائل الرحّل:

هذه القبائل تتنقّل وراء مراكز الرعي، فإن تعوّدهم على حياة التنقّل، يجعل من الصعب عليهم التوجه إلى الزراعة التي تتطلّب تغيير عاداتهم.

3 ـ القبائل شبه المستقرة:

هذه القبائل لم تتخل عن حياة الرعي تماماً، كما أنها لم تمارس الحياة الزراعية بشكل دؤوب، فهي وبالتالي، عليها القيام بالأعمال الزراعية في الوقت الذي يكون البعض منها منشغلين تماماً في العناية بقطعان الماشية في الجبال[1].

ومن الملاحظ، أن عشائر كردستان تتكون من عنصرين متميزين. أحدهما دائم والآخر متأرجح. ويتألّف العنصر الدائم من نواة العوامل التي تمتُّ بالقرابة إلى زعيم العشيرة على درجات متفاوتة. بينما يكون العنصر المتأرجح من مجموعة من المغامرين والطلقاء الذين ينضمون إلى هذه العشيرة تارة، وتارة أخرى لعشيرة غيرها. وتنتقل زعامة العشيرة إلى أرشد الأولاد. فعندما يموت زعيم العشيرة،

---

(1) باسيلي نيكتين. الكرد ص112.
- شاميلوف ـ حول مسالة الإقطاع بين الكرد، ترجمة كمال أحمد مظهر ص47 مطبعة الحوادث بغداد 1984.
- عبد الستار طاهر، المجتمع الكردي ص9، مطبعة دار العراق ـ بغداد 1981.
- هادي رشيد الجاوشلي، الحياة الاجتماعية في كردستان ص39، مطبعة الجاحظ بغداد، 1970.
- صدقي عز الدين البيرموسي. المجتمع الكردي ص23. دهوك 1998.
- ف.ن. مينورسكي، الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خزندار. ص63 ـ 64، مطبعة النجوم بغداد 1968.

يتولّى أكبر شخص من بين أقرب الأقرباء المقربين من الزعيم سلطات الزعامة، ويبايعه الجميع ويخضعون له. وقد يحدث أن يغتصب أحدهم السلطة بالقوّة، وأن يبايعه الجميع دون أن يكون الوريث الشرعي، غير أن هذه الحالات تعتبر استثنائية ومن شأنها أن تغيّر مجرى الأمور الاعتيادية داخل العشيرة[1].

ورغم أن سلطة رئيس العشيرة مكلفة، إلا أن كبار المسنين فيها، يمارسون نوعاً من الرقابة عليه، وهذا لم يتبدّل خاصة في الأماكن التي لا تزال العشيرة الكردية تحتفظ فيها بكياناتها. يقول روندو: «إن العشيرة الكردية تعتبر عالماً خاصاً منطوياً على نفسه، إنها منظمة دفاعية، ومؤسسة تقليدية ومحافظة». في حين يقول كابتن «هاي» أنه يرى في العشيرة تجمّعاً، وكونفدرالية من التجمّعات، غايتها حماية أعضائها من الاعتداء الخارجيّ والمحافظة على العادات القديمة وطريقة العيش: قد يكون هذا حتى منتصف القرن العشرين[2].

إن أصل تسمية العشيرة الكردية يختلف من مكان إلى آخر، ففي حالات خاصة، كانت العشائر الساكنة في المناطق الجبلية، في وسط وجنوب كردستان تسمّى بأسماء المناطق الجغرافية، وفي حالات أخرى بأسماء مؤسسي السلالة، أو العشيرة. وكانت الأراضي المخصّصة للعشيرة معلومة الحدود، ولا يجوز لأية قبيلة التجاوز، على أراضي القبائل الأخرى. ورئيس القبيلة العادل يقسّم الأراضي الزراعية والمراعي بين أبناء العشيرة، كل حسب حاجته وقابليته للاستثمار، أو الاستغلال. وأفراد العشيرة لم يكونوا في حل من التزامات معيّنة تجاه رئيسها، وذلك بتزويده بقسم معين من المحصول الزراعي، أو الحيواني،

---

(1) جليلي جليل، من تاريخ الإمارات الكردية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة محمد علي النجاري ص17. دمشق 1987.
- باسيلي نيكتين. الكرد ص198، 199.

(2) إلا أنه منذ بداية: ستينيات هذا القرن العشرين أخذت العشيرة الكردية تنطلق باتجاه الحياة الحضرية بكل معانيها، بعد أن بدأت تتوفر لها المدارس والطرقات والكهرباء ووسائل النقل الحديثة المؤلّف.

لقاء قيام رئيس العشيرة بإدارة شؤونها، أو اتخاذ تدابير حمايتها من القبائل المجاورة، وقيامه بشؤون الضيافة وغيرها. وهكذا كانت القبائل الكردية تعيش في مرحلة المجتمع الإقطاعي، والذي يتميّز بنظام قبلي رئاسي. ومن جانب آخر فإن القسم الأعظم من الماشية والأراضي كانت تعود للإقطاعي[1].

وكانت القبيلة الكردية تشكّل حينذاك نظاماً إدارياً واجتماعياً وحتى عسكرياً لتسيير شؤون أفرادها، والدفاع عنهم ضد القبائل الأخرى، أو حتى ضد جيوش تهاجمها، ولكن لا يمكن إطلاقاً وضع تصميم عام لجميع القبائل، فهناك عاملان يؤثران دائماً على مصير القبيلة، هما:

1 ـ النمو والاندماج، وكلاهما يؤديان إلى ضم شمل هذه القبيلة حول محور واحد، هو الزعيم الشجاع البارع.

2 ـ التفسّخ والتشتّت بنتيجة الظروف السيئة: فقدان الزعيم، أو الوباء، أو الجوع. وهذا ما يؤثر على تفسّخ القبيلة وحلّها[2].

ويعتبر «ميليلينكن»: «إن العشيرة عائلة توسّع نطاقها». مع العلم أن المبدأ القائم على صلة القربى ليس ثابتاً دائماً بالنسبة لوحدة كبيرة، بل على العكس، فقد يسهم أحيانا في تقسيم العشيرة نفسها وتجزئتها إلى تفرّعات عديدة. ونجد أمثلة عديدة على هذا المبدأ في التاريخ الكردي. وما دامت العشيرة مزدهرة فإنها

---

(1) كاميران عبد الصمد الدوسكي. كردستان في العهد العثماني ص29 ـ 30.
ـ ب. ليبرخ، دراسات حول الاكراد وأسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة عبدي حاجي ص15 ـ دمشق 1994.
ـ جيمس برانت: رحلة جيمس برانت إلى المنطقة الكردية سنة 1938، ترجمة حسين أحمد الجاف ص 37 بغداد 1989.
ـ ب.م. دانتسيغ: الرحالة الروس في الشرق الأوسط. ترجمة معروف خزنه دار ص75. بغداد 1981.

(2) باسيلي نيكتين الكرد ص112.
ـ ن. محب الله، موقع الأكراد وكوردستان تاريخياً وجغرافياً وحضارياً ص131 ـ 132 سنة 1991.
ـ كاميران عبد الصمد، كردستان في العهد العثماني ص28.

تنمو وتتكاثر، وعلى العكس عندما تسوء الظروف والأحوال فإنها تأخذ بالتقلّص، ويمكن أن تفنى أيضاً.

فإذا تصفحنا قوائم العشائر القائمة في العهود المختلفة، نجد أسماء عدد كثير من العشائر الكبيرة خلال الحقب الطويلة، أما الأسماء الأخرى التي تشكّل الأغلبية، فإنها لا تتكرر، وتظهر بدلاً منها أسماء أخرى جديدة. يقول روندو: «من السهل قبول أجانب في العشيرة، ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها، ويؤمن الكرد بجدارة العناصر الأجنبية، وإذا قبلت عشيرة كردية عناصر أجنبية في صفوفها، فلأنها واثقة من قوّتها الذاتية، ولأن العشيرة تشكّل قوام حياتها الاجتماعية، وهي ترغب في تنظيمها كلياً، وعلى سبيل المثال، فإن الإحساس بالانتماء العشيري أقوى لدى الكرد من الإحساس بالانتماء الديني»[1].

وقد أجمع البحّاثة والمؤرخون في الشؤون الكردية أن هناك طبقتين متواجدتين ضمن المجتمع الكردي.

الأولى:

طبقة النبلاء من المحاربين وملاكي الأراضي مع حراسهم المسلحين.

الثانية:

طبقة الفلاحين الفقراء المعدمين، ويطلق عليهم اسم «رعيت».

أي الفلاح، أو اسم «كوران» وهؤلاء الكوران يختلفون عن سائر الكرد بتكوينهم الجسمي وبلغتهم التي تنتمي أيضاً إلى المجموعة الإيرانية.

ويعتقد الباحث الروسي في شؤون الكرد: «باسيلي نيكتين» وغيره من البحاثة المتخصصين، أن هذا التقسيم للوسط الكردي يحمل على الاعتقاد بأن الكرد قوم فاتحون، وأن «كوران» هم السكان الأصليون للبلاد. في حين يرى البعض الآخر، دون أن يحدّد مفهوم كوران، إلى أن لكلمة كوران معنيين، معنى

(1) روندو، العشائر الجبلية ص4.

واسع يراد به طبقة اجتماعية داخل العشائر الكردية. ومعنى أضيق ويقصد به عشيرة محدّدة[1].

ونورد هنا بعض الملاحظات التي أوردها عدد من الرحالة والباحثين في هذا السياق.

1 ـ «واكنر»:

وهو أحد الرحالة الألمان يقول: «إن الكرد فئتان، فئة المحاربين الذين لا يملكون إلا قطعان الماشية، ويمارسون أحياناً أعمال الغزو. وفئة الفلاحين الذين يطلق عليهم اسم كوران. وأنه لا يجوز للفئة الثانية أن تتخذ لنفسها صفة النبلاء الكرد، لأنها تختلف عنهم في تقاسيم وجوه أفرادها وفي لهجتها. وربما كانت فئة الفلاحين تنحدر من الميديين، وهم السكان الأصليون الذين غزا الآخرون بلادهم.

2 ـ ريج:

يعتبر ريج أن الكوران يختلفون عن طبقة المحاربين في سيماء وجوههم وفي لهجتهم، وأن وضع هؤلاء الفلاحين بائس جداً، حتى أنه يضاهي فقراء الهند الغربية.

3 ـ مار:

هو عالم روسي في شؤون الكرد، يقول إن كلمة كوران ليست إلا صيغة متحوّلة من كلمة كورد.

4 ـ سمير أكوريان:

هو باحث أرمني، يقسم الكرد إلى طبقتين، طبقة الرحّل التي تحكمها رؤساء «تورون» أي الذين ينحدرون من النبلاء، ويعيشون على تربية الماشية. وطبقة أخرى هي أهل الحضر.

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد، ص203.

5 ـ سرفاندز نيانتس:

يلاحظ الباحث أن لدى الكرد فئات ثلاثاً هي:

أ ـ النبلاء «تورون».

ب ـ القطاعات المسلّحة للرئيس.

جـ ـ العمال.

6 ـ أركيلان:

يقسم أركيلان الكرد إلى أربع فئات.

أ ـ العوام «رعيت» وهم العمال.

ب ـ خدم الزعيم المسلّحون.

جـ ـ الزعماء، «الأغوات».

د ـ رجال الدين[1].

وقد أشار مينورسكي سنة 1914 إلى وجود طبقتين من الكرد.

1 ـ النبلاء مع خدمهم المسلّحين.

2 ـ الفلاحون أو الزرّاع أنصاف الرقيق.

---

(1) نيكتين ـ الكرد، الفصل السادس.
- جيمس برانت، رحلة جيمس برانت إلى المنطقة الكردية سنة 1938، ترجمة حسين الجاف بغداد سنة 1989.
- عبد ربه سكران إبراهيم الوائلي، أكراد العراق سنة 1815 ـ 1914 ـ القاهرة 1987.
- صدقي عز الدين البيرموسى، المجتمع الكردي: العرق ـ القومية ـ مشاكل الحدود، داهوك العراق سنة 1998.
- فيبرخ دراسات حول الأكراد وأسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة عبد حاجي دمشق 1994.
- هلمون فون كارل مولتكه: رسالة المارشال مولتكه، ترجمة عبد الفتاح يحيى، ص3 بغداد 1992.

وأشار أيضاً إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية للفئة الثانية. ويلاحظ مينورسكي على سبيل المثال، أنه خلال احتلال العثمانيين للمنطقة المتنازع عليها مع الفرس بين 1904 ـ 1910، حاول الأتراك تحسين حالة «الرعيّة» من الفلاحين، وتقييد سلطة الأغوات عليهم. ومع ذلك كان الفلاحون يشتكون أحياناً ويقولون فيما بينهم: «لم يبق لنا أغوات»[1].

ويوافق مينورسكي كذلك على الرأي القائل، إن الأغوات من الفاتحين والرعيّة من عرق آخر. وأن اسم كوران يعود في اشتقاقه إلى الكلمة القديمة كا [ق] باره [ك] وينبغي البحث عن موطنهم الأصلي في الولايات القريبة من بحر الخزر، حيث تعرف مملكة كانت تحمل الاسم نفسه حوالي 645 ـ 660م[2].

ويمكننا أن نستنتج من جميع هذه الاستشهادات والبحوث أن المجتمع الكردي غير موحّد من الناحية الاجتماعية، وأن وجود الطبقات أو الفئات فيه ليس موضع شك أبداً، ولكن الاتجاه العام السائد الآن هو الابتعاد عن الترحّل والانتقال إلى مرحلة الاستقرار والتحضّر، بعد المرور بالمرحلة الوسيطة أي شبه الترحُّل. وبناء على هذا، لا يكون الخلط بين العشيرة والطبقة الاجتماعية إلا شيئاً ظاهرياً فقط.

فالنموذج الشائع للعشيرة، هو الذي يقوم على أساس النسب المشترك. غير أن هناك نموذجاً آخر أقل شيوعاً، وهو الذي يقوم على أساس الاشتراك في الموضع. وهكذا يعتمد النموذج الأول من العشيرة على وحدة النسب، بينما يقوم النموذج الثاني، وهو في الواقع عبارة عن اتحاد مجموعات نسبية ترتبط ببعضها برابط النسب، وتخضع عسكرياً لسلطة مركزية. ويتّضح ذلك في عدم ارتباط الطوائف والأفخاذ المختلفة من العشيرة الكردية ببعضها برابطة النسب، كما يتضّح أيضاً في بنية العشيرة الكردية حيث تتكوّن من فئتين متميزتين لا

---

(1) مينورسكي: الأكراد، ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خزنه دار، مطبعة النجوم بغداد سنة 1992.

(2) مينورسكي الكوران مجلة B.S.O.A.S المجلد التاسع عشر القسم الأول سنة 1943.

ترتبطان برابطة النسب هما: فئة الرؤساء، أو طبقة المحاربين، وفئة أفراد العشيرة، أو الطبقة العامة[1].

فالعشيرة الكردية عبارة عن وحدة سكنية أساسية، تشتمل على طبقتين منفصلتين: طبقة حاكمة محاربة. وهي في الأصل رعوية، ومهمتها القتال، وهي مسؤولة عن حماية أفراد الطبقة الأخرى. والطبقة العامة ومهمتها الزراعة وتربية الحيوان. ولا ترتبط هاتان الطبقتان برابطة النسب، كما لا ترتبط طوائف الطبقة العامة برابطة النسب أيضاً. وهذا النموذج للعشيرة الكردية هو في الحقيقة مثل دافع على تأثير العامل الجغرافي. فمعظم المناطق الكردية إذا لم نقل جميعها، هي عبارة عن منطقة جبلية ذات تضاريس وعرة وشتاء قارس. وقد أدّى العجز في المواصلات، لا سيما أثناء الشتاء الطويل، إلى فرض حالة من العزلة على القرية الكردية. وقد قادت هذه العزلة إلى سياسة الاكتفاء الذاتي في الحقل الاقتصادي، وإلى ميل قوي محلّي في العلاقات الاجتماعية. وقد عمّقت النزعة المحليّة العلاقات بين أبناء القرية الواحدة، وزادت من متانتها روابط القرابة والمصاهرة. غير أن هذه العلاقات القوية ظلّت عملياً ضمن نطاق القرية، بحيث عندما يضطر جزء من المجموعة النسبية إلى النزوح إلى منطقة أو قرية ثانية لأي سبب من الأسباب، فإن روابط القرابة تضعف مع القرية الأم. ويفرض العامل الجغرافي المحلّي على المجموعة النسبية الصغيرة في علاقاتها الاجتماعية الجديدة.

والاتحاد العشيري هو أكثر أهمية وضرورة للرعاة والزراع على السواء. ذلك أن ملكياتهم غير ثابتة، وهي عرضة للضياع في حالة خسرانهم القتال.

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد، دراسة جغرافية ـ اتنوغرافية ص346.
ـ جيرار جالديان، المأساة الكردية ص42، 43.
ـ ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص19، 20، 21.
ـ علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية ص42، القاهرة سنة 1939.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد الفصل السادس العشيرة الكردية تركيب العشيرة الكردية ص201 ـ 207.

لذلك تتعرّض القبيلة المستقرّة للانحلال حالما يقوى سلطان الإدارة الحكومية، بينما تتشبث القبائل الرحّالة بتنظيمها العشيري أطول مدة ممكنة.

ويحتفظ كل رئيس عشيرة «بمضيف»[1] واسع يقوم مقام دار الحكومة، ويزدحم دائماً بالأغوات الكبار، والأغوات الصغار، والكوخات، ورجال العشيرة ويمثّل الأغوات الكبار رؤساء تيرة[2]. ويتسنمّون مراكزهم بالوراثة، غير أن هذا المركز قد ينتقل إلى فريق ذي مقدرة أعظم. وتقتصر وظيفتهم على القيام بدور المستشارين للرئيس. ولكل منهم نفوذه الخاص الذي يشمل القرى التي يمتلكها هو وبقية أفراد تيرته.

أما الأغوات الصغار، وآغا القرية، وهو الشخص الذي يمتلك القرية بأجمعها. أو معظم أراضيها، ما هو سوى مالك القرية، وأن إقامته في القرية أمر ضروري، إلا أنه قد يمتلك أكثر من قرية واحدة، وعندئذ يعيّن وكيلاً عنه يطلق عليه اسم «كوخا» يتولّى زمام الأمور نيابة عنه. ويحتفظ آغا القرية عادة بعدد من الأتباع المسلحين يدعون باسم «نوكر» يتصرّفون كقوّة بوليسية تحت إشرافه.

وبالرغم من أن الأغوات يعتبرون أنفسهم نبلاء العشيرة، إلا أنهم لا يمتلكون حقاً تقليدياً في استقلال أو اضطهاد الطبقة العامة. كما أن مستوى حياة الأغوات الفقراء، يقرب من مستوى أبناء الطبقة العامة، وهم يختلطون بأفراد هذه الطبقة بلا أية قيود أو تحفّظات، كما أنهم قد يصاهرونهم أيضاً[3].

---

(1) ويقال له أيضاً «الربعه، أو المنزول، أو النزل، أو المضافة» «المؤلف».

(2) مصطلح «ثيرة» يستخدمه العشائري ليحدد انتماءه سياسياً إلى عشيرة معينة.

(3) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد الفصل الخامس ص345 وما بعدها..

- ويليم ايكليتون ـ العشائر الكردية ص17 ـ 24.
- جيرار جالديان المأساة الكردية ص41 ـ 45.
- باسيلي نيكتين الكرد الفصل السادس ص197 وما بعد.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ـ المبحث الأول المجتمع الكردي ص27 ـ 39.
- ف.ن. مينورسكي الأكراد ملاحظات وانطباعات معروفة، ترجمة معروف خزنه دار ص63، 64.
- ن، محب الله، موقع الأكراد وكردستان تاريخياً وجغرافياً وحضارياً، د.م 1991 ص131، 132.

ومن أهم مميّزات النظام العشائري الكردي:

الرئاسة العشائرية: مع كون هذا المنصب وراثياً، إلا أنه يتطلّب مؤهّلات معيّنة فرضتها الظروف الجغرافية لمنطقة كردستان.

أ ـ القوّة الحربية

فهي ميزة ضرورية، إن لم تكن شرطاً أساسياً لرئاسة العشيرة الكردية، وذلك أن القتال يعتبر وجهاً مهمّاً من نشاطات العشيرة. لأن الطائفة التي تنحصر فيها الزعامة لا يمكن أن تحتفظ بزعامتها إن لم تكن متمتّعة بقوّة تؤهّلها للسيطرة على بقيّة الطوائف والدفاع عن العشيرة تجاه الغريب. ونواة القوّة الحربية التي يحتفظ بها الرئيس: هم «الأتباع». لذلك كان عدد الأتباع ذا أهمية بالغة من وجهة نظر أبناء العشيرة أنفسهم، وأفراد العشائر الأخرى.

ب ـ الثروة:

هي ضرورية للرئاسة لأنها ترتبط بعدد الأتباع وبدرجة ضيافة الرئيس. وتحدّد درجة ضيافة الرئيس نوع المضيف، الذي يتعهد الإنفاق عليه. ويمكن القول إن المضيف يعتبر رمزاً لوحدة العشيرة. ففيه يعلن رؤساء الطوائف عن ولائهم للرئيس، وبين جدرانه يشعر أفراد العشيرة بالأمان والاطمئنان.

ج ـ اللياقة الشخصية:

فهذه اللياقة لا بد منها، وهي تتمثل بالشجاعة والتديّن والذكاء. وإذا كان الرئيس ذا صبغة دينية، كان مركزه أقوى وأرسخ.

وتتضمن رئاسة العشيرة الكردية ثلاث مزايا للرئيس هي: السلطة المطلقة، ورئاسة القضاء العشائري، والسيطرة على أراضي العشيرة.

وتعد قرارات الرئيس في شؤون العشيرة نهائية ومطلقة، ولا يمكن لأي فرد أو جماعة دحضها وإلغاءها.

أما بالنسبة للقضاء فيعد رئيس العشيرة حامي العشيرة من الاعتداء الداخلي والخارجي، وأن الفرد العشائري يفضّل قضاء الرئيس على قضاء الحكومة، لاعتقاده أن الرئيس هو مرجعه الحقيقي، ولأن شكواه لدى المراجع الحكومية لا تأتي عادة بنتيجة سريعة، كما قد تكلّفه بعض النفقات. وتعقد المحاكمات العشائرية في العادة في مضيف الرئيس ويحضرها الرؤساء وبعض أفراد العشيرة. وأهم وسائل الدفاع لدى العشائر، هو القسم بالله ثلاث مرات، أو القسم بقبور الأولياء، أو القسم بالطلاق.

أما سيطرة الرئيس على أراضي العشيرة المشاعية فتتمثل في جميع الأشكال العشائرية الكردية. ويمكن أن تفسّر هذه الظاهرة على ضوء طبيعة تكوين العشيرة الكردية. فالطائفة الحاكمة تحتل مركزها عن طريق قهر الطوائف الضعيفة وإخضاعها لسيطرتها ثم الاستيلاء على أراضيها، ولهذا، يتمتع الرئيس الكردي بمزايا المالك الإقطاعي. وقد كان اعتماد الدولة العثمانية على رئيس العشيرة في جمع الضرائب على الأرض عاملاً هاماً في تثبيت حقه في أراضي العشيرة[1].

وكان من الواجب على الكردي، بالإضافة إلى دفع الضرائب، أن يحمل السلاح بناء على طلب رؤسائه، ويترك مشاغله الاقتصادية شاء أو كره. صحيح أنه في حالة نجاح الحملة العسكرية كان بعض المشاركين فيها يحصلون على

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص380 ـ 383.
ـ ف. ن، مينورسكي، الأكراد، ملاحظات وانطباعات، ترجمة الدكتور معروف خزنه دار ص35 بغداد 1968.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص228، 229، 230.
ـ ك. دروفيل، رحلة إلى إيران خلال عامي 1812 ـ 1813 ـ باريس 1825.
ـ ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص26 ـ 29.
ـ مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة ص16 ـ 17.
ـ عماد أحمد الجواهري تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914 ـ 1932 ص19. وما بعدها، بغداد.
ـ شامليون، ص63 و69.

شيء من الغنائم، إلا أن الأضرار الناجمة عن الحرب كانت أفدح بكثير، ذلك أن المجندين في هذه الحملات، غالباً ما كانوا يفقدون صلاتهم بقطعانهم وأراضيهم ويصبحون جنوداً نظاميين متطوعين لدى الإقطاعيين. ويقوم رجل الإقطاع بدوره بزيادة الضرائب على السكان ليوفر لجنوده واتباعه المرتبات اللازمة. فكانت حالة أبناء القرى تزداد سوءاً فيتوجهون إما للاستجداء، أو يعملون كأجراء زراعيين ورعاة.

كما أن الكرد الرحل على الرغم من استقلالهم الصوري، وقلّة الضرائب المفروضة عليهم من حيث الظاهر، لم يستطيعوا أن يهربوا من جور النظام الإقطاعي، وانتهى بهم الأمر إلى أن باتوا تحت حكم رؤسائهم الإقطاعيين، مع العلم أن وضع الكرد الرحل كان غالباً، أفضل من وضع الكرد الحضر منهم(1).

وهكذا فإن الإقطاع في كردستان في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لم يكن قد غدا نظاماً متكاملاً فحسب، بل وصل أيضاً إلى نتيجته المحتومة. فقد أدى هذا النظام إلى تفكك المجتمع الكردي وأوجد الاقتصاد الطبيعي، الذي يعتمد على الملكية الخاصة للماشية، وحمى الفلاحين من خطر غزو العشائر الرحل. كما أنه حافظ على كردستان كوحدة متماسكة ضد تسلط امبراطورية العشائر الغازية، التي استطاعت السيطرة على البلدان المجاورة لكردستان. وبإسهامه في مقدّرات الإقطاع في عموم آسيا الصغرى، تحوّل بدوره إلى عائق كبير أمام التطوّر اللاحق للقوى المنتجة في المنطقة.

إن الإقطاع الكردي دمّر في الواقع رفاهية المجتمع الكردي، لأنه أبقى على الأشكال القديمة للاقتصاد. لقد صار عائقاً أمام تطوّر السوق الداخلية التي غدا نشوؤها أمراً ضرورياً لتعايش الاقتصاد الرعوي والزراعي معاً، وعمل على هدم الاقتصاد الرعوي، بسحبه الأيدي العاملة منه لتنخرط، تحت السلاح

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد ص232، 233.

لخدمته. وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة للاقتصاد الحضري، الذي كان يعاني من غزواته. وفي الوقت نفسه كان يقف كابحاً أمام التحضّر لأنه كان بحاجة إلى الرحّل بوصفهم قوّة مسلّحة[1].

وقد كانت الحروب صفة مميّزة للحياة العشائرية الكردية، لكن هذه الحروب أخذت تخفّ تدريجاً بسبب تدخّل الحكومات ودخول وسائل الحضارة إلى المناطق الكردية، لا سيما منها: المدارس، والطرقات ووسائل النقل الحديث، والصلات الخارجية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، ضمن المنطقة الكردية وخارجها في الدول التي يتواجد فيها الكرد. والواقع أن أسباب تلك الحروب ترجع إلى عوامل سياسية وجغرافية واقتصادية:

1 ـ العامل السياسي:

يتمثل هذا العامل بفشل الإدارات الحكومية في السيطرة على العشائر الكردية، باعتبار أن السلطات السياسية لم تكن تتدخّل في شؤون العشائر الداخلية طالما كانت تدفع الضرائب، وخاصة في العهد العثماني.

2 ـ العامل الجغرافي:

إن وعورة المنطقة الكردية وندرة المواصلات فيها، قد تجعل من الصعب فرض السيطرة عليها، ممّا شجع على القتال بين العشائر الكردية. وقد أدّت هذه الوعورة إلى التنافس الدائم على الأراضي الزراعية الخصبة، وعلى المراعي الغنية. ولهذا فإن عامل الاحتكاك بين العشائر المختلفة كان متوافراً على الدوام، ومن ناحية أخرى، فإن قلّة مصادر المياه في القرى الكردية كانت تحمل الفائض من السكان على ترك القرية والهجرة إلى أماكن أخرى، لتخفيف الضغط على المياه. وكثيراً ما يكون أولئك المهاجرون الذين تربطهم رابطة النسب، فرقة حربية تشن الغارات على القرى الضعيفة، وتغتصب أراضي سكانها.

---

(1) بيترو شيفسكي، ملخص العلاقات الإقطاعية في أرمينيا وأذربيحان خلال القرون السادس عشر إلى التاسع عشر ص35، ليننغراد سنة 1940.

3 ـ الانتقام الشخصي والثأر:

إن أمثال هذه المعارك قد تكون نادرة وعلى نطاق محدود، بحيث تسمح بالتدخل السريع لرؤساء العشائر في المصالحة وإيقافها بالتي هي أحسن.

ويقوم الرئيس بقيادة المعارك الهامّة، أما الأغوات الصغار فيقومون بتهيئة جماعاتهم المسلحة ليكونوا تحت إمرة الرئيس. ويشترك في المعارك الواسعة النطاق جميع أفراد العشيرة القادرين على حمل السلاح، والذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة حتى الستين سنة، ممن يمتلكون السلاح، بينما يقوم بقية أفراد العشيرة بإعانة المحاربين. أما المعارك الصغيرة فلا يشترك فيها إلا أشخاص معيّنون، ممّن لهم ولع خاص بالقتال.

وتلتزم الغزوات والحروب العشائرية الكردية بتقاليد خاصة، تكاد تشبه أحياناً القوانين. فهي تسمح بنهب الحيوانات والأسلحة والأثاث المنزلي، لكنّها تحرّم حرق البيوت وإتلاف المزروعات وتخريب قنوات الري. كما تحرّم التعرّض للنساء والشيوخ بأذى، حتى أنهم لا يحتاجون إلى حراسة أثناء الهجوم. إلا أنها لن تتقيد بأية قوانين إذا ما اشتركت السلطات الحكومية في تلك الحروب، بل تحاول أن تنزل بها أفدح الأضرار.

والرابط الوحيد الذي يربط الطوائف والأفخاذ المختلفة ببعضها هو الاشتراك في القتال، ولا يوجد أي رابط اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي بينها. لكن أفراد الطائفة الواحدة يرتبطون بروابط متنوعة، تتمثل بالمسؤولية المشتركة والتعاون الاقتصادي والمشاركة في الاحتفالات المختلفة.

فالمسؤولية المشتركة تتمثل في الاشتراك بالقتال، مع أية جماعة من جماعات الطائفة التي تتعرض للاعتداء، ولا تظهر هذه المسؤولية في الحوادث الفردية.

أما التعاون الاقتصادي فيتمثّل بالملكية المشتركة لأراضي المراعي ولمصادر المياه، وحتى للأراضي الزراعية في بعض الأحيان. ولعلّ هذا التعاون

يبدو أكثر وضوحاً في حالة العشائر المترحّلة، فالطائفة تمتلك مساحة معيّنة من الأرض بصورة إجماعية كمرعى لحيواناتها، أو يؤجّر أفرادها بصورة مشتركة أرضاً معينة كمرعى، وفي حالة العشائر المستقرّة يتقيد أفراد العشيرة بالملكية المشاعية لمصادر المياه ويتحمّل الكوخا (مختار القرية) في العادة مسؤولية تطبيق هذا القانون الاجتماعي. بحيث لا يحاول أحد الأفراد الاستيلاء على مياه للري تفيض عن حقّه. وبما أن الملكية الاسمية للأرض الزراعية تعود إلى الأسرة الحاكمة في العشيرة، فإن للرئيس الحق في الأراضي الزراعية التي يحتلها أفراد المجتمع العشائري. والواقع أن لكل فلاّح من أبناء العشيرة حقاً تقليدياً في مساحة معيّنة من الأرض، هو حق المزارعة. وتتم إعادة توزيع الأراضي بين الفلاحين كل عام أو كل عدد من السنين. أما مراعي القرية فإنها تعتبر مشاعاً[1] لجميع السكّان.

العشائر الكردية

من أهم العشائر الكردية المنتشرة في تركيا وأرمينيا والعراق وإيران.

1 ـ تركيا:

من أهم العشائر التركية عشيرة «هكاري» التي تنتشر في أعالي «الزاب الكبير» والجبال الممتدة جنوبي بحيرة «وان». وأول أمير من هذه العشيرة ورد

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك الأكراد ص383 ـ 388.
ـ جيرار جالديان، المأساة الكردية ص42، 43، 44.
ـ ويليم ايكليتون. العشائر الكردية ص18 و19.
ـ ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص30 و31.
ـ ع. شمزيني: الحركة القومية التحررية الكردية في العراق ص30 و31 بغداد 1960.
ـ مارتن بروينسن، الأكراد وبناء الأمة ص23 ـ 27.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد، الفصل السابع، العشائر في الزمان والمكان ص245 وما بعدها..
ـ ف.ن. مينورسكي، الأكراد، ملاحظات وانطباعات ص63 وما بعد...
ـ جليلي جليل من تاريخ الإمارات في الامبراطورية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة محمد النجاري، دمشق 1987 ـ ص18 وما بعدها..

ذكره في «شرف نامه» هو «عز الدين الشير» الذي حاول الوقوف بوجه تيمورلنك في قلعة وان 1387[1] وأول ذكر للهكاري في المصادر العربية للواقدي، يعود إلى القرن التاسع للميلاد[2]. وقال عنها ياقوت الحموي: «إنها بلدة وناحية وقرى فوق الموصل في بلدة جزيرة ابن عمر يسكنها أكراد يقال لهم: «الهكارية»[3].

أما أمراء بدليس، فكانت عشيرتهم: «روزبكي» وتضم 24 فرعاً، وكانوا يحملون اسم «ساراس بيكي» وكان لديهم في مدينة بدليس قلعة ملكية حقيقية، وكان بإمكانهم أعداد جيش يصل تعداده إلى حوالي خمسة وعشرين ألف خيال. وكان كل من السلطان العثماني والشاه الفارسي يتودّد إليهم، ويرغبان في إقامة العلاقات الحسنة معهم، نظراً للموقع الستراتيجي لبدليس وهيمنتها على الطريق بين حلب وطوروس.

وعلى مقربة من الهكاريين في إقليم: «درسيم» هناك الكرد الزازا، الذين يشكلون عشيرة خاصة تعيش منذ قرون في أعالي الجبال.

2 ـ أرمينيا:

إن زوال النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية، ووهن سلطة البكوات الأتراك، فتحا مجالاً جديداً أمام الكرد وبخاصّة أمام هؤلاء الذين استقروا بأعداد كبيرة في أرمينيا. وفي سنة 1514، بعد انتصار الدولة العثمانية على الفرس في سهل «جالديران» وضعت عشيرة «حيدرا نلو» والعشائر المرتبطة بها إلى الشمال.

---

(1) جليلي جليل من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية ص70.
ـ خشادور قصارجيان وعبد كريم ابازيد. الأكراد حسب المصادر العربية ص85 يريڤان.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص252 ـ 257.
ـ البدليسي شرف خان ص130.
ـ لينيج: أرمينيا ج2 ص191 ـ 192.

(2) الواقدي: فتوح الشام ج2 ص13 ـ بيروت.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5 ص48 ـ بيروت.

على طول الحدود الجديدة بين الدولة العثمانية مع إيران وجورجيا، بغية الدفاع عن هذه الحدود. وقد أعفيت هذه العشائر من الضرائب، بشرط أن تكون في خدمة الدولة العثمانية[1].

وقد استحوذ الكرد شيئاً فشيئاً على بعض الأجزاء من المملكة الأرمينية، التي اضمحلّت في القرن الحادي عشر[2]. لذلك يعد الكرد الموجودون في أراضي أرمينيا عائشين في الحقيقة على أرض لا تعود لهم. ومن هذه العشائر: «يركي ـ جبرانلي ـ زيركانلي ـ هسنانلي ـ حيدرانلي ـ أدمانلي ـ سبيقانلي ـ ما ماكانلي».

3 ـ العراق:

إن الطريقة نفسها، التي اتبعتها الدولة العثمانية في أرمينيا للحفاظ على حدودها في الشمال، امتدت فيما بعد لتطبق على كردستان الجنوبية، لتشكّل اليوم جزءاً من العراق. منذ إلحاقها من قبل السلطان مراد الرابع بالدولة العثمانية. وكان يطلق على هذه المناطق ولاية «شهرزور» وفي هذا الجزء من كردستان، نذكر بوجه خاص عشيرة «به به» أو «بابان» التي خلفت عشيرة «سوران» المنقرضة.

وقد تأسست إمارة سوران في «راواندز» في القرن الثاني للميلاد، وكانت على صراع قوي مع إمارة بابان. وقد ضمت إليها في القرن السادس عشر قلاع حرير، والموصل، و«كركوكو». وشهدت تطورات هامة في هذه الفترة، لتأثرها المباشر بالصراع العثماني ـ الإيراني. وقد أمر السلطان سليمان القانوني بشنق أميرها «عز الدين شير» بتهمة وجود اتصالات بينه وبين إيران، وضم بعد ذلك سوران إلى أربيل، ومنحها للأمير «حسين بك الدانسي»، وهو من الكرد اليزيديين، ويعتبر غريباً عن الكرد السورانيين من حيث انتمائه الديني والأسري.

---

(1) ف. مينورسكي، يعتبر أن العشائر الكردية كانت منتشرة في هذه المنطقة قبل هذا التاريخ.

(2) راجع مينورسكي، الأكراد ملاحظات وانطباعات بغداد 1935.

وفي هذه الفترة تعرّضت سوران للاضطرابات والمضايقات من قبل الدولة العثمانية ولشقاق داخلي بين الأخوين: سليمان بك، وبوداق بك، أولاد قولي بك بن سليمان بك. وفي مطلع القرن السابع عشر تعرضت إلى كوارث وضعفت قوّتها، وخرجت مناطق كثيرة من أيدي الأمراء السورانيين، وتغلّب البابانيون عليهم. وفي سنة 1813، تسلّم الأمير محمد ابن مصطفى بك زمام القيادة في عشيرة سوران وجعل من الإمارة السورانية أقوى إمارة في كردستان. واستمر في توسيع إمارته هذه، حيث شهدت الفترة ما بين سنة 1831 ـ 1833، سيطرته على منطقة «بادنيان»، والحق بالكرد اليزيديين هزيمة كبيرة، وأسر أميرهم علي بك «الداستي» ولاحقهم إلى مدينة الموصل.

ولكن هذا التوسّع للأمير محمد وتوحيده لمناطق واسعة في كردستان، شكّل خطراً مشتركاً على الدولتين العثمانية والإيرانية على السواء. حيث قررتا القضاء عليه وعلى إمارته، مما اضطره للاستسلام للعثمانيين سنة 1836، فنفي إلى الاستانة، وبعد العفو عنه، وفي طريق عودته إلى بلاده، قتل ما بين «طرابزون وسيواس». وبعد سنة 1846، ألحقت إمارة سوران بالإدارة العثمانية[1].

أما البابانيون الذين أخذوا هذه التسمية تبعاً لاسم زعيمهم «به به سليمان» من منطقة «بشدر»، الذي أدّى للأتراك في حوالي سنة 1678 خدمة كبرى في حروبهم ضد الفرس، فقد أسس أحد أمرائهم إبراهيم باشا في مكان قصبة

---

(1) المكرياني حسين حزني: موجز تاريخ أمراء سوران ترجمة محمد عبد الكريم ص6 و7، مطبعة سلمان الأعظمي بغداد.

- زبير بلال إسماعيل، أربيل في أدوارها التاريخية ص265.
- جمال نبز. الأمير الكوردي مير محمد الرواندوزي، ترجمة شمس الدين سلا حشوري ص32 سنة 1994.
- إدريس البدليسي وشرف خان، شرفنا مه ص279.
- محمد الخطي ونهاية الإمارة السورانية، مجلة الحكم الذاتي، أربيل سنة 1983.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي ـ كردستان في العهد العثماني ص103 ـ 109.

«ملكندي» مدينة سمّاها: السليمانية تيمّناً باسم سليمان الكبير ممثل السلطان العثماني في العراق. وقد أصبحت هذه المدينة مركزاً لإقامة أمراء بابان سنة 1784. وكان إسماعيل حقي أحد قادة تركيا الفتاة، وعضو مجلس المبعوثان في الآستانة ينتمي إلى هذه الأسرة، بالإضافة إلى حمدي بابا، الذي جمع وثائق مهمة عن هذه العشيرة. وقد ضمت الوزارة العراقية بعد تأسيس العراق الحديث أشخاصاً عديدين ينتمون إلى هذه الأسرة: أشهرهم «نصوح بابان، وجمال بابان» كما نذكر في العراق عشيرة «لهموند»، التي لعبت دوراً مهماً في الحرب الروسية ـ التركية سنتي 1877، 1878، بواسطة فرسان غير نظاميين، وكوفئت على ذلك بمنحها أراضي شاسعة في منطقة «بازيان ـ جمجمال» وهذه العشيرة تتمركز بين كركوك والسليمانية[1].

4 ـ إيران: من عشائر إيران:

أ ـ عشائر مُكري في المناطق الواقعة جنوبي بحيرة «أورمية» وهي تمثّل الفرع الجنوبي للكرد الشمال. ويتكلّم المكري لهجة كردية، ألفاظها وقواعدها النحوية أدق من سواها من اللهجات. وهم يدّعون أن لهجتهم أقدم اللهجات الكردية. وقد لا تزيد أقدميتها على أقدمية اللهجات الأخرى، ولكن المحافظة

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد. ص257 ـ 259.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي. إيران في العهد العثماني ص98 و99.
- البدليسي شرف خان، شرفنامه ص291.
- عثمان بن سند الوائلي البصري، مطالع السعود ص183، الوصل سنة 1991.
- محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية وانحائها، ترجمة الملا جميل الملا أحمد الدرزبياني، بغداد 1951 ص100.
- سليمان فائق بك، تاريخ المماليك «الكوله مندر» في بغداد ترجمة محمد نجيب الأرمنازي ص47 وما بعد بغداد 1961.
- عبد العزيز سليمان نوّار. داوود باشا والي بغداد، ص130.
- زبير بلال إسماعيل، أربيل في أدوارها التاريخية ص321. النجف سنة 1970.
- محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني ص422، القاهرة سنة 1945.

التامة على أشكالها القديمة تسمح باعتبارها نموذجاً حياً، بالمقارنة مع غيرها من اللهجات الكردية الأخرى[1].

وتنتسب عشيرة مُكري إلى عشيرة البابان «به به» في شهرزور. وقد ظهرت في منطقة «ساو جبلاغ (مهاباد الآن) حوالي القرن الخامس عشر، تحت قيادة رئيسها «سيف الدين. وفي عهد الأمير «مير بك» في أواخر القرن السادس عشر، كانت قد توسعت إلى الموصل وأربيل وشهرزور حتى مراغة غربي بحيرة «أورمية».

ويقسم زعماء أو خانات عشيرة المكري إلى خمس أسر. وهذه العشيرة ليست كثيرة العدد حالياً، ولكنها تشارك عشائر أخرى تجاورها. ولها شهرة واسعة لما كان لزعمائها وحكامها من قدرة وسلطة واسعة. وقد حكموا هذه المنطقة منذ قرون عديدة. واعتمد عليهم الصفويون في أعمالهم الحربية، خاصة «الشاه عباس»، و«نادرشاه أفشار» و«فتح علي شاه القاجاري». ويدين الشاه عبّاس بانتصاراته للكرد، لأنهم كانوا يشكلون الأكثرية الساحقة في جيشه. وقد عيّن العديد منهم قادة لذلك الجيش. ومن أشهر زعماء هذه العشيرة «بوداق خان» في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، ومجيد خان، وإسماعيل آغا ديبوكري، الذي صار آمر حرس في قصر الشاه القاجاري، وعزيز خان رئيس أسرة «بابا ميري» الذي مارس نشاطاته في عهد محمد شاه، وناصر الدين شاه، حيث عيّنه هذا الأخير في بداية عهده منصب الحاكم العسكري لطهران[2].

---

(1) راونس مجلة J.R.G.S، العدد العاشر ص35 ـ 36. سنة 1841.

(2) باسيلي نيكتين. الكرد ص261.

ـ ن. مينورسكي، الأعمال الحربية في آتروباتكان B.S.O.A.S، الجزء 11، القسم الثاني والقسم الرابع.

ـ يلسن، الحياة في فارس وعاداتها ص161.

ب ـ **عشيرة أردلان**: عشيرة أردلان هي الجارة الجنوبية للمكريين، كانت عاصمتها مدينة «سنه ـ سندج» في إقليم كردستان. وبعد أن حكم أمراء أردلان قروناً عديدة أقاليمهم بصورة مستقلة، قبلوا لقب «والي أردلان»، الذي خلعه عليهم شاه إيران، وبقوا أوفياء لشاهات إيران، ولم تؤثر هذه التغيّرات في استقلال إمارة أردلان، لأن الالتزام الوحيد، الذي أخذوه على عاتقهم، كان تعهدهم بتقديم قوّة عسكرية محدودة، وهو ما التزموا بها دوماً وظلّت إمارة أردلان محتفظة باستقلالها بصورة كاملة. حتى عهد «خسروخان» نجل «أمان الله خان» المشهور جداً. وقد تعاونت مع إيران في حروبها بصفتها حليفة لا كتابعة لها. وكان لهذا الوالي مكانة خاصة في البلاط الإيراني.

وقد اتسعت حدود أردلان خلال حكمها الذي دام قروناً عدّة، وازدادت سطوتها لتضم جميع الأقاليم والعشائر الضعيفة، فتصل إلى حدود عشيرة «الجاف» و«مكري» و«رواندوز».

وقد دام عهد حكم عشيرة أردلان في مدينة «سنه ـ سنندج» حتى القرن التاسع عشر. وربطت هذه العشيرة مصيرها بمصير عشيرة «قاجار» عنما أخذت هذه الأخيرة تطمح في العرش الإيراني. فعقدت معها اتفاقية تحالف وصداقة، وبقيت محافظة على التزاماتها، وساندت القاجاريين عسكرياً في معركتهم ضد «لطف علي خان زند»، مما أدّى إلى هزيمته ووفاته، ووقوع العرش الإيراني في أيدي القاجار.

وتزوج خسروخان، نجل أمان الله خان من «وليه خانم» ابنة فتح علي شاه، فاستطاعت هذه المرأة الإمساك بزمام الحكم بعد وفاة زوجها. وخلفها غلام شاه خان سنة 1865، وهو آخر ولاة أردلان. وبعد وفاته استطاع ناصر الدين شاه، أن يفرض شروطاً صعبة على المرشحين لرئاسة الولاية، فظل منصب الوالي شاغراً. ثم أقدم فجأة على تعيين عمه «معتمد الدولة» والياً على كردستان. لكن عشيرة أردلان رغم حرمانها من السلطة، بقيت معروفة تماماً،

وبقيت لها أيضاً مكانة مرموقة في نظر الحكومة الإيرانية. وقد شغل عميد هذه الأسرة «فخر الملك» سنة 1917، منصب حاكم «شو شتر» و«دزفول» في عربستان. وكان شيخاً مثقفاً ومتميزاً في صفاته(*)(1).

ج ـ **عشيرة الجاف**: سكنت عشيرة الجاف منطقة «جوانزو» أحد أقاليم أردلان حتى سنة 1700، وتحت سلطة حكام عشيرة أردلان. لكن تنامي قوّة عشيرة الجاف، وخوف عشيرة أردلان من هذه القوّة، أدى إلى نشوب صراع بين العشيرتين، كان من نتيجته مقتل رئيس عشيرة الجاف وأسر ولده وأخيه وقتلهما. مما أدّى إلى لجوء بقية رؤساء العشيرة إلى باشا السليمانية الكردي، باستثناء البعض الذين فضلوا البقاء في أراضيهم، رغم استبداد ولاة أردلان، ومن ثم التجأوا إلى كوران، ويعرفون اليوم باسم «جاف كوران».

والواقع أن عشيرة الجاف الكبيرة، التي تزعم أن عددها تجاوز العشرة آلاف عائلة، كانت تمتلك قوّة حربية ضخمة، مكّنتها من السيطرة على جميع العشائر الضعيفة في منطقتها وإخضاعها لنفوذها، ومن ثم ذوبان هذه العشائر فيها. فهي عبارة عن اتحاد عشائر فيما بينها، وليست ثمة رابطة نسب تربط أقسام العشيرة المختلفة(2).

وقد منح باشا السليمانية الكردي رؤساء عشائر الجاف حمايته وسمح لهم

(*) في عهد الشاه رضا بلهوي قضي على جميع مراكز نفوذ الخانات والبكوات بالقوّة في عموم إيران، ومنها كردستان الإيرانية.

(1) باسيلي نيكتين الكرد ص263 ـ 268.
ـ صلاح بدر الدين. الأكراد شعباً وقضية، بيروت سنة 1987.
ـ مولتكه. الكرد وكردستان.
ـ أحمد زكي ـ تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد العثماني، ترجمة محمد عوني القاهرة سنة 1945.
ـ دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشنتناوي، المجلد الرابع بيروت سنة 1933.
ـ عثمان بن سند الوائلي، مطالع السعود ص183 وما بعدها. . الموصل سنة 1991.

(2) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص368، 369.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص368 ـ 369.

بالتنقّل ربيعاً وخريفاً على طول المناطق التي قطنوها أي من «بينجوي» شمالاً حتى «خانقين» جنوباً ليرعوا مواشيهم فيها. ويعيش الجاف شتاء غربي نهر «سيروان»، وعلى طول الخط الممتد من خانقين حتى جبال «قره داغ»، كما يعيشون في شميران، وفي سهل شهر زور وبينهم قسم مستقرون والقسم الآخر أشباه رحل ينتقلون وراء الماشية والكلأ في فصل الربيع[1].

كان عثمان باشا آخر زعيم للجاف. وقد تزوج من «عالة خانم» من عشيرة اردلان الإيرانية. مما أدى إلى استياء العثمانيين، ورضا الفرس لاختيار زوجة تحمل الجنسية الإيرانية.

وتعدُّ عشيرة الجاف من العشائر الكردية القليلة، التي استطاعت صيانة استقرارها الداخلي، والحفاظ على تماسكها، وذلك بفضل الإجراءات الصارمة التي اتخذها باشواتها، في المرحلة الأخيرة ليمنعوا كل ما من شأنه انشقاق في العشيرة[2].

د ـ **عشيرة الكَلْهرُ**: تنتشر هذه العشيرة، في أقصى جنوبي كردستان الإيرانية، بالقرب من الحدود وباتجاه كرمنشاه. ويتكوّن السكان المستقرّون من الكلهر من 25 فرعاً. وبعض هذه الفروع لديها أماكن دائمة تقيم فيها شتاء وصيفاً، بينما فقد البعض الآخر ثرواتهم من ماشية وأرض، فيعملون رعاةً، وإجراء. أو مستأجرين للأرض الزراعية. وتعيش معظم فروع هذه العشيرة حياة مترحّلة، وتعتمد في معيشتها على الزراعة وتربية الماشية والأتاوات التي يفرضونها على القوافل التجارية، التي كانت تعبر أراضيهم[3]. ومن أشهر زعماء

---

(1) أكثرهم الآن أصبح من الحضر. ويتعاملون في التجارة والزراعة وغيرها من المهن. . . المؤلّف.

(2) انظر محمد زكي تاريخ الكرد وكردستان. ترجمة محمد علي عوني القاهرة.

ـ ف. ن. مينورسكي. الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة الدكتور معروف خزندار، بغداد 1968.

(3) هذا كان قبل منتصف القرن العشرين، المؤلف.

هذه العشيرة قبل الحرب العالمية الأولى «داود خان»، الذي بسبب مصاهرته للعيل النبيلة والإقطاعية وتحالفه معهم، استطاع أن يخضع لسلطته أكثر العشائر الصغيرة بصورة كاملة. وهكذا تمكّن من السيطرة الكاملة على المنطقة الممتدة من كرمنشاه إلى الحدود، وغدا سيدها المطلق.

لكن طغيان الموظفين الفرس واستبدادهم، وظلم الملاكين الكبار وتقتيرهم في كرمنشاه، أدّى إلى مزيد من إفقار الفلاحين. كما أن زج رئيس العشيرة «عباس خان» ومعه الكثير من رؤساء الأسر في السجن بأمر من الشاه «رضا بهلوي» بقصد كسر شوكة وسلطة هؤلاء الزعماء التقليديين وإرغامهم على الخضوع لحكومة طهران المركزية، أدّى إلى إضعافهم. لكن عباس خان تصالح مع السلطة المركزية، وانتخب نائباً في مجلس النواب الإيراني سنة 1942، وقد لعب دوراً بارزاً في ثورة العشائر ضد الحكومة سنة 1946[1](*).

(1) الكولونيل بيت. جريدة «ديلي تلغراف اللندنية» أيلول 1946.
- جريدة المشرق ـ المغرب، العدد 722 ـ 15 تشرين الأول سنة 1946.
- باسيلي نيكتين، الكرد ص270 ـ 273.

(*) إن عهد الحياة العشائرية والإقطاعية قد ولّى نهائياً، وإن البيئة التي كانت تساعد على استمرارها في الدولة الهرمة والحكم القاجاري في إيران، انتهى أمرها، وأن الكرد يخضعون الآن للنظم الحديثة للدول التي يتواجدون فيها (المؤلف).

الفصل السابع

الكرد والدين

هناك دراسات وأبحاث وآراء متناقضة ومختلفة عن الكرد ودينهم. فقد ادعى البعض بأنهم مهملون أداء الفروض الإسلامية الخمسة، والبعض الآخر يزعم أنهم تحت غطاء الإسلام يمارسون نوعاً من الطقوس الزرادشتية ومعتقداتها. وقد بقيت هذه الديانة حتى الربع الأخير من القرن السابع للميلاد الديانة الأكثر انتشاراً بين الكرد.

وممّا يلفت الانتباه أن كثيراً من الرحّالة لاحظوا بقايا الديانة الزرادشتية في بعض عادات وتقاليد الكرد. كتقديس الأشجار، والاحترام العميق للموتى. فمن المشاهد المألوفة في كردستان وجود مجموعة من الأشجار، أو شجرة قائمة بذاتها لا تمسّها الأيدي، وقد ربطت بأغصانها رايات أو خرق خضر، دلالة على مكانتها الدينية. ولا بد لقبور رجال الدين والأولياء من أن تتفيأ ظلال شجرة وارفة. وتحتل المقابر عادة أفضل المواقع وأجملها، تظللها الأشجار.

وهنا لا يمكن للمرء أن يتجاهل صعوبة وضوح تعاليم الدين الإسلامي في أذهان الأكراد القرويين، وهم يجهلون اللغة العربية. والواقع أن الإنسان الكردي القروي البسيط، قد تعلّم المبادئ الأساسية للديانة الإسلامية فحسب، كالإيمان بالله وبرسوله محمد، وأداء الفروض الدينية من صلاة وصوم وزكاة وحج. ولا

شك في أن البيئة الطبيعية المتنوعة التي نشأ فيها قد تركت تأثيراً أقوى على معتقداتهم الدينية، بحيث جعلتهم أكثر ميلاً للاعتقاد في الأشياء الملموسة منهم، إلى الإيمان بالرموز المجرّدة. وقد يفسّر لنا هذا الميل الانحرافات الكثيرة عن الإسلام السني والشيعي، الذي تتبّناه مجموعات كثيرة من الأكراد. كما يفسّر لنا هذا الميل إيمان الأكراد الشديد بالأولياء والشيوخ والشخصيات المرموقة. وقد اتفق جميع الرحالة والباحثين والكتّاب، الذين خبروا الأكراد عن كثب قوّة تأثير رجال الدين فيهم[1].

ويرى بعض الباحثين والمؤرخين بأن الطوائف الدينية كافة في كردستان، تحمل شيئاً من هذا وذاك. وفي أحيان أخرى يعد الكرد من أكثر أنصار السنة تطرفاً، ومع أن بعض الدارسين لم يستطيعوا تكوين صورة عامة عن الكرد وديانتهم، إلا أنهم وغيرهم من المؤرخين والباحثين يقرّون بالدور الكبير الذي لعبه الإسلام في تاريخ الكرد وفي حياتهم اليومية الاعتيادية. ومنذ دخولهم في الحظيرة الإسلامية، اندمجوا في المجتمع الإسلامي اندماجاً كاملاً. ولعبوا دوراً كبيراً في سياسة الدولة الإسلامية، وشاركوا في تقرير مصيرها[2].

فبعد ظهور الإسلام ودخول الفاتحين الجدد منطقة كردستان، تقبّله في مراحله الأولى الكثير من الكرد، واعتنقوه تدريجاً، حتى أصبح فيما بعد الدين الرسمي لهذه الفئة، بعد أن كانت الديانة الزرادشتية هي الأصل.

والآن معظم الكرد هم من المسلمين السنة، على المذهب الشافعي، وهو أحد المذاهب السنيّة الأربعة[3]. ويُعزى انتماؤهم للسنة إلى خضوع كردستان

---

(1) الدكتور شاكر خاصباك، الأكراد ص485 ـ 486.
ـ زيمنيه، الكرد والأرمن، ص16 ـ 17 لندن سنة 1895.
ـ موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا ص379.
ـ باسيلي نيكتين. الكرد ص181 و182 و211.

(2) ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص25.
ـ ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص20.

(3) المذاهب السنية هي، المالكي والحنبلي، والشافعي، والحنفي.

المبكر إلى الحكام السنة. أما انتماؤهم إلى المذهب الشافعي فيعزى إلى نشاط رجال الدين الأكراد، الذين درسوا العلوم الدينية في المدرسة النظامية في بغداد أثناء الخلافة العباسية، والتي كانت تؤيّد المذهب الشافعي. وقد تفرّع من هذا المذهب طرق عدة تختلف عن بعضها اختلافاً بسيطاً.

وهذا يميّزهم عن جيرانهم الترك والعرب، الذين يتبعون المذهب الحنفي، وعن الترك الأذريين والفرس الذين يعتنقون المذهب الشيعي. وهناك في تركيا مجموعة كردية تنتمي إلى الطائفة العلوية، وفي كرمنشاه وخانقين توجد عشائر عدة على المذهب الشيعي الاثني عشري، ولكن عدداً منهم في غرب كرمنشاه وكركوك، وهم يشعرون بأنهم أقرب إلى أقرانهم العلويين الناطقين بالتركية منهم إلى الأكراد السنة. أما اليزيدية فإنهم يتبعون ديانة توفيقية، ويوصفون من بعض جيرانهم بأنهم من «عبدة الشيطان» وهم يحتفظون بعلاقات أوثق مع المسيحيين عن المسلمين، ويسكنون مناطق تقع غربي مدينة الموصل، وفي «الشيخان» شمالي شرقي المدينة نفسها، وعلى مقربة من مرقد ومزار الشيخ «عادي أو عدي» وينتشر البعض منهم في جبل سنجار، ويتمركز البعض الآخر في جبال القوقاز. وقد انحصروا الآن في جيوب صغيرة من العراق وجمهورية أرمينيا وسوريا وتركيا[1]. كما يذكر بعض الباحثين في القضية الكردية مثل «مينورسكي»[2] و«درايفز» في بحثه «الديانة الكردية» أن يكون بعض الأكراد قد دانوا بالمسيحية قبل مجيء الإسلام[3].

---

(1) جيرار جالديان، المأساة الكوردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي. دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل كردستان العراق، الطبعة الأولى 2007 ص35.
- ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص15.
- مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة. ص15.
- شاكر خاصباك، الأكراد، دراسة جغرافية اتنوغرافية ص382.
- كاظم حيدر، الأكراد من هم، منشورات الفكر الحر، ص 21، بيروت.

(2) دائر المعارف الإسلامية ص175 لندن 1957.

(3) أ ر. درايڤز، الكرد في المصادر القديمة، ترجمة فؤاد جمعه خورشيد ص13 وما يليها، بغداد 1986.
- الدكتور شاكر خاصباك، الكرد دراسة جغرافية ـ اتنوغرافية، الدار العربية للموسوعات ص484.

وقد كان الكرد من المجموعات البشرية التي واجهها العرب المسلمون الفاتحون، والذين استطاعوا إخضاعهم لسلطتهم ودولتهم، وأصبحت بلادهم ضمن مملكة الإسلام. وكان من الطبيعي أن تكون للثقافة العربية الإسلامية وقراءتها للكرد محاولة منهما لمعرفتهم واستيعابهم في إطار الدولة الإسلامية، وضمهم إلى ديار الإسلام[1].

ومنذ دخول الأكراد في الحظيرة الإسلامية، شملتهم الدولة العربية الإسلامية ضمن حدودها ستمائة عام كاملة، واحتفظوا بدينهم الجديد حتى يومنا هذا، ومنذ ذلك الوقت، وهم يقرأون القرآن باللغة العربية، ويتعلّمون أصول دينهم بها، فطغت المفردات العربية على لغتهم الأصلية[2]. ثم إن الأكراد قد اندمجوا في المجتمع الإسلامي اندماجاً كاملاً، ولعبوا دوراً كبيراً، لاسيما على صعيد الأشخاص في سياسة الدولة الإسلامية، وشاركوا في تقرير مصيرها في حروبها ضد المغول والصليبيين بقيادة صلاح الدين الأيوبي. وقد كان الإسلام بالنسبة للأكراد رسالة وقوّة حضارية حققتا تطويرهم السياسي والاجتماعي. ثم إن الأكراد والعرب المسلمين قد تزاوجوا واختلط بعضهم ببعض على صورة وحّدت بينهم في أكثر المناطق والمواطن التي يتعايش فيها الشعبان. والأكراد لا يشعرون بأن البلاد التي يقطنونها هي بلادهم، إلا في الأماكن التي يكثر فيها العنصر العربي. على العكس من الأتراك والفرس الذين لا تربطهم بالأكراد رابطة من التفاهم والتآخي[3].

إن الكرد، شأنهم شأن الشعوب الشرقية الأخرى، تخلّوا بعد دخولهم

---

(1) رضوان السيد، الأمة والجماعة ص31 ـ بيروت 1982.
ـ البلاذري، فتوح البلدان ص317، 323، 325، 337.
ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك ج4 ص23، 76، 78.
ـ قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة ص328، 378، 381، بغداد 1981.

(2) محمود الدرّة: القضية الكردية، ص22.

(3) باسيلي نيكتين، الكرد ص181 ـ و211.
ـ موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ـ آسيا ـ ص379.

الإسلام عن ماضيهم الديني، وأن حياتهم الروحية على النطاق الديني، تأثرت كلياً بمفاهيم نظرية غريبة عنهم، انحصر همها في استمالة هذا الشعب إليها ودمجه في شعوبها، من دون أي إضافة أصلية خاصة إلى سمات الشعب الكردي.

وقد وجد الإسلام في صفوف الشعب الكردي أعداداً لا تحصى من المؤمنين بالإسلام، المستعدّين دائماً للقتال باسمه من أجل انتشاره. كما أنه أنجب رجالاً أتقياء، أعطوا المثل الصالح لاعتبار الإسلام دستور حياتهم ومنهج سلوكهم، وكانوا يجدون في التبشير به والدعوة إليه واجبهم الاجتماعي. نذكر من هؤلاء على سبيل المثال: «مظفّر الدين» من سلالة «بيك تيكين» في أربيل. ويخبرنا كتاب «شرف نامه» بدوره بأسماء الكثيرين من الشخصيات الكردية الذين ربما كانوا أقل نموذجية من زعيم أربيل الآنف الذكر، إلا أنهم لم يكونوا أقل حرصاً منه على الإسلام، أو أدنى حماسة لنشر قيمه. وقد شيّدوا الجوامع، وأنشأوا المدارس الدينية ووقفوا عليها الأراضي والعقارات، وقاموا بمختلف أنواع البر والإحسان.

إن صلاح الدين الأيوبي السيد الشريف في كل حين، فعلى الرغم من انتصاراته العسكرية على الصليبيين. فقد تبحّر جيداً في الإسلام، وأظهر نشاطاً وافراً في خدمة هذا الدين والأمة الإسلامية، رغم أن فعاليات هذا القائد الكردي العظيم قد جرت خارج وطنه كردستان. فقد شيّد وأصلح بوجه خاص في القاهرة العديد من المدارس. كما شيد فيها الخانقاهات والمستشفيات.

ومن بين المدارس التي أنشأها، نذكر القرافة الكبرى والقرافة الصغرى، بالقرب من ضريح الإمام الشافعي، ومدرسة المعزية على الضريح المنسوب إلى الإمام الحسين، وكذلك مدرسة زين التجارة الشافعية، والمدرسة المالكية، وإصلاح وترميم المدرسة الحنفية في موقع قصر: «العباس بن سالار» وخانقانات في موقع قصر سيد السادة الخليفة الإسماعيلي. وكذلك بنى دار مستشفى ضمن نطاق قصره. كما شيّد في القدس مدرسة وخانقاهاً. وقد أنفق صلاح الدين كل ثروته في أعمال البر والإحسان الإنسانية. ويقال

إنه لم يخلّف بعد وفاته في خزانته سوى 47 درهماً فضياً فقط[1].

ويذكر لنا مؤلّف كتاب شرفنامه تفصيلات عن أعمال البر والإحسان، التي قام بها هو وأجداده في «بدليس». والآثار الثقافية، التي تركوها بعدهم هناك. ومنها، ست مدارس، المدرسة الإخلاصية، ومدرسة الحاج بيكية، ومدرسة الأدريسية، والمدرسة الخطيبية، والمدرسة الشكرية، والمدرسة الشريفية. وقد شيّدت كذلك في بدليس زاوية الشمسية، وهي صنف من التكايا يوجد فيها قسم داخلي لطلبة العلوم الدينية.

إضافة إلى ذلك، فقد شيّد الكرد المسلمون مراكز أخرى، قد تكون أقل أهمية، إلا أنها أكثر شهرة في كردستان، ومنها «الجزيرة»، أو «الجزير»، التي خرّجت رهطاً كبيراً من الفقهاء والمشهورين في علم الكلام الإسلامي، والذين كان يرعاهم بدر بيك بن شاه علي بيك، ومحمد كالي، وحسن السوردي، وزين الدين البابي، وسيد علي. وقد دخلت الفتاوى التي أصدرها هؤلاء العلماء في الفقه الإسلامي الكردي[2].

وقد اشتهرت مدينة «زاخوا» أيضاً بكونها من مراكز التبحّر الكردي في العلوم الدينية. وفي «خيزان» أنشأ الأمير الكردي «داود بن الأمير مالك» مدرسة، أطلق عليها اسم «الداودية» باسمه كما أن مدرسة مدينة «خلاط» أنجبت الفقيه الكردي «محيي الدين الخلاطي»، الذي دعاه «نصير الدين الطوسي» لمساعدته في بناء مرصد في «مراغة» في القرن الثالث عشر. وفي «بالنكان» شيّد «محمد بن نجيب الله» المتزوج من ابنة «الشاه طهماسب الصفوي» مدرسة ومسجداً وجامعاً[3].

---

(1) شرفنا مه، طبعة القاهرة ص96 ـ 97.
ـ باسلي نيكتين، الكرد ص325.
(2) راجع كتاب شرفنا مه. طبعه القاهرة صفحة 171، 175، 192، 460.
(3) المرجع السابق ص455، 495، 171، 192، 475، 496.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد، ص326.
ـ ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص25، 28، 30.
ـ جيرار جالديان: المأساة الكردية ص35 ـ 40.

هذا ولم يتخذ الأكراد موقفاً حيادياً إزاء الخلافات والصراعات بين السنة والشيعة. فنراهم يلتزمون جانب السنة ضد الشيعة على أرض المعركة بين العثمانيين والفرس، كما قاتلوا في أغلب الأحيان الفرس وهم في صفوف العثمانيين الترك.

وقد ظهر هذا التعارض على مدار العلاقات الكردية ـ الفارسية، وكيف أن الاختلافات المذهبية تأخذ طابعاً شديداً عندما تصطدم بمعارضة قوية ناشئة عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية. فالجانب الكردي يتصف بكونه مجتمعاً عشيرياً مترحّلاً يعيش أفراده في الجبال. فيما المجتمع الفارسي بكونه ثابتاً ومتحضّراً يعيش أفراده في السهول. ويحمل الكردي شعوراً بالضغينة إزاء الترك وهم من السنة، وإزاء الفرس أيضاً، وهم من الشيعة، لأن ما يطغى على ذهنيته ليس هو رونق الإسلام الجديد بالنسبة إليه نسبياً، بل ما ورثه من الروح القاسية من رجل العشيرة، والجبل الذي لم يخضع لأحد، المتعلق باستقلاليته، والذي يخوض صراعاً عنيداً ومستمّراً مع جميع القوى الخارجية الآتية من السهول، التي تحاول ترويضه وإدخاله في تنظيم سياسي أو في مدينة لا يعرف التآلف معها. إن هذه الصورة من العقلية الكردية لا تقبل التحوّل إلا بصورة بطيئة[1].

إن الفكرة الدينية، التي تترجم إلى الواقع لدى الكرد، وتفسّر بصورة بدائية بينهم، هي في الواقع فكرة التصوّف الشائعة بين الطوائف الصوفية. فالطرق الصوفية بين الكرد لها دور قوي على الصعيد السياسي والاجتماعي، وكما هي الحال في كل المجتمعات القبلية. فإن أشخاصاً معينين لهم صفة شرعية خارج حدود العشيرة. يحققون مراكز قوّة عن طريق التسامي وتشعّب الأفخاذ[2].

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد، ص329.
ـ محمود الدرّة، القضية الكردية ص24.
(2) جيرار جالديان ـ المأساة الكردية ص370.
ـ ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص29.

فالتصوّف من الناحية العقائدية لم يحظ بتأييد علماء الدين رسمياً. أما من الناحية الاجتماعية، فقد توافق جيداً مع الوسط الكردي، وهذا ما يفسّر سرّ قوّة هذا السلوك الديني بينهم. والطرق الصوفية المنتشرة في كردستان، هي أن الصفوية الكردية منظّمة حسب التدرّج العشيري. فالشيخ هو المرجع الصحيح للطريقة الصوفية، يعلّمها ويبشّر بها في مقرّه «الخانقاه، أو التكية» مريديه الذين يحيطون به، ويصبح أفضلهم فيما بعد خلفاء له بين العشائر، وهكذا تتحوّل كردستان بكاملها إلى شبكة تنتشر فيها خلايا الصوفية حسب الجغرافية السكانية للعشائر[1].

والطرق الصوفية المنتشرة في كردستان هي:

1 ـ القادرية:

تنسب هذه الطريقة إلى مؤسسها «عبد القادر الجيلاني» 1077 ـ 1660[2] الذي يضم ثرى بغداد رفاته، في مرقد كبير يزوره سنوياً آلاف المريدين والمحبّين. وهي منتشرة على نطاق واسع بين العشائر الكردية. وعبد القادر هذا لم يكن شيخاً بارزاً من شيوخ الطريقة القادرية، رغم تلقّيه تعاليم الجماعة. كما لم يعرف عنه بأنه ولي من أولياء الطريقة هذه، إلا بعد وفاته بحوالي مائة وخمسين عاماً. والطريقة القادرية لم تنتشر إلا في القرن الخامس عشر الميلادي، وبقيت الطريقة الوحيدة في كردستان إلى مطلع القرن التاسع عشر، ولا تزال حتى الآن تحتفظ ببعض من حيويتها في بعض المناطق.

ومن ممثلي الطريقة القادرية السادة «البرزنجيون» قرب السليمانية، وشيوخ

---

(1) راجع مينورسكي الكرد ص22 ـ 23 ترجمة الدكتور معروف خزندار، بغداد 1966.
ـ لويس ماسينيون، دارسة عن المعجم الفني سنة 1922.
ـ عيني وسميور منير، السيد عبد القادر الجيلاني أعظم قديس في الإسلام، كتاب الشخصيات الشرقية العظيمة، ج6، باريس 1938.

(2) هناك تاريخ يقول 1077 ـ 1066.

الطالبانيين في منطقة كفري. وأن طقوس هذه الطريقة تؤدّى على طريقة النفخ بالناي وقرع الطبول والمزاهر، تصاحبها حركات الجسم، بصورة أقرب إلى الرقص. غير أنها تنقصها الحركات الواسعة والمنضبطة للدراويش المولويين[1].

2 ـ النقشبندية:

ظهرت الطريقة النقشبندية في القرن الثالث عشر، وأخذت اسمها من اسم «بهاء الدين» 1318 ـ 1359م، الذي قام بإدخال إصلاحات عليها ثم أخذت طريقها على مسرح الأحداث بعد عودة «خالد النقشبندي»، وهو أحد أمراء عشيرة «الجاف» إلى كردستان. وقد قام برحلة طويلة إلى الهند، أمضى فيها سنوات عدة إلى جوار الشيخ «عبيد الله الدهلوي». في الصوم والصلاة، ثم عاد إلى السليمانية يحمل بركات ذلك الشيخ، وصار مرشداً للطريقة النقشبندية، واستطاع نشر هذه الطريقة بين الكثيرين من الأكراد، مانحاً اتباعه المجيدين لقب خليفة. وكان البعض ممّن كسبهم إلى طريقته الجديدة هم في الأساس من أتباع الطريقة القادرية سابقاً. وقد جلبت له شعبيته الواسعة كثيراً من الأعداء والحسّاد. نذكر منهم الشيخ «معروف النوادهي» في السليمانية، و«الملاّ محمد بالك»، اللذان هاجماه في كردستان بعنف، ولم يكتف خصومه بالتهجمات والتأويلات، بل انتهوا إلى فكرة القيام بقتله، حيث كانوا يقولون: «إن ذلك سيكون أمراً طبيعياً، إذا كان خالد رجلاً شريراً. أما إذا كان رجلاً طيّباً فإن نتائج نفوذه تكون شؤماً بالنسبة لكردستان. ولأجل ذلك يجب قتله «لأن ارتكاب القبيح لدفع الأقبح واجب».

ولما بلغ الخبر «مولانا خالد» لم يتردّد في ترك كردستان والسفر إلى

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد ص331.
ـ جيرار جالديان، الماساة الكردية، ص380.
ـ ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص29.
ـ راجع بخصوص الطرق الصوفية عند الكرد.

القسطنطينية. وقد أدّى انتشار أفكاره في العاصمة أيضاً إلى نصيحة رجال الدين هناك بالسفر إلى البلاد العربية، لأن الناس هناك متعلقون في معتقداتهم، وأقل قابلية في تقبل الأفكار الجديدة. وبعد انقضاء بضع سنوات من الوعظ والإرشاد في سوريا، توفّي في دمشق، ودفن في حي الصالحية.

إن طقوس الطريقة النقشبندية، أكثر تأملية من القادرية، فهي مبنية على تكرار الأسماء الدينية والعبارات والأذكار، إنها حالة تفكير عميقة بالموت، وتأمّل في الحياة الأخرى. وفي كلتا الحالتين، فإن الانبهار الديني الكاسح، يمكن أن يتحقق، ويمكن أيضاً أن تهدّئ مضطربي العقول، والذين يعانون من الضيق. لذلك فليس من المستغرب أن ترى عند القادة الدينيين الكرد المقدرة على تحويل نفوذهم الديني إلى مملكة سياسية.

3 ـ الطريقة الرفاعية:

هذه الطريقة تتميز بعروضها السافرة باستعمال السيف والنار، أو بعكس الطريقتين الآنف ذكرهما، فليس للطريقة الرفاعية واتباعها أي ثقل سياسي على الساحة الكردية[1].

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد، الفصل الحادي عشر، الحياة الروحية للكرد، الدين ص323 وما بعدها...

- هامر. تاريخ الأمبراطورية العثمانية ج1 ص138.
- جيرار جالديان ـ المأساة الكوردية العامل الديني ص35 وما بعدها...
- ويليم ايكليتون: العشائر الكردية، المشيخات الدينية والساسة ص29 وما بعدها...
- مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة ص29.
- حيدر شكري: الكرد في المعرفة التاريخية والإسلامية، الفصل الثاني والوجود الكردي في التاريخ الإسلامي ص133 ـ 137.
- الدكتور شاكر خاصباك. الأكراد، الفصل السادس، الديانات الكردية والأعراف والتقاليد الاجتماعية ص384 ـ 503.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني، الفصل الأول والمبحث الأول، الوضع الاجتماعي ص27 ـ 45. الدار العربية للموسوعات، الحازمية، لبنان 2006.

وقد لعب مشايخ الطرق دوراً بارزاً في حياة الكرد السياسية والدينية على السواء، حيث إن الكثير من هؤلاء المشايخ يتمتعون بنفوذ واسع في كردستان يمتد على الشكل التالي.

أ ـ **السليمانية**: حفدة كاك أحمد الشيخ، نجل الشيخ معروف النودهي، وهو ينتمي إلى أسرة تدّعي نسبها إلى قريش قبيلة النبي محمد. ومن سادة البرزنجية من يدعي أن هذه الأسرة ترتقي بنسبها إلى علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء.

ب ـ **هورمان**: إن الأسرة الصوفية المتنفذة هي أسرة الشيخ عثمان، التي تقطن قريتي «تويلة» و«بيارة» التابعتين لقضاء حلبجة.

جـ ـ **كركوك**: الأسرة الطالبانية، التي تنتسب إلى الطريقة القادرية، والتي هي فرع من العشيرة الكردية الزنكية، وتوجد أيضاً سلالة السيد عبد الرحمن، التي تنتسب إلى المذهب الشافعي، الذي ينتشر أيضاً في داغستان، في ما وراء القوقاز.

د ـ **العمادية**: في منطقة بهدينان، تتمثل الطريقة في أسرة الشيخ «نور الدين البريفكاني».

هـ ـ **بدليس ووان**: أسرة الشيخ بهاء الدين الكفراوي.

و ـ **هكاري**: سلالة الشيخ فهمي.

ويذكر لنا «روندو» بعض التفاصيل عن شيوخ «بالو»، وهم الأسرة التي ينتمي إليها الشيخ سعيد بطل ثورة سنة 1925، الذي نجح بإشعالها بفضل نفوذه الديني المدعوم بالنفوذ الإقطاعي العشيري، نتيجة زواجه الناجح من بنات بعض الرؤساء المحليين الأثرياء[1].

---

(1) روندو: مجلة دراسات شرقية، الجزء السادس، المعهد الفرنسي، دمشق سنة 1926.

وعلى الصعيد الديني فإن المشايخ هم رؤساء لجماعات المريدين «الصوفية، والدراويش» وأكثر الطرائق انتشاراً في كردستان هما الطريقة النقشبندية والطريقة القادرية. ويطلق على الطريقة النقشبندية اسم «السلسلة الذهبية»، وعلى مشايخها اسم «الخواجات الأعزاء». ويعتبر النقشبنديون أن أول حلقة في سلسلتهم هو الخليفة أبو بكر الصديق. بينما تعتبر الطرق الصوفية الأخرى الخليفة علي بن أبي طالب أول حلقة في سلسلتهم[1]. ومع ذلك فإن الطريقة النقشبندية انتشرت في كردستان بعد الطريقة القادرية.

إن تكايا النقشبندنيين المسمّاة «خانقاه»، غطت خريطة كردستان من أقصى «شمدينان» في منطقة «هه كاري» بتركيا، إلى كركوك وحلبجة في العراق. ويلاحظ أن العديد من هذه التكايا تقع قرب الحدود الدولية للعراق وتركيا وإيران. لذلك فإنها تشغل مواقع استراتيجية، غير أنها حذرة عند نشوب اية صراعات مسلحة.

إن بركات الشيوخ والسادة متوارثة في العادة، وأن من بين واجباتهم القدرة على القيام ببعض الكرامات الصغرى، وكما سبق وذكرنا، يمكن منح الخلافة من قبل شيوخ الطريقة إلى من يرونه جديراً بحمل هذه المهمّة.

---

(1) هامر: تاريخ الأمبراطورية العثمانية ج1 ص138.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد، ص337.

الفصل الثامن

الكرد والدولة الإسلامية

كلمة كردستان كاصطلاح جغرافي، ظهرت لأول مرّة في القرن الرابع عشر، في العهد السلجوقي، عند فصل السلطان «سنجار» القسم الغربي من إقليم الجبال، الذي صار يشمل الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولارستان، بالإضافة إلى المناطق الواقعة في جبال زاغروس. وعُمّم فيما بعد حتى شمل الإمارات الإقطاعية الكردية في تركيا وإيران[1].

ويعتبر الكرد أنفسهم، أن التاريخ الإسلامي ومعظم المؤرّخين المسلمين، قد غيّبوهم على الرغم من مساهمتهم في صنع هذا التاريخ، ولا سيما في أيام الحروب الصليبية، حيث كان للقائد الكردي الكبير صلاح الدين الأيوبي، الفضل في الانتصار على الصليبين ودحرهم، وتأسيس الدولة الأيوبية الإسلامية. فأخبارهم ووجودهم السياسي في التاريخ الإسلامي قليلة، لأن النظرة المركزية للدولة الإسلامية في تجسيد وجود الشعوب المغلوبة، والمنضوية تحت لواء الإسلام، والشعوب التي اعتنقت الإسلام تدريجياً، كانت من نصيب الفاتح المنتصر، حيث كانت تعبّر عن وجهة نظر هذا الحاكم وانتصاراته، الذي جاهد

(1) موسى مخوّل، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ص380.

وقاتل تلك الشعوب المقاومة والمرتدّة. فالفاتح هو الذي كان يحرّك التاريخ، ويفتح بلاد الآخر المعادي له ولعقيدته[1].

وفي الحقبة الإسلامية كانت هذه الشعوب جزءاً من مجال السلطة المركزية، أي أن وجودها وجود في السلطة وليس خارجها. ولا يكون للإنسان الموجود على أرض هذه الدولة وجود إلا حينما يقوم بعصيان على المركز، أو عندما تتحرّك قوّة ما صوب هذه البلاد، أو فيها، وهذا ما يسمى بالبعد الجهادي.

أما في البعد السياسي، فقد قامت معارضة ضد الخلافة الإسلامية، لا سيما الأموية والعباسية منها. ولم يتوان الكرد عن المشاركة في هذه المعارضة. ومن أشهر هذه الحركات، المعارضة، حركة الخوارج، هؤلاء الذين أعلنوا منذ نشأتهم معارضتهم للسلطة المركزية واجمعوا على وجوب الخروج على الخليفة الجائر، حيث حاربوا هذه السلطة، ودخلوا في صراع طويل معها.

وكانت مناطق الكرد في أكثر الأحيان ملجأً مهماً لأفراد وقيادة هذه الحركة. وأصبحت بمرور الزمن بؤرة لحركاتهم وموضعاً لمذهبهم، خاصة إقليم الجزيرة الفراتية ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يشار أيضاً إلى مساندة واسعة للكرد لهذه الحركات والمشاركة فيها. وباتت هناك قبائل كردية تدين بمذهب الخوارج، ومنهم من قاد حركات خارجية[2].

ومنذ منتصف القرن التاسع، بدأ الضعف يدبّ في سلطة الخلافة

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان ص322 ـ 323. دار ومكتبة الهلال، بيروت سنة 1983.
ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك ج4 ص33، 76، 78. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة 1965 ـ 1977.
ـ ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج3 ص99 ـ 100 دار صادر بيروت 1979.
ـ حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية ص140 سنة 2004.

(2) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي ج2 ص427 ـ 428.
ـ الطبري، ج8 ص270 ج8 ص261.
ـ ابن مسكويه، تجارب الأمم ج2 ص63، 67، 210 ـ 215، مطبعة شركة التمدن الصناعية مصر سنة 1914.
=

المركزية، ممّا شجّع على ظهور إمارات تتمتّع بنوع من الاستقلال ضمن الدولة العباسية، وساعد على تقوية النزاعات بين هذه الإمارات من جهة والزيادة في إضعاف السلطة المركزية لدولة الخلافة من جهة ثانية. كما ساعد أيضاً على تمرّد الأكراد ضد العرب ورجال الإقطاع.

هذه المرحلة شكّل فيها الكرد مجموعة من الكيانات شبه المستقلة، في أجزاء متفرّقة من دار الخلافة العباسية، لا سيما في شمالي العراق، وغربي إيران، وجنوب تركيا، وفي الجزيرة الفراتية. حتى أن البعض من هذه الإمارات، والإقطاعات سكّ نقوداً باسمه، كالأمير «ديسم بن إبراهيم الكردي» 926 ـ 965م في أذربيجان وأطرافها. ومن أشهر الإمارات والإقطاعات الكردية: الإمارة الشدّادية في إقليم «آرن» في نواحي أرمينيا سنة 951 ـ 1159م وإمارة أذربيجان وأربيل بزعامة الأسرة الروادية الهذبانية 1026 ـ 1131م، ثم إمارة بني حسنوية سنة 959 ـ 1015م، وإمارة بني عناز 991 ـ 1117م، والإمارة الدوستكية المروانية، في ديار بكر والجزيرة الفراتية سنة 982 ـ 1085م.

وكانت هذه الحالة نتيجة لوضع سياسي، شمل دار الإسلام برّمتها، خاصة، مؤسّسة الخلافة، منذ أواخر القرن التاسع للميلاد، منها ضعف الخلافة الإسلامية، ومن ثم اعتماد الخليفة على العناصر التركية في الجيش، وتسلّط هؤلاء على الخلافة ومقادير الإدارة. وقد ظهر ذلك جلياً منذ عهد الخليفة

= حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية ص150 ـ 151.

ـ المسعودي مروج الذهب ومعادن الجوهر ج2 ص436. الشركة العالمية للكتاب بيروت سنة 1989.

ـ ابن الأثير الكامل في التاريخ ج7 ص423.

ـ يوليوس فلهوزن أحزاب المعارضة السياسية والدينية في صدر الإسلام. الخوارج والشيعة، ترجمة عبد الرحمن بدوي صفحة 19 وما بعدها، الكويت.

ـ ابن خلكان، وفيات الأعيان ص355 ـ 356، القاهرة سنة 1887.

ـ عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية ص190 ـ 191 دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى بيروت سنة 2000.

ـ ابن شاكر الكتبي ـ فوات الوفيات ص158 القاهرة سنة 1282هـ.

العباسي المقتدر بالله 907 ـ 932م. وقد أدّى إلى فساد الجهاز الإداري في الدولة، وانفصال الكثير من المقاطعات، ولم يبق تحت سيطرة الخليفة إلا المنطقة الواقعة بين بغداد وواسط. ممّا أدّى إلى فقدان هيبة الخلافة. وأصبحت هذه الإمارات والإقطاعات تنافس الخليفة سيادته على البلدان والإقاليم، ومنها مناطق الكرد، التي أصبحت ساحة مفتوحة لصراع القوى السياسية المختلفة، كالحمدانيين، والبويهيين. وقد شكّل هذا الوضع، المتضعضع للدولة العباسية حافزاً للقبائل الكردية على إنشاء هذه الكيانات[1].

لقد ركّز المؤرّخون المسلمون عموماً لدى تدوينهم للوقائع الخاصة بالكرد على تلك الإمارات القريبة من مركز الدولة العباسية، كالحسونية، والعنازية، والدوستكية والمروانية، والجاوانية، وفي وقت بقيت إمارات إخرى بعيدة، كالسدادية والروادية، خارج نطاق تركيزهم، مع العلم أن هاتين الإمارتين كانتا من الإمارات الجهادية. لا سيما الشدادية منها.

ولكن «ابن الفارقي» في كتابه «تاريخ ميافارقين وآمو» أو «تاريخ الفارقي»

---

(1) عايدة العلي سري الدين. المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية ص201.
- الطبري ص91.
- نينا بيغو ليفسكايا. العرب على حدود بيزنطية وإيران في القرنين الرابع والسادس هجري موسكو ـ لينينغراد ص12. سنة 1964.
- حيدر شكري، الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية ص164 ـ 166.
- ابن الأثير الكامل في التاريخ ج8 705 ـ 706. منشورات مكتبة صادر بيروت.
- ابن خلدون ـ تاريخ ابن خلدون ج4 ص687 ـ 688.
- منجم باشي، جامع الدول الشدادية، تحقيق مينورسكي، كمبرج سنة 1958، رسول الإمارة الثودية ص67.
- أحمد زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي. ترجمة محمد علي عوني ص29 ـ 48 بغداد سنة 1945.
- المسعودي، التنبيه والأشراف، دار مكتبة الهلال، بيروت 1981 ص344.
- حمدان عبد المجيد الكبيسي، بمصر الخليفة المتقن بالله ص542. النجف الأشراف سنة 1974.
- الصولي. أخبار الراضي بالله والمتقي بالله ص284 ـ 285 تحقيق ونشر ج. هيورشادت، الطبعة الثانية، دار المسيرة بيروت سنة 1989.

يذكر أن أمراء الكرد في هذه المنطقة كان معترفاً بهم رسمياً من قبل الخلافة العباسية: «حيث ينفّذون ما عليهم من شروط، وينقضّون على أهل الفتن والفساد ويعمّرون ويبنون»[1].

ويورد الفارقي عن أشهر أمراء الدولة المروانية «نصر الدولة أحمد بن مروان الكردي» 1012 ـ 1061م، انه «ملك ما لم يملكه أحد مثله، وتنعّم مالاً، ما لا يتنعم أحد غيره، وقصده الناس من كل جانب، وكانت أيامه كالأعياد، وباتت دولته غير الدولة»[2].

لكن الوجود الكردي في التاريخ، لم يستمر طويلاً، حيث جاء السلاجقة الأتراك واستولوا على مقاليد الحكم في كثير من البلاد الإسلامية، ودخلوا بغداد عاصمة الخلافة العبّاسية سنة 1055م. وكان دخولهم هذا إيذاناً ببداية مرحلة جديدة تبوأ فيها السلطان السلجوقي مركزاً سلطوياً رفيعاً، في البلاد التي اخضعوها وحكموها لفترة تربو عن قرن ونصف. وكانت بلاد الكرد، وما وجد فيها من الإمارات المحلية، إحدى هذه البلاد التي استولى عليها السلاجقة، وانهوا فيها غالبية الكيانات السياسية الكردية واخضعوها لنفوذهم، بحيث اندرج الكرد في حكم السلطان السلجوقي[3].

---

(1) محمد بن يوسف بن علي ابن الأزرق المعروف بالفارقي، تاريخ الفارقي. تحقيق بدوي عبد اللطيف عرض راجعة شفيق غربال ص47، 102، 103، الهية العامة لشوؤن المطابع.

(2) الفارقي، تاريخ الفارقي ص143 ـ 144.

ـ ابن الجوزي المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت سنة 1995 الجزء التاسع ص4661 ـ 4662.

ـ ابن خلكان، وفيّات الأعيان، وانباء ابناء الزمان ج1 ص57، دار صادر ـ بيروت.

(3) حيدر شكري. الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية ص189 ـ 191.

ـ الحسيني، زبدة التواريخ، أخبار الأمراء والملوك السلجوقية، تحقيق محمد نور الدين ص23 وما بعدها. بيروت سنة 1986.

ـ البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق ص7 ـ 10. بغداد سنة 1964.

ـ ابن الأثير الكامل في التاريخ ج9 ص475.

ـ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون ج4 ص699.

ـ ستيفن رنسيمان. تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني الطبعة المتافية ص100 بيروت 1967.

لكن مع بداية الحروب الصليبية والهجمات المغولية، تغير الأمر، وصار المؤرّخون يترصّدون أخبار كل من يتصدّى، أو يحاول التصدي لهؤلاء، أو يشارك في جيوش مختلف القوى الإسلامية في عملية التصدّي هذه، مما اتاح للكرد الانتقال من الوجود الإسلامي إلى التاريخ الإسلامي نفسه لأن حضور الكرد في هذه المرحلة، كان حضوراً قوياً وفعّالاً. وذلك بسبب تأثّرهم بالإسلام، واندماجهم الكلي فيه، وقدرتهم القتالية، التي عرفوا بها. هذا بالإضافة إلى المناطق التي كانوا يتواجدون فيها، وقد كانت في مقدمة المناطق التي تعرّضت للهجوم الصليبي، ولكونهم من الشعوب الإسلامية القريبة من جبهات القتال في بلاد الشام.

هذه الاستجابة الكردية أحدثت صدى في الكتب التاريخية التي ألفت عن هذا الصراع، وخاصّة عند «ابن العميد» و«ابن اسامة بن منقذ الكناني» أحد المعاصرين لبداية الحروب الصليبية. وأصبح للكرد وجود أكثر تحديداً وأظهر ملامح، بمعنى أن وجودهم هنا لا يعكس شخصيتهم السابقة، بقدر عكسه لشخصية أخرى، هي الشخصية الجهادية. هذا الجهاد، الذي فرضته العقيدة الإسلامية على معتنقيها. ويتضّح ذلك في شخصية صلاح الدين الإيوبي، الذي كان لظهوره كقائد جهادي ومحارب مراكز عالية في التاريخ الإسلامي[1]. فإن وجوده الجهادي العسكري إلى جانب غيره من القادة الكرد، كان حاجة ملحة

(1) ابن واصل. مفرج الكروب في أخبار بني أيّوب ج1 صفحة 34 ـ 36 و55 ـ 57. تحقيق جمال الدين الشيّال، مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة سنة 1957.
- عماد الدين خليل، عماد الدين زنكي، ص31 ـ بيروت 1971.
- أمين معلوف الحروب الصليبية كما رآها العرب ص121. بيروت 1998.
- جب هاملتون. صلاح الدين الأيوبي، دراسات في تاريخ الإسلام، حررها يوسف إيبش، الطبعة الثانية ص41 مكتبة بيسان للنشر والتوزيع. بيروت 1997.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان، المجلد 1 ـ ص195.
- أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين، النورية والصلاحية، تحقيق حلمي محمد أحمد. المؤسّسة المصرية للتأليف والطباعة، القاهرة ج1 سنة 1956.

للجماعة الإسلامية، التي كانت تنتظر في حروبها ضد الصليبيين، الزعيم القوي والصالح، الذي يمكن أن تتبعه. فكان صلاح الدين هو القائد، الذي جمع كلمة المسلمين، وانتصر على الصليبيين، وأنقذ بيت المقدس، ورفع راية الإسلام.

لقد شكّل صلاح الدين نقطة الارتكاز للتاريخ الإسلامي الجديد، وتحدّد به الزمن التاريخي المعاش، حتى أن «عماد الدين الكاتب» أحد مؤرخي صلاح الدين، يعتبر فتح القدس بداية لتاريخ هجري جديد، وبداية لزمن جديد[1].

ويعتبر الكرد وجود صلاح الدين الأيوبي في التاريخ الإسلامي، ومن حيث هو من أصل كردي، تغييراً في النظرة إلى بني جلدته الأكراد. فصلاح الدين والدولة الأيوبية من بعده. يمثّلان مفصلاً زمنياً خاصاً، عُد كردياً بامتياز، وذلك حين سمّى بعض المؤرخين دولة الأيوبيين، بدولة الأكراد، ليس لأن قادة هذه الدولة من الأكراد فقط، إنما جزء كبير من جيشها كان من المقاتلين الكرد.

---

(1) عماد الدين الكاتب. الفتح القسي في الفتح القدسي ص627 ـ 628 و656 ـ 661.

ـ أبو الفداء المختصر في تاريخ الدول ج3 ص86 ـ 87.

الفصل التاسع

الكرد والدولة العثمانية

منذ أوائل القرن السادس عشر، أصبحت الحدود الشرقية للدولة العثمانية مهدّدة من قبل الحكام الصفويين في إيران. ممّا أجبرها على الدخول في صراع معهم وبلغ الصراع أشدّه في منطقة كردستان، التي كانت تتكوّن من إمارات وإقطاعات كردية وراثية متباينة، من حيث النفوذ والمساحة. وقد وقف معظم الأمراء الكرد إلى جانب الدولة العثمانية. وانتهى هذا الصراع بانتصار السلطان سليم العثماني في معركة «جالديران»[1] ويذكر المؤرخون أن الجيش العثماني تلقى دعماً مباشراً من أغلبية الإمارات الكردية، التي دخل قسم كبير منها في المجال العثماني[2].

---

(1) جلديران، سهل واسع يقع إلى الشمال الشرقي من بحيرة وان.

(2) كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص16.

- إبراهيم خليل أحمد، وخليل علي مراد. إيران وتركيا. دراسة في التاريخ الحديث المعاصر ص21 ـ 22. الموصل سنة 1992.
- محمد زيدبك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية ص74. دار الجديد. بيروت سنة 1977
- محمد أمين زكي. مشاهير الكورد وكوردستان في العهد العثماني ص74. المطبعة الأهلية ص104 ـ 106 بغداد 194.
- عبد الفتاح علي يحيى. البدليسي. دوره واثره في التاريخ الكوردي مجلة تحاروان ع24 أربيل سنة 1984 وبداية الصراع العثماني الإيراني (الصفوي) في عهد السلطان سليم الأول مجلة ما بين النهرين ص326 العدد 31 سنة 1981.

وقد فوّض السلطان سليم الزعيم الكردي «إدريس حسام الدين البدليسي» في إدارته للمناطق الكردية هذه، وتوصل إلى اتفاق مع الزعماء والأمراء الكرد، يضمن لهم الحفاظ بحرية واستقلال إماراتهم، وقيامهم بمساعدة الدولة العثمانية أثناء الحروب ودفع الضرائب السنوية. وهكذا أصبح تدخل الدولة العثمانية في شؤون الإمارات الكردية اسمياً، مثل تعيين القضاة، الذين يقبضون مرتباتهم من الخزينة المركزية للدولة.

وقد جعلت تلك الاتفاقية جميع أمراء وإقطاعات كردستان يبايعون سلطان المسلمين بالعهود المؤكّدة، واستمر البدليسي في جهوده لتنظيم الأمور الإدارية، فأخضع بعض المناطق لسيطرة الحكام العثمانيين، فيما طبّق في المناطق الأخرى نظام الحكومات المستقلّة ذاتياً، تحت إشراف الدولة العثمانية. وقد كان هناك 16 إمارة كردية شبه مستقلة، و50 سنجقاً كردياً[1].

وقد بقيت العلاقة بين الدولة العثمانية، والإمارات والإقطاعات الكردية قائمة على هذا النهج حتى مطلع القرن التاسع عشر. وفي سنة 1826م، أعاد السلطان محمود الثاني تشكيل الجيش النظامي العثماني الجديد، بعد أن قضى على الانكشارية في مذبحة «الخيرية»، ثم استمر في إصلاحاته العسكرية والإدارية والتعليمية مبقياً على المدارس الدينية إلى جانب النظام التعليمي العلماني الجديد. وقد تركت إجراءاته هذه في كردستان، وخاصة باتباع سياسة مركزية عن طريق إعادة الإدارة العثمانية المباشرة إلى أقاليم الدولة كافة نوعاً من الإرباك الإداري والسياسي، باعتبار هذه المنطقة، لم تعرف الإدارة المركزية العثمانية، رغم السيادة العثمانية عليها[2] فإن الإصلاحات الجديدة التي قامت بها

---

(1) شرف خان البدليسي. مطبعة النجاح بغداد ص431 سنة 1953.
- شاكر خاصباك الكرد والمسألة الكردية ص32. مطبعة الرابطة بغداد سنة 1959.
- مأمون بك بن بيكة بك. مذكرات مأمون بك بن بيكه بك. ترجمة محمد جميل الروز بياني، وشكّور مصطفى. ص7. مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد سنة 1980.

(2) أحمد عبد الرحمن مصطفى، في أصول التاريخ العثماني ص189. بيروت سنة 1982.
- أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية ص22 ـ 23 بغداد سنة 1990.

الدولة العثمانية لا سيما الجانب الضريبي منها، وتحديد الخدمة العسكرية، والجانب الاقتصادي والثقافي، فإن آثار هذه الإصلاحات لم تلحظ في كردستان، ممّا أدّى إلىٰ قيام بعض التمرّد ودفع الدولة العثمانية إلى القيام بحملات عسكرية على المناطق الكردية. وقد ساعد على ذلك إضافة لما تقدم، الفكرة القومية في الدولة العثمانية، بعد أن سادت حتى هذه الفترة الفكرة الدينية في مفهوم الدولة[1].

وقد شكل المنتصف الأول من القرن التاسع عشر مرحلة المواجهة المباشرة، بين الأكراد المتمثّلين بالإمارات والإقطاعات، وبين الدولة العثمانية، التي كانت قد بدأت منذ تشكيل الجيش العثماني الجديد، بعد القضاء على الانكشارية. باحتلال المناطق الكردية، بغرض فرض الإصلاح والتنظيم في هذه المنطقة الوعرة والمشتة بين الأمراء ورجال الإقطاع. بحيث بدأت بالعمل على إلغاء الاتفاقية الموقعة مع الأكراد والسلطان سليم الأول، بعد موقعة جالديران سنة 1514. وقد واجهت الحملات التي قامت بها الدولة العثمانية مقاومة شرسة، عن طريق الثورات الكثيرة، التي قام بها الأمراء الكرد للدفاع عن حقوق كانوا يعتبرونها مكتسبة.

وأولى هذه الثورات اندلعت في إمارة «بابان» سنة 1806، بعد تأسيسها في القرن السادس عشر. وكانت قد لعبت هذه الإمارة دوراً مهماً في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتوسعت على نطاق كبير، بعد وفاة «إبراهيم باشا بيبي» رئيس الإمارة ومؤسس مدينة السليمانية في العراق[*] وقد قررت الحكومة

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى في أصول التاريخ العثماني ص205.
- جورج لنشوفسكي. الشرق الأوسط في الشؤون العالمية. ترجمة جعفر الخياط. الجزء الأول ص47 بغداد سنة 1964.
- موفق بني المرجه. صحوة الرجل المريض، والسلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ص71 ـ مطابع دار الكويت للصحافة. الكويت 1984.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي. كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ص83 وما بعدها.

(*) ويدعى بابا سليماني.

العثمانية القضاء على هذه الإمارة. ولتحقيق ذلك، عمد الباب العالي إلى تعيين خلف لإبراهيم باشا من خارج دائرة العشيرة. فقام ابن شقيقه «عبد الرحمن باشا» بشن حرب عصابات ضد القوات التركية وعدد من العشائر الكردية، التي ساندت هذه القوّات. واستمر الحال على هذا النحو ثلاث سنوات. قبل أن يندحر عبد الرحمن باشا في سنة 1808، ويلجأ إلى إيران.

ومن أشهر الحملات العثمانية على منطقة كردستان

1 ـ **حملة رشيد باشا:** بدأت هذه الحملة في صيف سنة 1834، بهجوم شامل على منطقة كردستان. حيث نكّلت بالزعماء الأكراد الذين قاوموا هذا الهجوم. كما عامل قادة الوحدات والجنود الأتراك السكان بمنتهى القسوة، مخلّفين وراءهم الكثير من الدمار والقتلى. لكن فصل الشتاء القارس في تلك المنطقة، كان عاملاً مساعداً للمقاومة الكردية من جهة، وعقبة كأداء في تقدّم الجيش العثماني، الذي فضّل عدم التقدم في أعماق كردستان في هذا الفصل واتخذ من القرى والمدن الكردية سكناً له، بعد طرد الأهالي ومصادرة البيوت والمواد الغذائية، ممّا اجبر غالبية السكان على النزوح من مناطقهم.

وعلى الرغم من هذا كله، فقد واجهت الحملة العثمانية مقاومة عنيفة من قبل الكرد الذين مارسوا حرب العصابات، حيث كانوا يقومون بشن هجمات مفاجئة ومباغتة على الجيش العثماني، وعلى قوافل الامدادات العثمانية. ممّا أدّى إلى خسائر كبيرة من هذا الجيش[1].

---

(1) وليم انجلتن الابن. جمهورية مهاباد جمهورية سنة 1946 الكردية. ترجمة جرجيس فتح الله ص11. بيروت سنة 1972.

ـ عبد الرؤوف سنّو. النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية سنة 1877 ـ 1881 (بلاد الشام ـ كردستان ـ الحجاز ـ البانيا) ص114 ـ 115. بيروت سنة 1998.

ـ سليمان عبد العزيز نوار. تاريخ العراق الحديث ص104 القاهرة سنة 1968.

ـ حسين حزني المكرياني. موجز تاريخ امراء سوران. ترجمة الملا عبد الكريم ص63 مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. بدون تاريخ. =

ونتيجة للظروف الصعبة، التي ألمت بالأكراد في هذه الحرب، طلب بعض الأمراء دعماً ومساعدة عسكرية من إيران، أو الحصول على وعد منها بعدم تدخّل قواتها في الصراع إلى جانب العثمانيين، مقابل دفع ضريبة للشاه، وقبول التبعية الإيرانية. لكن الحكومة الإيرانية رفضت هذا الطلب، بل على العكس من ذلك، بدأت بالاستعداد لمهاجمة إمارة سوران الكردية، بسبب سيطرتها على بعض الأراضي الإيرانية، وطلب المساعدة العسكرية الروسية لتنفيذ الهجوم على هذه الإمارة. وقد وافقت السلطات الروسية على طلب الشاه وزوّدت القوات الإيرانية بالأسلحة.

نتيجة لهذا الوضع المستجد، دخلت الحكومة البريطانية على خط الصراع هذا، ولعبت دوراً كبيراً في انهاء حكم الأمير «محمد الكردي» بتنسيق الجهود الإيرانية العثمانية للقيام بهجوم مشترك على إمارة سوران، لأنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

وبالرغم من أن الأمير محمد، أعلن أنه يهدف إلى توحيد المناطق التي تخضع للاقطاعيين في كردستان، ولا ينوي احتلال المناطق الأخرى الخاضعة للسلطان العثماني. لكن تلك الجهود التي بذلها في هذا الاتجاه. اعتبرت تمرّداً من وجهة نظر الحكومة العثمانية، ومناسبة للحكومة الإيرانية لتوسيع نفوذها، كما اعتبر قوة محمد باشا تهديداً لمصالح ومخططات الدول الأوروبية بشكل

= ـ محمد فريد بك المحامي. تاريخ الدولة العثمانية العلية ص234.

ـ الكسندر اداموف. ولاية البصرة في ماضيها. ترجمة هاشم صالح التكريتي ص166 البصرة سنة 1989.

ـ جليلي جليل، من تاريخ الإمارات في الأمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ترجمة محمد عبدو النجار ص99 دمشق سنة 1983.

ـ صراع القوى السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتى الحكم العثماني ص199 مطابع التعليم العالي. الموصل.

ـ ثيودور مولتكه. الكرد وكردستان ص29.

ـ عبد الرحمن بدرخان. جريدة كردستان العدد 13 ص3.

عام، وبريطانيا وروسيا بشكل خاص. فوقفت هذه الأطراف مجتمعة ضد طموحات هذا الأمير، واتفقت على وضع حد لحكمه، وبالرغم من الخلافات التي بينها[1].

وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلها الأمير محمد لكسب ود الإيرانيين، ومنها، الاعتراف بالسيادة الإيرانية على كردستان، وجد نفسه وحيداً أمام هجوم جديد للعثمانيين في سنة 1836، وكانت قواته، التي بلغ تعدادها حوالي 40 ألف مقاتل، قد استطاعت الدفاع عن «راوندوز» وإجبار العثمانيين على التراجع. عندها لجأت القيادة العثمانية إلى أسلوب الخديعة، فاستنجدت «الملالي» محاولة إثارة النخوة الدينية عند الكرد، ونجحت في ذلك، إذ لقيت هذه الدعوة صدى لدى «الملاّ خاتي» الذي أصدر فتوى يحرم فيها مقاتلة عساكر الخليفة. وقد أدّت هذه الفتوى إلى تمزيق صف جنود الأمير محمد، وتشتيت قوّاته.

كما أن الإجماع العثماني ـ البريطاني ـ الإيراني، على منع الأمير محمد من تحقيق أحلامه، أجبره على الاستلام في النهاية للدولة العثمانية في أواخر شهر آب سنة 1836، ونقل إلى الآستانة، فاستقبله السلطان محمود الثاني باحترام، ثم عاد إلى كردستان، حيث اغتيل في طريق عودته هذه بين «سيواس وطرابزون». كما أن رشيد باشا توفي بداء الكوليرا في كانون الثاني سنة 1837، في ديار بكر. ولم يكن

(1) كاميران عبد الصمد الدوسكي. كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر ص144 ـ 145.
ـ جليلي جليل. من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ص104 ـ 105.
ـ سلمان عبد العزيز نوّار ـ تاريخ العراق الحديث ص104 ـ 105.
ـ سليمان عبد العزيز نوّار. تاريخ العراق الحديث ص105 ـ 106 القاهرة سنة 1968.
ـ صديق الدملوجي ـ إمارة بهدينان ص42. الموصل سنة 1949.
ـ أمين محمد زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان. ترجمة محمد علي عوني. ص246. مطبعة السعادة. القاهرة سنة 1939.

خلفه حافظ باشا أقل قسوة منه، رغم المصاعب التي واجهته أثناء حصاره الطويل لمدينة ماردين. فقد دمّر قرى كثيرة، وسلب أموالها وممتلكاتها وقتل وأمات الكثير من شعب هذه المنطقة، رغم الدفاعات الكردية الشرسة[1].

وبعد وفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839، خلفه السلطان عبد المجيد، الذي أعلن لائحة خط «شريف كولخانة»، لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية، بينما انتهت المرحلة الأولى من الحملة العسكرية على منطقة كردستان، بإعادة العديد من المراكز إلى الإدارة المركزية. إلا أن الثورات الكردية بقيت مستمرة، ولا سيما في بداية الأربعينيات، حيث ظهرت إمارة «بوتان»، بزعامة الأمير «بدرخان» الذي لعب الدور ذاته، الذي لعبه سلفه الأمير محمد في إمارة سوران. وبعد هزيمة العثمانيين أمام الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا، تمكّن هذا الأمير من السيطرة على أجزاء دجلة، في أعالي الموصل، مشدّداً عليهم بضرورة الالتحاق به لتأسيس إمارة سوران، ألا وهو التحالف الأوربي العثماني. ومما شجّع على ذلك الهجمات التي قام بها الكرد والمسلمون على المسيحيين في تلك المنطقة، والتي تسببت بإبادة مناطق بكاملها، مما اضطر السفير الفرنسي في الآستانة إلى تقديم مذكرّة إلى الحكومة العثمانية في 3 تشرين الثاني سنة 1846، يدعو فيها إلى القضاء على الأمير بدرخان لقاء ما اقترفه من جرائم بحق المسيحيين. كما أن الحكومة البريطانية، طلبت من الدولة العثمانية:

1 ـ إلقاء القبض على الأمراء، الذين تسبَّبوا بإبادة المسيحيين ونفيهم مدى الحياة.

---

(1) أحمد زكي. تاريخ الدول ص41.
- المكرياتي. موجز تاريخ امراء تاريخ سوران ص69 ـ 70.
- جليلي جليل من تاريخ الإمارات في الأمبراطورية العثمانية ص107.
- سامي سعيد الأحمد. اليزيدية ومعتقداتهم. ج1 ص89. بغداد سنة 1971.
- محمد عبد العزيز هوراماني ـ القضية الكردية والمؤتمرات الدولية سنة 1993.
- مولتكه. الكردستان، ص117.

2 ـ معاقبة العشائر التي اشتركت بهذه المجزرة بشدّة.

3 ـ إعادة المبعدين إلى قراهم ومناطقهم.

وكان الأمير بدرخان في الأعوام 1834 ـ 1846 قد تورط مع رجاله في مذابح وحشية طالت آلاف الآشوريين الذين عاشوا في كنف الكرد قروناً عديدة، على الرغم من أنهم كانوا يبدون بعض النزعات الاستقلالية، بتشجيع من الدوائر الانكليزية والفرنسية.

وقد تابعت الدولة العثمانية حملاتها المتتالية على منطقة كردستان، ممّا اضطر الأمير بدرخان للاستسلام في 20 تموز سنة 1847، حيث أرسل مع أفراد عائلته إلى الآستانة، ومنها نفي إلى جزيرة كريت، ومن بعدها إلى دمشق حيث توفّي فيها[1].

لكن حرب القرم، التي وقعت سنة 1853، بين الدولة العثمانية والامبراطورية الروسية، التي أدّت إلى انهزام الجيش العثماني، وفرض شروط مذلّة على الدولة العثمانية، أعطت الأمير الكردي «يزدان شير» الفرصة السانحة لتنفيذ مخطّطه، الرامي إلى تحقيق كردستان مستقلّة، ويكون هو ملكاً عليها. فقام بثورة سنة 1855، واستولى على تبليس، ثم على الموصل ومستودعات سلاح الجيش العثماني فيها، وتوجه بجيشه صوب مدينة «سيرت» واستولى

(1) جيرار جالديان. المأساة الكوردية ص48 ـ 51.
ـ ويليم ايكليتون. العشائر الكردية ص34 ـ 35.
ـ كاميران عبد الصمد الدوسكي كردستان في العهد العثماني.
ـ موسى نورس، الدبلوماسية البريطانية في العراق، مجلة آفاق عربية العدد 12. بغداد سنة 1980.
ـ جلال طالباني، كردستان والحركة القومية الكردية ص77 ـ 78 بيروت سنة 1971.
ـ روسية القيصرية والمشرق العربي، مجلة دراسات تاريخية العدد 9 ـ 10 جامعة دمشق سنة 1982.
ـ عبد الله محمد علي، كردستان في عهد الدولة العثمانية من منتصف القرن التاسع عشر إلى بدء الحرب العالمية الأولى، جامعة صلاح الدين، العراق، ص45، سنة 1998.

عليها. و«سيرت» هذه مدينة ذات موقع استراتيجي مهم على الجناح الأيمن للجيش العثماني. وتوالت انتصاراته، الواحد تلو الآخر. وبحلول فصل الشتاء، وانسحاب القوات الروسية، تمكّن العثمانيون من اخماد حركة يزدان شير، بدون استخدام القوّة. إذ تدخل الدبلوماسيون الانكليز في الأمر، واستطاعوا إقناع عدد من زعماء العشائر الكردية، الذين رفضوا قتال جيش السلطان مع يزدان شير. وعلى أثر ذلك دخل يزدان شير في مفاوضات مع الباب العالي، بعد أن وثق بوعود الإنكليز، وقبض عليه واودع السجن في الآستانة.

وفي سنة 1880، وأثناء اندلاع الحرب الروسية ـ التركية، قامت ثورة الشيخ «عبد الله النهري» النقشبندي، في قضاء شمنديان. وقد تميزّت هذه الثورة بطابع ديني أكثر من عشائري، لكون قائدها رئيس الطريقة النقشبندية.

فقد اصطدم عبد الله بالحكومة الإيرانية سنة 1882، بعد أن فتحت هذه الأخيرة مسألة التنازل عن ضريبة كان الشاه قد منحها لبعض رؤساء العشائر في سنة 1836. ولقد أوقد الشيخ بنفوس أتباعه ومريديه النعرة المذهبية السنيّة، فاندفعوا في بلاد أرومية، بشكل هستيري، واحدثوا في «مراغة» مذابح شديدة في الطائفة الشيعية.

وقد قام مبعوث سلطاني من قبل الدولة العثمانية بحمل اعتراضات الشيخ عبيد الله إلى الإيرانيين، فلم تحقق الوساطة هذه أية نتائج. وأجبر الأهالي على دفع الضريبة إلى الحكومة، بدلاً من دفعها إلى الشيخ عبيد الله. كان ينص الاتفاق عليه. وكان الشيخ عبد الله قد وقف إلى جانب الخليفة العثماني في حروبه ضد الروس. لكن المجاعة، التي احدثها الفساد الإداري والحرب، دفعا بالشيخ عبد الله إلى العصيان المدني والتمرّد، وتوجّه إلى شريف مكة، وخديوي مصر، طالباً مساعدتهما. ثم توجه إلى الروس، ولكن دون جدوى. وبعد ذلك توجّه إلى البريطانيين، الذين زوّدوه ببعض السلاح والاعتدة. وآثر العثمانيون عدم التدخل، على أن يكون هجوم الشيخ على الإيرانيين وليس على العثمانيين. وفعلاً وقع الهجوم على إيران سنة 1880، واستولت قواته على «مهاباد»،

و«مياندوباند». ولكن بدلاً من الذهاب إلى تبريز، انشغلت قواته في أعمال النهب والسلب، واستطاع شاه إيران إقناع السلطان العثماني بالتعاون معه، حيث اقنعه أن تمرّداً كردياً، بهذا الحجم هو تهديد للدولتين وليس لإيران وحدها. وبعد أن وجد الشيخ عبيد الله نفسه عاجزاً عن مواجهة قوات مشتركة للدولتين، اضطر للانسحاب من إيران، وألقي القبض عليه ووضع رهن الاعتقال المنزلي في الآستانة، بعد محاولة فاشلة لكسب تأييد الروس، انتهى به الأمر إلى المنفى في مكة، حيث توفي فيها سنة 1883[1].

وقد أدّت السياسة العثمانية الجديدة، والتي استهدفت إعادة السيطرة المركزية على مختلف أرجاء الأمبراطورية إلى زيادة تأثير الإدارة العثمانية والموظفين الأتراك على كردستان.

وفي المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، استطاعت الدولة العثمانية انهاء حكم الأمراء الأكراد، من خلال الحملات العسكرية على الإمارات الكردية. كما قامت بإبعاد هؤلاء الأمراء وعائلاتهم إلى مناطق بعيدة عن كردستان لمنع الكرد من القيام بأية ثورة في المستقبل. كما كان من نتيجة التبدّل في الحدود السياسية بين تركيا وإيران، والذي ثبّت نهائياً في معاهدة «أرضروم» انحسار النفوذ الإيراني بموجبها إلى شرقي جبال «زاغروس» تاركاً قسماً كبيراً من منطقة كردستان الجنوبية للدولة العثمانية، بما فيها منطقة السليمانية، كما دخل معظم الأكراد ومنطقة كردستان تحت الحكم العثماني، وطبقت عليها السياسة المركزية، وعمدت إلى القضاء على الإمارات الكردية. وكان معظم أفراد الجيش العثماني الذين قاموا بإزالة الإمارات الكردية من الوجود من جنود الامراء

(1) ويليم ايكليتون، العشائر الكردية ص34 ـ 37.
- جيرارد جالديان. المأساة الكردية ص50 ـ 51.
- محمود الدّرة، القضية الكردية ص91.
- الدكتور بله ص48.
- محمد أمين زكي، تاريخ الكرد وكردستان، ترجمةِ محمد علي عوني ص219.

الأكراد أنفسهم. وأن العامل الأكبر في إخفاق الحركات الكردية هو:

1 ـ الجهل المتفشّي بين أفراد الشعب والعشائر، وعدم إدراك الزعماء والأمراء الكرد آنذاك حقيقة الظروف والأحوال المحيطة بهم.

2 ـ الحرمان المالي والثقافي، الذي كان يعاني منه الكرد. حيث كان الفقر والجهل يسيطران على المنطقة.

3 ـ الفكر الإقطاعي الذي كان مسيطراً على عقلية الزعماء والأمراء الكرد، والتبدّل السريع في مواقفهم الوطنية.

4 ـ السياسة الدولية التي كان من مصلحتها أن لا تنجح هذه الثورات، إلا إذا كانت تحقق لها أهدافها ومنافعها الذاتية.

5 ـ الشقاق الداخلي بين الكرد أنفسهم، والتحاسد، الذي أعماهم عن قضيتهم الأساسية، بحيث كانوا السبب أنفسهم بتدمير وزوال إماراتهم.

6 ـ إن الحركات الكردية، كانت تفتقر إلى الاتحاد والتعاون، بحيث إن الغالبية العظمى من هذه الثورات قام بها أصحابها منفردين.

7 ـ عدم نضوج الفكر القومي والسياسي، بدليل سيطرة الفكر الديني على عقول الزعماء الكرد أو امتطاء هذا الفكر كوسيلة سهلة لتحقيق غاياتهم، إضافة إلى التعصب العنصري الأعمى عند الأكثرية الكردية، وعدم التنسيق مع الأقليات التي بين ظهرانيهم، وقد عاملوها أكثر الأحيان بقسوة فائقة إلى حدود الوحشية، مما جعلها تبتعد عنهم كل الابتعاد.

9 ـ سياسة الدولة العثمانية الجديدة، بعد اتفاقية «ارضاروم» وترسيم الحدود مع إيران، وإعادة السيطرة المركزية على منطقة كردستان، وإنهاء حكم الأمراء الكرد، من خلال الحملات العسكرية على هذه الإمارات، وإبعاد الأمراء والعائلات الكردية إلى مناطق بعيدة عن كردستان يقول «نيكتين»:

«وإن زوال العهد الإقطاعي في كردستان، يعود إلى أن الزعماء الأكراد

على قدر ما ضغطوا على خدمهم وظلموهم، انتهوا بإضعاف قواهم العسكرية. وفي الوقت نفسه لم يحسنوا تطبيق الطرق الاقتصادية، التي كانت تفرضها التطورات في الوسط الكردي. ولم يُبذل شيء خليق بالذكر يرمي إلى الحياة العادية، التي تفرضها الدولة حسب المفهوم الصحيح[1].

والواقع هو أن تاريخ الأكراد السياسي، قد مرّ بانتهاء القرن التاسع عشر، بمرحلة العصيان والفتن الاجتماعية، والثورات الإقطاعية، ودخل مع مطلع القرن العشرين مرحلة هي المحاولات الرامية إلى الاعتراف بمميزاتهم القومية كحق طبيعي لهم كأمة، ولكن بالعقلية ذاتها السائدة فيهم منذ قرون.

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد، ص187.
ـ محمود الدرّة، القضية الكردية ص95 ـ 96.

الفصل العاشر

الحياة الثقافية

لم تنل كردستان حظوة من التعليم، بحيث لم تكن الدول التي تتقاسم هذه المنطقة، في بادئ الأمر، تهيئ لها الخدمات التعليمية والثقافية، حتى بلغة هذه الدول الرسمية. وقد بقيت كردستان ردحاً طويلاً من الزمن من الأطراف المنسية تعليماً وثقافة، حتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكانت المدارس بادئ ذي بدء متمثّلة بالكتاتيب والمدارس الدينية، التي تتولّى مهمة التربية والتعليم[1] وترتب على ذلك بقاء الأمية منتشرة في أغلب المناطق الكردية، مما ترك آثاراً سلبية لدى الشعب الكردي، وأدّى بمرور الزمن إلى ارتفاع نسبة الأمية[2].

وبالرغم من ذلك، فقد بذلت الجهود الذاتية في كردستان للاهتمام بفتح المدارس وتوسيع المكتبات. كما اهتم أمراء الكرد بالعلم والعلماء. ممّا يسّر لتأسيس عدد كبير من المدارس في المدن الكردية وبعض القرى، وخاصة في كردستان العراق في كركوك، والموصل، والسليمانية، والجزيرة،

---

(1) إبراهيم خليل أحمد. حركة التربية والتعليم، موسوعة الموصل الحضارية المجلد الرابع ص333.

(2) كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني.

وئاميدي[1]. لذلك كانت المدارس الدينية تنتشر في هذه المناطق، ويعود اهتمام الكرد بهذا الجانب من العلوم إلى قرون عدة سابقة. فمنذ أواخر القرن الثالث عشر، انتشرت الحلقات التدريسية الدينية في «قوبان» وئاميدي، وبادنيان، وآمد، ووان، وماردين، وبدليس، وراوندز». وكانت تلحق بهذه المدارس مكتبات عامة، لا سيما في آمد وبدليس.

وقد كانت المساجد والجوامع والتكايا والكتاتيب تتولّى مهمّة التعليم في كردستان، واستمرّت فترة طويلة مكاناً لحلقات الدروس المتداولة. بل لم يكن في كردستان مركز آخر غير المسجد يستطيع القيام بهذه المهمة، حيث كان منتشراً في أغلب القرى. وكان في جانب المسجد مكان خاص، هو كناية عن غرفة أو غرف عدّة مبنية من الطين. غالباً ما يتخذها الطلاب مكاناً لراحتهم وأكلهم ونومهم. وكان يخصّص للمدرّس غرفة خاصّة يدرّس طلابه فيها وكان المسجد يمثّل المرحلة الثانية من مراحل الدراسة، حيث كان الطالب يتعلّم القراءة والكتابة أولاً في الكتاتيب في البيوت[2]. فقد كان في كردستان نوعان من المدارس:

الأول: كان هذا النوع من المدارس الأقل عدداً، وكان يُدرّس فيه الصبية الذكور القرآن ومبادئ أولية في القراءة والكتابة باللغة الفارسية في الغالب، وفي بعض المناطق الخاضعة للدولة العثمانية باللغة التركية.

الثاني: كان هذا النوع مدارس تدرّس فيها مختلف العلوم الدينية والعربية

---

(1) بلال زبير إسماعيل، علماء ومدارس في أربيل، مطبعة الزهراء الحديثة الموصل سنة 1984.
- شيركوه بله. ج. القضية الكردية ص28 القاهرة سنة 1930.
- محمود أحمد محمد، الحالة الثقافية في كردستان، مجلة كاروان، العدد 35 صفحة 126 سنة 1985.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص68.

(2) محمد زكي حسين أحمد، اسهام علماء كوردستان العراق في الثقافة الإسلامية ص22. أربيل سنة 1999.
- محمود أحمد محمد، الحالة الثقافية في كردستان ص124 ـ 125.

وغيرها، التي درّست طوال عهد الحضارة الإسلامية، وغرضها تخريج رجال الدين من أئمة وخطباء وعلماء لإدامة حركة التدريس. وكان التلميذ الذي ينهي دراسته في النوع الأول من المدارس يلتحق إذا شاء الاستمرار في دراسته بهذه المدارس، التي كانت مستوياتها العلمية تختلف بين مدرسة وأخرى، حسب الموقع، الذي تقع فيه المدرسة، والمستوى العلمي لمدرّسها، والإمكانيات الاقتصادية المتوفّرة لإعاشة طلبتها، من حيث عدد السكان في القرية، أو المدينة، التي تقع فيها المدرسة، والآغوات، أو شيوخ الدين، أو الناس المحسنين الذين ينفقون على الطلبة. أما بخصوص لغة التدريس فكانت في مراحلها الأولى باللغة العربية، ثم فيما بعد باللغة الكردية المطعّمة بالمصطلحات العربية.

والمدارس الدينية كانت منتشرة دوماً في طول بلاد الكرد وعرضها، إلا أن هذه المؤسّسات الدينية كانت وما تزال مكرّسة في معظمها لإعطاء التلاميذ المعلومات الضرورية الخاصّة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. لقد اختلطت المدرسة والجامع في التفكير الكردي بعضها ببعض. بحيث إنه خلال الثورات التي اندلعت ضد نظام مصطفى كمال «اتاتورك» في تركيا قتل في بعض الحالات عدد من المعلمين، لأنهم كانوا يدرّسون في المدرسة الحكومية لا في الجامع. قد يكون هذا السبب سياسياً، لكنه لا يخلو من الصحة.

ويبدو أن للكرد في إيران وضعا أكثر وضوحاً، وأكثر ثباتاً بالنسبة للغتهم في بقية البلدان التي يتواجدون فيها. فقد كان يقول هؤلاء: إذا اضمحلّت اللغة الفارسية، فإن بالإمكان إعادة بنائها بالرجوع إلى الكلمات النقية، التي هي اللغة الكردية.

لكن التدريس باللغة الكردية لم يتحقق إلا في العراق وأرمينيا السوفياتية (سابقاً)، حيث يتمتّع الكرد بقدر من الحرية الذاتية الثقافية. وحتى منتصف القرن العشرين، كان عدد المدارس الكردية ينحصر بحوالى ثلاثين مدرسة ابتدائية، ومدرسة متوسّطة واحدة، يبلغ مجموع عدد التلاميذ فيها حوالى 1471 تلميذاً.

أي أقل من 2% من مجموع سكان الكرد ذوي العلاقة، وبخاصة في ألوية السليمانية وكركوك وأربيل. وكان هناك بضع عشرات من الطلبة الكرد في الكليات العالية في بغداد. وأكثر الكتب المدرسية لا تتلاءم كما ينبغي مع واقع وضرورات التعليم.

ولكن بعد إبرام اتفاقية 11 آذار سنة 1970، بين الحكومة العراقية والكرد، فقد جرى التدريس في مدارس محافظات السليمانية، واربيل، ودهوك باللغة الكردية. ثم أصبح فيما بعد التدريس يجري في المدارس الابتدائية والمتوسّطة والثانوية ذات الأكثرية الكردية من محافظات كركوك ونينوى وديالي باللغة الكردية. إلا أن هذا الأمر تطوّر فيما بعد أو خاصة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين في مناطق الحكم الذاتي الكردي، حيث هناك ثلاث جامعات في ثلاث محافظات، وهي، جامعة صلاح الدين في أربيل، وجامعة السليمانية، وجامعة داهوك[1].

مؤتمر يريفان سنة 1934

انعقد هذا المؤتمر في عاصمة أرمينيا السوڤياتية. لإيجاد أدبيات كردية

---

(1) باسيلي نيكتين، نوري طالباني، الكرد 394 ـ 394.
- كاميران عبد الصمد، كردستان في العهد العثماني ص68 ـ 69.
- حجار إبراهيم، الحياة الجامعية في كردستان، مجلة متين، العدد 75 ص97 سنة 1998.
- إبراهيم خليل أحمد، تطور التعليم الوطني في العراق (1869 ـ 1932) ص26 البصرة 1982.
- زبير بلال إسماعيل، وعلماء ومدارس في أربيل ص16، مطبعة الزهراء الحديثة الموصل سنة 1984.
- تحسين إبراهيم الدوسكي المدخل لدراسة الأدب الكردي المدوّن باللهجة الشمالية الجزء الثاني ص11 سنة 1993.
- وصفي حسن رديني ـ التراث الثقافي في بهدينان، مجلة شمس كوردستان عدد 67 ص8 سنة 1984.
- فاضل مهدي بيان ـ التعليم في العراق في العهد العثماني ـ مجلة المورد، المجلد 22. العدد الثاني ص10 ـ 15 بغداد 1994.

مدونة ولغة أدبية كردية، وضمان ارتباطها بأدبيات الكرد ولغتهم فيما وراء الحدود السوڤياتية. ورغم المشاكل المنهجية والعلمية، التي واجهها المؤتمر خلال جلساته، توصّل إلى حل المشاكل المطروحة فيه على بساط البحث بنجاح. ويرى «فيليجيفسكي»: أن نجاح المؤتمر يعود إلى أنه بدلاً من أن يطرح في جدول أعماله موضوعاً متعلقاً بعلم اللغة فقط، أو يضع أمام المؤتمر قضية اختيار اللهجة الفلانية بوصفها اللهجة الرئيسية، وأنقى اللهجات، والتي جرى الحفاظ عليها أحسن من غيرها، ويقرّر أنه ينبغي أن تغدو تلك اللهجة أساساً للغة أدبية، أو يرجّح معياراً، أو اصطلاحاً لغوياً، ليستخدم في الأعمال الأدبية على غيره، فقد واجه على العكس، هذه المسائل الفرعية بروحية واقعية، وطرح المسألة الأصلية، مسألة اللغة الأدبية للكرد السوڤيات كمبدأ أساسي مسلمّ به، بهدف إيجاد لغة للكرد المتواجدين على الأرض السوڤياتية، يمكن تحقيقها كما يمكن فهمها بالنسبة إليهم. وقد اختار المؤتمر اللغة الأدبية لكرد أرمينيا، للأسباب التالية:

1 ـ أهمية هذه اللغة بوصفها لغة الطبقة العاملة الكردية، التي كانت في طور التكوين.

2 ـ وجود فئة لها وزنها من المثقفين الكرد السوڤيات ممن اسهموا في تكوين وتدوين هذه اللغة، ويسمهون أيضاً فيها فيما بعد.

3 ـ إمكان الاستفادة من أحسن نماذج الأدبيات الكلاسيكية الكردية مثل «أحمد خان» ومدرسته، بوصفها التراث الأدبي واللغوي، مع ملاحظة الروابط القريبة، التي تربط كرد أرمينيا بهذه الأدبيات.

4 ـ وجود أدبيات جديرة بالانتباه إليها في هذه اللغة، بحيث أن مئات الكتب وجريدة تصدر بانتظام، يلاحظ من خلالها التقاليد اللغوية والأدبية للكرد السوفيات.

5 ـ وجود «تراث شعبي» (فولكلور) غني بلغة أرمينيا.

وفي الوقت نفسه كان من البديهي أن مسألة علاقة اللغة الأدبية للكرد السوڤيات بسائر اللهجات الكردية في البلاد الأخرى تطرح نفسها أيضاً.

ورغم تحديد المؤتمر أن تكون لغة كرد أرمينيا أساساً لإيجاد لغة أدبية لكرد الاتحاد السوڤياتي إلا أن هناك عللاً ومصاعب حالت دون أن تلعب هذه اللغة الدور الأول في أدبيات الكرد السوڤيات، للأسباب التالية:

1 ـ إن كثيراً من الأدبيات الكردية التي طبعت في أرمينيا غير مفهومة بالنسبة لأكثرية العمال الكرد. حتى أن بعض الكتابات الشيوعية المترجمة إلى اللغة الكردية ينبغي أن يكون معها قواميس تفسّر معاني الكلمات والمصطلحات، وتعطي بشأنها إيضاحات أكثر. ومع ذلك فإن هذه الإيضاحات لم تجعل الموضوعات أكثر قابلية للفهم.

ويعود السبب في هذا إلى أن أولي الشأن في طبع ونشر تلك الأدبيات لم يكن لهم رأسمال أدبي كاف، واطلاعهم على اللغة الكردية غير كاف.

2 ـ ادخلت مصطلحات في هذه اللغة غير موفقة بوضوح، بحيث صيغت هذه المصطلحات من دون أن يؤخذ بنظر الاعتبار الجانب العالمي في تطوّر اللغة الكردية في الاتحاد السوڤياتي.

3 ـ الإملاء المستعمل في الكتابة غير صحيح، وتلاحظ نواقص في الألفباء.

4 ـ يلاحظ عند بعض المؤلّفين ميل واضح نحو تطبيق الشعار الموسوم بأن «الإصلاحي» الذي يقول: «اكتب كما تسمع من الناس». في حين أن هذا الأسلوب، أدين منذ زمن في مجال الدراسات اللغوية في الاتحاد السوڤياتي.

5 ـ الميل عند البعض إلى أن اللغة الكردية المستعملة في أرمينيا لغة أدبية متكاملة. لكن هذا الميل ملحوظ فقط في بعض محافل المثقفين الكرد،

وهو ناتج عن طراز تفكير علماء الدراسات الهندو ـ أوروبية، في مجال أشكال اللغة الأنقى، والباقية بصورة أحسن من غيرها.

ومع الأخذ بكل هذه الملاحظات بعين الأعتبار، عبّر المؤتمر عن رغباته التالية:

1 ـ إعداد وتدوين لغة علمية وعملية للّغة الأدبية الكردية في الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) بصورة سريعة.

2 ـ تنظيم العمل في مجال المصطلحات وصياغة الكلمات حسب المبادئ المعمول بها في هذا المجال، في لغات الاتحاد السوڤياتي، أي البدء بعولمة اللغة والاستفادة من جميع إمكانات خلق الكلمات التي تمتلكها اللغة المعنية.

3 ـ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، إلى جانب المصطلحات العالمية والسوڤياتية، الخصائص المحلية للّغة الكردية في المناطق البعيدة الكردية، بشرط أن تكون الاستفادة من هذه المطبوعات محصورة في المنطقة المعنيّة وحدها.

4 ـ الكف عن التغيرات غير المدروسة في الالفباء وأساليب الكتابة الراهنة بانتظار عرض نتائج الهيئة المكلّفة بتدوين قواعد اللغة للتمحيص والتدقيق على المؤتمر الثاني.

5 ـ كل هذه الأفكار المتعلقة بدور اللغة الأدبية بوصفها العامل الفعّال في التحوّل الثقافي، أثارت عند المؤتمرين رغبة في الانتقال إلى مسائل أخرى. كالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، بشأن الثبات أن الثقافة الكردية كانت موجودة على أرض تاريخية في الأزمنة الغابرة.

وعلى هذا الأساس، طالب المؤتمر معاهد الاستشراق في أكاديمية العلوم السوڤياتية بدراسة وطبع تواريخ الكرد، مثل «شرفنامة» ومعاهد اللغة والفكر بأن

تتولّى دراسة وتحقيق المسائل المنهجية المتعلّقة بتطوّر اللغة الكردية، وطبع الآثار الكلاسيكية في الأدب الكردي[1].

وهنا يجب أن نلاحظ:

1 ـ لا يوجد في الواقع دليل يدلّنا على أن الكرد السوڤيات يلعبون دوراً قيادياً في النهضة الفكرية والروحية لأبناء أمتهم في البلدان الأخرى.

2 ـ إن الدولة السوڤياتية منحت الكرد نوعاً من الحكم الذاتي الثقافي، بحيث يستطيعون أن يدرسوا بلغتهم الأم، وينشروا بها كتباً.

وقد شكّ بعض البحّاثة والكتّاب في شؤون الكرد، بأن الغرض من هذا الإجراء كان تسهيل التطور القومي للكرد. وأن هدف المؤتمر المذكور هو تدوين وتكوين لغة أدبية مشتركة للكرد تكون لغة لجميع العمال الكرد على نطاق كردستان بأسرها. وقد تكون هذه اللغة بخدمة الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) في قطاع كردستان من بلاد الشرق. كما أن المؤتمر لم يستطع أن يحمّل الآخرين نظرته هذه، من دون أن يثير مجابهات وردود فعل قوية ومكشوفة.

وقد بقيت المدارس الدينية في كردستان تؤدّي دورها في نشر الثقافة والعلوم بين الكرد، فتخرج منها الكثير من العلماء الذين لعبوا دوراً بارزاً في رفد الثقافة الكردية بنتاجهم، واعتبروا رواد الحركة الثقافية في كردستان. لقد استفاد الكرد من تلك المدارس الدينية، فبالإضافة إلى العلوم الدينية تلقى الطلبة دروساً

---

(1) باسيلي نيكتين الكرد، الفصل الثاني عشر، الأدب الكردي 391 ـ 466.
- مجلة هوار الدمشقية، آب 1943.
- ب. روندو، كرد سوريا مجلة فرنسا المتوسطية والإفريقية ع1 سنة 1939.
- فاضل مهدي بيات، التعليم في العراق في العهد العثماني، مجلة المورد المجلد22 العدد الثاني ص10 وما بعد سنة 1994.
- إبراهيم خليل أحمد ـ حركة التربية والتعليم، موسوعة الموصل، المجلد الرابع ص333.
- حسن رديني، التراث الثقافي في بهدينان ـ مجلة شمس كوردستان عدد 67 ص8 سنة 1984.
- أحمد عثمان أبو بكر، مجلّة كردستان عدد 6 ص24 ـ 26 سنة 1973.

في اللغات العربية والفارسية. والأهم فيها أن الطلبة كانوا يتعلّمون الشعر الكردي والأدبيات الكردية، والأشعار الحماسية الباعثة على إثارة الوعي القومي[1].

كان الأمراء الكرد يهتمون بالتعليم في إماراتهم. ففي إمارة بابان وبوتان، كان الأمراء البابانيون يولون أهمية قصوى للمدارس والمكتبات، وكانوا يعودون بعد الحرب إلى بناء ما تهدم من مدارس. ويشجعون علماء الدين. ويزورون العلماء المدرّسين في مدارسهم، ويرسلون أولادهم إلى تلك المدارس ليعيشوا عيشة الطلبة. وكان الأمراء أنفسهم يحضرون الدروس، ويتردّدون على مجالس الوعظ. كما أسهمت السيدات الكرديات في خدمة العلم ومساعدة الطلاب، بحيث وقفن من مالهن الخاص على طلاب المدارس والمساجد. وفي بوتان كان للأمير «بدر خان بك» دور بارز في نشر الوعي الثقافي. وشهدت الثقافة الكردية اهتماماً كبيراً ومحاولات متكرّرة منه للرفع من شأنها، وزيادة الاهتمام بالتربية والتعليم، ومنها: اتفاقه مع الفرنسيين لإرسال الطلبة إلى فرنسا للتعلّم[2].

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، برز العديد من المفكرين الكرد، منهم علماء دين، وشعراء، ورجال إدارة وغير ذلك من الأسماء من أشهرهم:

---

(1) محمد حسين زكي أحمد إسهام علماء كردستان في الثقافة الإسلامية ص22 ـ 23.
- تحسين إبراهيم الدوسكي، المدخل لدراسة الأدب الكردي المدوّن باللهجة الشمالية ج2 ص11 سنة 1993.
- مارتن فان بروينسن، المجتمع الكردي، العرق، القومية، مشاكل اللجوء ترجمة صدقي عز الدين البير موسى ص14. مطبعة كلية الشريعة، دهوك سنة 1998.

(2) محمد الخال، الشيخ معروف النودهي ص35.
- انور المائي. الأكراد في بهدينان، الفردوس المجهول ص71، مطبعة خه بات دهوك الطبعة الثانية سنة 1999.
- جددت هشيار، الملا محمود البايزدي، جريدة خه بات، العدد 947 ص11 سنة 1999.
- كاميران عبد الصمد الدوسكي، كردستان في العهد العثماني ص70 ـ 71.

- الملا محمود البايزيدي. الذي اتقن العربية والفارسية والتركية إلى جانب الكردية. وقد عمل فترة طويلة للمدرسة الدينية في بايزيد. وخدم الثقافة الكردية مؤلّفاً ومترجماً في الأدب والتاريخ. كما ساهم في جمع عدد كبير من المخطوطات.

- محمد بن آدم بن عبد الله 1747 ـ 1836. سكن في رواندز، وعمل في التدريس والتأليف، وقرأ عليه الكثير من العلماء منهم «مولانا خالد النقشبندي، ومحمد الخطي».

- الملا يحيى بن خالد حسين المزوري 1722 ـ 1839.

- طه المزوري، الشيخ معروف النودهي. 1753 ـ 1838. نور الدين البريفكاني 1790 ـ 1851. مفتي زهاوي 1793 ـ 1890. إبراهيم الديار بكري المتوفى 1839. خليل الاسعردي 1754 ـ 1843. عبد الله الخرباني 1746 ـ 1831[1]

وقد برز بين طليعة المدارس الدينية العديد من الشعراء منهم:

- به رقوي هه كاري 1778 ـ 1841.

- ناي «خضر أحمد الشاويش». اتقن الفارسية والعربية والتركية والكردية. يعتبره البعض في أشعاره من أرقى ما وصل إليه الشعر الكردي الكلاسيكي. ومؤسّس وإمام الحركة الأدبية التي ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر في منطقة السليمانية.

---

(1) عبد الله رؤوف، التاريخ والمؤرّخون العراقيون في العصر الحديث ص189، بغداد سنة 1999.
ـ محمد أمين زكي، مشاهير الكرد وكردستان ج2 ص222، بغداد سنة 1983.
ـ عبد الفتاح علي يحيى، الملا يحيى المزوري وسقوط إمارة بادينان، مجلة كاروان عدد 41 ص149 سنة 1977.
ـ خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر ص168، بيروت سنة 1977.
ـ جمعية علماء كردستان، علماء أكراد، الرياض ص73 ـ 74 سنة 1412هـ.
ـ مجلة المجمع العلمي الكردي عدد2 سنة 1974 ص239 وما بعدها.

- عبد الرحمن بن محمد بك، المعروف «بسالم» 1800 ـ 1866. كان هذا الشاعر يرى مستقبل الشعب الكردي في بقاء الإمارة البابانية، وكان يدعو في أشعاره إلى عدم العودة إلى العهد العثماني، بسبب ما لحق بالبلاد من الخراب والدمار..

- مصطفى محمود الملقب بـ «كوردي» 1809 ـ 1849. من مواليد السليمانية، ومن خرّيجي مدارسها الدينية. كان شعره مرآة انعكست فيه تناقضات المجتمع وتخلّفه.

- سري خانم ديار بكري 1814 ـ 1865. ولدت في آمد، ثم هاجرت إلى بغداد، وبعدها إلى الآستانة، حيث توفِّيت فيها. لها منظومتان شعريتان باللغتين الفارسية التركية. كما برر من الشعراء الآخرين أمثال عبد الرحمن مه سعيد مه، وحاجي قادر أحمد كويي وغيرهم...[1].

ومن خلال دراسة الأدب الكردي يتضح، أن الكرد متعلقون جداً بماضيهم، حيث يمتلك الشعب الكردي تراثاً شعبياً غنياً بالحكم والأمثال والقصص الشعبية، التي يتناقلها الأبناء من الآباء والأجداد. ومنها «ملحمة دمدم» التي تحتل مكانة بارزة في حياة الشعب الكردي وتاريخه وتراثه الشعبي، لأنها تعتبر مثالاً للتضحية والبطولة[2].

---

(1) كاميران عبد الصمد خاصباك، كردستان في العهد العثماني ص71 ـ 76.
- مجلة شمس كردستان، العدد 5 ـ 6 ص14 سنة 1971.
- محمد أمين زكي مشاهير الكرد وكردستان ج2 ص237.

(2) ماليبار، نواعير الفرات أو بين العرب والكرد. ترجمة حسين كبه مطبعة الرابطة ص215 بغداد 1957.
- م.ب. لازاريف، الكرد وكردستان، عوامل تشكيل القضية ص4.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، ص15، منشورات الطريق الجديد بغداد سنة 1975.
- هادي رشيد الجاوشلي، القومية الكردية وتراثها التاريخي، مطبعة الإرشاد بغداد 1967، ص49.
- جاسم جليل بطولة الأكراد في ملحمة قلعة دمدم، ترجمة شاكر مصطفى، بغداد 1983 علي الجزيري، الأدب الشفاهي الكردي ص165 ـ 200.

لذا، فإن أي دراسة وتحقيق في الأدب الكردي، ينبغي أن يكونا في الدرجة الأولى للتراث الشعبي الكردي. فهذا التراث بالغ الفن من حيث تنوّع مواضيعه، وفيه إلى جانب الأشعار والأغاني، التي تأثّرت بشكل أو بآخر بالصيغ والتراكيب البيانية، قصائد تلقائية مبتكرة كثيرة صادرة عن قرائح شعبية صحيحة متوقدة، بعيدة عن التصنّع والتكلّف، نابعة كل منها بُعَيدْ الحادثة التي نظمت بشأنها أو خلالها[1].

وإن أكثر الأعمال الشعبية الأصيلة بروزاً، هي الأشعار الغنائية التي، تحتفظ أكثر من غيرها بخصائصها الأصيلة، والتي هي أقل تأثراً من غيرها بالمواضيع والأفكار الاجنبية. لذلك إذا قُرّرت إعادة قواعد اللغة التطبيقية إلى مكانها الطبيعي، أمكن استخدام هذه الاشعار كأحسن دليل وشاهد لهذا العمل.

لكن أساليب الفن الشعري الكردي، ليست متنوّعة كثيراً، وهذا الشعر يفتقر أحياناً إلى تنوّع الصور، وهذا يعود بأكثره إلى البيئة المنعزلة التي عاش فيها الكرد، وإلى التناصر والتقاتل بين العشائر، وإلى الاضطهاد الذي لاقاه هذا الشعب من الدول التي خضع لها، وإلى النظام الإقطاعي الذي ساد الحياة الكردية وعدم الانفتاح على الشعوب الأخرى، ممّا جعله ينعزل ويتقوقع أحياناً في بيئة ضيقة بعيداً عن الاضطهاد. وبغية إعطاء هذا الشعر وقعاً حسناً في إذن السامع، يعاد تكرار بعض الجمل فيه، أو تنبعث بذلك باستمرار نفحات من النشاط والعاطفة والرّقة. ومن أشهر هذا الفن الشعري «اللاوك» وهي أشعار غنائية قصيرة، يجري الحديث فيها عن الأماني والأحلام. والحرب وذكريات المعارك بين العشائر وغير ذلك من المشاعر والأحداث التي جرت وتجري ضمن البيئة التي يعيش فيها الكرد. ومنها:

---

(1) باسيلي نيكتين، الكرد ص397 ـ 398.
ـ أحمد إبراهيم خليل، حركة التربية والتعليم، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 4 سنة 1992.
ـ مينورسكي، الموسوعة الإسلامية ترجمة أحمد الشنتناوي، المجلد 11 بيروت 1933.

الأماني والأحلام والغزل

ها قد حلّ الربيع

وحان وقت الخروج للمنزل

الجو في منزل حبيبتي حار

وقد اجتاحته البراغيث

نهدا حبيبتي كانا

إلى ما قبل عام وعامين ما يزالان صغيرين

أما الآن فبالإمكان أن يعضَّهما الفتى . . .

أنا واقف أمام النافذة

فتعالي أنت أمام النافذة

لنعقد عهداً فيما بيننا

أنت على قرطك

وأنا على خنجري

تعالي لأضع يدي على جيدك

لتبتعد عنا عيون الشيطان ونفاق المفرقين

تعالي لا تذهبي . . لا تنسي

انقشي اسمي على الخاتم في إصبعك

عندما تسافرين إلى ديار الغربة

خفّضي رأسك ثلاث مرات في اليوم

كما يفعل القضاة الشرعيون

واقرأي اسمي المنقوش على خاتمك .

أوه يا حلوتي إني أريد الذهاب إلى تلك المناطق المنخفضة صوب السهول

أريد أن أسافر بفأل حسن وأعود سليماً معافى

آه. . . يا حبيبتي فوّضي إلى جيدك الذهبي لأتجول في أرجائه

قبل أن أفطر صيامي، أنا الفقير عبد الله المسكين

آه يا جميلتي، ها أنت مع اقراطك المسلسلة

وحفناة مسكوكاتك الذهبية

التي تتدلّى مع عذارك الطويل

لنتفق فيما بيننا

طالما أنت على قيد الحياة

لا تتخلي عن هذه الحلى الراقية

السفر مطلع الفجر كشاب جميل بقلب مطمئن

كما لو كنا أربعة نسير معاً

آه. . يا حلوتي. . انهضي وانعمي علي بقبلتين

من كل وجنة من وجنتيك قبلة

ما يزال قيام الساعة بعيداً عنا

إذاً، لماذا الموت المبكر؟

حبيبتي أنت تنهضين من النوم مبكرة

صوت حبيبتي يبلغ مسامعي من النبع

ومن خلف ظهرها تنبعث رائحة التافلة والدراصيني والكافور

ما يزال قيام الساعة بعيداً عنا

إذا متنا فلن يتذكروا الذنوب التي اقترفناها

● وفي وصف القتال وذكريات المعارك بين العشائر

. . أيها الرجال. . لقد اندلع القتال في كيلامانو على التلال صوت بندقية الكافر بشار يسمع في بوتان

لقد اقسم الكافر بشار بالطلاق ثلاثاً[1]

لن أضع إحدى قدمي قبل الأخرى

حتى يأتيني العون من الأصدقاء الجارماليان[2]

ذوي القلانس السوداء

أولو يا أبا الضاربين بالمدقّ ورجل المعاجم

ان لعون فيله كيلو ثقلة[3]

إنه كهجوم الهراطقة

صرخات بعد الضربات. . . إنها حرب الرجال. .

صليل السيوف، ودوي إطلاق «ماوزرو آينالي»[4]

إيه أيها الفتيان

ابذلوا ما بوسعكم الجهد

لا تتركوا ساحة الوغى

حقاً هناك أيضاً الفرار

ولكن الفرار من شيم العجائز

ستكون المعركة قاسية عند المساء

---

(1) الكافر هنا، الشخص العديم الشفقة والرحمة.

ـ القسم بالطلاق عادة شائعة الكرد عند تعكر المزاج.

(2) اسم عشيرة حليفة للمقاتلين الذين ينشدون هذه الأغنية.

(3) فيله: قلعة النصارى ـ ويقال أيضاً «فلة».

(4) ماوزرو آينالي نوعان من البنادق والمسدسات القديمة.

انظر إلى مرتفع «برنوه» الأجرد العاري كألواح الحجر

انظر إلى والد صلحية[1]

يمتطي حصاناً عربياً بسرجه ولجامه وحزام صدره

مسلَّحاً من قمة راسه حتى أخمص قدميه

وها هو جلال الدين يوجّه صرخة إلى «فقي عبيد»

هلّم، فقد حانت الساعة

إنها لحظة حرجة

حافظ على رباطة جأشك بوجه «عثمانكي زورو»

لا تطمئن إليه، فهو ليس كوالده رجلاً يؤتمن جانبه

المرتفع غارق في الضباب

إصغ إسمع. ها هو أزيز طلقات «آينلي»

على كتف الأخ عثمان قاتل الرجال

هناك في سفح المرتفع بركة ماء

انظر إلى الممر المفتوح للفرار، يقع في تلك البقعة الأمامية

لقد حان الوقت ليصلنا الامداد من عشيرة «كايداني»

لقد امتطى والد «صلحية» حصانه العربي[2]

أما «ويسه» فقد امتطى ميري[3].

إنهما معاً سوية

---

(1) صلحية اسم فتاة.

(2) إن الجياد الذائعة الصيت في العشيرة تتقاسم الشهرة مع أصحابها.

(3) انظر باسيلي نيكتين، الكرد، الفصل الثاني عشر من ص398 حتى 424.

إن أهمية «اللاوك» الكردي تكمن في إنه يعلّمنا أشياء حول عموم الشعر الشعبي الكردي بصورة شمولية. وذلك في إطار عرض صورة آنية، وملاحظات شاعرية سريعة وقصيرة تتضمن عصارة تراث هذا الشعب وجوهره.

في حين إن أشعار الرواية الملحمية، ليس لها في اشعار «اللاوك» حضور منتظم ومنظّم، إلا أنه، وبسبب طغيان الجانب الأدبي على الأشعار الملحمية الطويلة، تفتقد هذه الأشعار القيمة وطراوة وسرعة التأثير الموجودتين في اللاوك، بالرغم من أنها أكثر إثارة للانتباه، وغالباً ما يلاحظ فيها الانحراف عن الموضوع الأصلي وتكرار المكررات. فالميزة تتحقّق في الغالب بالاخلال بالنقاء اللغوي والتوسّل بالإشكال الواقعة تحت تأثير الشعر الفارسي والتراكيب الكلامية، والكنايات والاستعارات[1].

وإلى جانب المدارس التي يديرها رجال الدين «الملالي» كانت هناك أيضاً، وما تزال باقية حتى اليوم، مدارس أخرى ذات طابع غنائي. مدارس تُعلَّم فيها الأشعار الفولكلورية، والملحمة الكردية. يذهب الفتيان أصحاب الصوت الحسن الرخيم ليتلقوا الدروس، ويحفظوا الأشعار من رواية الأستاذ الشفهية، ثم يبدأون بأدائها منغمة كما يؤديها هو. وقليل هم الذين يقرأون ويكتبون بين أولئك المغنين، الذين تلقوا اختصاصهم على هذا النحو. وإذا كان التلميذ موهوباً فإنه، لا يكتفي بتلّقي دروسه من أستاذ واحد، بل يذهب إلى أساتذة عديدين حسب توجيهات أستاذه الأول.

(1) باسيلي نيكتين، الكرد ص425 ـ 426.
ـ مجلة شمس كردستان العدد 5 ـ 6 بغداد سنة 1971.
ـ شاكر خاصباك، الأكراد في نظر العلماء والرحّالة الغربيين، مجلة شمس.
ـ كردستان العدد الثاني بغداد 1971.
ـ حسن وصفي رديني، التراث الثقافي في بهدينان، مجلة شمس كردستان 1984.
ـ عبد الكريم محمد الملا في الغناء الكردي، مجلة التراث الشعبي، العدد الخامس بغداد سنة 1970.

والمجال الذي كان يمكن أن يستثمر فيه فن الغناء هذا، بعد الانتهاء من الدراسة والتعليم المذكورين، هو بيوت الوجهاء والآغوات الذين يقضون لياليهم متمتعين بالاستماع إلى أغاني المغنين الذين يتغنون بتلك الأشعار. وكانوا يخلعون على المغنّي ثوباً أو شيئاً آخر، هذا وتعتبر الموسيقى أكثر وسائل التسلية شيوعاً لدى الأكراد. وتشتمل آلاتها بالدرجة الاولى على «المزمار والطبل». وما تزال الموسيقى الشائعة ذات نغمات بسيطة وغير متنّوعة، ويصاحبها أكثر الأحيان الأغاني والرقص في المناسبات.

إن شخصية الشعب الكردي وأخلاقه وخصائصه، تنعكس بصورة أفضل من خلال آثاره الفولكورية. في حين أن جميع الفئات ذات المستوى الرفيع من المجتمع الكردي، واقعة تحت التأثير القوي للأدبين الفارسي والعربي.

ولكن مع الإيمان بالقيمة الاستثنائية للفولكلور لا يمكن اهمال المظاهر الأخرى للأدب الكردي، ومنها الآثار المكتوبة والمدونة. فللشعب الكردي آثار أدبية مدوّنة تعود إلى قرون قديمة[1] فمنذ القرن الحادي عشر للميلاد كان علي الحريري يكتب باللغة الكردية، وديوان شعره وصلنا بصورة مدوّنة فقط، وخلال الفترة الزمنية ما بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر، تعاقب في الظهور عدد من الشعراء الكرد. أبرزهم الملا «أحمد جزيري» و«فقي طيران» و«الملاّ الباتي». ثم فيما بعد أحمد خاني الملقَّب بفردرسي الكرد بوصفه صاحب أرقى منظومة ملحمية «مِمْ وزين»[2]. وواحد من أعظم ناظمي الشعر الغنائي الكردي. وتقف آثاره في حالات عدة جنباً إلى جنب. مع بعض من غزليات جلال الدين الررمي.

---

(1) فيلجيفسكي، المؤتمر الأول للدراسات الكردية ومسألة اللغة الأدبية الكردية. مجلّة اللغة والفكر، الدرتان السادسة والسابعة سنة 1936.
- باسيلي نيكتين الكرد ص444.

(2) طبع «ميم وزي» مرات عدة، أولها في الآستانة سنة 1918، وترجم إلى العديد من اللغات الحيّة وبينها العربية، وكان قد ترجمه إلى هذه الأخيرة محمد سعيد البوطي.

وإلى جانب الروّاد الأوائل للأدب الكردي المدوّن. تنبغي الإشارة إلى ظهور عدد من الشعراء باللغة الكردية، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. وقد نظم هؤلاء شعرهم باللهجة الكردية الهورمانية، والكورانية، وعلى نمط الشاعر الفارسي «بابا طاهر العريان».

ومن الممثّلين الجدد للشعر الكردي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «نالي الملاّ خضر بن أحمد المكايلي» و«كردي مصطفى صاحبقران» و«سالم عبد الرحمن بك صاحبقران» و«سالم عبد الرحمن بك صاحبقران» و«حاجي قادري كوبي» و«ماهور الملا أحمد عثمان البالخي» و«الشيخ رضا الطالباني» و«طاهر عثمان باشا حلبجة» و«شاه برثو الهكاري». وغيرهم من الشعراء...

الفصل الحادي عشر

القضية الكردية
حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

إن فكرة الأمّة الكردية فكرة حديثة العهد، ظهرت بعد نضوب الأمة الإسلامية. والكرد مثلهم مثل الأتراك، معظمهم منتمون إلى المذهب السنّي. وهم يشعرون بصلة روحية نشدّهم إلى الخلاقة. ثم أن السلطان عبد الحميد الثاني. أحسن الضرب على وتر التضامن هذا، واشرك الكرد في الدولة عن طريق «فرسان الحميدية». وفي عمله هذا، كان يرمي إلى ضمان أمن المنطقة في وجه الأرمن، وكسب ولاءات شخصية. وقد نجحت سياسته هذه، ولعب الفرسان دوراً كبيراً في مجازر الأرمن سنة 1895 ـ سنة 1896[1]. وفرسان الحميدية هذه، كناية عن ميليشيات بقيادة رؤساء العشائر، كانت الغاية منها بسط سلطة الخليفة على المقاطعات الشرقية للامبراطورية العثمانية. وقد أدّت هذه الخطوة إلى تقوية نفوذ الإقطاع والعشائر.

وقد كانت هذه الفرسان عبارة عن مجاميع غير فكرية، انشغلت فيما بينها بالتخاصم، هذا إذا لم يغز الكرد الآخرين، أو ازعجوا جيرانهم الأرمن عن قصد[2].

(1) جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص52 ـ 53.

(2) وليم ايكليتون، العشائر الكردية ص37.

ولم تتجل فكرة القومية الكردية، إلا مؤخّراً في القرن التاسع عشر، مختلطة في البداية بتجليّات الروح الاستقلالية، أو الطموح الشخصي لدى الأمراء والمشايخ ورجال الإقطاع. والظاهرة الخاصة إلى حد ما بالأكراد. والجديرة بلفت النظر، هي أن سلطة هؤلاء المشايخ كان يخالطها أصل ديني، وعلى أثر ذلك، صار هؤلاء المشايخ رؤساء قبائل. وأفضل مثل على ذلك، هو مثل الشيوخ البرزانيين، وقد جرى قمع ثورات تلك الإمارات الكردية التي هبَّت دون خطة جماعية بسرعة، الواحدة تلو الأخرى، من ثورة محمد باشا... إلى ثورة يزدان شير. ومن المتّفق عليه، الاعتراف بأول دلالة على القومية الكردية، هي في المحاولة الفاشلة التي قام بها الشيخ عبد الله المقيم في تركيا، لإنشاء دولة قومية كردية، في الأرض الفارسية، تحت حماية الباب العالي[1].

وقد تطوّرت في منطقة كردستان في بداية القرن العشرين حركة واسعة، تطالب بالإصلاح ضمن إطار اللامركزية، أسوة بالعرب والقوميات الأخرى في الدولة العثمانية. وشملت هذه الحركة مناطق بابان، وسوران، وبهدينان، وسائر أرجاء كردستان. لكن السلطات التركية، خاصة بعد تسلّم حزب الاتحاد والترقي الحكم، استجابت سلباً لمطالب الحركة، واعتمدت سياسة متطرّفة لإخمادها وملاحقة قادتها، كما فعلت بالحركة العربية، ففي بابان اعتقلت السلطات التركية الشيخ سعيد في السليمانية وابنه الشيخ أحمد، ودبّرت قتلهما في الموصل سنة 1908، وفي سوران ألقت القبض على الشخصية البارزة في رواندوز «سعيد بن عبد الله باشا» وسجنته، لكنه تمكّن من الهرب من السجن. وفي بهدينان أرسل كل من الشيخ عبد السلام البرزاني والبرواري برقية سنة 1911، إلى الحكومة العثمانية ومجلس النواب والأعيان في الآستانة، تطالب بإجراء إصلاحات في كردستان منها:

---

(1) لورانت شابري ـ آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص354 ـ 346.

1 ـ جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في المنطقة، وتعيين الموظفين الإداريين فيها ممن يعرفون اللغة الكردية.

2 ـ جعل التعليم باللغة الكردية.

3 ـ جباية الضرائب بصورة عادلة، وتخصيص جزء منها في بناء الطرق.

4 ـ ضرورة انسجام الأحكام مع الشريعة الإسلامية[1].

ولم تكن الفتن والثورات الأداة الوحيد التي توسلها الأكراد للمطالبة بدولتهم فسنة 1908، تأسست المنظمة الكردية السياسية الأولى في الآستانة، «لسان حال ثنائي «كرد ـ ترك»، وكان جميع محرري هذه الجريدة ينتمون إلى عائلة بدرخان. وفي السنة نفسها، قام الشيخ عبد القادر بإنشاء جريدة «الشمس الكردية». ثم قام عدد من النواب الأكراد في مجلس المبعوثان يطالبون بحق الأكراد في المساواة والحرية والأخاء. وظهرت سنة 1908 جمعية «العزم القوي»، ثم جمعية «تعالي وترقي كرد» وجمعية «نشر المعارف الكردية»، التي افتتحت مدرسة ابتدائية في الآستانة، لتعليم الأطفال الأكراد. إلا أنه لم يمض وقت طويل على تأسيس ونشاط الجمعيتين الأخيرتين، حتى أمرت الحكومة العثمانية بحلّهما، وإقفال أبواب المدرسة الوحيدة للأكراد. سنة 1910، أسس الطلاب الأكراد في الآستانة جمعية «هيفي» التي استمرّت بنشاطها حتى بداية الحرب العالمية الأولى. وكانت قد تشكّلت بعد انكسار تركيا وتوقيع الهدنة ونهاية الحرب جمعية سياسية باسم «جميعة استقلال الكرد». وكان جميع الأمراء والزعماء الأكراد أعضاء فيها، ثم انشقّ عنها افراد الأسرة البدرخانية وأسسّوا جمعية أخرى باسم «أعضاء جمعية التشكيلات الاجتماعية لكردستان» وتأسّست جمعية أخرى باسم «جمعية الشعب الكردي» مركزها القاهرة. تم تأسّست جمعية

(1) صلاح سعد الله، القاهرة سنة 2006.
ـ كاظم حيدر، من هم الكرد ص28.
ـ صديق الدملوجي، إمارة بهدينان الكردية ص182.

كردية موحّدة، ومؤلفة من جميع الأحزاب والهيئات الكردية في خارج تركيا باسم «خويبون» أي الاستقلال.

لكن جميع هذه الجمعيات والحركات، والصحف، لم يكن لها صدى يذكر في كردستان، التي كانت غارقة في بحر من الجهل بعيدة عن مراكز الحضارة، فلا تربطها مواصلات بالمعنى الحديث. فضلاً عن أن نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، قد أوقف المحاولات الأولية الهادفة إلى تنظيم وتكوين فكرة وطنية مشتركة بين الكرد(1).

والملاحظ أن مختلف الحركات والنشاطات الكردية، التي اندلعت منذ أواسط القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت، كقاعدة عامة، تحت قيادة كبار رجال الدين وزعماء العشائر، من ذوي الأفق الضيّق والطموح الشخصي، كما أن غالبية الأكراد، وبسبب ميولهم الدينية، لم يكن لهم ميل واضح للانفصال عن الدولة العثمانية المسلمة، وأن الوعي القومي الكردي ظل ضعيفاً، على الرغم من كل ما يقال عنه الآن، وأن العامل الديني الإسلامي السنّي، ظل أقوى، والدليل على ذلك، أن دعوة السلطان العثماني للجهاد أثناء الحرب العالمية الأولى، لاقت قبولاً واستجابة كبيرين لدى الأكرد. مع العلم إنه لم يكن لهم مصلحة فيها، إذ لم تكن لهم دولة خاصة بهم، يدافعون عنها، ولا مصالح قومية تحتّم عليهم الدخول طرفاً في النزاع. وبرغم

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ص380 ـ 381.
- محمود الدرّة، القضية الكردية ص96 ـ 97.
- جيرارد جالديان ـ المأساة الكردية ص55 ـ 56.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص56، مكتبة مدبولي القاهرة سنة 1992.
- كاظم حيدر، الأكراد من هم؟! وإلى أين؟ ص28.
- عبد الرحمن قاسملو ـ كردستان والأكراد ص52.
- دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت.
- لورانت شابري ـ آني شبري ـ سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص343 ـ 345.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق.

ذلك وجد الأكراد أنفسهم وقد جرتهم أحداث الحرب، للاشتراك في القتال على الجبهتين، القوقازية والعراقية، حيث تمكن الأتراك من توجيههم لقتال المسيحيين من الآشوريين والأرمن. وقد أصيب الأكراد بخسائر فادحة، شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى، التي تورّطت في الحرب، ولكنهم أثبتوا أنهم مفيدون للأتراك في أداء المهمّات التي أنيطت بهم بالإضافة إلى جهود العثمانيين في استمالة الأكراد إلى جانبهم، وُجد كثير من القوى الأخرى المشتركة في الحرب، إنه من المفيد والضروري أن تأخذ هؤلاء الأكراد بعين الاعتبار، فنشط الروس في شمال كردستان، كما نشط الألمان والبريطانيون في الجنوب. فاستعان الألمان بزعماء قبيلة «السنجابي» الكردية، والبريطانيون بقبائل «كالهور، وكوران، وهورامان»[1]

وبعد الحرب العالمية الأولى. قام الحزب الوطني الكردي في «استانبول» بزعامة «عبد القادر شمدينان» مع أبناء بدرخان بجهود حثيثة لدى الحلفاء لإقناعهم بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً، كما أخذ شريف السليماني في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكردية. فقدّم عامي سنة 1919 وسنة 1920 مذكرتين وخريطتين لكردستان إلى مؤتمر الصلح، ضمّنها مطالب الأكراد وحقّهم في الاستقلال والوحدة السياسية. كذلك حاول الحلفاء،

---

(1) أ.د سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة الكردية ص180 ـ الدار العربية للعلوم بيروت، الطبعة الأولى 2005.

- جليل جليل، من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية ص119 ـ 121.
- ت. أ. خالفين. الصراع على كردستان ترجمة أحمد عثمان أبو بكر ص77 مطبعة الشعب بغداد 1969.
- عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات الطبعة الثانية، ص11 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت سنة 1985.
- عبد الرحن قاسملو، كردستان والكرد، ص51 و233، منشورات أكادمية العلوم، براغ.
- كاظم حيدر، الأكراد من هم؟ وإلى أين؟ ص28.
- رياض الحيدري، الأشوريون في العراق، رسالة ماجستير ص51، جامعة عين شمس سنة 1973.

بموجب معاهدة «سيڤر» إنشاء نوع من الحكم الذاتي للأكراد، الذين يقطنون في منطقة لم تحدّد بالمعنى الجغرافي والعلمي، تقع شرقي نهر الفرات، وجنوبي بلاد أرمينيا، ومحددة ببلاد تركيا وسوريا والعراق. على أن يتضمن ضماناً تامّاً لحماية الآشورين والكلدانيين وغيرهم من الأقليات القومية والعرقية والدينية في هذه المنطقة وقد جاء في بنود هذه المعاهدة:

1 ـ العمل على وضع خطّة للحكم الذاتي المحلي، للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات، وجنوب الحدود الأرمينية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا، وبين سوريا والعراق. المادة (62).

2 ـ وجوب موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوّصل إليه بهذا الشأن. المادة (63).

3 ـ إذا حدث خلال سنة من تصديق الاتفاقية، أن تقدّم الأكراد في المنطقة التي حددتها المادة 62، إلى عصبة الأمم، قائلين إن أغلبية سكان هذه المناطق يطلبون الاستقلال عن تركيا، وفي حالة اعتراف عصبة الأمم بأن هؤلاء السكان قادرون على الاستقلال، وأوصت بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية، وتتنازل عن جميع حقوقها، وامتيازاتها[1].

لكن معاهدة سيڤر، ماتت فور ولادتها، بعد انتصارات مصطفى كمال على اليونان، وتحديد أرض الأناضول، والتفاهم مع الفرنسيين والإيطاليين. ثم كانت له بعد ذلك معاهدة «لوزان» سنة 1923، والتي قضت بموت كل من أرمينيا وكردستان.

---

(1) المادة 62 و63 من معاهدة سيڤر.

ـ م. س. لازايف، المسالة الكردية 1917 ـ 1923 ـ ص171 ـ 173 ترجمة د. عبد الهادي، بيروت سنة 1991.

وإن الأكراد قد ساهموا في الحركة الوطنية التركية التي يقودها مصطفى كمال مساهمة جدّية، وفي وضع أساس الجمهورية التركية الجديدة. فحاربوا الأرمن على حدود تركيا الشرقية الشمالية، تحت أمرة القائد التركي «كاظم قرى بكير» فاستولوا على مدينة قارص، وهددوا الجمهورية الأرمنية بالاجتياح، لولا التدخل السوڤياتي. كما قاتلوا الأرمن في منطقة كيليكيا، ولكنهم خذلوا في هذه المنطقة. وساعدوا مصطفى كمال في حربه ضد الجيش اليوناني في «سقاريا، وأفيون قره حصار، واينونو». ويقول محمد شيراز في كتابه نضال الأكراد:

«أعطت معاهدة لوزان تركيا ولادة جديدة، ورسمت إطاراً جديداً لتركيا، ولا زالت بنود هذه المعاهدة قانونية إلى يومنا هذا. وقد نصّ القسم الثالث من هذه المعاهدة في المواد (37 ـ 44) على حماية الأقليات، إذ تنص هذه المواد على عدم وضع قيود على أية أقلية، في استخدامها بصورة حرّة للغتها في المخاطبات العامة، وفي التجارة والدين. وفي الصحافة والنشر، وفي الاجتماعات العامة. وعلى الحكومة التركية تقديم التسهيلات للمواطنين من غير الأتراك، لغرض تمكينهم من استعمال لغتهم أمام المحاكم».

لكن الدستور التركي الجديد، الذي وضع في آذار سنة 1924، منع التحدث بالكردية، وكرّس نظرية كمال أتاتورك، القائلة: «بأن تركيا هي تركية محضة» كما أن الدستور الموضوع سنة 1985، ينص في مقدّمته، على عدم إعطاء حماية للأفكار والآراء، التي تعارض المصالح القومية التركية، أو تسيء إلى مبدأ وهو تركيا موحّدة، شعباً وأرضاً، أو إلى القيم التركية، وإلى مبدأ التحديث الكمالي. ورفض الدستوري الاعتراف بهوية أو ثقافة كردية، ويحظر استعمال أية لغة منعت بموجب القانون في التعبير والنشر، وتجيز مصادرة كل الوثائق والمطبوعات والتسجيلات.

والقانون (765) الصادر في الثالث من آذار سنة 1926، منع أي تنظيم أو اتحاد له صلة بالكرد. والقانون رقم (2820) الصادر في 24 نيسان سنة 1983 نص في المادة (81) على ما يلي:

أ ـ لا توجد على الأرض التركية أقلية ثقافية، أو قومية، أو دينية، أو طائفية، أو لغوية.

ب ـ لا يمكن إضعاف الوحدة القومية بمحاولة إيجاد أقليات على أرض الجمهورية التركية، أو نشر لغة، أو ثقافة غير التركية.

ج ـ لا يمكن أن تقوم أي فئة بوضع برامجها بلغة غير تركية، وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمراتها، واجتماعاتها، ونشر دعايتها، ولا يجوز رفع لافتات أو إذاعة تسجيلات، أو وضع بوسترات، وعمل أفلام، أو وضع كراسات[1] بلغة غير تركية.

وهكذا خرج الأكراد. من الحرب العالمية الأولى موزّعين على أربع دول هي: تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا، إلى جانب أقليات صغيرة موجودة في جمهورية أرمينيا السوڤياتية. لكن معاهدة سيڤر رغم موتها، تعتبر أول وثيقة سياسية دولية تبحث في قضية الاستقلال المحلّي للمناطق التركية والإيرانية التي يقطنها الأكراد.

لكن الأكراد تابعوا ثوراتهم ضد الحكومة التي يخضعون لها، مطالبين بالاستقلال الذاتي وبإنشاء دولة كردستان. وفي سنة 1924، قامت حركة إسماعيل المعروف باسم «سيمكو» رئيس قبيلة «الشكاك». وقد امتدت هذه الحركة إلى أورمية التي اتخذها سيمكو قاعدة لحركته. لكن الحكومة الإيرانية قضت على هذه الحركة، وأُجبر سيمكو على اللجوء إلى العراق والإقامة بشمالي «راوندوز».

ثم كانت ثورة الشيخ «سعيد» شيخ الطريقة النقشبندية في «بيران» في منطقة «خربوط ـ ديار بكر». لكن الجيش التركي قضى على هذه الثورة، وقبض على الشيخ سعيد وأعوانه، الذين حوكموا أمام محكمة الاستقلال التركية، التي قضت

---

(1) الدستور التركي الأساس سنة 1924 مع التعديلات الصادرة 1926 ـ 1983 ـ 1985.

بإعدام الشيخ سعيد، والدكتور فؤاد، وستة وأربعين من معاونيهم[1].

ويعزو المستشرق الروسي «مينورسكي» ومؤلف دائرة المعارف الإسلامية أسباب هذه الثورة إلى العوامل التالية:

1 ـ رد فعل ضد فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية.

2 ـ انبعاث القومية الكردية، والميل إلى الاستقلال.

3 ـ مؤامرات أحد أمراء آل عثمان، وكان يقيم في حلب.

4 ـ دسائس الانكليز لدعم خطتهم في جعل الموصل عراقية.

وفي سنة 1927، عقد مؤتمر كردي في تركيا، ضمَّ زعماء القبائل، وكبار رجال الدين الكرد. انبثقت منه فكرة تأسيس اللجنة الوطنية الكردية المعروفة باسم «خويبون». التي أقسم أعضاؤها على استمرار الكفاح في سبيل تحرير كردستان في الأراضي التركية. وعهد بتنظيم الحملة إلى ضابط كردي قديم كان في الجيش التركي هو «حسان نوري باشا» الذي اختار جبال أرارات مقراً لحركته.

وقد جاء في قرارات ذلك المؤتمر:

1 ـ حل الجمعيات الكردية الموجودة كلها، تمهيداً لتأسيس جمعية كردية كبرى، تضم جميع أعضاء الجمعيات القديمة وأعضاء جدداً.

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين آسيا ص382.
ـ محمود الدرّة، القضية الكردية ص103 ـ 104.
ـ ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص46.
ـ جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص56.
ـ د. عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية ص107 دار سيريز للطباعة والنشر، دهوك، العراق.
ـ أ. د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية ص19 ـ 21.
ـ لورانت شابري ـ آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص347 ـ 348.
ـ كاظم حيدر، الأكراد من هم وإلى أين ص33 ـ 34.

2 ـ إدامة الثورة والنضال ضد الأتراك، إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية.

3 ـ لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكردية، وتنظيم جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية، وتأسيس مركز عام للثورة في جبال كردستان.

4 ـ تأسيس علاقات أخوية دائمة ومناسبات حبّية مع الحكومة الإيرانية والشعب الفارسي الشقيق.

5 ـ تأسيس العلاقات الأخوية والحبية، مع حكومتي العراق وسوريا، اكتفاء بالحقوق، التي خولتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية، لأكراد هذين القطرين، وعدم مطالبة حكومتيهما بأي حق سياسي آخر سوى ما تقدم[1].

وفي أواخر سنة 1930، وبداية سنة 1931، انبعثت حركة مناوئة للاتراك. قام بها الشيخ «سعيد» من النقشبندية، وأخرى بقيادة الشيخ «فخري» سنة 1933، في ضواحي دياربكر، وفي سنة 1935، أعلن الشيخ «بديع الزمان الكردي» العصيان والامتناع عن دفع الضرائب في منطقة «موشى» الكردية. ولقد قضي على هذه الحركات جميعاً بقوّة وقسوّة بالغتين.

بعد القضاء على هذه الحركات، بدأت الحكومة التركية عملية تهيئة فكرية

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الأقليمية في القرن العشرين ـ آسيا ص383.
ـ سعد ناجي جواد. دراسات في المسألة القومية الكردية ص21 ـ 22.
ـ محمود الدرّة القضية الكردية ص105 ـ 106.
ـ عبد الرحمن قاسملو، الكرد وكردستان، ص66.
ـ عزيز الحاج القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت الطبعة الثانية ص11 وما بعدها. . سنة 1985.
ـ بله شيركوه، القضية الكردية، ماضي الأكراد وحاضرهم، جمعية خويبون الكردية، النشرة الخامسة، مصر، مطبعة السعادة سنة 1930.

من أجل صهر العنصر الكردي في بنية المجتمع التركي. حيث تم البدء بتسمية الأكراد بـ«أتراك الجبال» وحذفت من القواميس والمعاجم والمعاجم التركية كل ما يمت لكلمة كرد بصلة، وظهرت دعوات اسندت بدراسات وأبحاث في معظمها حول الأصول العرقية للكرد والأتراك. واتّبعت الحكومة التركية أسلوب التتريك. فأصدرت مرسوماً يجيز نفي وتشتيت الأكراد بنسبة 5% من سكان كل قرية كردية، فنقلت أعداد كبيرة من الأكراد في مناطقهم، وهجروا إلى مناطق تركية نائية. وبعد هذه الإجراءات، اعتبرت الحكومة التركية أن المشكلة الكردية قد انتهت، وأن الأكراد مواطنون أتراك لهم الحقوق والواجبات نفسها ومنعت تأسيس الاحزاب والتجمّعات الثقافية الكردية[1].

وفي سنة 1937، وهو العام الذي خلاله، تم التوقيع على ميثاق سعد آباد، والذي جمع تركيا وإيران، وأفغانستان، والعراق في حلف قوي،وتعهّدت فيه كل من الدول الأربع بمنع تشكيل عصابات مسلّحة، تهدّد إحدى الدول الموقعة على الميثاق.

في هذا الوقت نشبت ثورة «درسيم ـ ننسجلي» وقد قمعها الأتراك بشدّة وانتهت بهدم جماعي لمنازل أكراد في تلك المنطقة. فتم إحراق الغابات، التي كانوا يأتون منها، ويلجأون إليها.

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية ـ آسيا ص384.
- ا.د سعد ناجي جواد. دراسات في المسألة القومية الكردية ص23.
- رعد عبد الجليل، صراع الاستيعاب والانفصال، دراسة في تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث ص 109 ـ كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- محمود الدرّة، القضية الكردية ص106.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص56.
- كاظم حيدر الأكراد ص34 ـ 36.
- لورانت شابري ـ آني شابري ـ سياسة وأقليات ص347 ـ 348.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص48 ـ 49.

وفي سنة 1966، قام «أمين بوزارسلان» بطبع ألف باء كردية للأطفال الكرد في تركيا، فصودر الكتاب، ومنع من التداول. وفي آذار سنة 1973، سجل «فرانز رايسك» وهو من العاملين في شركة «لوفت هنزا الإلمانية للطيران» لظهور كلمة كردستان في كراس للدعاية للشركة، فمنع الكراس من التداول، ثم أن فريقاً من أطباء بلا حدود قضوا محكومين في السجن لمدة ثمانية أشهر، لأنه وجد في حوزتهم شريط مسجل بالكردية، ووثيقة بالفرنسية، حول الكرد. ولا زال تسجيل للموسيقى الكردية التقليدية صادر من منظمة اليونسكو العالمية ممنوعاً من الاستعمال في تركيا. ومنذ سنة 1982، والحكومة التركية تمنع الأسماء الكردية. وفي سنة 1980 حكم على «مهدي زانا» بالسجن 32 سنة بسبب استخدامه اللغة الكردّية، أثناء تصريف أعمال البلدية. وسنة 1981 حكم على الوزير الكردي والنائب عن ماردين «سيراف الدين الجي» بالسجن ثلاث سنوات، لأنه في مجالسه الخاصة قال بأنه كردي.

لقد اتبعت الحكومة التركية في منطقة كردستان نوعين من السياسات، هما التهجير والتتريك. وقد بدأت حركة التهجير منذ سنة 1927، بعد القضاء على ثورة الشيخ «سعيد بيران» حيث تمّ نقل أعداد كبيرة من الكرد إلى غرب تركيا، وحتى سنة 1934، كانت عمليات الترحيل تتم بإشراف الجيش. ثم ما لبثت أن أصبحت هذه رسمية سنة 1934، بموجب قانون ينظّم نشر الثقافة التركية وترحيل الكرد. كما غيرت الحكومة التركية، أسماء المدن والقرى. لكن نقل الكرد إلى المدن، كان عاملاً مهمّاً في ظهور قادة قوميين منهم، رغم اندماجهم في المجتمع الكردي.

وشهدت الفترة التي تّم فيها انهيار حركة 1927 ـ 1930، ركوداً في النشاطات الكردية، واستمر هذا الركود حتى مطلع السبعينيات. ويرجع هذا إلى العوامل التالية.

1 ـ السياسة المتشدّدة التي اتبعتها الحكومة التركية تجاه الأكراد.

2 ـ عدم ظهور قيادات كردية قادرة على تحمّل المسؤولية.

4 ـ النقص الكبير والواضح في الكوادر الثقافية الكردية.

كل هذه العوامل، دفعت باتجاه تشجيع الأكراد إلى التعاون مع الحركات والأحزاب السياسية التركية. من ناحية أخرى. نجحت النخبة الحاكمة التركية في استقطاب نخبة كبيرة من القيادات الكردية. ممّا شجّع الكثير من الأكراد على التعاون مع الأحزاب والتنظيمات التركية، ذات الصبغة اليسارية. وكان من أبرز هذه التنظيمات، حزب العمال التركي، ومنظمة وحدة الشعب ومنظمة الكادحين[1].

---

(1) جليل جليل، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة د. عبيد حاجي ص262، بيروت سنة 1992.

- د. حامد محمد عيسى: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص277 القاهرة سنة 1992.
- كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية ص328، باريس 1978.
- جيرارد جالديان، المرجع السابق ص66 ـ 69.
- أ. د. سعد ناجي جواد، المرجع السابق ص24 ـ 15.
- ماجد عبد الرضا، المرجع السابق ص81 ـ 82.
- محمود الدرة، القضية الكردية، الفصل العاشر، ومركز التطور الأمني، الحارة الشمالية، بغداد سنة 1980.

الفصل الثاني عشر

الأكراد في إيران

في خريف سنة 1931، اندلعت الثورة ضد الحكومة في إيران، وشأن بقية الثورات والحركات الكردية السابقة، سرعان ما تّم القضاء عليها. وقد استمر الوضع متوتراً، حتى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الحركة الوطنية الكردية المنظّمة في شمال غرب إيران[1]. وقد أعلنت إيران حيادها في هذه الحرب، بين الكتلتين المتصارعتين، كما أعلنت حيادها إزاء الحرب الروسية ـ الألمانية في تموز سنة 1941. لكن الحلفاء لم يقتنعوا بهذا الحياد، ولا سيما منهم روسيا وبريطانيا. فأرسلت الدولتان احتجاجاً مشتركاً إلى إيران في تموز سنة 1941، وآخر في آب من السنة ذاتها. ولكن هذه الاحتجاجات لم تؤثّر في الموقف الإيراني. في الوقت الذي كان يعتبر الحلفاء أن إيران تشكّل ممّراً حيوياً، يستطيعون عبره أن يمدّوا الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) بالسلاح، والمحافظة على بترول إيران.

وقد حُسم هذا الأمر في 25 آب سنة 1941، عندما تحرّكت قوات سوڤياتية إلى المناطق الشمالية من إيران، بينما تقدّمت القوات البريطانية من الجنوب.

---

(1) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد ص198.
ـ حامد محمود عيسى ص392، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة 1992.

ورغم مقاومة الجيش الإيراني، فقد أجبر على التراجع، وتنازل الشاه عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي في أيلول سنة 1941، وغادر البلاد[1].

وهذا الاقتسام وهذا التنازل، جعل الأكراد يعتقدون بأن أملاً كبيراً اتيح لهم للحصول على الحكم الذاتي في إيران، وممّا زاد في هذا الأمل، قيام الجيوش السوڤياتية المسيطرة على شمال إيران ومنطقة كردستان الإيرانية بتشجيع الروح القومية عند الأكراد، كما قامت ودعمت أول تجمع كردي منظم. وهو «كوملة ازهيان اكوردستان»[2] الذي تأسس في أيلول سنة 1942، وقت كانت الفوضى تسود كردستان، التي لم تكن تخضع لأية قوّة محتلّة، وقد وفرت الحكومة السوڤياتية لهذا الحزب كل أسباب النجاح، وزوّدته بمطبعة وإرشادات تنظيمية هامّة، واستطاع السوڤيات أيضاً اقناع القاضي «محمد، قاضي مهاباد» بالاشتراك في هذا الحزب وترؤسه. وفي سنة 1944، تغيّر اسم «كومة له» ليصبح «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»:

وقد ساءت أحوال كردستان في بداية الحرب العالمية الثانية، وأدى الاحتلال الروسي لشمال إيران إلى نتائج ملموسة في المسار الوطني للحركة الكردية، خاصة بعد ان تقلّص نفوذ السلطة المركزية الإيرانية في كردستان. وقد ترك عدد كبير من الإيرانيين وحداتهم العسكرية مع عتادهم العسكري، ممّا سهل للمقاتلين الكرد جمع كميات كبيرة من هذا العتاد. كما أن عدداً كبيراً من الشيوخ الأكراد المنفيين في طهران أيام حكم الشاه «رضا خان»، سمح لهم بالعودة إلى قبائلهم. وقد أدت هذه الظروف، وفي غياب السلطة المركزية إلى اعتقاد الغالبية

---

(1) ف. ترو خانوفسكي. سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد جمال، ص264، القاهرة 1976.

- دونالد ويبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم حسين ص121، مكتبة مصر سنة 1951.

(2) أي لجنة الحياة في كردستان، أو حزب أحياء الكرد، تأس هذا الحزب من قبل 15 من مهاباد، وتوسّع إلى خارج حدود المدينة، بعد انضمام عدد من زعماء العشائر إليه.

الكبرى من الأكراد، بأن لهم حق في حكم قد يكون أقرب إلى الاستقلال الذاتي، ممّا عُدّ تمهيداً لقيام جمورية مهاباد بقيادة قاضي محمد سنة 1947.

وعلى الرغم من ازدياد الشعور القومي بين الأكراد خلال فترة الحرب، إلا أنه لم يكن مفهوم الحرّية عند الغالبية العظمى منهم قد تطوّر بعد، فتابعوا أساليبهم القديمة من الغارات، ونهب القرى، وأخذ ضريبة الطرق. وقد حدثت محاولة في بداية الحرب، لاقتطاع جزء لإقامة حكم ذاتي كردي، قام به «حمة رشيد خان» سنة 1941، وكانت عملاً قبلياً محضاً، ملأ فراغاً خلّفته السلطة لا غير. فقد استولى على مهاباد وإقليم «سقز» وبقي مستقلاً حتى طردته قوّات الجيش الإيراني إلى خارج إيران، حيث لجأ إلى العراق سنة 1942. وقد قُبض عليه هناك، إلاّ أنه عاد إلى إيران سنة 1945، مع بعض أعوانه، لكنه، أخفق في النهاية في المحافظة على الأمن والنظام، وإنشاء الكيان الحكومي الضروري.

في هذا الوقت، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني، يدعو إلى حكم ذاتي ضمن إطار الدولة الإيرانية، مع الاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد. وفي بداية سنة 1946، أعلن القاضي محمد قيام «جمهورية مهاباد الكردية». والتي أرادها السوفيات مبنية على أساس الحكم الذاتي. ويظهر ذلك جلياً في البرنامج، الذي أعلنه الحزب في حينه، والذي نصّ على ما يلي:

1 ـ تمتّع الشعب الكردي في إيران بالحكم الذاتي في إدارة شؤونه المحليّة، ضمن إطار الدولة الإيرانية.

2 ـ تكون اللغة الكردية لغة التعليم، واللغة الرسمية في دواوين الحكم الذاتي.

3 ـ ينتخب المجلس التشريعي فوراً، وحسب أحكام الدستور الإيراني، ويكون له الحق في الإشراف والرقابة في كل أمور الدولة والحياة العامة.

4 ـ يختار الموظفون الرسميون من بين الأكراد.

5 ـ الرسوم والضرائب المجباة في كردستان إيران تنفق عليها.

6 ـ العمل على إقامة علاقات أخوية حميمة مع الاذربيجانيين، والأقليات التي تعيش بين ظهرانيهم «الأرمن والآشوريون».

7 ـ يعمل الحزب على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكردي باستغلال مصادر الثروة الطبيعية في كردستان، ويعمل على تطوّر الزراعة والتجارة، ورفع مستوى الصحة والتعليم.

8 ـ يأمل الحزب في أن تكون الشعوب الإيرانية قادرة على العمل من أجل رفاهها، وفي سبيل تقدّم البلاد الإيرانية ككل.

وقد تشكلّت الحكومة الكردية الجديدة من محافظي مهاباد وشيوخ القبائل. وكانت السلطة التنفيذية في الجمهورية موزّعة على الأسس القبلية والعشائرية والإقطاعية. ولم توزّع الوظائف على جميع المناطق. كما أنها لم تمثّل معظم شرائح الشعب الكردي. وكان هناك لا مركزية، حيث أن كل شيوخ العشائر الكردية كانوا يديرون أمور مناطقهم دون توجيه من العاصمة. كما اتخذت خطوات في آذار سنة 1946، لتأسيس جيش كردي نظامي منفصل عن المقاتلين من رجال العشائر. وتمّ تعيين ضباط من الأكراد على رأس هذا الجيش. وكان أقوى هؤلاء الضباط «ملاّ مصطفى البرزاني» حيث كان أول عمل اهتمت به حكومة مهاباد بعد تشكيلها، هو تأمين أمن الجمهورية والحفاظ على رقعتها. وقد انيطت هذه المهمّة بالجيش وبرجال القبائل. كما قامت الحكومة الكردية الجديدة بفرض إدارة وطنية كردية في مختلف أنحاء البلاد، وحافظت على الهدوء، والنظام، وفتحت المدارس، وجعلت التعليم باللغة الكردية، حيث أسست داراً للطباعة والنشر. وأصدرت «جريدة كردستان»، لتكون لسان الحكومة والحزب. وقد قامت المطبعة التي قدّمها الاتحاد السوڤيتاتي بطبع هذه الجريدة اليومية، وإلى جانبها عدد من المجلات الأسبوعية والشهرية: «هه وار» النداء، آكر، النار، هلاله، الهلال» ولكنها باللغة الكردية، ولقد لقيت انتشاراً واسع النطاق، وأرسلت بعثة ثقافية إلى الاتحاد السوڤياتي، وعدداً من الطلبة إلى جامعة تبريز الإيرانية. وعالجت الحكومة مشاكل التموين والاستيراد والتصدير

بحكمة. وفي مجال التنظيم السياسي، تحوّلت «الكومة له» إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

وكانت سيادة جمهورية مهاباد تمارس على أرض بشعاع يمتد على ثمانين كيلو متراً تقريباً حول مهاباد. وشاءت الحكومة الجديدة أن تكون ممثّلة للأكراد في جميع البلدان، وحاولت أن تجتذب إلى مهاباد ممثلين من تركيا ومن العراق، ولكن بدون نجاح. ومع أن عدداً من المعارضين أدخلوا على هذا الشكل في الحكومة، فإن تأليفها لم يكن حقيقة على مستوى طموحاتها، لتمثيل كردستان الكبرى. فإن منازعات حدودية دفعتها إلى مناداة الدولة الاذربيجانية المتكوّنة هي الثانية حديثاً، والتي كانت تنشد الهيمنة على الجمهورية الكردية، التي شجعها الاتحاد السوڤياتي، الذي كان يرى اقتراب اللحظة التي لا بد له منها، وفقاً للميثاق الثلاثي، من سحب جيوشه من إيران. وقام بذلك في 9 أيار سنة 1946، تاركاً الجمهوريتين تواجهان مصيرهما. وكانت وسائل الدفاع الوحيدة لدى جمهورية مهاباد، تتكون من جماعات المشايعين المسلحين لمختلف القبائل الذين اظهروا ولاءهم للجمهورية الجديدة. وكثيراً ما كان المستشارون السوڤيات في مهاباد يظهرون تشككهم الشديد في إخلاص هؤلاء المشايعين، ولا سيما منهم شيوخ القبائل. ذلك أنه ما إن اجتاحت الجيوش الإيرانية جمهورية اذربيحان المجاورة في تشرين الثاني سنة 1946، حتى تخلّف أكثر القبائل الكردية عن دعم الجمهورية ببساطة. وبقي البرزانيون في مهاباد، وحاولوا الصمود في المدينة في وجه الجيش الإيراني. إلا أن الملاّ مصطفى البرزاني قرّر أمام طبيعة الحالة الكردية الميؤوس منها إلى حدّ ما، الاعتصام في منطقة «ناقاداه»، على مقربة من الحدود العراقية. ولدى تعرّضهم لهجوم الطيران الإيراني المكثّف، اضطر البرزانيون إلى مغادرة المنطقة في شباط سنة 1947، والقي القبض على زعماء القبيلة، وتمكّن مصطفى البرزاني من الإفلات في أيار سنة 1947، حيث نظم انسحاب أنصاره نحو الأراضي السوڤياتية.

هذا، وتبقى جمهورية مهاباد المثل الوحيد لأي استقلال كردي. وقد

دامت هذه الجمهورية من 22 كانون الثاني سنة 1946 إلى كانون الأول سنة 1946.

أما المعونة السوڤياتية لهذه الحكومة فقد كانت شحيحة، ورغم وجود ضباط سوڤيات ضمن القوات الكردية المهابادية، لتدريب هذه القوات، فإنهم لم يقدموا لهم إلاّ اليسير من الأسلحة الخفيفة. وكذلك الأمر، فإن انسحاب السوڤيات من إيران سنة 1946، كان بمثابة إصدار شهادة الوفاة لجمهورية مهاباد. فقد أعاد الإيرانيون السيطرة على أذربيجان، والإقليم الكردي في هذه المنطقة، وألقي القبض على قاضي محمد وأعدم مع عدد من قادة الجمهورية في آذار سنة 1947. أما البرزانيون وبقيادة الملا مصطفى البرزاني فقد التجأوا إلى الاتحاد السوڤياتي، في حين بقيت جمهورية مهاباد لحظة في التاريخ الكردي. ومع اختفاء هذه الجمهورية تكون الحركة الكردية المنظمة عملياً قد انزوت وتفككت[1].

فالانهيار السريع لتجربة مهاباد، والذي تمّ بمساعدة بريطانية وأميركية للقوات الإيرانية، وعدم وفاء الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) بوعوده للكرد. أثبت

(1) وليم ايغلتي ـ المصدر السابق ص112 ـ 113.
- أد. سعد ناجي جواد دراسات في المسألة القومية الكردية ص55 ـ 47.
- عبد الرحمن قاسملو المصدر السابق ص98 وما بعدها. .
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص138 ـ 140
- لورانت شايري ـ آني شبري، سياية وأقليات في الشرق الأدنى ص352 ـ 353.
- حامد محمد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص402 ـ 403.
- جلال الطالباني ـ كردستان والحركة القومية الكردية ص126 و261 وما بعدها دار الطليعة ـ بيروت سنة 1971.
- حسن مصطفى البرزانيون وحركة برزان، دار الطليعة بيروت.
- د. عبد الفتاح علي البوتاني ـ الحركة القومية الكردية التحررية، دراسات ووثائق ص107 ـ 123 دار سيريز للطباعة والنشر. دهوك سنة 2004، العراق.
- مارتن ڤان بروينسن الأكراد وبناء الأمة ص35 ـ 36.
- كريم زه ندى. حركة كردستان وآذربيجان ص13 مطبعة كامله ران السليمانية العراق سنة 1960.
- أحمد فوزي قاسم والأكراد ص99 ـ القاهرة سنة 1961.

آنذاك، بأن الوضع الدولي لم يكن ليسمح للأكراد بالحصول على أكثر ممّا تمنحه حكومات المنطقة لهم. وأن العودة إلى بنود معاهدة سيڤر أصبحت من الماضي. وقد ترك ذلك أثراً سلبياً على الحركة القومية الكردية، التي انقسمت إلى قسمين، الأول: ترك العمل السياسي نهائياً، في حين وجد الثاني أن المرحلة المقبلة، تحتم عليه التعاون مع الأحزاب والحركات السياسية المعارضة في الدول التي يعيشون فيها. وقد اتّجه أكثرهم إلى التعاون مع الحركات اليسارية. ولا سيما منها. الحزب الشيوعي الإيراني «تودة». حتى بدأت هذه الكوادر الكردية، التي حاولت أن تعتبر نفسها امتداداً للحزب الديمقراطي الكردي الإيراني، تعتبر نفسها الفرع الكردي لحزب تودة(1).

لكن سقوط جمهورية مهاباد، لم يمنع الحزب الديمقراطي الكردي من مواصلة أعماله بصورة سرّية على المسرح السياسي الإيراني، في ظل تفاوت طبقي كردي. حيث كان الفلاحون الذين يشكّلون أكثر من 80% لا يملكون أرضاً ويعيشون في فقر مدقع بينما تعود حوالي 80% من مجموع الأراضي الزراعية إلى فئة من الناس لا تتعدى 2% من السكان. وكان هؤلاء الفلاحون المساهم، الأكبر في الكفاح من أجل الحقوق القومية للشعب الكردي.

هذا، وقد لاحقت الحكومة الإيرانية أفراد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وقمعتهم بشكل بليغ، بعد الإطاحة بحكومة محمد مصدق. وبعد تفكيك تنظيماته الداخلية المركزية، أعاد الحزب تنظيم نفسه، واعتمد على اللجان المحلّية. وفي سنة 1955 وسنة 1958، أصبح «عبد الرحمن قاسملو» رئيساً للحزب، وعمل بشكل وثيق مع الحزب الشيوعي الإيراني «حزب تودة». وعلى عقود من الزمن، أصاب الحزب الكثير من التصدّع الداخلي، وشهد انعقاد مؤتمره الثاني في العراق سنة 1964، عودة الملا مصطفى البرزاني،

---

(1) Chris Ktschera. Le Mouvement national kurd. Paris. p.186.

- Ibid. p.187.

كشخصية مركزية مهيمنة في الحركة الكردية، ومنع بعض أعضاء المؤتمر، أمثال عبد الرحمن قاسملو من الاشتراك في المناقشات الدائرة في المؤتمر.

وفي سنة 1955، وقّعت كل من تركيا وإيران والعراق وباكستان وبريطانيا معاهدة حلف بغداد، ويظهر أن مواجهة الخطر الكردي لم تكن غائبة عن ذهن الموقّعين عليها. إن وجود إيران في الحلف شجّع الشاه على شن هجوم على عشيرة «جوانرو» الكردية الإيرانية شمال كرمنشاه. والتي كانت تتمّتع بنوع من الاستقلالية لموقعها الستراتيجي على الحدود العراقية. وقد تخلّى أفراد العشيرة عن حصنهم الذي كان يمثّل رمز استقلالهم والتجأوا إلى الجبال.

لكن الخلاف ما لبث أن نشب بين الحزب الديمقراطي بزعامة الملا مصطفى البرزاني وشاه إيران. وعلى أثر ذلك، تم تشكيل تنظيم جديد باسم اللجنة الثورية، ولكن سرعان ما تدهورت العلاقات بين الحزب الديمقراطي وهذا التنظيم. وفي 1968، لقي خمسة من أعضاء اللجنة الثورية مصرعهم، بعد أن منعهم أفراد البيشمركة، الكردية من العبور إلى داخل العراق من إيران. كما اعتقل عضو سادس هو «سليمان معيني» واعدم وسلّمت جثته إلى السلطات الإيرانية.

بعد مؤتمره الأول لم يطرأ أي تغيير على برامج الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبقي يدعو إلى مجتمع اشتراكي علماني، وإلى إقامة حكم كردي ذاتي في إيران. وفي سنة 1969، أسس عدد من الطلاب اليساريين حزب «كومه له «أي الجمعية» وهذا الحزب، كان يستلهم المبادئ الشيوعية الماوية الصينية. لكن بعد الاعتقالات، التي لاحقت كوادره سنة 1975، تقلص نشاطه.

أما على مستوى الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني، فلقد تمكّنت الشخصيات الكردية تشكيل لجنتين محلّيتين:

الأولى: في مهاباد، وتضم كلاً من «عزيز يوسفي، وغني بلوريان، وعبد الرحمن قاسملو، وعبد الله اسحاقي».

الثانية: في سنندج، برئاسة «شاري عطائي».

وفي سنة 1954، تمّ دمج اللجنتين المذكورتين في لجنة مركزية موحّدة، نجحت في عقد أول مؤتمر حزبي سنة 1955، قرب مهاباد، حضره حوالي عشرين عضواً قيادياً في الحزب. وفي سنة 1956، عقد الحزب اجتماعاً استثنائياً، انبثقت عنه برامج جديدة للحزب الديمقراطي الكردي كان أشهرها:

1 ـ النضال ضد الامبريالية من أجل السيادة الوطنية، وضد الاضطهاد القومي.

2 ـ ضرورة تعليم الأكراد باللغة الكردية.

3 ـ تعيين الأكراد في المناطق المهمّة في كردستان.

4 ـ تخصيص نسبة في المدارس العسكرية للأكراد.

5 ـ الدعوة إلى نضال إيراني مشترك ضد الشاه.

6 ـ إقامة جمهورية ديمقراطية كردية، يتمكن الشعب الكردي فيها من إقامة حكومته الوطنية المحلّية المنتخبة.

7 ـ ضرورة إعطاء الحق للمرأة الكردية في الانتخابات ومساواة المرأة بالرجل.

8 ـ الاعتراف بالحريات الأساسية للإنسان، وضرورة تأميم الثروات الوطنية، وإقامة نظام حكم علماني في إيران.

9 ـ إنهاء الإقطاع في كردستان إيران، واتباع أسلوب الكفاح المسلّح من أجل الحصول على الأهداف القومية الكردية المطروحة.

10 ـ دعم نضال الأكراد في الدول المجاورة، من أجل تحرير كل كردستان[1].

وقد تمكّنت القيادة المتبقّية للحزب الديمقراطي الكردي من عقد ثلاثة اجتماعات استثنائية في سنة 1969، وسنة 1971، وسنة 1979، ومؤتمر حزبي

---

(1) المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني، إيران سنة 1973.

ـ Ibid p.187.

ـ جيرار جالديان، المأساة الكردية ص140 ـ 141.

واحد في أيلول سنة 1973. في هذا المؤتمر، والذي اعتبر المؤتمر الثالث، أقر البرنامج الذي وضعته اللجنة المركزية الموقتة، التي ترأّسها عبد الرحمن قاسلمو، وقد جاء فيه: مبدأ الكفاح ضد نظام الشاه، ومبدأ التعاون مع الحركة الوطنية الإيرانية، والنضال من أجل تغيير اجتماعي إيراني وديمقراطي جذري في إيران، والحصول على الحقوق القومية للشعب الكردي في إيران. كما أقر هذا المؤتمر التعاون بين حزب البارتي الكردي والشاه، وأيّد الحل السلمي الذي طبّقه العراق بصيغة بيان آذار سنة 1970 في كردستان العراق[1].

لكن سقوط الشاه سنة 1979، اتاح الفرصة أمام منطقة كردستان الإيرانية للحصول على حكم ذاتي منفصل عن إيران. وكان قسم كبير من الأكراد قد ساهم مساهمة فعّالة في المظاهرات المعادية للشاه، وخاصّة في كرمنشاه، وسنندج، ومهاباد. كما ساهم الاكراد أيضاً في مقاومة الشاه في أورمية. وكانت المظاهرات الكردية عموماً بقيادة عناصر سياسية وحزبية. فقد أصدرت القيادة الموقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني بيانات عدة تدين نظام الشاه، وكان أشهرها البيان الصادر في 20 تشرين الأول سنة 1978، والذي دعا إلى مناصرة الثورة. وتمّ تخصيص قسم كبير من برامج إذاعة «صوت كردستان» لبث الأنباء والتعليقات حول الثورة المتنامية ضد الشاه. وأرسل الأكراد بعض قادتهم إلى

---

(1) سعد جواد، العراق والمسألة الكردية من سنة 1958 ـ 1970. ص293 لندن سنة 1981.
- انظر أعداد جريدة كردستان في هذه الفترة.
- بيان الاتحاد الوطني الكردستاني في 7/ 11/ 1977.
- جريدة كردستان، عدد 117، سنة 1986.
- كرّاس المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني (إيران).
- مارتن فان بروينس، الأكراد وبناء الأمة ـ ترجمة فالح عبد الجبّار ـ معهد الدراسات الستراتيجية ـ الفرات للنشر والطباعة والتوزيع. الطبعة الأولى سنة 2006 ـ بغداد ـ بيروت.
- أ.د. سعد ناجي جواد. دراسات في المسألة القومية الكردية ص65 ـ 85.
- جيرارد جالديان المأساه الكردية 140 ـ 142.
- زهير مارديني، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة ص107 دار اقرأ بيروت.
- لورانت شابري ـ آني شبري ـ سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ث354 ـ 355.

باريس لمقابلة آية الله الخميني، للتأكيد له بأنهم يساندون الحركة التي يقودها ضد الشاه ونظامه.

لقد انتهت المظاهرات بسقوط الشاه، وانتصرت الثورة الإيرانية في 11 ـ 12 شباط سنة 1979 وقد رحّب الأكراد بالسلطة الجديدة وتوقّعوا أن يفوزوا بدرجة الاستقلال الذاتي في نظام الحكم الجديد، فتمَّ تشكيل اللجان الثورية «كوميتان»، لتصريف الشؤون المحلية، وتشكلت الميليشيات الشعبية، وسُلّحت بالأسلحة المستولى عليها، واختارت لنفسها اسم «البشمركة» (المحبوب لدى الأكراد)، وبدأت تظهر الكتب والمجلات والنشرات باللغة الكردية، بعد أن كانت محظورة منذ سقوط جمهورية مهاباد الكردية في نهاية سنة 1946. وكان أهمها، صحيفة «هيرسّ» الكردية.

لكن هذا التفاؤل بالعهد الجديد والثورة الإيرانية المنتصرة لم يدم طويلاً، إذ أخذ الحذر والشك يخامران بعض القوميين الأكراد على الرغم من دخول وزيرين كرديين في الحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة «مهدي بازركان» هما: «كريم سنجابي» و«علي أردلان». في هذا الوقت، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني الاستفادة من تفكّك وانهيار أجهزة النظام السابق، وبادر إلى الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة، من المخافر الحكومية، ثم شكّل لجنة لإدارة منطقة مهاباد، ونظّم ندوات حزبية في المدينة، ظهر فيها عبد الرحمن قاسملو والشيخ عز الدين الحسيني متحدثين رئيسيين، كما رفع العلم الكردي الأخضر، الذي تتوسطه الشمس على بعض المخافر والمباني الحكومية.

لذلك أصبحت الثورة في كردستان عنصراً ذا شأن كبير في تقديرات الوضع في إيران على الصعيدين، السياسي والعسكري. فقد أصبحت حقيقة ملموسة. ثم أخذ الأكراد يضغطون على النظام الجمهوري الإسلامي في طهران للحصول منه على تنازلات معينة.

وبعد أن شعرت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بسيطرتها وبالتأييد الكبير الذي حصلت عليه، عقد في الثالث من آذار سنة 1979، اجتماع شعبي حاشد في مهاباد، معلناً ظهوره إلى العلن، بعد 33 سنة من العمل السرّي، وباشر نشاطه لإقناع الحكومة الإيرانية الجديدة، بتقديم تنازلات للأكراد. وقد حضر هذا الاجتماع حوالي خمسة آلاف شخص ممثلين كل المدن الكردية الكبيرة في إيران، طالبوا بإعلان جمهورية ديمقراطية لإيران، وحكم ذاتي لكردستان. وتحدّث في هذا الاجتماع عبد الرحمن قاسملو معلناً برنامج الحزب المتكوّن من عشر نقاط أهمها:

1 ـ المطالبة بالحكم الذاتي لكردستان.

2 ـ تحديد صلاحيات الحكم الذاتي.

3 ـ ضرورة تحديد حدود منطقة كردستان الإيرانية من قبل الشعب الكردي نفسه.

4 ـ إبقاء المسائل المتعلّقة بالسياسة الخارجية والدفاع والتخطيط البعيد المدى. والمالية، ضمن صلاحيات السلطة المركزية.

5 ـ انتخاب برلمان خاص بالمنطقة الكردية.

6 ـ إدارة خاصة بالمنطقة الكردية.

7 ـ اللغة الكردية هي لغة التدريس، واللغة الرسمية للبرلمان الكردي المحلي.

8 ـ على الإقطاعيين الأكراد إعادة إقطاعياتهم إلى الفلاحين الأكراد، ودفع تعويض عن استغلالهم للأراضي لمدة 12 سنة، منذ منحهم الشاه مثل هذا الحق.

واعتبر قاسملو والحسيني أن إلصاق تهمة الانفصال بالحركة الكردية، ما هو إلا إشاعة خارجية، كما أكّد قاسملو بأنه ينبغي أن تؤسّس في إيران جمهورية

فدرالية، على غرار يوغوسلافيا، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني هو تنظيم قريب من المثقّفين والعمال والفلاحين والتقدميين الأكراد.

كان رد السلطات الإيرانية على ذلك، بأن يقدّموا مطالبهم مكتوبة إلى الحكومة الإيرانية، ولكن عندما قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقديم مذكرة تتضمن الأهداف التي طرحها الحزب رفضها ممثّل السلطة الإيرانية «داريوس فروهار» وزير العمل آنذاك بحجّة أنها متطرّفة لكنه وعد بأن يبذل جهده في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه، خاصة في البند المتعلّق بتدريس اللغة الكردية.

وفي 28 آذار سنة 1979، توجّه وفد كردي إلى «قم» برئاسة عبد الرحمن قاسملو، لعرض مطالب الأكراد على آية الله الخميني، وقد فوجئ الوفد، بأن الخميني يرفض الاعتراف بالحكم الذاتي، في نطاق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورفض الحكومة الإيرانية الجديدة الاستجابة إلى أية حقوق قومية للأقلّيات، وأكدت للوفد: أن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية وثورتها كفيلان بتحقيق ما تصبو إليه القوميات. وكان آية الله الخميني يرى أن القضية الكردية هي أصعب وأهم القضايا التي تواجهه، إذا قورنت بقضية الأقليات في إيران بوجه عام.

وقد أدّى رفض الخميني منح الأكراد نوعاً من الاستقلال الذاتي إلى تدهور الوضع في كردستان. فعمل عندئذ الأكراد على طرد القوات الإيرانية من كثير من المدن الكردية. وفي الجهة الأخرى، قرّر الخميني قمع الحركة الكردية الاستقلالية، وإحكام الطوق على الأقليات، وخصوصاً منها الكرد والتركمان في سنة 1979، لأنه اعتبر الحكم الذاتي بدعة منافية لتعاليم الإسلام. وفي آب سنة 1979، أصدر فتوى بإعلان الجهاد ضد شعب كردستان الكافر. بعدها أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني، مرّة أخرى حزباً غير قانوني. وفي الاستفتاء الذي جرى على الدستور، كان الإقبال على صناديق الاقتراع فاتراً، أقل من 50%. وبعد الانتهاء من عملية الاستفتاء قام الخميني في محاولة لوضع خطة

للأقليات، لكنها تعثّرت بسبب الخلاف حول نزع أسلحة الحزب وهو الشرط الذي وضعه الخميني ورفضه الحزب الديمقراطي(1).

وفي الانتخابات العامة، التي أجريت في آذار سنة 1980، فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بثمانين بالمئة من أصوات الناخبين الأكراد. غير أن هذا الالتفاف الشعبي حول الحزب، لم يمنع الرئيس الإيراني بني صدر من تجهيز حملة عسكرية لمقاتلة البشمركة الكردية. وقد ساعد هذا الهجوم الحكومة الإيرانية على تعيين رجال دين شيعة في المناصب الإدارية، رغم كون 75% من السكان في كردستان هم من السنّة، باستثناء منطقة كرمنشاه، ممّا أدّى إلى حدوث اضطرابات بين السكان، واستطاع الملاكون الكبار استعادة أراضيهم بعد مصادمات مع الفلاحين، الذين سبقوا واستولوا على مساحات واسعة، بعد أن هجرها أصحابها. بعد سقوط الشاه، وقد ساعدهم على ذلك رجال الدين الشيعة والباسدران.

وبعد إخراج الحزب الديمقراطي من المدن من قبل باسدران، حاول إقامة منطقة حكم ذاتي في المناطق الجبلية، التي هي تحت سيطرته. فأقام إدارة محلّية بسيطة، مع إيلاء التعليم باللغة الكردية أهمية خاصة، وطبعت الكتب المدرسية في نهاية سنة 1981. وكانت المساعدات، وبشكل محدود، تأتي من قبل

---

(1) مجلة الطليعة الكويتية عدد 406 تاريخ 24/ 4/ 1979.
- نيويورك تايمز 1/ 3/ 1979.
- وكالة الأنباء العراقية، الإنصات 25/ 2/ 1979.
- جريدة النهار البيروتية 3/ 3/ 1979.
- جريدة القبس الكويتية 5/ 3/ 1979.
- جريدة الدستور الأردنية 3/ 3/ 1979.
- مجلة الحوادث ـ لندن 18/ 5/ 1979.
- جيرار جالديان ـ المأساة الكردية ص143
- Le monuda, 6/3/1979 -23/3/1979 - 24/3/1979 - 31/3/1979.
- أ.د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة الكردية ص68 ـ 72.
- د. حامد محمود عيسى ـ المشكلة الكردية في الشرق الأوسط.

منظمات غير حكومية، مثل «منظمّة أطباء ودواء بلا حدود»، وكانت هذه البديل عن أية رعاية صحية حكومية. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يمتلك محطة للبث الإذاعي. تبث مرتين في اليوم باللغة الكردية والآذرية والفارسية.

إن محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني إقامة حكم ذاتي، باءت بالفشل، بسبب الهجمات المتتالية للجيش الإيراني، ابتداءً من سنة 1983. وقد استطاع الجيش السيطرة على منطقة حاج عمران الستراتيجية، التي لا يمكن أن تؤثّر على حقول البترول في كركوك، كما ساعدتهم أيضاً على قطع المواصلات بين «بيرام ـ رواندوز». وبهذه العملية قطع الجيش الإيراني منافذ الإمدادات للكرد، الذين احتموا بالجبال، وأصبح البشمركة الهاربون من تركيا بدون ملاذ. وفي عملية «فجر» استطاع الإيرانيون الإندفاع والتوّغل في «بينجوين»، والسيطرة على المرتفعات الستراتيجية داخل كردستان إيران. ومنذ ذلك التاريخ، لم يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على أية منطقة. وفي كانون الثاني سنة 1984، وأثناء انعقاد مؤتمره الرابع، اعترف الحزب بإخفاقاته، وقرّر خوض حرب عصابات، وتجنّب المواجهة المباشرة مع الجيش الإيراني.

وقد استفادت القوات الإيرانية من جملة عوامل لتشدّد قبضتها على المنطقة الكردية كان أهمها:

1 ـ استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحصول إيران على كميات كبيرة من الأسلحة.

2 ـ كثرة الانشقاقات، التي حصلت داخل الحركة الكردية نفسها، التي وصلت إلى حد الاقتتال العنيف بين تنظيمي الحزب الديمقراطي الكردستاني والكومله في بداية سنة 1985.

3 ـ عدم وضوح الرؤيا لدى القيادات الكردية، وفشلها في تقديم مطالب موحّدة إلى الحكومة الإيرانية.

4 ـ فشل الأطراف الكردية المختلفة في لفت انتباه الرأي العام العالمي إليها.

5 ـ انشغال الرأي العالمي بالأساس، بالحرب العراقية ـ الإيرانية.

6 ـ استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، منح السلطات الإيرانية الحق في اتهام كل من يقف ضدها بأنه عميل، ولا يمكن التفاهم معه.

ولقد كان واضحاً بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي أعلن في بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، عن استعداده لإيقاف حركته المسلحة، والتوصل إلى صيغة تفاهم مع النظام الجمهوري الإيراني، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك، واستمر في عملياته العسكرية ضده. وكان الحزب قد مهّد لهذا الموقف منذ المؤتمر الخامس، الذي عقد سنة 1980، حيث لم ينتخب كل من «أمين سراجي»، و«كريم حسامي» عضواً في اللجنة المركزية، بدعوى أنهما متعاونان مع العراق. وحاول الحزب تثبيت ذلك في اجتماع اللجنة المركزية في 17 مارس سنة 1980، إلا أن كل هذه الأمور، لم تجد نفعاً مع الجمهورية الإيرانية، بل أدّت إلى إحداث انشقاق كبير في الحزب في حزيران من نفس العام، علماً بأن الغالبية العظمى من الأكراد قد قاطعت الاستفتاء حول الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية، بعد أن كان الحزب قد حصل على 80٪ من الأصوات في انتخابات سنة 1980[1].

كان عبد الرحمن قاسملو قد اقتنع بجدوى التوصل إلى حلّ سلمي للمشكلة الكردية في إيران، عن طريق المفاوضات، خاصة، بعد أن توقفت الحرب العراقية الإيرانية. فقد أدرك عبد الرحمن قاسملو أن الدعم الخارجي

---

(1) أ.د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة الكردية ص72 ـ 74.
- جيرارد جالديان ـ المسألة الكردية ص145.
- كرّاس موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منظمة الكوملة، بعد إحداث كانون الثاني سنة 1985.
- د. عبد الملك عودة، محاضرات في المشكلات السياسية في العالم الإسلامي القاهرة 1970 ـ 1980.
- عايدة العلي سري الدين ـ المسألة الكردية.
- ميثاق المؤتمر الوطني الكردستاني ص409 وما بعد.

لحركته سيتوقف، وإنه سيكون في موقف صعب. وبدأ بالفعل عملية حوار مع ممثل الحكومة الإيرانية، العقيد «محمد جعفر صحرا رودي» للتوصل إلى بعض النقاط المشتركة بين الفريقين. وقد وعد صحرا رودي بنقلها إلى حكومته. لكن توتراً نشأ داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بسبب رغبة قاسملو الجامحة إلى التفاوض، وانسحبت بعض الفصائل من الحزب، وتوسط «جلال طالباني» في الجولات الأولى من المفاوضات. ولكن الذي حصل أن سافر عبد الرحمن قاسملو إلى فرنسا، حيث طلب منه الانتقال إلى ڤيينا لتكملة تلك المفاوضات. وفي 13 تموز سنة 1989، تم اغتياله هو وممثّله «قاري ازار» على أيدي مبعوثين إيرانيين. وقد دلّت التحقيقات على ضلوع المخابرات الإيرانية في ذلك. وصدرت مذكرات اعتقال بحق اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين في النمسا. لكنهم كانو قد غادروا البلاد على عجل بعيد عملية الاغتيال.

بعد اغتيال قاسملو اختارت اللجنة المركزية «شرف كندي أميناً عاماً للحزب[1] وهو من الشخصيات الكردية التي تتمتع بمكانة مرموقة وسمعة طيّبة داخلياً وخارجياً، ويحمل دكتوره في الكيمياء النووية. وتم تثبيته في المؤتمر التاسع للحزب، الذي عقد سنة 1991. إلا أن شرف كندي لم يتمكن من الاستمرار في منصبه طويلاً، حيث تم اغتياله هو الآخر أيضاً من قبل أجهزة الأمن الإيرانية، أثناء حضوره مؤتمر الاشتراكية الدولية في برلين في أيلول سنة 1992. واختير خلفاً له «مصطفى هاجري»، وهو من الشخصيات الكردية المعروفة.

وقد صرّح مصطفى هاجري أكثر من مرّة بنبذه للإرهاب، ومعاداته له، وأن ما يطمح إليه الحزب الديمقراطي الكردستاني، هو الحكم الذاتي لكردستان إيران، والديمقراطية لعموم إيران، وليس الانفصال عنها. إلا أن هذه التصريحات، لا تعني أن نشاطات الحزب قد توقفت، بدليل أن الحزب بقي

---

(1) كان اسمه «سعيد بدل».

يحتفظ بأكثر من عشرة آلاف مقاتل من ميليشياته. لكن تراكم الأزمات وكثرة الانشقاقات داخل الأحزاب الكردية في إيران. وهجره معظم القيادات الكردية إلى خارج إيران، أضعف نشاطات الأكراد في إيران، وتراجعت قوات الأحزاب بصورة كبيرة.

وهكذا لم يختلف وضع أكراد إيران عن وضع إخوانهم في تركيا، على الرّغم من الطابع المميز بين البلدين، بإصرار إيران على اعتبار السلالتين الكردية والإيرانية من أصل واحد. لذلك، فليست هناك مبرّرات للعداوة بين أبناء الجنس الواحد، مع أن الحكومة الإيرانية لم تتهاون قط في قمع الثورات، التي نشبت في جبال أرارات، والتي قام بها «جعفر سلطان هورمان سنة 1931، وغيرها من الثورات التي قامت بعدها، وكان الشاه وحكومة الجمهورية الإيرانية فيما بعد لا يقلان عبثاً في قمع حركات القبائل الكردية عن الحكومة التركية، وكان الأكراد المنفيون من إيران يلجأون في معظمهم إلى روسيا وتركيا والعراق وسوريا.

الفصل الثالث عشر

الأكراد في سوريا

يتمركز الأكراد في سوريا في المنطقة الواقعة على الحدود السورية العراقية، والسورية التركية، على طول شريط حدودي شمال البلاد، وهم يشكلون أغلبية ظاهرة في تلك المناطق. حيث يقطنون منطقة الجزيرة الفراتية العليا، وإقليم دجلة، ومدينة القامشلي، على ضفتي نهر الخابور، ومحافظة الحسكة. كما يتواجدون في محافظة حلب، حيث يوجد جبل الأكراد. وتعدّ مدينة عفرين مركز الأكراد هناك. ومن أهم المناطق والمدن التي يسكنها أكراد سوريا: المالكية، قبور البيض. القامشلي، عامودا، الدرباسية، ديريك، عين عرب، قراداغ، عفرين، وتشتهر هذه المناطق جميعها بخصوبة أراضيها، وكثرة المراعي فيها، ممّا يفسّر اشتغال أكثرية الكرد في الزراعة والرعي. كما يتواجدون في بعض المدن الكبرى، كدمشق، وحلب، وحماه، واللاذقية والرقّة، وهم في الغالب، يعملون في المحترفات، ويمتلكون متاجر صغيرة، إضافة إلى العمل في قطاع التعليم، والمهن الحرّة. ولهم إحياء خاصة بهم في دمشق في سفح جبل قاسيون، وحي الشربجية، وفي حلب حي الكلاسة. وقد ازداد عدد الأكراد في سوريا نتيجة للهجرات المستمرّة والناتجة عن الثورات في تركيا. ويستقر المهاجرون الأكراد في «دامس العين، والدرباس، وعامودا، والقامشلي، وقرى شمال منطقة الحسكة، وشمال ناحية تل خميس. وقد أدّت هذه الهجرات إلى

انتعاش مدن الحسكة والقامشلي، خاصة، بعد اندحار حركة الشيخ سعيد بيران في تركيا سنة 1925، والحركات التي تلتها. ويشكّل الأكراد في المناطق الكردية حوالي 80٪ من مجموع الأكراد، في حين أن العشرين بالمائة الباقين، يسكنون في المدن الكبرى.

والأكراد في سوريا مندمجون في المجتمع السوري بشكل جيد. وهم كمسلمين تمتعوا بالحقوق ذاتها التي هي للعرب. وقبل الحرب العالمية الثانية وبعدها كان لأكراد سوريا مطبوعاتهم باللغة الكردية، بدون أي عائق، وبعد جلاء القوّات الفرنسية في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين بقي العرب والأكراد على علاقات جيدة ولم تتخذ أي إجراءات قمعية بحق المنادين بالقومية الكردية على الرغم من تعارض هذه القومية مع فكرة القومية العربية المنتشرة في سوريا[1].

وأكراد سوريا بتنظيمهم القبلي، ينتسب غالبيتهم إلى قبيلة «البرازي، وقبيلة المللي Milly» ومن أهم العشائر الكردية في سوريا:

1 ـ ميران، وتدعى أيضاً «كوجار» أي بدون رحالة، وهم يسكنون منطقة ديريك حتى تل الرميلان.

2 ـ الحسنان: يسكنون منطقة ديريك.

3 ـ اليان: يسكنون منطقة القامشلي. قرب جبل قراجوق.

4 ـ شيتية: ينتشرون في منطقة القامشلي بين بريج ونهر الجراح.

---

(1) ريير، الأكراد، دمشق سنة 1966.
ـ أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، الجزء الثاني، ص312 ـ 315، مطبعة دار اليقظة العربية، دمشق 1947.
ـ سعد ناجي جواد دراسات في المسألة القومية الكردية ص89 ـ 90.
ـ جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص152 ـ 153.
ـ عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر ص114 بيروت.
ـ محمد رجائي سليم، الحركة الوطنية في سوريا، ص215.

5 ـ أطراف شهر: عشيرة مختلطة من الأكراد والعرب. تسكن منطقة القامشلي.

6 ـ هافيركية أو هاويركان: تسكن منطقة قبور البيض. شرق القامشلي.

7 ـ المرسينية: ينتشرون شرق منطقة عامودا.

8 ـ بويلا: تسكن شرق القامشلي.

9 ـ بينار: تقطن القسم الغربي من القامشلي.

10 ـ ملاني خضراني: تنتشر غرب وجنوب غرب عامودا.

11 ـ الكبارا: تسكن منطقة عامودا.

12 ـ داقورية: تسكن منطقة عامودا.

13 ـ الكباره: تسكن منطقة عامودا.

14 ـ المللية: تنتشر في منطقة عامودا.

15 ـ الكيكية: تسكن الدرباسية.

16 ـ المللي: يعتبرون من أكبر العشائر الكردية في سوريا. قسم منهم يزيدي. وهم حوالي خمسين فرقة. يسكنون شرق راس العين وفي المدن الكبرى، مثل دمشق وحماه والرّقة.

17 ـ البرازية: وهم مجموعة عشائر تسكن منطقة عين العرب، ومدينة حماه.

18 ـ الكيكتان: شرق حلب.

19 ـ عثمانو: يسكنون منطقة اللاذقية.

20 ـ الحوم: عفرين.

21 ـ العميقي: يسكنون منطقة عفرين.

22 ـ اليزيدية: يسكنون منطقة عفرين.

23 ـ دنادية: يسكنون جنوب مدينة حلب.

24 ـ أكراد إبراهيم: يسكنون منطقة حماه غربي العاصي[1].

ويمكن تقسيم المجتمع الكردي في سوريا إلى الأقسام التالية:

1 ـ الملاكون الزراعيون الكبار.

2 ـ الملاكون الزراعيون الصغار.

3 ـ الفلاحون: ويشكلون الأغلبية العظمى من أكراد سوريا.

4 ـ فئة المثقفين، وتشمل الضباط والعسكريين، والأطباء، والمحامين، والمعلمين وأساتذة الجامعات ويطلق على هذه الفئة «البورجوازية الكردية».

5 ـ العمال: يتمركزون في المدن الكبرى.

6 ـ رجال الدين: وهم يشكلون فئة صغيرة، تتمتع بنفوذ كبير في المناطق الريفية النائية، لكنهم لم يستطيعوا أن يلعبوا دوراً بارزاً في المجتمع الكردي في سوريا شبيهاً بالذي يلعبه أمثالهم في تركيا وإيران والعراق[2].

---

(1) انظر: البارتي الديمقراطي الكردي اليساري في سوريا، وثائق المؤتمر الثالث كانون الثاني.
- جيراد جالديان، المأساة الكردية ص152.
- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة الكردية ص93 ـ 95.
- Chaude Pliggoli. La syrie, paris 1977: p.47 - 50.
- Pierre Roudot. Les kurdes de syrie, La France méditerranéms N° I 1939 P.99.
- محمد طالب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية، اصدارات الشعبية السياسية في الحسكة ص4 وص33، الحسكة سنة 1963، سوريا.
- أحمد مصطفى زكريا، المرجع السابق ص63.
- جميل محو. مذكراتي داخل سجون الثورة الكردية ص188 ـ 189. بيروت سنة 1982.

(2) انظر وثائق حزب البارتي الديمقراطي في سوريا K.D.P.s ص50 ـ 54.
- chalida ـ المصدر السابق ص302.

وتشكّل العلاقة بين أكراد سوريا وأقرانهم في تركيا والعراق، حلقة وثيقة الارتباط، رغم الحدود الجغرافية المرسّمة بين هذه الدول. وذلك يعود إلى العوامل التالية:

1 ـ الاتصال الجغرافي ما بين هذه المناطق، حيث لا توجد عوائق جغرافية هامة بين هذه الأجزاء.

2 ـ إن أغلب القبائل والعشائر الكردية السورية تشكّل قسماً من جزء آخر يعيش في الطرف الثاني من الحدود.

3 ـ إن عدداً كبيراً من أكراد هذه المناطق، وخاصة تركيا، قد لجأوا إلى سوريا هرباً من الملاحقة والضغوط.

4 ـ إن كل ما كان يحدث في تركيا والعراق، كان يؤّثر على أكراد سوريا، الذين بسبب قلّة عددهم، لم يتمتعوا في أية حقبة من تاريخهم بأي دور رائد أو قائد في الحركات القومية الكردية، وأن تصرّفاتهم لم تكن إلا انعكاساً، أو صدى للتطوّرات في الجانب الآخر.

وقد تأثر أكرد سوريا بحوادث كردستان تركيا عن طريقين:

أ ـ إثارة شعورهم القومي.

ب ـ انتقال أعداد كبيرة من الأكراد الأتراك المساهمين في الثورات المسلّحة، أو الجمعيات السياسية الكردية إلى سوريا، هرباً من الملاحقة التركية.

إن الأكراد في سوريا لم يشكلّوا أي عقبة تذكر للاستعمار الفرنسي، خاصة حين منحتهم المفوضية السامية الفرنسية بعض الحقوق والامتيازات الثقافية، حيث سمحت لهم بإصدار المطبوعات باللغة الكردية، ووافقت على تأسيس نواد وجمعيات ثقافية واجتماعية. وكان الفرنسيون ينظرون إلى الأكراد على انهم أقلّية مفيدة لحفظ التوازن مع باقي الأقلّيات. وقد شجعهم الفرنسيون في فترات

متفاوتة على إمكان إنشاء كردستان مستقلّة ضمن الإطار القومي الكردي العام، والذي يتضمّن التعبير الجغرافي الكردي في تركيا والعراق وإيران، كما سمحت لهم بإنشاء منظّمات سياسية ضمن هذا الإطار، أو ضمن حرية نسبية وجزئية في هذا المضمار. لكنها لم تعمل لمنح الأكراد نظاماً إدارياً شبيهاً بالنظام الإداري لدولة العلويين في منطقة اللاذقية، وللدروز في جبل الدروز[1] ومركزه مدينة السويداء. كما أنها لم تدفعهم للمطالبة بالاستقلال الذاتي. إنما تمركزت مطالبهم حول تحسين وضعهم الاجتماعي والثقافي، ضمن الدولة السورية وبضمانات فرنسية.

وهناك مذكّرة كردية تقدّم بها بعض المثقفين ورؤساء العشائر الأكراد في سوريا إلى سلطات الانتداب الفرنسي، بمناسبة انعقاد الجمعية الوطنية السورية في 24 حزيران 1928، تضمّنت المطالب التالية:

1 ـ استعمال اللغة الكردية مع اللغات الرسمية الأخرى في المناطق الكردية.

2 ـ تدريس اللغة الكردية في المدارس، التي تقع ضمن المناطق الكردية.

3 ـ استبدال الموظفين الذين يعملون في المناطق الكردية بموظّفين أكراد.

4 ـ تشكيل قوّة عسكرية كردية بإدارة فرنسية لحماية الحدود.

5 ـ تقديم التسهيلات للاجئين الأكراد في أعالي الجزيرة الفراتية[2].

كانت السياسة الفرنسية في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين: تحرص في أحيان كثيرة على تشجيع الأقليات الكردية للضغط على الحركة الوطنية العربية، كما عملت على احتواء الكرد المعارضين، بتدشين

---

(1) يطلق عليه الآن اسم جبل العرب، وهذه التسمية الجديدة أتت بعد قيام الوحدة السورية ـ المصرية، كما أطلق على وادي النصارى في سوريا أيضاً اسم «وادي النضارة» استبعاداً للأسماء الطائفية والمذهبية.

(2) Pierre Rondot, Les Kurdes de syrie p.103 - 106.

ساعات للبث الإذاعي باللغة الكردية من إذاعة بيروت في لبنان سنة 1937، واستمرت هذه الإذاعة بالبث حتى أواخر سنة 1941. كما أن السلطات الفرنسية وافقت على إجازة تأسيس نادٍ للأكراد في عامودا سنة 1939[1].

وفي مطلع الخمسينيات، شهدت الحركة الكردية في سوريا نشاطاً قوياً مدعوماً من أكراد العراق، نتج عنه تأسيس: الحزب الديمقراطي الكردي ـ سوريا (البارتي). وقد تزامن هذا النشاط، مع الفترة، التي تصاعدت فيها الحركة الناصرية، والدعوة إلى الوحدة العربية، والتي وقفت حجر عثرة في طريق النمو القومي الكردي. وبيدو أن البارتي السوري كان حذراً في تقدمه بحيث اتخذ طابعاً اجتماعياً ـ ثقافياً، أكثر منه سياسياً. حيث إن مؤسّسيه تجنّبوا قدر الإمكان استعمال كلمة كردستان، والقومية الكردية ذاتِ المدلول السياسي، واستعملوا مكانها كلمة كردي، للدلالة على الشعب الكردي في سوريا فقط. وتجنّبوا إصدار المنشورات السياسية. ومع هذا، فقد واجه الأكراد حركة ترهيب قوية من قبل الناصريين، حيث تمّ إتلاف الكثير من التسجيلات والمطبوعات الكردية، وأصبح مجرّد امتلاك مطبوعة كردية، يعاقب عليها القانون بالسجن.

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت سوريا منذ سنة 1957، لقاءات مع بعض الزعماء الأكراد العراقيين، وعلى رأسهم جلال الطالباني، مع بعض القادة السوريين أمثال أكرم الحوراني، وعبد الحميد السرّاج رئيس المخابرات العسكرية.

---

(1) منير الريس. جريدة الأيام الدمشقية 11 تموز 1932.
- أمين سعيد جريدة المقطّم المصرية، نيسان 1935.
- Pierre Rondot Le Kurdes de syrie p.309.
- أديب معوّض، الأكراد في لبنان وسوريا، مجلة النشرة السنة 95 الجزء 12 ص19.
- محمد طالب هلال، دراسة عن محافظة الجزيرة ص85.
- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية ص102 ـ 103.
- مجمد رجائي سليم، الحركة الوطنية في سوريا ص250.
- محمد مهدي كبه، مذكرات في صميم الأحداث ص298.
- عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد ص114.

كان نور الدين زازا أو (ظاظا)[1] الشخصية البارزة في الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري. ومن بين المؤسسين البارزين للحزب هناك، الشاعر عثمان صبري، وحميد حاج درويش والشيخ محمد عيسى، وهم جميعهم من عائلات كردية معروفة. وكان نور الدين زازا أول رئيس للحزب الديمقراطي الكردي السوري K.D.P.S. ومن أنشطة هذا الحزب، توزيع النشرات بالكردية والعربية وتجنيد النشطاء. وقد عارض الحزب الوحدة بين سوريا ومصر، لأنها في نظره تمثل الإيديولوجية العربية المتطرّفة. وقد شعر الرئيس عبد الناصر بهذا، وخاصة من جراء تعاظم نفوذ القومية العربية، كما شعر بضرورة الاستفادة من هذا الجزء من الشعب الكردي في صراعه مع حكومة نوري السعيد في العراق، فعمل على كسبهم إلى جانبه عن طريق الإيعاز إلى إذاعة القاهرة، لكي تقوم بالبث باللغة الكردية لمدة ساعة يومياً[2]. كما أن الرئيس عبد الناصر كان قد حظي قبل الوحدة السورية ـ المصرية بتأييد كبير جداً من أكراد سوريا والعراق، وخاصّة من الملا مصطفى البرزاني. إلاّ أن موقف أكراد سوريا تغير بعد إنشاء الوحدة بين مصر وسوريا، وبعد أن نشب الصراع بين جمال عبد الناصر، يسانده القوميون العرب، وبين عبد الكريم قاسم يسانده الشيوعيون والأكراد. لأن من الطبيعي، أن يكون موقف الحزب الكردي السوري متطابقاً مع موقف الحزب الكردستاني العراقي، الذي أصبح تحت قيادة مصطفى البرزاني.

---

(1) ينحدر نور الدين زازا من عائلة متوسطة الحال، من شرق الأناضول في تركيا، تشتت عائلته بعد ثورة الشيخ سعيد سنة 1952 ـ 1930، وقضى طفولته في دمشق، وكان تلميذاً في الليسية الفرنسية. القي القبض عليه في العراق وأودع السجن سنة 1944، عندما حاول الالتحاق بقوّات البرزاني، وبعد انهاء دراسته الجامعية في لبنان، سافر إلى لوزان، وأسّس أول اتحاد للطلبة الكرد هناك، عاد إلى دمشق سنة 1956، وفي 1957، وضع أسس ومبادئ الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا، القي القبض عليه سنة 196، وحكم عليه بالإعدام، ولكن تم الإفراج عنه، بسبب حملة دولية دافعت عنه، بعد سنة ونصف من خروجه من السجن، توجّه إلى لبنان، ومنه إلى الأردن، حيث القي القبض عليه، وتمّ تسليمه إلى السلطات السورية، التي أودعته السجن. وبعد الإفراج عنه، غادر سوريا إلى سويسرا، وبقي هناك حتى وفاته بداء السرطان سنة 1988.

(2) استمرت هذه الإذاعة بالبث باللغة الكردية حتى سنة 1968.

وبسبب موقف الحزب الكردي السوري، قامت السلطات السورية بإلقاء القبض على عدد كبير من القياديين الأكراد، وبعض أعضاء لجان المناطق وإيداعهم السجن سنة 1959، متهمة إياهم بالخيانة. وفي الخامس من آب سنة 1960، قامت المخابرات السورية باعتقال وتعذيب قادة اللجنة المحلّية في حلب، وتمّ تدمير تنظيماته بشكل تام، واعتقل أكثر من أربعة آلاف كردي، كان من بينهم نور الدين زازا، وعثمان صبري، ورشيد عمو الذي كان في السابق عضواً في الحزب الشيوعي السوري.

واستمر التضييق الحكومي على الأكراد في سوريا، حتى بعد انفصام الوحدة في 28 أيلول سنة 1961. وقد جرت بعدها الانتخابات التشريعية، وتمكن فيها الشيخ محمد عيسى من الفوز ليصبح نائباً في البرلمان السوري. أما بخصوص نور الدين زازا. فقد أُلغي انتخابه، وترك سوريا سنة 1963، وقاد الحزب من بعده حميد الحاج درويش، الذي اخلي من الاعتقال سنة 1960، ليعتقل سنة 1965، وقد أفرج عنه بعد عشرة أشهر.

وبعد أن قامت الحركة الكردية المسلّحة في العراق سنة 1961، حرصت الدول التي تضم أجزاءً من الشعب الكردي على منع وصول آثار هذه الظاهرة إليها. وفي 23 آب سنة 1963، أصدرت الحكومة السورية الوثيقة رقم 93، والتي تقرّر بموجبها إجراء عملية إحصاء للأكراد السوريين في الجزيرة، لمنع تسلّل الكرد إليها من تركيا بطريقة غير شرعية. وتم بموجب ذلك تجريد 120 ألف كردي من جنسيتهم باعتبارهم ليسوا من أصل سوري.

لكن المصادر الكردية تؤكّد أن العدد الذي سلخت عنهم الجنسية هو عدد هائل، وأن الغالبية هي من أصل سوري. ويطالب هؤلاء بإعادة الجنسية السورية إليهم، وإعادتهم إلى مناطقهم. في حين رفضت الحكومة السورية هذا الطلب. ووضعت خطّة الحزام الأخضر، أو الحزام العربي، كما تسميه المصادر الكردية، والذي تضمّن إنشاء حزام بطول 350 كم، وعرض يتراوح بين 10 و15 كم، في منطقة شمال سوريا، تقرر بموجبه. تهجير الأكراد من الشريط المحاذي

للحدود التركية، واحلال القبائل العربية مكانهم. وقد يكون اكتشاف البترول في قلب هذه المنطقة، في قراتشوك من الأسباب التي كانت وراء دفع الحكومة السورية إلى هذا العمل(1).

وفي آب سنة 1965، عقد حزب البارتي السوري المؤتمر الأول، وقد صدر عنه بيان مطوّل، ضم الأهداف الأساسية للحزب، والتي تضمّنت.

1 ـ الحصول على حكم ذاتي لكردستان سوريا.

2 ـ العمل على تحقيق الديمقراطية في سوريا.

3 ـ ضرورة حل مشاكل اللاجئين الأكراد، الذين نزعت عنهم الجنسية السورية.

4 ـ العمل على تحسين المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للاجئين الأكراد.

5 ـ إيقاف تهجير الفلاحين الأكراد من المناطق الشمالية، ونزع ملكيتهم للأراضي الزراعية.

لكن الحزب شهد انشقاقاً في السنة ذاتها، بسبب الخلاف بين عثمان صبري، وحميد الحاج درويش، وكان هذا الخلاف انعكاساً للخلاف داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، حيث وقف جلال الطالباني مع حميد

---

(1) جيراد جالديان، المأساة الكردية ص153 ـ 155.
ـ سعد ناجي جواد. دراسات في المسألة القومية الكردية. ص108 ـ 111.
ـ وثائق البارتي الديمقراطي الكردي اليساري ـ سوريا. ص57 وما بعد..
ـ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص170 ـ 173.
ـ محمد طالب هلال. دراسة. ص45 ـ 48.
ـ Jeant Pierre Viememont contrilution a l'étude de la sociologie et de l'histoire di mouvement Kurde. Ecole Pratique des Hautes etudes. sorloune. T.II paris p.231 - 236.
ـ وثائق البارتي الديمقراطي الكردي اليساري ـ سوريا ص55 ـ 62.
ـ مجلّة Events. العدد 85، 23 آذار سنة 1979 ص11.

درويش، الذي يعارض مصطفى البرزاني، الذي ناصر عثمان صبري. ورغم محاولات البرزاني الحثيثة لمنع المزيد من التصدع داخل الحزب، حصل الانشقاق الثاني سنة 1970، عندما قام «دحام ميرو» المقرب من البرزاني، بتأسيس حزب آخر يحمل الاسم نفسه. واستطاع أن يجذب إليه عدداً كبيراً من الذين تركوا الحزب سنة 1972، وبعد اعتقال معظم قياديه، فإن نشاط الحزب أشرف على النهاية.

وبعد انهيار الحركة الكردية المسلّحة في العراق سنة 1975، تمكّن جلال الطالباني من تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي أراد منه أن يكون جبهة كردية تضم أغلب الأحزاب والفئات الكردية المختلفة. وقد جعل من سوريا مقرّاً لعمله. إنه نجح في ضم الحزب الكردي السوري إلى هذا الاتحاد. فلقد أعلن حميد درويش رئيس الحزب الكردي عن حل الحزب رسمياً في سوريا. في حين رفض صلاح بدر الدين حل الحزب الذي يترأسه. وبقي خلاف مع التنظيم الديمقراطي الكردستاني، وتنظيم الاتحاد الوطني الكردستاني. ومن ناحية أخرى، بقي على تعاونه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، وحزب العّمال الكردستاني في تركيا، كما تمكّن من إقامة جبهة وطنية تمثّل اليسار الكردي. وبعد سنة 1980 تقرّر تغيير اسم الحزب إلى اتحاد الشعب الكردي السوري، واستمر هذا الحزب يعمل بهذا الاسم فترة من الزمن ولاحقاً أسس فرعاً له في لبنان.

وبعد سلسلة من الانشقاقات والتدخلات في شؤون الأكراد السوريين وتنظيماتهم، ظهر على الساحة السورية أربعة تنظيمات كردية، شكلّت جبهة واحدة عرفت باسم «جبهة التحالف الديمقراطي الكردي». وسمح لممثلي هذه التنظيمات بالدخول إلى البرلمان السوري بخمسة عشر مقعداً، ثلاثة منها للقائمة التي ساندتها التنظيمات السياسية الكردية. وهؤلاء الثلاثة هم: كمال أحمد، وحميد الحاج درويش رئيس الحزب الديمقراطي التقدّمي السوري، وفؤاد عقّو ممثل الحزب الشعبي الكردي السوري. ويبدو أن هذه السياسة كانت جزءاً من

الخطة السورية الرامية إلى استيعاب المعارضة الكردية السورية، والتي تلاشت بعد ذلك، حيث أصبحت هذه الأحزاب عملياً جزءاً من الجبهة الوطنية، التي تضم الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث. وبقي حزب كردي واحد معارض.

لكن سياسة الاعتدال السورية هذه تجاه الأكراد لم تمنع الحكومة السورية من مصادرة بعض النشرات الكردية المتطرّفة، ومنع الأكراد أحياناً من الاحتفال بعيد رأس السنة الكردية «النوروز». ومع هذا كله، فقد بقيت الساحة السورية تعتبر المحطّة الثانية لقادة أكراد من الدول المجاورة، الذين كانوا غالباً ما يُوجّهون إليها ويتحركون منها.

ويمكن تلخيص السياسة السورية تجاه الأكراد بما يلي:

1 ـ السماح لأكراد سوريا بنشاطات ثقافية محددة.

2 ـ السماح للأحزاب الكردية بالمشاركة في الحياة السياسية السورية تحت مظلة حزب البعث الحاكم.

3 ـ عدم ممانعة الحكومة السورية في عمل الأكراد في قضايا أكراد الدول المجاورة.

4 ـ إن هذا النجاح السياسي، كان لا بد له أن ينعكس على العلاقة القائمة بين قادة الأقلية الكردية والحكومة السورية[1].

---

(1) جيرار جالديان. المأساة الكردية ص156 ـ 158.
- سعد ناجي جواد ـ دراسات في المسألة القومية الكردية ص126 ـ 135.
- جريدة التايمز اللندنية تاريخ 19/ 7/ 1976.
- صلاح بدر الدين، حول العلاقات الكردية العربية، مبادئها وواقعها، وآفاقها ص19 بيروت سنة 1991.
- التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الكردستاني ص142 ـ 143 سنة 1981.
- More.Les Kurdes Aujourd' hui. Paris 1984 p.201 - 209.

الفصل الرابع عشر

الأكراد في العراق

يقطن الأكراد في العراق المنطقة الجبلية في الشمال، والممتدة بين إيران شرقاً وتركيا شمالاً، وسوريا غرباً، في خمس محافظات هي: الموصل، وأربيل وكركوك، والسليمانية وديالى.

وقد ارتبطت المنطقة الكردية العراقية ببلاد الرافدين منذ فجر التاريخ، وازداد هذا الارتباط وثوقاً منذ دخلها الإسلام في أواسط القرن السابع للميلاد، فشارك الأكراد العرب المسلمين في أمجادهم وكوارثهم، وفي خضوعهم للمماليك والدولة العثمانية. ولم تقتصر هذه المشاركة على الأمور السياسية بل تخطتها إلى الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والديني.

وقد نزح عدد كبير من الأكراد إلى المدن الوسطى الجنوبية العربية الكبرى، إلى بغداد، والبصرى وغيرهما من المدن، واختلطوا بالعرب وتصاهروا معهم. كما رحل عدد من علماء الدين العرب إلى الجبال الكردية، وفتحوا مدارس للأكراد، وشاركوهم طرقهم الصوفية[1].

(1) محمود الدرّة ـ القضية الكردية ص131 ـ 132.
ـ باسيلي نيكتين، الكرد ص218.
ـ مس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914 ـ 1920..
ـ ترجمة جعفر خيّاط ص90 ـ 92.

وبعد نهاية القرن الثامن عشر، قام في كردستان العديد من الحركات، التي كانت تهدف إلى تحقيق مطامح الأكراد القومية. إذ رفع بعضها شعار الاستقلال لكردستان والانفصال عن الدولة العثمانية. ومن أبرز هذه الإمارات:

1 ـ الإمارة البابانية سنة 1788، التي أسسها «بابا سليماني»، الذي بنى مدينة السليمانية. وكانت تهدف هذه الإمارة إلى تأسيس حكومة كردية مستقلة في العراق.

2 ـ إمارة راوندوز سنة 1810، وقد أعلن حاكمها «محمد مصطفى بك» الذي عرف فيما بعد بالأمير الكبير استقلاله عن ولاية بغداد سنة 1820.

3 ـ إمارة الجزيرة العليا سنة 1812، بزعامة «بدرخان باشا».

4 ـ إمارة الشيخ عبد الله النقشبندي سنة 1880 في منطقة شميدان بشكل استقلال ذاتي، تحت إشراف الامبراطورية العثمانية.

وقد قضت الدولة العثمانية على هذه الإمارات جميعها وأرجعتها إلى كنف السلطنة.

لكن الحركات الكردية لم تتوقّف منذ مطلع القرن العشرين. وقد فشلت في مسيرتها التوحيدية، على الرغم من أنها كانت أكثر عمقاً ووعياً من سابقاتها، التي حدثت قبل هذا التاريخ، ولا سيما منذ مطلع القرن الثامن عشر، وحتى هذا التاريخ. لأن هذه الحركات كانت تفتقر إلى القيادات الناضجة والمنظّمة، ذات الأهداف المتبلورة، كما أنها كانت تخلو من الأحزاب والمنظّمات الشعبية، التي نهضت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية.

وممّا زاد في تقسيم الحركات الكردية وإبعادها عن بعضها البعض، انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والقضاء على الدولة العثمانية، وتقسيم منطقة كردستان إلى ثلاثة أجزاء مرتبطة بثلاث دول مستقلة، ذات كيان دولي معروف، هي: تركيا، وإيران والعراق، مما كان يستوجب معه تغيير خط وأساليب الحركات الوطنية الكردية.

إذ جرّاء تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين إنكلترا وفرنسا، فقد تقسّمت كردستان كذلك. بحيث نشأ وضع جديد تحتّم على الحركات الكردية أن تأخذه بعين الاعتبار. وبذلك لم يعد ممكناً طرح شعار الدولة الكردية كشعار مباشر يمكن تحقيقه لعموم كردستان أو لجزء منها. وصارت أمام هذه الحركات مهام أخرى وشعارات غيرها. حيث نشأت روابط مختلفة ومتنوّعة، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية بين الشعب الكردي في كل جزء من أجزاء كردستان والشعب الذي يعيش وإيّاه في ظل دولة واحدة تدير شؤونها كما هو الحال في إيران وسوريا وتركيا والعراق[1].

وهكذا أصبحت المسألة الكردية ذات سمات خاصة للأسباب التالية:

1 ـ كردستان مجزأة بين ثلاث دول: إيران، تركيا، العراق.

2 ـ إن للدول المستعمرة مصالح نفطية وستراتيجية ضخمة في كردستان، حيث آبار النفط الغنية.

3 ـ حدود كردستان الإيرانية ـ التركية، متاخمة للاتحاد السوڤياتي، وكردستان تؤلّف الحد الذي يفصل شعوب هذه الدولة عن تركيا وإيران والعالم العربي.

والمعلوم أن الدولة العراقية الحديثة تكوّنت في أعقاب الحرب العالمية

---

(1) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق. ص47 ـ 49.
- موسى مخوّل الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ـ آسيا ـ ص379 وما بعدها.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية، ص93 ـ 94.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص78 ـ 81.
- سركيس وصباح اللامي، جريدة القادسية ـ 5 تشرين الأول سنة 1991، العراق.
- محمود الدرّة، القضية الكردية ص135.
- فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية ص14 بغداد.
- سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية ص33.
- راجع دافيد سون بنجل، العراق أو الدولة الجديدة، ترجمة عماد نويهض، القدس، سنة 1933.

الأولى، بعد انكسار الدولة العثمانية، التي كان العراق بولاياته الثلاث، بغداد والموصل، والبصرة جزءاً منها، وقد احتلّت بريطانيا هذه الولايات الثلاث، وأخضعتها لسيطرتها. وفي شباط سنة 1920، أعلن البرلمان التركي الميثاق القومي، الذي اعترف بموجبه بحق تقرير المصير للأقاليم العربية جنوب خط وقف إطلاق النار.

الأكراد في ظل الانتداب والملكية

وبموجب مقررات سايكس بيكو السرية سنة 1916، التي تضمنت وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، عمدت بريطانيا إلى تنفيذ هذه المقرّرات. وفي 3 آذار سنة 1920، قررت بريطانيا أيضاً تنفيذ مقرّرات الحلفاء في مؤتمر سان ريمو، الذي وضع العراق تحت الانتداب البريطاني مباشرة، لتدريبه على الحكم الذاتي، مما أدّى إلى رفض الشعب العراقي هذه المقرّرات، وإلى نشوب ثورة سنة 1920.

وفي 27 تشرين الأول سنة 1920، شكّل عبد الرحمن الكيلاني حكومة عراقية موقتة. وفي 9 آذار سنة 1921 عقد مؤتمر القاهرة برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، تقرّر بموجبه ترشيح الأمير فيصل ابن الشريف حسين بن علي ليكون ملكاً على العراق. وفي 11 تموز سنة 1921 نصّب الأمير فيصل ملكاً دستورياً على العراق نتيجة لاستفتاء شعبي بإشراف المندوب السامي البريطاني «برسي كوكس» قاطعته بعض المناطق والمدن الكردية وبخاصّة مدينة السليمانية. وفي 23 آب توّج الملك فيصل الأول في بغداد ملكاً على العراق. وفي 21 أيلول سنة 1921، عيّن عبد الرحمن النقيب كأول رئيس للوزراء في المملكة الجديدة.

بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، نظمت بريطانيا علاقاتها مع العراق بموجب المعاهدة البريطانية ـ العراقية الأولى التي عقدت في 10 تشرين الأول سنة 1922، لمدة 20 سنة، لكن رفض الأغلبية الساحقة من العراقيين لهذه

المعاهدة، ومقتضيات السياسة البريطانية من قضية مدينة الموصل، حيث ابتدأ الخلاف حولها بين بريطانيا والجمهورية التركية الجديدة بزعامة مصطفى كمال، اضطرّت بريطانيا إلى تقصير أمد تلك المعاهدة لأربع سنوات. غير أنها اشترطت لدخول العراق بعصبة الأمم المتحدة تحقيق أمرين:

1 ـ تحديد تخوم العراق التي يتوقّف على حسمها مستقبل العراق بالذات.

2 ـ قيام مجلس تأسيسي لتوطيد دعائم الحكومة على أسس دستورية مدنية يقر معاهدة التحالف العراقية البريطانية(1).

وانتقلت بذلك صلاحيات الإدارة من المندوب السامي إلى الحكومة العراقية. وقد أثار هذا مسألة مستقبل المناطق الكردية بشكل جاد. كما احتفظ المندوب السامي عند تأسيس الحكومة العراقية بإشرافه على المناطق الكردية، فشكّل هذا الإشراف ورقة ضاغطة بيد الحكومة البريطانية، لتحصل منها على معاهدة جديدة، وامتياز جديد، خاصة، وأن مؤتمر القاهرة سنة 1921، والذي كان قد حضره عن العراق جعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية في الحكومة المؤقّتة، أشار إلى قضية الأكراد ولا سيما منهم، أكراد العراق، إذ ورد في فقرتين من فقراته:

1 ـ حالة الأقلّيات في العراق، وخاصة الأكراد وعلاقتهم بالدولة الجديدة.

2 ـ أخذ مؤتمر القاهرة قراراً يقضي بتفويض المندوب السامي البريطاني اتخاذ

---

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية ص114.
- محمد بديع شريف، تاريخ النهضة العربية الحديثة ص305.
- Ibid. p.19.
- عباس ياسر الزبدي، الثورة العربية الكبرى سنة 1920 ص175، جامعة عين شمس.
- حسين فوزي النجار، السياسة والستراتيجية في الشرق الأوسط ص498، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى سنة 1953.
- بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، ص98، تعريب نجدة هاجر، المكتب التجاري بيروت سنة 1959.
- دليل الجمهورية العراقية سنة 1960، إشراف وزارة الإرشاد ص219 ـ 221.

الخطوات اللازمة لتحديد أماني الأكراد. وقد عمل المندوب السامي في بغداد بتوصيات مؤتمر القاهرة، حيث أصدر بياناً في 16 أيار سنة 1921، جاء فيه:

إذا كان الأكراد يفضّلون البقاء في كنف الحكومة العراقية، فإن المفوض السامي مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة الحل التالي:

1 ـ فيما يتعلّق في المناطق الواقعة في لواء الموصل، والداخلة ضمن حدود منطقة الانتداب البريطاني، وهي، أقضية زاخو، والعمادية، ودهوك وعقرة، تخضع مباشرة للحكم البريطاني. فيكون القائمقامون بريطانيين يحل مكانهم تباعاً موظفون أكراد. ويتبع هذا اللواء في شؤونه المالية والقضائية إلى الحكومة المركزية في بغداد، ويرسل ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية.

2 ـ في الإدارة العامة، يراجع القائمقامون المتصرف، كما أن التعيينات الإدارية يحددها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية.

3 ـ يتدبّر المندوب السامي أمر إشراك الضباط البريطانيين في إدارة «أربيل، كويسنجق، وراوندوز»، ويتعهّد بمراعاة رغبات الأهالي في أمر تعيين الموظّفين.

4 ـ تعامل السليمانية كمتصرفية، يحكمها متصرف «شورى» يعين من قبل المندوب السامي، ويلحق مستشار إنكليزي ريثما يتعين المتصرف، ويقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه، ويخوّل المتصرّف من السلطات، ما يوافق عليها المندوب السامي، بعد استشارة المتصرّف ومجلس الدولة، فيكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين، على أن يحل محلّهم أكراد، حيثما يتوافر رجال أكفاء لهذه الغاية.

وقد أجري استفتاء في المنطقة الكردية، لمعرفة رأيهم في هذا البيان. وكانت النتيجة أن رفض سكان السليمانية فكرة الانضمام للعراق، في حين قبل

الأكراد القاطنون في لواء الموصل، وأربيل، وكركوك بمقترحات المفوض السامي البريطاني.

ومن المعروف أن الأكراد كانوا غير راغبين في الموافقة على ترشيح فيصل ملكاً على العراق، فقد وقفت الأكثرية الكردية في الاستفتاء ضد هذا الترشيح، وضد إلحاق كردستان بالعراق، ولكن عندما أجريت الانتخابات النيابية في أيار سنة 1928، اشتركت كل المناطق الكردية فيها. وفاز الأكراد بـ16 مقعداً من أصل 88 مقعداً في البرلمان العراقي. وفي سنة 1929، قدّم «اسماعيل رواندوزي» مذكرة إلى الحكومة العراقية طالب فيها:

1 ـ تشكيل لواء كردي من أقضية: «شيخان، عقرة، زيبار، العمادية، زاخو، دهوك، تلعفر وسنجار» حيث الأكثرية الساحقة من هذه المناطق هم من الأكراد.

2 ـ تشكيل مديرية عامة لمعارف الألوية الكردية، ويكون مدير المعارف كردياً، ويكون مركزه في أحد الألوية الكردية.

3 ـ تأسيس مفتشية عامة، يتولّى رئاستها أحد الأكراد، لمراقبة شؤون تلك الألوية ومراجعة المتصرفين، ويكون حلقة الاتصال بالعاصمة.

4 ـ تخصيص 20٪ من ضرائب تلك المنطقة، ومن الواردات الجمركية لتصرف على هذه الألوية.

5 ـ أن تكون اللغة الرسمية في الألوية الكردية، سواء في دواوين الحكومة، أو المدارس، ومع العاصمة هي اللغة العربية.

وفي شباط سنة 1929، تقدم ستة من النواب الأكراد هم: «جمال بابان، اسماعيل راوندوزي، سيف الله خندان، حازم سمندين آغا، محمد الجان، ومحمد صالح بن علي بمذكّرة إلى رئيس الوزراء طالبوا فيها:

1 ـ زيادة نفقات التعليم في كردستان.

2 ـ توحيد كردستان في منطقة إدارية واحدة، تكون اللغة الكردية فيها لغة رسمية في الإدارة والتعليم.

لكن الحكومة العراقية بالاتفاق مع المفوض السامي رفضت هذا الاقتراح[1].

وعلى الرغم من ذلك، ظلّت الضغوط الحكومية والبريطانية مستمرّة على الأكراد، لضمان الابقاء عليهم كمواطنين في الدولة العراقية حتى عقدت معاهدة سنة 1930 في 30 حزيران، حيث أثار توقيع هذه المعاهدة القلق بين الأكراد. إذ كان هناك فريق من زعماء الأكراد يرون في استقلال العراق بموجب معاهدة سنة 1930، وفي زوال الانتداب البريطاني عن العراق، وبدخوله عصبة الأمم خطراً يقضي على أماني الكرد في حق تقرير المصير، وفي إقامة حكومة إدارية لهم في كردستان العراقية ولذلك، أرسل هذا الفريق عرائض وبرقيات احتجاجية إلى الملك فيصل الأول، وإلى المندوب السامي البريطاني، كما أرسلوا أيضاً مذكرات عديدة إلى عصبة الأمم يطالبون فيها: «بتحقيق ما جاء في قرارات عصبة الأمم بشأن تأسيس دولة كردية» كما أنه في هذا الوقت، دخل «الشيخ محمود» إلى حدود لواء السليمانية من إيران، معلناً الثورة على الحكومة

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية ص155 ـ 156.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط 107 ـ 108.
- عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث ج2 ص290، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان.
- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص111، دار الطليعة بيروت سنة 1971.
- عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد ص96.
- ناجي شوكت، سير وذكريات ثمانين عاماً، 1894 ـ 1974. الطبعة الثالثة.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ص82، مكتبة مدبولي.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق ص71.
- لورانت شابري. سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الفصل السابع.
- عبد الأمير هادي العظام. تطوّر الحركة الوطنية ص295.
- مجيد خدوري، تحرير العراق من الانتداب.
- عبد الرحمن البزار، محاضرات عن العراق، من الاحتلال حتى الاستقلال.

العراقية، وتقدّم بطلب إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد، بأن تترك الحكومة العراقية جميع منطقة كردستان ما بين خانقين وزاخو، وأن تقام حكومة كردية، تكون تحت الانتداب البريطاني، حتى تصدر عصبة الأمم قرارها الخاص بإعلان استقلال العراق.

وكان رد الحكومة العراقية على الشيخ محمود، بأنها جرّدت حملة عسكرية قوامها لواء مختلط من الجيش العراقي للقضاء على الثورة. وبقيت الحملة حتى 13 أيار سنة 1931، حيث سلّم الشيخ محمود نفسه إلى الحكومة العراقية، التي فرضت عليه الإقامة الجبرية في المناطق الجنوبية من العراق، وظل مقيماً هناك حتى قيام ثورة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، فتركت له الحكومة حرية الإقامة في المكان الذي يريد. وقد وافته المنية سنة 1956، ودفن في مدينة السليمانية.

في هذا الوقت، ظهرت طلائع تمرّد كردي جديد في العراق بقيادة زعماء عشيرة البرزاني، يقوده الشيخ أحمد البرزاني شقيق الملا مصطفى البرزاني، في تشرين الأول سنة 1931، حين حاولت الحكومة العراقية تأسيس مخافر للشرطة في منطقة برزان منعاً لاعتداءات البرزانيين المتكررة على القرى الكردية المجاورة لقرية برزان. والمعروف أن البرزانيين كانت تنتشر بينهم عادة الأخذ بالثأر. وقد لعبوا دوراً مركزياً في الحركة القومية الكردية، ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين حتى مطلع القرن الحادي والعشرين. وأول ثورة أكسبتهم الشهرة، هي تلك التي حدثت في العهد العثماني، على يد الشيخ عبد السلام البرزاني، والتي انتهت بالقبض عليه وإعدامه، وبقي شقيقه الشيخ أحمد يتزعّم الحركة البرزانية، التي استمرّت حتى سنة 1934، وانتهت بنفي أفراد العائلة جميعاً[1].

---

(1) راجع بهاء الدين نوري. رتل با ز ني حركات برزان.
- حسن مصطفى، البرزانيون وحركات برزان 1932 ـ 1947 دار الطليعة بيروت سنة 1963.
- عزيز العقيلي، حركات برزان.
- محمود الدرّة، القضية الكردية الفصل العاشر، ثروات برزان سنة 1931 ـ 1947.
- د. حامد محمود عيسى. المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص151 ـ 152.

لكن منطقة برزان لم تهدأ، فلقد ظلّت معرّضة لأعمال العنف التي كان يمارسه البرزانيون وأعوانهم، ولا سيما منها: «خليل خوشوي». مما حدا بحكومة طه الهاشمي العراقية لإعلان الأحكام العرفية في هذه المنطقة، وإنشاء المزيد من مخافر الشرطة في «بله» مقر البرزاني في قضاء «الزيبار»، بهدف القضاء على أعمال المتمرّدين الذين كانوا ينشطون في هذا الإقليم. وفي آب سيّرت فرق عسكرية لتأديب المتمرّدين والقضاء على متسبّبي الفتن، كما أرسلت فرقتين من المدفعيّة لحراسة الحدود التركية والإيرانية وسدّها في وجههم، وتمكنت بعد ذلك من اجتياح المنطقة الكردية والقضاء على الكثير من الثائرين، وقد فرّ على أثر ذلك خليل خوشوي إلى إيران، وقدم 63 من أتباعه إلى المحاكمة، حيث حكمت المحكمة العسكرية على تسعة منهم بالإعدام. في حين تمكّن الملا مصطفى البرزاني من الهرب، وتزعّم العصيان من جديد، وقام بعمليات اغتيال لكبار موظفي الحكومة. ممّا حدا بالحكومة العراقية ثانية إلى إرسال قوّة عسكرية إلى المنطقة واحتلالها في شباط سنة 1936، وقتل خلالها خليل خوشوي، وتفرّق رجاله، بينما التجأ مصطفى البرزاني إلى الجبال على الحدود العراقية ـ الإيرانية ـ التركية[1].

ظلّت كردستان هادئة نسبياً، خلال السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية، وقد عانى العراق من جراء هذه الحرب أزمة اقتصادية خانقة. وقد شملت هذه الأزمة جميع المناطق العراقية دون استثناء. لكن المناطق الكردية

---

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية ص203.
ـ راجع أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت.
ـ أحمد فوزي. قاسم والأكراد، خناجر وجبال ص95 ـ القاهرة سنة 1961.
ـ د. حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص162.
ـ جيرارد جالديان، المأساة الكردية في العراق ص98 وما بعد...
ـ دانا ادمز شمرت رحلة إلى رجال شجعان ص146.
ـ حسن مصطفى، البرزانيون وحركات برزان، دار الطليعة ـ بيروت.
ـ صلاح سعد الله، المأساة الكردية في العراق، ص84.

الشمالية كانت المتضرّر الأكبر. وانعكست هذه الحالة على الملا مصطفى البرزاني وأتباعه المحتجزين. فقد ساءت حالتهم المادية، فأبلغ الملا الحكومة بالحالة الاقتصادية السيئة في برزان، فوعدت بالمساعدة. وقد كان النفوذ البريطاني يتحكّم في المنطقة آنذاك، ممّا حدا بالملا مصطفى البرزاني إلى الهرب من محلّة إقامته الاجبارية في السليمانية، وعاد عبر الحدود الإيرانية إلى برزان في تموز سنة 1943. وكانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تسود المنطقة مهيأة لمعاودة نشاطه الثوري ضد الحكومة العراقية. لذلك أخذ على الفور يدعو الأكراد للالتحاق به، ولإعلان التمرد على السلطة المركزية. ومن بعدها، أخذ يهدّد السلامة العامة من جديد، ويعرّض المواصلات للخطر، بما كان يشنُّ أتباعه من هجمات على السابلة والسيارات، حتى استفحل أمره. ولم يكن للجيش العراقي حرية العمل في ذلك الوقت، وخاصة، بعد فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941. فقررت الحكومة معالجة الأمور بالوسائل السياسية، وعينت في الوزارة التي كانت قائمة وزير دولة كردياً هو «ماجد مصطفى» وطلبت إليه التفاهم مع البرزاني. ونجح الوزير مصطفى بمهمته، وسلّم البرزاني نفسه للجيش العراقي في 7 كانون الثاني سنة 1944، وجيء به إلى بغداد، بعد أن تمّ الاتفاق معه على الإقامة فيها، وأن يسلّم أتباعه الأسلحة التي بحوزتهم. ومقابل ذلك يعاد أخوه الشيخ أحمد إلى برزان، وتزوّد المنطقة بالمواد الغذائية والألبسة. وكانت المباحثات بين الوزير ماجد مصطفى، والملا مصطفى البرزاني قد تمخّضت عن تقدم البرزانيين بالمطالب التالية.

1 ـ تشكيل ولاية كردية تضم كركوك، والسليمانية، وأربيل وأقضية الموصل ـ ودهوك، وزاخو، وعقره، وسنجار والشيخان وخانقين.

2 ـ تمتّع الولاية الكردية باستقلال ذاتي في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.

3 ـ اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية الكردية.

4 ـ تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات في بغداد، ووزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان.

5 ـ إعادة الشيخ أحمد البرزاني مع أتباعه إلى برزان.

6 ـ تزويد سكان منطقة برزان بالمواد الغذائية والألبسة.

7 ـ تحسين الإدارة المدنية في المنطقة بوجه عام.

8 ـ عزل ونقل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة السلطة.

9 ـ أن يعمل موظفون أكراد منتخبون كضبّاط ارتباط في المناطق المضطربة ويعاد إنشاء مراكز الشرطة بعد أن تسحب التجريدات العسكرية العراقية.

وكانت المطالب الحكومية إلى الملا مصطفى البرزاني:

1 ـ أن يسكن الملا مصطفى البرزاني بعيداً عن منطقته، أو أن يعبر الحدود إلى إيران، أو أن تفرض عليه الإقامة الجبرية في بيران.

2 ـ أن يسلّم أتباعه الأسلحة التي بحوزتهم.

3 ـ إنشاء مخافر على الحدود وفي القصبات والقرى التي اعتبرت معاقل الثوّار وقد عين ضابط كردي هو بهاء الدين نوري متصرفاً للواء السليمانية.

كما أن الحكومة البريطانية كانت قد اعترضت على ضرورة التدخّل لوقف الأعمال العسكرية ضد الأكراد، خاصة في ظروف الحرب العالمية، لذلك فقد نصح السفير البريطاني في بغداد السير «كيناهان كرنواليس» كلاً من ولي العهد، ونوري السعيد رئيس الوزراء بضرورة التفاهم مع القادة الأكراد ومحاولة التعاطف مع مطالبهم ومعالجتها أفضل من ذي قبل. وأشار السفير إلى أن حكومته لن تسارع إلى نجدة الجيش العراقي في أعماله العسكرية ضد الأكراد، ما دامت الحكومة العراقية متورّطة في كردستان، لأن من في المنطقة لم يكن يهمّ الحكومة العراقية وحدها.

كذلك الأمر، مارس السفير البريطاني ضغطاً مماثلاً على البرزانيين

واجتمع بالملا مصطفى البرزاني، وطلب منه أن يوقف أعمال الفوضى، وأن يقبل عروض الصلح، لأن الأعمال التي يقوم بها تثير ارتباكاً وتعقيداً للمجهود الحربي البريطاني وأن بريطانيا ستعتبر نشاطات الملا مصطفى موجّهة إليها، ومعادية أيضاً.

وقد تسلم السفير البريطاني رسالة من الملا مصطفى البرزاني،يبدي فيها استعداده لقبول المعالجة، وأن يطلب إلى الحكومة العراقية أن تعفو عنه، وتطلق الزعماء والسجناء، وتسمح بعودة المبعدين إلى ديارهم، وتعهّد بأن لا يحدث تمرّد وعصيان في هذه المنطقة ما دام حياً[1].

وفي ذلك الوقت، الذي برّت الحكومة العراقية بجميع وعودها ونفّذتها فإن الملا مصطفى البرزاني لم ينفّذ أي شرط من شروط الحكومة. فلم يسلّم الجنود والشرطة الهاربين، كما لم يسلم الأسلحة والتجهيزات الحكومية، التي استولى عليها أتباعه خلال هجماتهم على المخافر.

وهكذا بإخلاء مخافر الشرطة في منطقة برزان، انهارت هيبة الدولة في المنطقة، وخاصة، أمام رؤساء العشائر الكرد المعارضين للملا مصطفى، كما كان لهذه الأعمال أسوأ الأثر على سمعة الحكومة وهيبتها، لا في منطقة برزان فحسب، بل وفي المنطقة الكردية بكاملها. فتعاظمت شوكة الملاّ، وتضخّمت موارده الحربية، بحيث ما عاد بالإمكان إخضاعه بحملة تأديبية على نطاق ضيّق. وبعد أن كان رئيساً عشائرياً، أصبح في ظل الظروف الجديدة زعيماً قومياً. ولم يكد العام ينتهي حتى كان الملا مصطفى البرزاني يملك قوّة مسلحة قوية، ويتبعه

---

(1) عبد الرحيم ذو النون. تصوّر الحركة الوطنية ص270.
- إسماعيل أحمد ياغي، تطوّر الحركة الوطنية العراقية ص155 و156.
- محمود الدرّة، القضية الكردية ص203 ـ 205.
- د. صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر ص322، القاهرة.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج6 ص287.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص99 ـ 101.

المئات من رجال القبائل. وممّا زاد في الطين بلّة تعيين بعض الضباط الأكراد المتطرّفين في ميولهم القومية في المناصب الإدارية في منطقة برزان نفسها. فاستغلّوا فرصة وجود البرزاني في المنطقة لبث النعرة القومية العنصرية، ولتحويل حركة الملا مصطفى البرزاني من حركة اقطاعية إلى حركة كردية ضد الحكومة العراقية، التي يمثّلونها وأن يخرج هو بالنتيجة كأقوى شخصية في المنطقة الكردية بأسرها. وصار يعامل الموظّفين الحكوميين كما لو كان طرفاً آخر.

وقد أحيل هؤلاء الضباط فيما بعد على التقاعد، فالتحقوا بالملا مصطفى. وهكذا اعتبر رؤساء العشائر الكردية سياسة الحكومة هذه نوعاً من الضعف ودليلاً على عظم منزلة الملا مصطفى عندها. فصاروا يتودّدون إليه ويخشونه، فانضم إليه محمد آغا الزيباري رئيس عشيرة الزيباريين، ومحمود خليفة صهر رئيس قبائل **برادوست**، ودينو السيد طه، ومير صادق ومير قادر رئيسا قبائل **برادوست**، وفريق من عشائر الريكان، والدوسكي.

كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، يميل إلى الاستجابة لعدد من النقاط التي تتعلّق بإصلاح الإدارة، فكان يحمل مشروعاً سياسياً بخصوص منح الأكراد نوعاً من الحكم الذاتي، لا سيما حقّهم بالشؤون الثقافية والإدارية. لكن ميول نوري السعيد هذه، اصطدمت بمعارضة قويّة من جانب الوصي عبد الإله، وبعض الوزراء وأعضاء البرلمان. وتحت وطأة المعارضة الشديدة، استقالت الحكومة وتشكّلت حكومة جديدة، وبقيت المطالب القومية الكردية من دون تنفيذ.

تشكّلت الوزارة الجديدة برئاسة «حمدي الباجه جي» في 4 حزيران سنة 1944، وعيّن فيها أحد كبار رجال الأكراد «توفيق وهبي» وزيراً للاقتصاد والذي كلّف بإدارة المفاوضات مع الأكراد. لكن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة، رغم الزيارات التي قام بها إلى المناطق الكردية في أربيل والسليمانية. فقد أصر الأكراد على ضرورة تنفيذ وعود نوري السعيد السابقة، وما تم الاتفاق عليه مع

حكومته. وقد قام الملا مصطفى البرزاني مع رجاله بالاستيلاء على مخازن القمح، وتوزيعه على أنصاره.

إزاء هذا الموقف المتردّي، تدخّلت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها في العراق، وطلبت من الحكومة العراقية المبادرة بالإصلاحات الإدارية والاجتماعية، التي طرحها نوري السعيد. كما تدخّل السفير البريطاني أيضاً لدى الأكراد، وطلب منهم، إبداء شيء من المرونة والتخلي عن طلباتهم المتشدّدة. وقد وصف السفير البريطاني في رسالة إلى حكومته الملا مصطفى البرزاني بأنه «قاطع طريق، ولا يهمّه انتعاش الأكراد بقدر ما يهمّه الحفاظ على نفوذه الاقطاعي» محذراً الملا بأنه إذا ما استمرّ في أن يكون مصدر قلاقل، فلن يكون هناك من مبرّر لمنع الحكومة العراقية من اتخاذ إجراء عسكري ضدّه[1].

لكن الملا مصطفى البرزاني لم يستجب لهذه التهديدات. وفي حزيران سنة 1944، تم تأليف لجنة «آزادي» الكردية في برزان، للتنسيق بين الأحزاب والمنظمات الكردية، حيث زارت مناطق، راوندوز، وبراد وست، ولولان، وبالك، ووريات، والعمادية، وسرسنك، وبادني، ودهوك، وعقرة، وبعض قرى المسيحيين في الغرب. وكان غرض مصطفى البرزاني من هذه الزيارات.

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطوّرات السياسية في العراق ص131 ـ سنة 1921 ـ 1935 بغداد.
- إسماعيل أحمد ياغي. تطوّر الحركة الوطنية العراقية ص264.
- عبد الرزاق مطلق الفهد، الحركة العمالية في العراق ص70 القاهرة سنة 1950.
- سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية ص39، دار الشرق، بيروت.
- عبد الرحيم ذو النون، العراق في الحرب العالمية الثانية 1939 ـ 1945 ص272 القاهرة سنة 1972.
- حسن مصطفى البرزانيون وحركات برزان ص166.
- جلال الطالباني. المرجع السابق ص142.
- محمود الدرّة، القضية الكردية ص210 ـ 211.
- د. حامد محمد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص177 ـ 179.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص100.

1 ـ إظهار نفوذه بين العشائر الكردية.

2 ـ بث الدعاية ضد الحكومة، وإضعاف نفوذها.

3 ـ استمالة الرؤساء المناوئين للحكومة.

4 ـ اكتساب حلفاء جدد.

كما باشر في الوقت نفسه، بمراسلات واتّصالات مع موظفي الدولة ورجال الجيش والسفارة البريطانية في بغداد، بشأن الحالة القائمة في كردستان، ومطالباً بالاستقلال الذاتي للأكراد. ممّا جعل الكثير من الأكراد يتودّدون إليه، وينضمون إلى صفوفه. وقد استطاع من خلال هذه الجولات استمالة عدد من رؤساء العشائر المناوئين له والموالين للحكومة. واكتسب حلفاء جدداً للمعركة التي كان يخطّط لها، ضد الحكومة العراقية.

وفي كانون الأول سنة 1944، تجدّدت غارات مصطفى البرزاني ورجاله على مخافر الشرطة العراقية، ووضع اليد على أموال الدولة في منطقته، ترافقها المطالبة بالعفو عن البرزانيين. ممّا جعل الحكومة العراقية تصدر في آذار سنة 1945 قانون عفو عن الملا مصطفى البرزاني وأعوانه من الذين اشتركوا في العصيان ضد الحكومة في شباط سنة 1944.

ومع هذا كله، فإن الاتّصالات بين مصطفى البرزاني والحكومة العراقية لم تصل إلى نتائج إيجابية، ممّا دفع الفريقين إلى الصدام من جديد. وقد شجع على ذلك:

1 ـ إصدار الحكومة قانون العفو العام عن البرزانيين، وقد أدّى ذلك إلى شعور الملا مصطفى البرزاني بالانتصار. ورفع من قوّته المعنوية المتصاعدة ذلك المخزون الكبير من الأسلحة لديه، بالإضافة إلى انتشار الفكرة القومية لدى الكرد.

2 ـ التحاق مجموعة من الضباط الأكراد بحركة البرزاني، مستغلّين هذه الحركة لبث النعرة القومية، وتحويلها من حركة إقطاعية إلى حركة قومية.

وعلى رأس هؤلاء الضباط: «الرائد عزت عزيز من العمادية، والمقدم أمين راوندوزي، قائمقام راوندوز سنة 1944، والنقيب عبد العزيز الكيلاني ابن الشيخ عبد الله أفندي الكيلاني أكبر زعيم صوفي كردي في شمال كردستان إيران، والنقيب ميرجاج أحمد من زاخو، والرائد مصطفى خوشناو من كوسنجق، والرئيس عبد الله الشمزيني وغيرهم من الضباط . . .

3 ـ جولات الملا مصطفى البرزاني في كردستان، التي أظهر فيها نفوذه بين العشائر، واكتسب فيها حلفاء جداً.

وقد تابع البرزانيون تعدّياتهم على مخافر الشرطة والمؤسسات الحكومية. وقتل أثناء هذه التعديات خالد مصطفى البرزاني، ممّا أدّى إلى رد فعل عنيف من جانب البرزانيين، كان من نتيجته اجتياح مخافر الزيبار، وبله، وبيره كيره، ودينادته، إضافة إلى قطع الطرقات وتخريبها، وهدم القناطر والجسور، واجتياح سراي الحكومة، ودائرة البريد في منطقة برزان.

إزاء هذه الأعمال التخريبية المتتالية، وعدم انصياع البرزانيين للقوانين وعدم تلبية الطلبات المتكررة لوقف القتال. قرّرت الحكومة العراقية في 18 آب سنة 1945، احتلال منطقة الزيبار، وبرزان عسكرياً، لإعادة الأمن والنظام إلى المنطقة. وكانت الخطّة التالية:

1 ـ تشكيل مجلس عرفي للنظر في قضايا المنطقة الكردية، أوضحت فيه أسباب الهجوم العسكري على الأكراد.

2 ـ إعلان الإدارة الأحكام العرفية في لواء الموصل، وأربيل، وفي المناطق الكردية في قضاء الزيبار، والمناطق المجاورة، ابتداء من 19 آب 1945.

3 ـ بدء الهجوم العسكري البري العراقي تسانده القوّات الجوّية البريطانية، بإشراف الجنرال «رانتون» واحتلال منطقة برزان، وبله ومن ثم السيطرة على غالبية المناطق الكردية.

وقد أدّى هذا الهجوم إلى هزيمة مصطفى البرزاني واندحاره. بحيث تراجع إلى الحدود الإيرانية في منطقة مهاباد، حيث لا توجد قوات إيرانية أو سوفياتية. وقد لعبت القبائل الكردية الموالية للحكومة العراقية دوراً رئيساً في القضاء على الحركة الكردية البرزانية، لا سيما منها قبائل «الرادوست بقيادة زعيمها محمود خليفة، وقبائل الريكان بزعامة كلحي آغا، وقسم من قبائل الزيباريين بزعامة أحمد آغا محمود، وأكثرية شيوخ القبائل الكردية، التي كانت رفضت زعامة مصطفى البرزاني، ووقفت إلى جانب الحكومة.

وبعد هذا الانتصار للجيش العراقي، وهزيمة مصطفى البرزاني وأتباعه أسدل الستار عن الحركة البرزانية الثانية التي استنزفت قدرات الجيش العراقي، وأرهقت ميزانية الدولة، وعرّضت الحياة السياسية في العراق للفوضى.

وفي لجوء البرزاني إلى إيران حاول أن يكسب تأييد الحكومة الإيرانية، التي لم تكن أقلّ صلابة وشدّة من الحكومة العراقية. وقد طلب الجيش الإيراني من البرزاني وأتباعه تسليم سلاحهم، وأن تقصف الطائرات والمدفعية الإيرانية كافة المراكز التي يتواجد فيها البرزانيون، وقطع طرق التموين عليهم، وضرب كل القوى التي تسهّل لهم ذلك.

إزاء هذه الحالة أجبر البرزانيون على التراجع إلى الحدود العراقية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني، بعد أن سلّموا أسراهم من الإيرانيين إلى الجيش الإيراني. في حين لجأ الملا مصطفى البرزاني إلى منطقة جبلية شمال برزان. وبمجرّد دخول البرزانيين بقيادة الشيخ أحمد إلى العراق قبضت عليهم السلطات العراقية، ووضعت كل من استسلم تحت المراقبة الدقيقة.

وأصدرت الحكومة العراقية في 14 أيار سنة 1947 بياناً أعلنت فيه أنها ستتّخذ التدابير اللازمة ضد مصطفى البرزاني وأتباعه، واحتلت جميع المواقع العسكرية الستراتيجية في المنطقة. مما حدا بالبرزانيين بأن يتجهوا إلى تركيا ومنها إلى إيران مرّة ثانية.

وفي فجر 17 حزيران سنة 1947، نفَّذت الحكومة العراقية أحكاماً بالإعدام شنقاً على أربعة ضباط من الجيش العراقي، الذين قاتلوا مع قوات مصطفى البرزاني، كما حكم أيضاً على الشيخ أحمد البرزاني بالإعدام، ثم خفّف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبّدة. ولم يفرج عنه هو وسبعة من رفاقه إلا بعد قيام ثورة تموز سنة 1958، بزعامة عبد الكريم قاسم[1].

أصيبت الحركة السياسية الكردية العامة بضربة قاتلة بعد القضاء على جمهورية مهاباد في إيران سنة 1947، وضرب العناصر الكردية المناوئة للحكم في إيران، والضربة العسكرية التي تلقّاها الأكراد البرزانيون وحلفاؤهم في العراق سنة 1947. ولم يعد للحركات الكردية نشاط ظاهر سوى ما كان يصدر من وراء المعسكر السوڤياتي (سابقاً) من منشورات ومطبوعات، ترسل سداً إلى الأكراد، إلى جانب فعاليات فريق الشباب الكردي الذي اتّكل على الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) في مسيرته القومية، ووجد هؤلاء الشباب في الأحزاب الشيوعية الاقليمية في تركيا وإيران، والعراق، وسوريا عوناً على تبنّي حركتهم التي

---

(1) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد ص108.

- Ibid. p.17, 56.
- دانا أدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان ص162.
- كريم زه ندى، حركة كردستان وأذربيجان التحررية ص28 مطبعة كامل ران السليمانية، العراق سنة 1960.
- محمود الدرّة، القضية الكردية، ص225.
- أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق ص28 القاهرة.
- وثائق البلاط الملكي العراقي، ملف ج/10/ قرار مجلس الوزراء تشرين الأول سنة 1945، مسلسل 568 و.ع.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص189 ـ 195.
- جيرار جالديان، المأساة الكردية ص100.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص85.
- مسعود البرزاني، البرزاني والحركة الكردية، ص57.
- جلبلي جليل، لارايف حسرتيان ـ شاكر محويان، أولغا جيغالينا ـ الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة. د. عبد حاجي الفضل السادس ص217. أكاديمية العلوم السوڤياتية، معهد الاستشراق، موسكو.

اتّضحت في برنامج القاضي محمد لدى إعلانه عن قيام جمهورية مهاباد، وفي الشعارات التي حملتها جمعية شباب كردستان في إيران، وفي المنشورات الشيوعية التي غمرت العراق بعد قيام الحكم الجمهوري فيه، وفي النشاط السياسي للأحزاب والجمعيات السياسية السرّية التي أعلن تشكيلها فريق شباب أكراد العراق. وقد زاد هذا الأمل بعد عودة مصطفى البرزاني إلى العراق، وتأسيسه الحزب الديمقراطي الكردستاني (بارتي ديموقراتي كوردستان) العلني، وتعاونه مع رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم.

الأكراد في ظل الجمهورية

أعلنت حكومة عبد الكريم قاسم فور قيامها، في الدستور الموقّت الصادر في 27 تموز سنة 1959، الحريات الديموقراطية، وخاصة في المادة الثالثة من الدستور، التي نصّت على «أن المجتمع العراقي أساسه التعاون الكامل بين المواطنين كافة، وعلى احترام حقوقهم وحرّياتهم، وتضم هذه الأمة العرب والكرد. ويضمن الدستور حرياتهم الوطنية في إطار الوحدة العراقية».

وكانت هذه أول مرّة لدولة تضم جزءاً من كردستان تعترف دستورياً بالحقوق الوطنية للشعب الكردي. وقد فتحت الثورة العراقية في مراحلها الأولى آفاقاً رحبة أمام العرب والأكراد وباقي الأقليات العرقية والدينية، لإقامة حكم وطني. كما بدأت صفحة جديدة في العلاقات بين الأكراد والسلطة المركزية. فقد سمح عبد الكريم قاسم بعودة الملاّ مصطفى البرزاني إلى بغداد في 6 تشرين الثاني سنة 1958، بعد أن قضى في الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) أكثر من عشر سنوات، وخصّص له قصر نوري السعيد لينزل فيه، وليكون سكناً له.

وفي 16 نيسان سنة 1959، وصل رفاق البرزاني. وكان عددهم حوالي 784 من الرجال والنساء والأطفال، واستقبلوا من لدن الشعب العراقي استقبالاً حافلاً. وقد أمر مجلس الإعمار ببناء مدينة سكنية كاملة للعائدين في برزان. كما خصّصت الحكومة مرتّباً لكل فرد برزاني قادم وسمحت بصدور 14 صحيفة كردية، منها صحيفة «خابات أو الكفاح».

وبالمقابل أبرق البرزاني إلى الرئيس عبد الكريم قاسم، يشكره على قراره بالسماح له ولرفاقه بالعودة إلى الوطن. ومما جاء في تلك البرقية:

«إني وزملائي نعاهدكم باسم الشعب الكردي على مواصلة النضال في سبيل تدعيم كيان الجمهورية وصيانها، بالتضامن مع إخواننا العرب ضد جميع محاولات الاستعمار وعملائه. وإني أعتبر نفسي وزملائي جنوداً في طليعة المناضلين في الدفاع عن جمهوريتنا الفتيّة، جمهورية العرب والكرد تحت قيادتكم».

وقد أصبح الكرد على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم فشاركت العناصر الكردية القوات الحكومية العراقية في ضرب أية حركة تهدّد الحكم، ومنها حركة عبد الوهاب الشوّاف في محافظة الموصل، وأحداث مدينة كركوك، في كانون الثاني سنة 1960. ووافقت وزارة الداخلية العراقية للبرزاني بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وعمل هذا الحزب بنجاح على بث الدعوة القومية بين الأكراد[1].

إن الفترة التي تمتّع بها العراق بالحرية في عهد عبد الكريم قاسم كانت قصيرة. فسرعان ما تحوّل إلى دكتاتور عسكري. كما أن الوفاق بين الملاّ

---

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية، ص274 ـ 276.
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص198 ـ 199.
- دستور الجمهورية العراقية سنة 1959. المادة 3.
- Gerald Chaliand. les kurdes et kurdistan. p.246 paris 1981.
- وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ 1981، تقييم ثورة أيلول ص5.
- محمد عزيز الهماوندي، الحكم الذاتي لكردستان العراق ص94، جامعة القاهرة 1986.
- موسى مخّول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ـ آسيا. القضية الكردية ص385 ـ 387.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية ص88 ـ 89.
- مسعود البرزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث، الوثيقة رقم 6 ص195.
- مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة بيروت سنة 1970.
- مجلة الثقافة الجديدة. العدد 10 كانون الثاني سنة 1970.

مصطفى البرزاني وعبد الكريم قاسم، لم يدم طويلاً. فلم تمض تسعة أشهر على تأليف حزب البارثي، حتى أجريت عملية تصفية أعضائه. وبعدها، أمرت الحكومة العراقية بإيقاف عمل الحزب وفروعه، ومنعه من ممارسة أي نشاط علني، وعطّلت جريدته.

وفي سنة 1960، أخذت الحالة بالتدهور بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) وأنصاره. فاتهمه الحزب بعدم الوفاء بالتزاماته تجاه المنطقة الكردية، وأنه لا يرغب في منح الأكراد الاستقلال الذاتي، على النحو الوارد في برنامج الحزب المذكور، ويماطل في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي طلبها الكرد. كما اتّهمه الحزب أيضاً بعدم تنفيذ المادة الثانية من الدستور الموقت، والتي تشير إلى الحقوق القومية للكرد. فبدأت صحيفة «خابات» تنتقد الحكم، وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، والأوضاع الاستثنائية، وإنهاء الفترة الانتقالية، والشروع في إجراء انتخابات حرّة. كما طالبت بإطلاق السجناء والسياسيين، والكف عن مطاردة الحياة الحزبية والنقابية. مما دفع بالرئيس عبد الكريم قاسم، إلى إغلاق مقار حزب البارتي، وملاحقة قادته، واعتقال أعضائه. كما أمر بإيقاف صحيفة الحزب عن الصدور في آذار سنة 1961. مما دفع بالملا مصطفى البازاني إلى إعلان الثورة على الحكومة العراقية، والتي شملت معظم ألوية كردستان العراقية في آن واحد. مع العلم أن الحكومة العراقية، زعمت بأنها وفت بأكثر وعودها في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كردستان.

وفي مؤتمر صحافي عقده عبد الكريم قاسم في 23 أيلول سنة 1961، كشف فيه النقاب عمّا فعله مع البرزاني وميليشياته المسلحة، فقال قاسم: «إن البرزانيين كانوا خارج العراق، وأعيدوا إلى بلادهم معزّزين مكرّمين بعد الثورة، فقد قلنا إن أعمالهم قد حدثت في عهد الحكومة البائدة، وباشرنا الصرف على منطقتهم وإعمارها، وأن تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم، ورفع مستواهم. وحتى تنتظم حالتهم، خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل

برزاني قادم من الخارج: فللمتزوج راتب قدره 45 ديناراً، وللمتزوج الذي له أولاد 50 ديناراً، ولكل شخص أعزب 35 ديناراً. ويسري ذلك على جميع البرزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعت الحكومة لتعيين الأشخاص الذين يجب أن يعيّنوا بالنظر لمؤهلاتهم العلمية كموظفين في الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خصّصت الحكومة رواتب لكل عائلة برزانية، كان قد سجن بعض أفرادها في العهد المباد، وتتراوح هذه الرواتب ما بين 30 إلى 150 ديناراً. . . وأن الشيخ أحمد البرزاني يتناول راتباً قدره 150 ديناراً شهرياً، وأن الملا مصطفى البرزاني يتناول شهرياً 500 دينار. وأن هذه الرواتب لم تنقطع حتى هذه اللحظة. وأن الحكومة صرفت 522183 ألف دينار لإعمار منطقة برزان وطرقها والكهرباء فيها، والمشاريع العمرانية الأخرى. . . وإننا فكّرنا بمشروع «ديزان»، وهو مشروع زراعي يعمّر منطقة كبيرة، لكي نبدّل من طبيعة البرزانيين، من طبيعة الفظاظة إلى الطبيعة المدنية.

وهكذا يكون عبد الكريم قاسم مكّن مصطفى البرزاني وأتباعه الذين جاء بهم من الاتحاد السوڤياتي، من استعادة نفوذه وسيطرته على منطقته، بعد أن افتقدها طيلة الأعوام الثلاثة عشر، التي كان فيها مبعداً عن العراق.

في المقابل أعلن الملاّ مصطفى البرزاني وأتباعه الذين جاء بهم في 9 أيلول سنة 1961، بقيادة حزب البارتي، الثورة ابتداء من زاخو شمالاً إلى السليمانية جنوباً، ولم تشهد نظيرها البلاد منذ سنة 1921. وقد انصبّت الهجمات البرزانية على الأكراد الموالين للحكومة، وعلى الجيش العراقي.

إن هذه الثورة بقيادة مصطفى البرزاني، لم تكن ثورة عصيان مسلح يتّسم بطابع رئيس قبيلة، أو زعيم محلّي، كما جرى في ثورات كردستان العراقية السابقة. إنما كان مخطّطاً لها مسبقاً، وحتى قبل ثورة 14 تموز سنة 1959. وقبل أن يعلن مصطفى البرزاني ثورته، كان الجو في جميع منطقة كردستان العراقية مهيئاً لهذا الحدث. ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

1 ـ سيطرة البارتيين بمساعدة الشيوعيين في 8 آذار، في منطقة الموصل.

2 ـ سيطرتهم على منطقة كركوك في 14 تموز سنة 1959.

3 ـ إخضاع العشائر الكردية المناوئة لهم، بمساعدة الحكومة العراقية برئاسة عبد الكريم قاسم.

4 ـ كسب تأييد الشباب القومي الكردي.

5 ـ انضمام عشيرة «عباس مامند» من لواء السليمانية، وعشيرة «عبد العزيز الحاج ملو» في لواء الموصل الشمالي إلى حزب البارثي.

6 ـ معاملة العشائر الزيبارية، والهركية، والديوالي، والريكانية، والكالحي، والميزوري، وأنصار لولان بقسوة من قبل حزب البارتي، ومعظم هذه العشائر تقطن لواء الموصل.

7 ـ إن عبد الكريم قاسم، الذي جمع السلطات كلها بشخصه، قد انتزع من الجيش المبادرة، ثم أمر هذا الجيش بأن لا يقوم بأي حركة عسكرية ضد الثائرين، إلا دفاعاً عن النفس، وأن لا يدخل مطلقاً في الصراع الدائر بين القبائل الكردية. ثم إنه ترك لحزب البارتي حركة العمل في الجيش العراقي.

8 ـ الوجود العسكري العراقي الكبير، وغير المؤثّر على الإطلاق في جنوب البلاد على مقربة من الكويت.

9 ـ إن تأثير الميليشيات الكردية المعروفة باسم «الجحوش» والتي تمّت تعبئتها من العشائر الكردية المناوئة للبرزانيين، كان بسيطاً جداً، ويمكن القول بأن هذا التأثير لم يتعدَّ نطاق حدود العشيرة تقريباً.

10 ـ حتى نهاية 1962، كان الجيش العراقي ينفّذ عملياته في المناطق السهلية من كردستان، معتمداً على الضربات الجوية لحماية الأماكن الستراتيجية، مثل حقول النفط في كركوك.

11 ـ اتصال المعارضة العراقية بقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعرضهم عليهم حكماً ذاتياً، مما زاد من صلابة هذا الحزب.

12 ـ رغم التخطيط المسبق لهذه الثورة، الذي حاول فيه مصطفى البرزاني إبعاد الطابع القبلي عنه، كما جرى في السابق، فإن الحركة لم تكن مختلفة عن سابقاتها. فلقد قامت على أسس عشائرية، كل عشيرة كان لها مسؤولية واحدة، ألا وهي الدفاع عن منطقتها، وصدّ أي هجوم من قبل الجيش العراقي عليها. وعلى الرغم من أن الملا مصطفى البرزاني اعتبر القائد الأعلى للحركة، لكنه لم تكن هناك قيادة، أو بناء قيادي موحّد، أو أية خطة عمل موحّدة.

وبعد سنة واحدة من القتال الدامي والمرير، ظهر فيه الجيش العراقي بأنه الأقوى، والأكثر تنظيماً، والأحسن تسليحاً. وقد استطاع أن يعيد أراضي كان قد تركها منذ سنة 1961، وأن يحصر الميليشيات الكردية المسلّحة أو «البيشمركة» في زاوية المثلّث: العراقي ـ الإيراني ـ التركي، وفي المراحل الأخيرة من القتال، بدا أن قدرة البيشمركة على الصمود، كانت تعود إلى الدعم العسكري والتسليح الإيراني بسبب المشاكل التي كانت قائمة بين العراق وإيران آنذاك على شط العرب[1].

---

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية، ثورة كردستان عام سنة 1961 ص296 وما بعدها. . .

ـ د. حامد عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص198 وما بعدها. . .

ـ صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص97 ـ 98.

ـ موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، ص387.

ـ مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحرّرية الكردية.

ـ د. عبد الفتّاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية ص130 ـ 131.

ـ عبد الغني علي يحيى، كتاب متصرفية لواء الموصل، رقم س سنة 1920 5 أيلول سنة 1964، إلى قيادة الفرقة الرابعة، تحت عنوان سرّي جداً.

ـ جريدة الفجر الجديد البغدادية العدد 462 ـ 4 آب سنة 1961.

ـ وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، تقييم ثورة أيلول ص8.

ـ Ibid. p.294.

في هذه الثورة، رغم فداحة الخسائر التي أحدثتها بشرياً ومادياً وثقافياً واجتماعياً يرى البعض فيها:

1 ـ إنها حركة كردية بامتياز، هدفها الحصول على الحكم الذاتي لكردستان العراق.

2 ـ إن الكرد المشتركين في الحركة كانوا ينتمون جغرافياً إلى العراق، وكانت الحركة عراقية في أهدافها.

3 ـ كان لهذه الثورة مضمون سياسي في شكل إصلاحات تضمّنها برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني.

4 ـ كانت الحركة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني سياسياً وعسكرياً، وتحت قيادة رئيس الحزب، الملاّ مصطفى البرزاني.

في حين يرى أكثر الباحثين في القضية الكردية، أن العامل الخارجي لم يكن بعيداً عن أسباب هذه الثورة، ومن ثم اندلاعها ودعمها. فالوثائق السرّية العراقية والعربية والأجنبية لم تبرّئ شركات النفط، وإيران، والاتحاد السوڤياتي (سابقاً) وتركيا، وسوريا.

القضية الكردية في ظل حكم البعث

في 8 شباط سنة 1963، وقع انقلاب عسكري في العراق، انتهى بمصرع عبد الكريم قاسم، وتولّى عبد السلام عارف وحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة أحمد حسن البكر، وكلاهما من العسكريين، الأول رئيساً للجمهورية، الثاني رئيساً للوزراء. وقد باشر عبد السلام عارف عقب نجاح الانقلاب، في الدخول في مفاوضات مع الأكراد. ونجح في اقناعهم بأنهم سيحصلون على شيء قريب من الاستقلال الذاتي. وفي 19 آذار سنة 1963، أصدرت الحكومة العراقية قراراً، اعترفت فيه للشعب الكردي بالحقوق القومية، على أساس اللامركزية الإدارية، كما أعلنت أن مجلس قيادة الثورة، قد أقرّ الحقوق القومية

للشعب الكردي، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور العراقي الموقت والدائم عند تشريعهما. ووعد بأن لجنة مختصّة سوف تشكّل لوضع الخطوط العريضة للامركزية. ومع أن الأكراد رحّبوا من حيث المبدأ بتصريح الحكومة، الذي يعترف بحقوقهم القومية، على أساس اللامركزية، إلا أنهم وجدوا في محادثاتهم مع المسؤولين العراقيين آنذاك أن هذا المشروع اللامركزي، لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق التي يطلبونها.

وبدأ أول اتّصال رسمي بين حكومة الثورة وبين الملا مصطفى البرزاني في 15 آذار سنة 1963. وقد تشكّل الوفد الرسمي الحكومي من: فؤاد عارف «وزير كردي» واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش العراقي «رئيس الوزراء» وعلي حيدر سليمان «سفير العراق بواشنطن»، وهو من أصل كردي. واجتمع بالأكراد الثائرين الذين قدّموا للوفد مطاليبهم، وأنذروهم بأنهم سيستأنفون القتال إذا لم يجب إلى هذه المطالب في مدّة أقصاها ثلاثة أيام. واعتبروا هذا، مشروعاً ابتدائياً لا يصرّون عليه. وقد تضمّن البنود التالية:

1 ـ الاعتراف فوراً بالحكم الذاتي لكردستان، مع إعطاء صورة من الاعتراف، ونسخة من دستور الجمهورية العراقية الحديث إلى هيئة الأمم المتحدة، وإذاعته من إذاعة بغداد ونشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلّية.

2 ـ تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية، كما وأن الدراسة تجري باللغة الكردية أما في المناطق التي يسكن فيها مواطنون غير أكراد، فتكون الدراسة بلغاتها الخاصة إلى جانب تدريس اللغة الكردية.

3 ـ الحدود الجغرافية للحكم الذاتي شمالاً تركيا، وشرقاً إيران، وغرباً سوريا، وجنوباً سلسلة جبال حمرين.

بعد عودة الوفد الرسمي إلى بغداد، وعرض مطالب الأكراد على الحكومة وعلى مجلس قيادة الثورة. قرّر هذا الأخير تأليف وفد شعبي لمتابعة المفاوضات وقد تشكّل الوفد من كل من السادة: محمد رضا الشبيبي زعيم حزب الجبهة الشعبية، وفائق السمرائي نائب رئيس حزب الاستقلال، حسين جميل أمين عام

الحزب الوطني الديمقراطي(*) فيصل حبيب الخيزران أحد أقطاب حزب البعث الحاكم، الدكتور عبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد، وزيد أحمد عثمان أحد الشخصيات الكردية.

اجتمع الوفد الشعبي بالملا مصطفى البرزاني ومساعديه في قرية «جوار قورنة»، في 7 و8 آذار سنة 1963، وتوصّل الفريقان إلى اتّفاق أوّلي يعرض على الحكومة العراقية. كما يعرضه الملاّ مصطفى البرزاني على جماعته. وهذه بنود الاتفاق:

1 ـ الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الإدارة الذاتية. ويدخل هذا الاعتراف بالدستور الموقّت والدائم عند تشريعه وتوضح طريقة تنفيذ ذلك لجنة مشتركة، وتبدأ بالعمل فوراً.

2 ـ إعلان العفو العام فوراً عن كل من ساهم في عمل يستوجب المسؤولية في القضية الكردية، وإطلاق سراح المعتقلين منهم فوراً.

3 ـ تطهير الجهاز الحكومي ممّن أساءوا العمل في وظيفتهم في المنطقة الشمالية.

4 ـ رفع الحجز المفروض على المشتركين أو المساهمين في الثورة الكردية والبدء بدفع المبالغ المحجوزة إلى أصحابها بأسرع وقت.

5 ـ رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان فوراً.

6 ـ دليلاً على حسن النيّة، ارتُئِي أن يُبدأ بسحب القطاعات العسكرية من كردستان إلى أماكنها السابقة، ليساعد ذلك على خلق جو من الثقة المتبادلة والطمأنينة.

وما إن عاد الوفد الشعبي إلى بغداد في مساء 8 آذار سنة 1963، حتى بادرت الحكومة العراقية إلى رفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الشمالية، وفي

(*) جميع هذه الأحزاب كانت منحلّة سابقاً.

10 آذار سنة 1963، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قانوناً، يعفي الأشخاص الذين قاموا بالحركة المسلّحة الكردية في المنطقة الشمالية للجمهورية العراقية، والمشتركين فيها، والمساهمين في عمل من أعمالها منذ 9 أيلول سنة 1961، من الملاحقات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم، ممّا له مساس بالحركة المذكورة[1].

أعلن الأكراد أنهم قبلوا باللامركزية في الحكم المعروض من بغداد. إلا أنه يبقى تحديد المضمون. ولم يكن الاتحاد بين سوريا والعراق يسهّل اطمئنان البال، والانفراج بين السلطة والزعماء الأكراد. ذلك أن هؤلاء الأكراد الحريصين على المحافظة على وزن الأكراد النسبي في الدولة، ما كانوا يرغبون في أن يروا أنفسهم وقد غرقوا في لج عربي موسّع. كان موقفاً مختلفاً جداً عن موقف الأكراد المندمجين بالعروبة الذين كانوا شأن علي صالح السعدي أمين حزب البعث العام في العراق، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، يظهرون تعلّقهم الشديد بالوحدة العربية. كما قدّم وفد الحركة الكردية في 8 نيسان سنة 1963، مذكرة إلى ممثّلي كل من مصر والعراق وسوريا، أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية في القاهرة سنة 1963، تضمّنت البنود التالية.

---

(1) مجلة الأيكونمست اللندنية، النشرة السنوية للشرق الأوسط ص130.
- محمود الدرّة، القضية الكردية، ص308 ـ 312.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص204 ـ 205.
- محمد عزيز الهماوندي، الحكم الذاتي لكردستان العراق ص197.
- Ibid. p.246.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص105 ـ 107.
- بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني في 19/ 4/ 1964.
- بهاء الدين نوري، المسالة الكردية سنة 1964.
- د. عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية ص341 ـ 342.
- دانا آدم شمدت، ص383.
- رياض إبراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1974، جامعة عين شمس.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق.
- لورانت شبري. سياسية وأقليات ص359.

1 ـ إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه، يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

2 ـ إذا انضمّ العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأوّل ولا المضيّق عليه.

3 ـ إذا اندمج العراق في وحدة عربية كاملة مع دولة عربية أخرى، يكون لشعب الكرد إقليم مرتبط بالدولة الموحّدة، وعلى نحو تحقيق الغاية من صياغة وجوده، وينفي في الوقت نفسه الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل.

ولمّا تمّ التوقيع على ميثاق «الدولة الاتحادية» من قبل الدول العربية الثلاث في القاهرة في 7 نيسان سنة 1963، قدّم الوفد الكردي إلى الحكومة العراقية في 24 نيسان سنة 1963، مشروعاً يتضمن مطالب الكرد وكان يحتوي على 16 بنداً، كان أكثرها حساسية البند الخامس عشر. وقد جاء فيه: «في حالة تبدّل الجنسية العراقية إلى الجنسية العربية، ينص في شهادة وثائق الميلاد، ودفاتر النفوس، وجواز السفر على كون حاملها كردستانياً في الجمهورية العربية المتحدة، إذا كان من مواطني كردستان، وكردياً إذا كان من أصل كردي. كذلك الأمر، أدرج الأكراد في عداد المناطق الكردية، التي يبتغون لها الحكم الذاتي الحد الأقصى من الحقول البترولية: «ككركوك، وأربيل، والموصل» الذي اعتبرته الحكومة العراقية غير مقبول إطلاقاً، وينمّ عن نيّة وهدف انفصاليين، وأنها مطالب تعجيزية انفصالية. ومن الواضح أن تمسّك كل من الطرفين بموقعه من وضع الصيغة القانونية الملائمة، لحل المسألة الكردية أدّى إلى اختلاف وجهات نظرهما. ممّا أوصل المفاوضات في أيار سنة 1963 إلى طريق مسدود. وقامت الحكومة باستدعاء ثلاث فرق من الجيش العراقي في الجنوب، تمّ حشدها في كردستان.

في هذا الوقت، أطلق قادة البعث وكبار القادة العسكريين بعض التهديدات

التي تنذر بالقضاء على المتمرّدين الأكراد. كما صرّح وزير الخارجية العراقي، طالب حسين شبيب، في حديث له مع الصحافيين قائلاً: «لا يجوز حتى الحديث عن مخ الأكراد الحكم الذاتي، وإذا لم يساوم البرزاني بالقضية فإننا سوف لن نؤجّل القضية. طويلاً، سنقضي على المتمرّدين دفعة واحدة»[1].

وفي 20 أيار سنة 1963، أصدر الحاكم العسكري في المنطقة الشمالية قراراً اعتبر فيه كردستان منطقة عمليات عسكرية ومحرّمة على الأهالي. وفي ليلة 9 ـ 10 حزيران سنة 1963، عقد نائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد والمسؤول الأول في حزب البعث علي صالح السعدي مؤتمراً صحافياً، كان بمثابة إعلان حرب على الأكراد، وفيه أعطى الثوار مهلة 24 ساعة للاستسلام. وصدر أمر يمنع بموجبه استعمال الأضوية في كركوك، وأربيل والسليمانية، وفي الأقضية التابعة لها، من المساء وحتى الصباح. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قرارات منح بموجبها القيادات العسكرية في الجيش، ابتداءً من الحاكم العسكري، وانتهاء بقادة فرق المشاة صلاحيات واسعة، بموجب المرسوم رقم 18 الصادر سنة 1935، بخصوص الأوضاع الاستثنائية، وأعطى لهم الحق في تشكيل محاكم ميدانية عسكرية في مناطق عملياتهم. واتّهمت

(1) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي 1958 ـ 1968 ج3، ص258 وما بعد. بغداد سنة 1987.
- دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة جرجس فتح الله المحامي ص343 ـ 344، بيروت سنة 1972.
- خليل جندي ـ حركة التحرّر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبي 1939 ـ 1968. آراء ومعالجات، ص144 ـ 145، ستوكولهم سنة 1994.
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص206 ـ 207.
- لورانت شبري ـ آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأوسط 359 ـ 360.
- موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، القضية الكردية، ص387 ـ 388.
- عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية ص342.
- محمود الدرّة، القضية الكردية، ص342 ـ 344.

الحكومة مطالب البرزانيين بأنها تدور حول مطلب انفصالي تؤازره الدول الأجنبية، هدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية. وأعلنت أنها قرّرت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البرزانيين وحلفائهم.

وفي 10 حزيران استأنفت الحكومة العراقية القتال ضد الأكراد في الشمال، وهي تضم في صفوفها جميع الأحزاب والفئات القومية، تحت راية وقيادة حزب البعث. بعد أن ضمنت مساعدة تركيا وإيران وسوريا، ضمن عملية سمّيت بعملية «دجلة». كما أن الحكومة السورية أرسلت لواءً عسكرياً بقيادة العقيد فهد الشاعر، ليشارك في القتال ضد الثوّار الأكراد. في حين وقف الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) بثقله إلى جانب الثوّار الأكراد، بسبب عداء البعث للحزب الشيوعي العراقي، والمذابح التي تعرّض لها الشيوعيون منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عبد الكريم قاسم.

وفي بلاغ أذاعته وكالة تاس، أعلنت الحكومة السوڤياتية: أن الاتحاد السوڤياتي، ليس في وسعه أن يظلّ غير مكترث بما يجري حالياً في العراق، لأن السياسة الحالية للحكومة العراقية إزاء الكرد تساهم في تكدير صفو سلام الشرق الأدنى. وسلّم السيد غروميكو وزير الخارجية السوڤياتي (سابقاً) مذكّرة إلى كل من سفراء العراق وتركيا وإيران وسوريا في 6 تموز سنة 1963، حذّر فيها البلدان الثلاثة الأخيرة من التدخّل العسكري في الحرب في كردستان إلى جانب الحكومة العراقية[1].

---

(1) علي كريم سعيد، عراق 8 شباط سنة 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ص266، بيروت سنة 1999.
- خليل الجندي، حركة التحرر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبي 1939 ـ 1968 ص146.
- الفريق سيد حمو، مذكرات آمر لواء المشاة ص32 ـ 73 بغداد 1977.
- كونتر دشنر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ترجمة عبد السلام برواري، الطبعة الثانية ص258 وما بعد.. دهدكه سنة 2000.
- محمود عبد الفتاح علي البوتاتي، الحركة القومية الكردية التحرّرية ص344 ـ 345.
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية ص207 ـ 208.
- Ibid. p.246 - 248.

لكن الأكراد لم يلقوا سلاحهم. واستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقي.

واستطاع الجيش العراقي أن يسيطر على أكثر المناطق التي يسيطر عليها الأكراد البرزانيون وحلفاؤهم. وقامت حكومة البعث بإجراءات عنيفة ضدهم، لكن الأخطاء التي ارتكبها حزب البعث، وهبوب عاصفة الانشقاقات والخلافات بين الحكام أنفسهم، ولا سيما في العاصمة بغداد، والتي انتهت بالإطاحة بحكم البعث في العراق، أعادت الأمور إلى نقطة الصفر. فكان يوم 18 تشرين الثاني سنة 1963، اليوم الفاصل والأخير. فقد أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف الذي لم يكن بعثياً برئيس وزرائه أحمد حسن البكر، ومعه كافة أعوانه البعثيين.

وتسلّمت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم، في الوقت الذي كانت فيه الحركات العسكرية في مراحلها الأخيرة لإنهاء مقاومة الثوّار الأكراد، الذين أصيبوا بخسائر كبيرة، وحوصروا في منطقة ضيّقة من كردستان. ومع ذلك أمرت الحكومة الجديدة بوقف الحركات العسكرية، ووقف إطلاق النار في العاشر من شباط سنة 1964. وقامت باتصالات مباشرة مع زعماء الثورة تبعاً لسياستها الجديدة. وقد لعب الرئيس جمال عبد الناصر دوراً بارزاً في هذا الخصوص، لأنه لم يكن يوافق حكومة البعث في حملتها العسكرية ضد الأكراد. وتحت تأثير عبد الناصر، وعد الرئيس عبد السلام عارف، بأنه سيصادق على بعض الحقوق للأكراد، طالما لا يعني ذلك انفصالاً بأي حال. وكان الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) أيضاً في هذه الفترة يحث الرئيس عبد السلام عارف والملاّ مصطفى البرزاني للبحث في تسوية عن طريق المفاوضات.

وفي شباط سنة 1964، أصدر كل من المشير الركن عبد السلام عارف، والملا مصطفى البرزاني بيانين، يعلنان فيهما وقف القتال. وقد نصّ بيان الحكومة العراقية على الأمور التالية:

1 ـ إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي، في وحدة وطنية واحدة متآخية، وتثبيت ذلك في الدستور.

2 ـ إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين بسبب حوادث الشمال، وإصدار العفو العام، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.

3 ـ إعادة الإدارات المحلّية إلى المناطق الشمالية.

4 ـ رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

5 ـ الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً، وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية، مع ملاحظة تعويض المتضرّرين.

6 ـ تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جرّاء سدّي، بوخان ودربندجان تعويضاً عادلاً.

7 ـ تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار المنطقة الشمالية. «وإننا نهيب بإخواننا الأكراد العودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد، وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة، شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله وراء القصد.

8 ـ على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع
عبد السلام عارف
رئيس الجمهورية

كما أذاع الملا مصطفى البرزاني بياناً، قرر فيه المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار، والطلب إلى أنصاره العودة إلى محلات سكنهم، والانصراف إلى أعمالهم الطبيعية، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية، للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية، والأمن والاستقرار إلى المنطقة، وتتهيّأ الفرصة لإقرار حقوق الأكراد القومية. وهذا نص بيان البرزاني:

تلبية لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني، وحقن الدماء البريئة، وإنهاء اقتتال الأخوة، ولثبوت حسن النيّة عن السلطة الحاكمة. قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى إخواني العودة إلى محلاّت سكناهم، والانصراف إلى أعمالهم الحرّة الكريمة، وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتتهيّأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة، وإرساء الأخوّة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصّنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية. فليسدّد الله خطى المخلصين، ويكلّل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار. والله وراء القصد.[1]

التوقيع

البارزاني مصطفى

---

(1) راجع مجلة الطليعة القاهرة عدد شباط سنة 1973.
- محمود الدرّة، القضية الكردية، ص352 ـ 353.
- محمود حامد عيسى، المشكلة الكردية. ص209 ـ 210.
- دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان ص173 ـ 174.
- عبدالفتاح علي البوتاني، مصطفى البرزاني ومبدأ المفاوضات مع الحكومات العراقية المتعاقبة.
- مجلة كولان العربي، العدد 52 ص25 ـ 29 ـ 3 أيلول 2000.

وفي 11 تشرين الأول سنة 1964، قدّم المكتب السياسي لحزب الپارتي مذكّرة إلى الحكومة العراقية بواسطة مفاوضها لدى الأكراد «عبد الرزّاق السيد محمود» بعنوان «مذكّرة إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق» ومن أهم ما جاء فيها:

1 ـ تعديل الفقرة الأخيرة من المادة 19 من الدستور الموقّت التي تنصّ على «ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»، فتصبح كما يلي: «ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية».

2 ـ تعدل المادة الأولى، التي تنصّ على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية إلى ما يلي: «الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية».

3 ـ حدّدت المذكرة إقليم كردستان بالمحافظات التالية: أربيل، كركوك، السليمانية، والأقضية والنواحي التي تسكنها أغلبية كردية في محافظتي ديالى والموصل.

رغم صدور البيان في 10 شباط سنة 1964، وردّ مصطفى البرزاني عليه، كانت عودة الصدام متوقّعة ووشيكة بين الأكراد والحكومة، بسبب الخلاف في تطبيق شروط وقف إطلاق النار خاصّة، وبسبب طلب الأكراد تعديل بعض البنود السياسية في الدستور، بحيث اعتبروا بأن ما جاء به خاصًّا بالأكراد، كان أقل مما جاء في دستور سنة 1958. وإضافة إلى هذا، قام مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد في العاشر من كانون الأول سنة 1964، بإعلان أن عربستان وكيليكيا والاسكندرونة أراضي عربية. ممّا أثّر تأثيراً جدياً في دفع الثورة الكردية إلى حوار مع عبد السلام عارف، ثم عبد الرحمن عارف. فضلاً عمّا اعتبره مصطفى البرزاني عن عدم تجاوب الحكومة للمطالب الرئيسية للبرزاني، التي جاءت في مذكّرة إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي، التي قدّمت في 11 تشرين الأول سنة 1964، كما أن البرزاني كان لا يثق بالحكومات العراقية، ومنها حكومة عبد

السلام عارف التي جعلته يتراجع ويقف موقف الشك منها، للأسباب التالية:

1 ـ عدم استجابة الحكومة لتزويد البرزاني بالمال عند حاجته إليه، على الرغم من إلحاحه وتكرار طلبه[1].

2 ـ تشجيع الحكومة للمرتزقة، ورفض طلب البرزاني حلّهم، مما يدلّ على عدم صفاء نية الحكومة تجاه الكرد. وكانت الحكومة تغذّيهم وتقوّيهم لاستفزاز البشمركة. مع العلم أن الكثير من الذين اعتبرهم البرزاني مرتزقة هم من زعماء وأفراد العشائر الكردية المناهضة للبرزاني، ومنهم: قبائل الريكانيين، والهركية، والزيباريين، والبروريين، والبريفكانيين والكوجر، والجرجية، والمزوريين، والدوسكي، والهسنيان، والعشائر السبع ورؤساؤها: عاصم أمين آغا، وقادر آغا تكنان، وياسين آغا الجماح، وعشيرة دودبادة، وعشيرة السندي، وعشيرة السورجية، والشرفانيين، والنقشبندية، والداود، والشيخان، والهماود، وشوان وشيران، ونور، ولي، والسكاكة، وشرف بياني، والسادة البرزنجية.

3 ـ مراعاة الكثير من العسكريين، لا سيما ذوي الرتب العالية منهم.

4 ـ تعدّد المسؤولية وعدم حصرها في مرجع واحد، الذي اعتبر من أهم أسباب عدم ثبات رأي الحكومة، وتقلبها وتراجعها عن تنفيذ وعودها أو الإيفاء بها.

5 ـ حشد القوّات المسلّحة العراقية على بعد كيلومترات قليلة من المنطقة التي يحتلّها الأكراد.

كان بين أعضاء الحكومة ومجلس قيادة الثورة في العراق، 18 تشرين الثاني سنة 1963 وأيلول سنة 1965، تياران يتجاذبان مشكلة الثورة الكردية في الشمال، مع أن الجميع متّفقون على الحلول السلمية للقضية الكردية.

---

(1) راجع محمود الدرّة، القضية الكردية، ص342 ـ 343.

الأول: يرى بأن لا أمل أو جدوى من المفاوضات مع الملاّ مصطفى البرزاني وأعوانه، وأن مصلحة الوطن تقضي بعدم تمكين الثوّار من إعادة تنظيم قواهم. وبالتالي يجب استمرار الحركة العسكرية إلى أن يلقي الثوّار سلاحهم، وعندها توضع الحلول السلمية الهادفة إلى تنفيذ الحقوق القومية للأكراد العراقيين موضع التطبيق.

الثاني: عدم قطع الصلة بين حكومة الثورة والأكراد، والاستمرار في المهادنة والمفاوضة.

وجاء ربيع سنة 1964، يحمل معه حدثين جديدين، كان لهما أثرهما في تطوّر المشكلة الكردية.

الأول: نشر الدستور العراقي الموقّت في 4 نيسان سنة 1964، حيث جاء في المادة الأولى منه: الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية، هدفه الوحدة العربية الشاملة، وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن، مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

كما جاء في المادة 19: العراقيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تتميز في ذلك بسبب الجنس والأصل واللغة والدين، ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

الثاني: قرار مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد، الذي اعتبر كردستان واسكندرونة، وكيليكيا، جزءاً لا يتجزّأ من الوطن العربي.

من خلال دراسات الوثائق، التي نشرتها الحكومة العراقية في كتاب «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال». يلاحظ، أن المسؤولين العراقيين لم يحالفهم التوفيق وهم يعالجون مشكلة الكرد. فهم يوماً يفاوضون زعماء سياسيين ثائرين بلغة الأخوّة والرباط الوطني، ليعودوا ويهاجموهم في اليوم التالي بوصفهم قتلة وقطّاع طرق وعملاء خيانة، ثم يعودوا إلى مفاوضتهم وتبادل

الرسائل معهم كأخوة أنداد لهم في المسؤولية. ممّا أدّى إلى تعاظم الدعم المعنوي والإعلامي للثورة الكردية، وأثبت أن قيادة الثورة الكردية لم تساوم، ولم تتنازل عن مطاليبها، كما كسبت الرأي العام، وكثيراً من العطف العالمي إلى جانبها.

إن اللقاءات والاجتماعات التي عقدت بين أعضاء الحكومة العراقية والثوار الأكراد، والمذكّرات التي تبودلت بين الطرفين عن حل يضع حداً للأزمة التي استعصت فضلاً عن الملابسات التي طرأت على الموقف المعقّد، لم تسفر عن حلّ للمسألة الكردية، ووجد الطرفان نفسيهما يسلكان طريقاً مسدوداً لا أمل منه. فالحكومة العراقية مهما بلغ بها السير إلى أبعد الحدود مع الثوّار، لا يمكنها التسليم بقيام كيان ينتهي أخيراً إلى الانفصال عن البلاد من غير أن تتعرّض هي للزوال.

والثوّار الأكراد لم تتح لهم عبر أدوار قضيتهم فرصة يستغلّونها حتى النهاية، كالفرصة التي أتاحتها لهم حكومة بغداد، منذ فجر 14 تموز حتى تاريخه. وقد وجدوا أنفسهم مدعّمين، ومؤيّدين من المعسكر الغربي، بينما يمد المعسكر الشرقي يد المساعدة لهم. وكأن المعسكرين في حلبة سباق لكسبهم إلى جانبه. فضلاً عن الدور الإعلامي الذي قام به العرب أنفسهم بتدويل القضية الكردية تدويلاً يتركّز على الأقلية الكردية في العراق، دون المساس بأكثرية القضية الكردية في تركيا أو إيران من قريب أو بعيد[1].

وقد أعلن اللواء العقيلي في تصريح له: «إن الغرب والشرق يساعدان العصاة اليوم، لخلق إسرائيل جديدة في شمال الوطن (العراق) مثلما تعاونا سنة

(1) محمود الدرّة، القضية الكردية، ص358، 359، 387.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص106.
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية 210.
- لورانت شابري وآني شبري، سياسة وأقليّات في الشرق الأدنى، ص360 - 361.
- دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان ص174.

1948، لخلق إسرائيل، وكأن التاريخ يكرّر نفسه اليوم. إن الشرق يقدّم العون الإعلامي بشكل مباشر، والغرب يقدّم العون المادي بشكل مباشر. إننا نأمل من جارتنا إيران أن تغلق حدودها بوجه العصاة. هذه الحدود التي أصبحت هي المصدر الرئيسي لتمويلهم وتموينهم».

وقال عن موقف الاتحاد السوڤياتي، إزاء استقبال جلال الطالباني كضيف «أننا أبدينا احتجاجنا بواسطة سفيرنا هناك».

وصرّح اللواء عبد الرحمن عارف، وكيل رئيس أركان الجيش العراقي في 4 كانون الثاني سنة 1966: «إن إيران اليوم، أصبحت الترسانة التي يتزوّد منها العصاة بالسلاح والغذاء وجميع أسباب العصيان».

وكشف المعلّق السوڤياتي (سابقاً) «سيبرياك» سياسة حكومته تجاه القضية الكردية، والذي أذاعته وكالة «نوڤوستي» الرسمية، تعقيباً على وقف القتال الذي أعلن في 10 شباط، بين المشير عبد السلام عارف والملا مصطفى البرزاني: «إن الهدنة لم تحل المشكلة الكردية، وتدل الأنباء الواردة من العراق أن الخطر ما يزال كامناً في كردستان.. ولا بد للمرء أن يتميّز من هذا الواقع مؤامرات الامبريالية في العراق».

ووصفت وكالة «نوڤوستي» الثورة الكردية في العراق بأنها، في عداد حروب التحرير العادلة، التي لا تخضع لشعار التعايش السلمي، ويجب أن يستمر التأييد الماركسي لها في الأقطار غير الماركسية[1]. كما صرّحت الإدارة المركزية للاشتراكية السوڤياتية، بأن انفصال كردستان العراقية التام عن الدولة العراقية هو الحكم السليم[2].

---

(1) وكالة نوفوستي الرسمية، حروب التحرير الوطني.

(2) كردستان والأكراد. تيشكوسلوفاكيا.

أما بالنسبة للغرب، فقد نشرت جريدة الديلي تلغراف اللندنية مقالاً في 20 حزيران سنة 1963، ندّدت به بإجراءات الحكومة العراقية في قمع الثورة، حيث قالت: ليس بمعقول أن تستمر شركات البترول العراقية بإغماض عينيها عن وجود الكيان الكردي، فكركوك تقع في قلب الأراضي الكردية، ولا يمكن أن يقبل الملاّ مصطفى البرزاني أن تتحوّل الحصص التي تدفعها شركة البترول العراقية لحكومة بغداد إلى أسلحة تدمير بل، ولإبادة الشعب الكردي.

وفي شباط سنة 1965، أشار وزير الدفاع الأميركي «روبرت مكنمارا» أمام مجلس الشيوخ الأميركي، إلى أهمّية وجود الأقلية الكردية في منطقة الشرق الأوسط. وفي زيارة إلى فرنسا، صرّح جلال الطالباني إلى الصحافة الفرنسية التي ناصرت القضية الكردية: «إن الاتصال الذي كان لي بشعب فرنسا النبيل وبصحافييه، وبأوساطه المختلفة قد زادتني اقتناعاً بأن المساعدة المعنوية الممنوحة لنا تفوق في قيمتها أي مساعدة أخرى مادية. . . وهذه المساعدة تقوّي الشعب الكردي في نضاله».

ونرى أن الدولتين المحاذيتين للعراق، اللتين تقتسمان كردستان الكبير وتحرمان شعبه من حق تقرير المصير، تنظران إلى القضية الكردية من زاوية مشتركة واحدة، تختلف كل الاختلاف عن نظرة العراق العربي لها. وهنا نجد:

1 ـ أن العرب العراقيين يشكّلون أكثر من 80% من مجموع سكان العراق، ينظرون إلى الأقلية الكردية، نظرة المواطنين، الشركاء، الذين وصلوا إلى مناصب رئاسة الوزراء، ورئاسة أركان الجيش، وساهموا في المسؤولية الوزارية مساهمة فعّالة، وتقلّدوا وظائف إدارية تزيد على نسبتهم العددية. وإلى جانب مواطنتهم المتكاملة، فإنهم يتمتعون بقسط كبير من حقوقهم القومية كأقلية، حيث نمت وترعرعت الحركة القومية في العراق.

2 ـ في تركيا، خاصة بعد الثورات الكردية التي نشبت في كردستان التركية في العشرينيات من القرن العشرين، قضت على كل حركة كردية، تتّصف

بطابعها القومي، وأخذت بسياسة من لا يعترف بالأكراد، الذين هم في نظرها «أتراك الجبال» عنصراً وقومية وعبّر عصمت اينونو رئيس الوزارة التركية عن وجهة نظر بلاده هذه بقوله: «ليس في هذه البلاد جماعة لها الحق بادعاء كيان قومي ووطني لها غير الجماعة التركية»[1].

3 ـ ترى إيران أن ما يسمى أكراداً، ما هم في عرفها إلا فصيلة من فصائل الشعب الإيراني.

وقد صرّح «علي أصغر» وزير خارجية إيران في مجلس النوّاب الإيراني في 29 حزيران سنة 1958 بقوله: «إن هذه القبائل وهذه العشائر هي من العنصر الإيراني، ودمها دم إيراني، وإن صلاتها بإيران هي صلات المواطن. ولا تختلف قط من حيث العنصرية وعلم اللغات عن بقية القبائل الآرية الإيرانية الأصل»[2]. كما أكد وزير خارجية إيران أيضاً لسفير العراق في طهران» حسين جميل: «إن الأكراد هم إيرانيون، ولا فرق بينهم وبين غيرهم من الإيرانيين. وصرح الجنرال تيمور بختيار معاون رئيس الوزراء الإيراني، ومدير الأمن العام لجريدة «نيويورك تايمز» الأميركية بتاريخ 26 تموز سنة 1958: إن الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين، وإن إيران ستقابل بكل اهتمام طلب أكراد سوريا والعراق بالاتحاد مع إيران إذا ما تقدّموا بمثل هذا الطلب.

من هنا تلتقي نظرة إيران مع تركيا بعدم الاعتراف بما يسمّى القومية الكردية فتقاومان كل حركة كردية ببلديهما، وتقضيان عليها بلا رحمة ولا شفقة.

أما الدول العربية، فقد وقف معظمها موقف من لا يعنيه الأمر في كردستان العراقية، لا من قريب ولا من بعيد، وخاصّة الدول ذات الاتّجاه الإسلامي السني. باعتبار الغالبية العظمى من الأكراد هم من السنّة. والحكم في العراق يغلب عليه الطابع السنّي، رغم الأكثرية الشيعية.

(1) جريدة ميلييت التركية عدد 30 آب 1930.

(2) محمود الدرّة، القضية الكردية، الفصل الحادي والعشرون.

إن الحكومة السورية البعثية أيدت الحكومة البعثية العراقية في حزيران سنة 1963، ووقفت بجانبها بعد فشل المفاوضات مع الثوّار الأكراد. وأرسلت لواءً مختلطاً إلى العراق، قاتل إلى جانب الجيش العراقي. ولم تغيّر الحكومة السورية موقفها من الثورة الكردية بعد سقوط البعث العراقي. وعلى الرغم من اشتداد الحملات العدائية بين الحكومتين العراقية والسورية، بقي هذا الدعم طيلة فترة الستينيات من القرن العشرين.

في حين كان موقف الحكومة المصرية، أو الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، من الثورة الكردية في العراق، ومن القضية الكردية عموماً موقفاً متأرجحاً وكان أقرب إلى الحياد في هذه القضية.

بينما وقفت الجزائر موقف المؤيّد لحكومة العراق. حيث نشرت جريدة «المجاهد» الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية في عددها الصادر في 13 حزيران سنة 1963، مقالاً بعنوان: الاستعمار والاقطاع وراء التمرّد البارزاني، جاء فيه:

«لا بد من الإشارة هنا، إلى أن ما يسمّى حالياً بالمشكلة الكردية، إنما هو حركة شوفينية تعمل على إثارة النعرات القبلية لدى بعض القبائل الكردية، التي يرأسها البرزاني»[1].

إن الموقف العراقي المتقلّب، دفع بالثوّار الأكراد إلى قطع سبل التفاهم

---

(1) راجع تصريح سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة، عبد الرحمن البزاز لمجلة روز اليوسف في 1 تموز 1963.
- محمود الدرّة، القضية الكردية، ص407 ـ 408.
- عبد الفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحرّرية ص397 ـ 398.
- جريدة الأحرار البيروتية، 23 شباط 1966.
- سعد ناجي جواد ـ دراسات في المسألة القومية الكردية ج4 الحركة الكردية في العراق سنة 1961 ـ 1975 ص37 وما بعد.
- لورانت شبري ـ آني شبري ـ سيات وأقليات ص360 ـ 361.
- دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان ص174.

مع الحكومة، أملاً منهم بتحقيق الكيان الذاتي الكردستاني في العراق. وقد جانب هذا الفريق بعد النظر في تقدير طبيعة ومدى المساعدة التي أمدّتهم بها إيران، ودوافعها، ومدى استسلام حكومات بغداد لمطالبهم تحت وطأة الضغط الخارجي.

وفي تشرين الأول سنة 1965، اتهم الملاّ مصطفى البرزاني الحكومة العراقية بالتقاعس عن تطبيق برنامج إعادة بناء كردستان الاقتصادي، الذي كان يعتزم إجراءه. وجدد كذلك المطالب المقدمة منذ سنة 1963، ومنها:

أ ـ السلطة التنفيذية الاقليمية الكردية.

ب ـ ميليشيا كردية مستقلّة.

ج ـ توزيع نسبي لعائدات البترول.

د ـ تسمية نائب رئيس كردي للعراق.

هـ ـ تمثيل وزاري كردي مكفول في الحكومة.

ولمّا كانت الحكومة العراقية ترفض الجلاء ارضاء للملا مصطفى البرزاني في تلك النقاط المختلفة، فإن المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1965، قرّر بأنه كان على الأكراد أن ينتقلوا من الأقوال إلى الأفعال، وأن يشكّلوا هم أنفسهم كياناً يمتلك حكومة ذاتية، من دون انتظار إذن من السلطات العراقية. وهكذا قسّمت الولايات الكردية إلى خمس مناطق إدارية، لكل منها حاكمها العسكري، وكذلك إدارتها المالية. كذلك نصّبت جمعية كردية تضمّ 43 عضواً ومجلساً للقيادة الثورية يدير العمليات العسكرية، ولجنة تنفيذية من 11 عضواً، وعين البرزاني في هذا النظام الجديد حلفاءه في جميع المراكز الرئيسية، واستؤنفت العمليات العسكرية في كردستان.

في هذا الوقت كان الجيش العراقي يعاني فترة من التشتّت والتخبّط، بسبب الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، وعمليات التطهير، وتقنين السلاح، ممّا أدى إلى إضعاف وتثبيط الكثير من معنوياته، وقدراته العسكرية.

ولم يعد في حالة تمكّنه من شن الهجمات القوية والناجحة على الأكراد، على الرغم من تطرّف هيئة الأركان التي كانت تريد مواصلة الحرب. وقد انقسمت الهيئة الحاكمة في العراق إلى قسمين:

الأولى: يتزعّمها العسكريون برئاسة عبد الرحمن عارف، ومن ثم شقيقه عبد السلام عارف، والتي كانت تطالب بمواصلة القتال ضد الأكراد مهما كلّف الأمر.

الثانية: بزعامة رئيس الحكومة المدني الدكتور عبد الرحمن البزّاز، والتي كانت تنادي بحل تفاوضي للأمور.

وفي 29 حزيران سنة 1966، توصّلت حكومة عبد الرحمن البزّاز إلى خطة سلام مع الملا مصطفى البرزاني مؤلّفة من اثني عشر بنداً قبلت في الحال، في حين عارضها الزعيم الكردي جلال الطالباني. وكانت هذه الخطة تقضي بتلبية بعض مطالب الأكراد، منها:

1 ـ الاعتراف بالأمة الكردية، وباللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في كردستان.

2 ـ إنشاء مجالس منتخبة مسؤولة عن الصحة والتربية والشؤون البلدية في القائمقاميات الكردية.

3 ـ الأفضلية للأكراد في تسمية موظفين في نفس هذه القائمقاميات.

4 ـ تمثل عددي للأكراد في البرلمان المقبل، وفي الحكومة، وفي الإدارة، وفي الدبلوماسية، وفي الجيش وفي الهيئة القضائية.

5 ـ حرية الصحافة الكردية والأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية.

6 ـ إعادة بناء كردستان الاقتصادي.

دام وقف إطلاق النار هذا عامين لكن الحرب الاسرائيلية العربية سنة 1967 حجبت هذه الخطة. كما أبعد العسكريون الرئيس عبد الرحمن البزاز نفسه عن

الحكم في آب سنة 1966، ونسفت هيئة الأركان العسكرية الخطّة بكاملها. فكان لا بدّ من أن تبقى حبراً على ورق.

وفي بداية سنة 1966، قام جلال الطالباني ومعه عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكردي السابقين بتأييد حكومة بغداد، واستعانت بهم الحكومة في تأسيس ميليشيات، إلى جانب الجيوش من العشائر المناوئة للبرزاني، وتحت قيادة أحمد وجلال الطالباني. وعلي عسكري، وحلمي شريف، وعمر دبابة، وكان يكمن وراء هذا الخلاف بين الأحزاب والمنظمات الكردية تنافس على مراكز القوى كما لعبت الدوافع الشخصية دوراً أكبر من دور الأيديولوجية الفكرية. مما يبيّن أن الأكراد خلال الفترات المتتالية، أثناء حكم الانتداب، وأثناء الاستقلال العراقي، وفي العهدين الملكي والجمهوري، لم تكن آراؤهم متطابقة، كما أنهم لم يشكّلوا وحدة سياسية تخدم أهدافهم المستقبلية في الحكم الذاتي والاستقلال. فكان التناحر العشائري والاقطاعي والعائلي عائقاً كبيراً في تسريح قضيتهم، إن لم نقل حاجزاً يقف في سبيل بلوغها، ويضعف موقفهم أمام حكومة بغداد، التي تحاول دمجهم في الكيان السياسي العراقي الموحّد، والثقافة العربية، على حساب ثقافتهم الخاصّة بهم[1].

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، القضية الكردية ص388 ـ 389.

- لورانت شبري وآني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص361 ـ 362.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية، ص107 ـ 108.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق بعد ثورة 14 تموز ص103 وما بعدها.
- وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، رسالة إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في 29/ 4/ 1962.
- د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية ص147 ـ 149.
- بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني، اتفاقية عبد السلام عارف 19 نيسان 1964.
- I. C. Vanly. le kurdistan Irakien. entité National, La Baconniere 2 Sutzerland. 1970. p.124.
- بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني 16 آذار 1963.
- مجلة الطليعة، القاهرة، عدد شباط 1973.

وقد أدّى عدم تطابق الآراء السياسية بين الأكراد إلى انقسامهم إلى حوالي تسع فصائل كان الأقوى فيها فيصلان.

الأول: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة آل البرزاني، وهو الأكثر عدداً، والأكثر نشاطاً، بسبب جذوره العشائرية والاقطاعية.

الثاني: الاتحاد الشعبي الكردستاني، الذي يضم العدد الأكبر من المثقّفين والمفكرين الأكراد، وأغلبيته منتشرة في المدن الكبرى، كالموصل وكركوك والسليمانية وغيرها. . . وهذا الحزب يسعى إلى الاستقلال الكردي عن طريق الثورة السياسية والاجتماعية في أوساط الكرد.

لكن في سياق هذا البحث، لا يمكن تبرئة هذين الحزبين من التعاون مع قوى خارجية، في سبيل الوصول إلى هدفهما. فقد طلبا المساعدة من بريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وإيران، وسوريا، وإسرائيل والاتحاد السوڤياتي (سابقاً) في طريقة ميكاڤلية: لتحقيق غايتهما.

كما أن هذه الأحزاب، لم تكن أيامها سلاماً وبرداً، فقد تقاتلت فيما بينها خلال فترات مختلفة، وكان بينها الكثير من الضحايا، ما جعلها تشكّل رؤيا قومية صعبة. أوّلاً، بسبب خلافاتها، وثانياً بسبب تشتّتها في إيران، وتركيا، وسوريا والعراق، ولم تسمح حتى أواخر القرن العشرين بظهور قيادة كردية موحّدة.

الفصل الخامس عشر

مراحل الحكم الذاتي في كردستان العراق

عاد حزب البعث إلى الحكم في 17 تموز سنة 1968، بعد انقلاب عسكري أطاح بعبد الرحمن عارف، وقد اختير أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء، وصدام حسين نائباً للرئيس. وكان من أبرز أهداف الثورة الجديدة الوصول إلى حل، أو إلى قاسم مشترك بين الأكراد والحكومة العراقية، يتمّ التوصّل من خلاله إلى اتّفاق ينهي القضية الكردية بشكل عادل بين الفريقين.

وكان من وحي هذه الأهداف، أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أواخر سنة 1968، ومطلع سنة 1969، إلى الإعلان عن التزامه بإقرار حق الأكراد في التمتّع بحقوقهم، وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن. والنظام الدستوري. وقد أوفد الرئيس أحمد حسن البكر بناءً على إقرار هذه الحقوق بعثة مساعٍ حميدة، برئاسة «عزيز شريف» لإجراء مفاوضات مع الملاّ مصطفى البرزاني، وذلك خلال استمرار القتال بين الفريقين. وكان قد دخل الاتحاد السوڤياتي (سابقاً) بصورة غير رسمية، وغير مباشرة في المفاوضات.

وقد وجد الفريقان المتفاوضان، بعد كل الحروب الشرسة والدامية، التي دارت بين الحكومات العراقية والأكراد على مرور أكثر من خمسين سنة، أنه من

غير الممكن تصوّر أي حل للقضية الكردية خارج إطار الحلول السلمية والوطنية والديمقراطية.

وعلى هذا الأساس، وبعد مفاوضات مكثّفة مع قيادة الحركة الكردية، أسفرت عن اتّفاق عن حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن إطار الوحدة الوطنية، بموجب بيان 11 آذار سنة 1970. ولم يعلن البيان على الشعب العراقي، باعتباه تصريحاً مشتركاً يحمل توقيعي الطرفين، ولكنه صدر في شكل بلاغ رسمي عن مجلس قيادة الثورة العراقي. وقد أشير في مقدّمة هذا البلاغ إلى: «أن المحادثات التي جرت بين مجلس قيادة الثورة وإدارة مصطفى البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردي، وأن الطرفين وقّعا اتفاقاً مشتركاً بالشروط الواردة في الاتفاق، وقرّرا تطبيقه، وفي نفس الوقت، ومن الناحية الشكلية، فإن مجلس قيادة الثورة هو الذي صاغ الخمس عشرة مادة من الاتفاق، وأن المؤتمر الاقليمي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي قد انعقد في نهاية سنة 1968، وبداينة سنة 1969. وقرّر مبادئ عدة، وعلى أساسها كان صياغة هذا البيان[1].

وقد سجّل الحكم البعثي في العراق تقدّماً كبيراً بتوقيع اتفاقية سلام مع الأكراد. وقد شملت بذور هذه الاتفاقية ما لم يشمل أي اتفاق سابق بين الطرفين، ممّا جعلها تختلف اختلافاً جذرياً عن العهود والمواثيق التي أبرمتها

(1) بيان 11 آذار سنة 1970.
- وثائق مجلة الطليعة، شباط سنة 1973، ص125.
- عزيز السيد الجاسم، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية ص13 ـ بغداد.
- محمد عزيز الهماوندي، الحكم الذاتي لكردستان العراق ص135.
- وثائق المؤتمر العالمي لقوى السلم، موسكو، تقرير اللجنة السابقة ص140.
- نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقي رقم 115 تاريخ 19 كانون الثاني سنة 1971.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص99.
- عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة الرابعة ص220.
- وثائق البارتي الديمقراطي الكردي اليساري، سوريا، ص65 ـ 68.

الأنظمة الجمهورية السابقة. وكان يبدو أن هذه الاتفاقية لو نفّذت، لألزمت الجانبين بالعيش في سلام، إن لم يكن في وحدة تامة، ومن أهم ما جاء فيها:

1 ـ تتمتّع منطقة كردستان بالحكم الذاتي، وتعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة، لها شخصية معنوية، تتمتّع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.

2 ـ المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق، وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

3 ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة، ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في مراحل التعليم ومرافقه.

4 ـ تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة الكردية لأبناء القومية العربية، يكون التعليم فيها باللغة العربية، وتدرّس اللغة الكردية إلزامياً.

5 ـ لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلّم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.

6 ـ يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة في الدولة.

7 ـ القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزّأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

8 ـ إن المنطقة وحدة مالية مستقلّة ضمن وحدة مالية الدولة، كما أنها لها ميزانية خاصّة ضمن الميزانية الموحّدة للدولة.

وفي سياق الاعتراف بالحقوق القومية للكرد، أُقرّ بإنشاء جامعة السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي، مع إقرار الحقوق الثقافية واللغوية والقومية

الكردية. فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلّمين والمعلّمات، والكليّة العسكرية، وكلّية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلّفات الكردية العلمية والأدبية، والسياسية، المعبّرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي، وتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الكرد من تأسيس اتّحاد لهم، وطبع مؤلّفاتهم، وتوفير جميع الفرص والامكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنّية، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية، واستحداث مديرية عامّة للثقافة الكردية، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلّة شهرية باللغة الكردية، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك، ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني، واعتبار عيد «النوروز» عيداً وطنياً، واستحداث محافظة داهوك، والعفو العام الشامل عن المدنيين والعسكريين المشاركين في الحركة الكردية.

حظي بيان آذار 1970 بتأييد محلّي واقليمي وعالمي واسع. وبعد ذلك بدأت قيادة الملاّ مصطفى البرزاني تعمل من أجل توحيد الأحزاب الكردية المختلفة، في ظل الحزب الكردستاني العراقي. ولقد كانت الفئات الكردية السورية إحدى الجهات، التي وجّهت لقيادتها الدعوة من قيادة الحزب العراقي، إلى ضرورة توحيد صفوفها، واستجابة لهذه الدعوة، عقد مؤتمر في آب سنة 1970، أطلق عليه اسم «المؤتمر الوطني الأول». إلا أن هذا المؤتمر لم يسفر عنه إعادة توحيد الحزب، كما كانت قيادة الكردستاني العراقي ترغب. وإنما ظلّت الاختلافات العقائدية تزداد عمقاً بين الكتل المختلفة. وظلّت قيادة الحزب في العراق تتدخّل في سبيل حل المشاكل ما بين الأطراف الكردية السورية المختلفة. إلا أنها فشلت في ذلك. كما حُلّت ميليشيات إبراهيم أحمد، وجلال الطالباني، وصدر عفو عام.

وطبقاً لما ورد في التقرير الصادر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي أجرى تحقيقاً في كردستان، في تشرين الأول سنة 1970، فإن ثلاثمائة قرية تأثّرت بالحرب، وأن أربعين ألف منزل هدم، وأن

ثلاثمائة ألف شخص باتوا بدون مأوى، إضافة إلى القتلى والجرحى والمفقودين.

وفي الأشهر التسعة الأولى حصل تقدم محمود في تنفيذ الاتفاقية. فسمح لجريدة «التآخي» وهي صحيفة كردية باللغة العربية بمعاودة الصدور في بغداد، وأصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني ثاني الأحزاب الشرعية في العراق وحليفاً للبعث في الحكم[1]. كما عيّن خمسة من القوميّين الأكراد وزراء لوزارات ثانوية، وبدأت بعض عمليات التعمير في الشمال[2]. وفي شتاء سنة 1970 ـ 1971، تمّ تنفيذ البنود السهلة من الاتفاقية ووقف الأمر عند هذا الحد. فلم يعيّن كردي كنائب لرئيس الجمهورية، أو يعطى كردي مقعداً في مجلس قيادة الثورة. وظلّت القوّة العسكرية للجانبين كما هي دون تغيير يذكر. وأن الحكومة لم تحاول القيام بعملية الإحصاء التي وعدت بها، والتي يتّضح ويستقر بمقتضاها ما إذا كانت مقاطعة كركوك الغنية بالبترول ستصبح جزءاً من مقاطعة كردستان شبه المستقلّة. وقد اتضح فيما بعد أن الحكومة العراقية رفضت شمول منطقة كركوك في كردستان، فأصبحت أحد الأسباب بتجدّد النزاع بين الفريقين[3].

وعلى الرغم من ذلك، فقد حصل الأكراد في هذه على خطّة من خمس

(1) لكن هذا الحزب رفض مؤخراً الانضمام إلى الجبهة القومية.

(2) كلمة الشمال تطلق على كردستان قبل 1975، عندما حلّت محلها عبارة «إقليم الحكم الذاتي».

(3) مجلة الأيكونمست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط، العراق، ص132.

- موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين آسيا، القضية الكردية ص391.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص115.
- ماجد عبد الرضا، القضية الكردية ص170 وما بعد...
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص213 ـ 214.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص100.
- د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة الكردية ص126 ـ 127.
- جميل محو: ص188 ـ 189.
- لورانت شابري ـ آني شبري، سياسة وأقلّيات في الشرق الأوسط، ص362 ـ 363.

عشرة نقطة تعترف لهم بحق الاستقلال الذاتي والثقافي والسياسي، وبالمساواة القومية. وهو يمثّل أكثر ممّا لم يُحصل عليه أبداً في أي بلد يتواجدون فيه. ولكن كان ذلك ما يزال مبادئ عامة يجب تحديدها. أما فيما يتعلّق بالمحتوى الواقعي لمفهوم الحكم الذاتي، في تصوّرات كل من الحكومة العراقية والأكراد، فقد راحت تتكشّف تدريجياً وتظهر أنها مختلفة جداً. ومن جانب آخر، ما كان في وسع الحكومة العراقية أن تعتقد جدياً، بأن الأكراد سوف يقفون عند مطلب الحكم الذاتي هذا، وأنها سوف لا تتصوّر أنه كمرحلة إلى الاستقلال. من هنا كان اهتمامها بتقييد حقيقة قانون 11 آذار سنة 1964، إلى أبعد حد، وهو الرامي إلى تطبيق المبادئ المنظورة باتّفاق 11 آذار سنة 1970. وهذا القانون لم يكن يقيم وزناً كبيراً للمذكّرة الكردية المقدّمة في نيسان سنة 1973، من قبل الحزب الديمقراطي الكردي P.D.K، يفصح فيها عن تصوّره للحكم الذاتي. وكان أهمها أنه سيكون رئيس المجلس التنفيذي في المنطقة الكردية منتخباً من قبل المجلس التأسيسي الكردستاني، في حين كان يشترط النص الحكومي، بأن رئيس الجمهورية العراقية هو الذي يعيّن رئيس المجلس التنفيذي، لا أن يكون منتخباً من قبل المجلس المذكور، ويمكنه العدول عنه. ولم يعد الموضوع هو تعيين نائب لرئيس الوزراء من قبل الحكومة العراقية على نحو ما كان يطالب بذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلى ما كانت تقضي به اتفاقات سنة 1970. ومن جهة أخرى، كان رئيس الجمهورية العراقية يرى نفسه متقلّداً سلطة حلّ المجلس التأسيسي أو التشريعي الكردستاني. ولم تكن طريقة تعيين أعضاء هذا المجلس محدّدة في القانون، وهو موضوع تنازع آخر، بين الأكراد والحكومة وكان من شأن محكمة التمييز التحقّق من مطابقة القوانين المعتمدة من هذا المجلس للدستور وللنصوص التشريعية العراقية. وكان الأكراد يرفضون هذا المبدأ، وكان على المجلس التنفيذي والمجلس التشريعي أن يعقدا جلساتهما في أربيل، باعتبار أن كركوك استبعدت كعاصمة لمنطقة الحكم الذاتي. وثمّة نقطة أخرى لم تذكر في القانون، وهي المطالبة بسيادة منطقة الحكم الذاتي على

جميع القوى المسلّحة من شرطة وجيش، المعسكرة على أرضه، المتحققة في إطار منطوق المذكّرة الكردية. بمبدأ خضوع هذه القوى للمحافظين الأكراد الذين يعيّنهم المجلس التنفيذي[1]. ولم تكن الحكومة العراقية لتقبل بهذه الصيغة، التي كانت تقيم نظاماً يمضي إلى أبعد من النظام الفيدرالي، بأي ثمن، وبانتظار تنظيم إحصاء عام 1957، فإن المنطقة التي سوف تستفيد من الحكم الذاتي المحدد على هذا النحو من قبل الحكومة العراقية، كانت هي المنطقة المأهولة وفقاً لإحصاء سنة 1975، بأكثرية كردية، وهكذا استبعدت منها قائمقاميات كركوك، وخانقين، وسنجار، الغنية بالبترول، التي لم تكن الحكومة لتجازف في أن تراها يوماً داخلة في مشروع انفصالي صراحة.

وقد قدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكّرة إلى الحكومة العراقية، سلّط فيها الأضواء على ما اعتبره أخطاء مارستها الحكومة عند محاولة تنفيذها بنود آذار سنة 1970، جاء فيها:

1 ـ قيام السلطة السياسية في الدولة بتعليق تمتّع الشعب الكردي بحقوقه

---

(1) مذكّرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الموجّهة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في 23 أيلول سنة 1973.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق، ص227.
- لورانت شابري، آني شبري، سياسة وأقليات ص363 ـ 364.
- جيرارد جالديان الماساة الكردية ص110.
- موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، القضية الكردية ص391.
- مجلة الأيكونمست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977، ص132.
- رد الحزب الديمقراطي الكردستاني على مذكرة حزب البعث مجلة الطليعة ص10/ 1972 ـ مصر.
- صلاح سعد الله المسألة الكردية ص103.
- ميشيل عفلق، نقطة البداية، المسألة الكردية والثورة العربية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الخامسة أيار و1975، بيروت.
- رمزي كلارك، وزير العدل الأميركي، النار هذه المرّة، جرائم الولايات المتحدة في الخليج ص5.

القومية، على بعض القيود والشروط التي لم ترد في اتفاقية آذار. كوجوب إيمان الكرد بأن العراق جزء من الوطن العربي، والشعب العراقي بأكراده وعربه جزء من الأمة العربية.

2 ـ اتّخاذ الاجراءات السياسية الخطيرة والمتعلّقة بمستقبل الدولة، وإعلانها باسم الشعب العراقي وحكومته، بمعزل عن الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في العراق.

3 ـ عدم الالتزام بتنفيذ البند الثالث من بيان آذار، في شأن مشاركة الكرد في الحكم والسلطة.

4 ـ تقليص المنطقة الكردية إلى حد أدنى، وإزالة قوى كردية كثيرة من الوجود، وتسفير عشرات الآلاف من الكرد إلى إيران، وأن السلطة العراقية لم تدخل تعديلاً على المادة العاشرة من بيان آذار حسب الاتفاق، وهي المادة الخاصة بالنص على واجبات الكرد، دون النص على حقوقهم.

وقد ظلّت القوّة العسكرية للجانبين كما هي دون تغيير يذكر، وبدأت الاتهامات والاتهامات المضادّة بين الجانبين. وفي سنة 1971 عاد القتال ليبدأ بين الفريقين، ولكن بصورة متقطّعة، فمنطقة كركوك التي رفضت الحكومة العراقية شمولها في كردستان أصبحت سبباً بتجدد النزاع بين الفريقين. وفي سنة 1972، كانت الحرب الشاملة على وشك الاندلاع. وقد أدّت محاولة اغتيال البرزاني إلى القطيعة بين الطرفين.

وقد استنكر الأكراد أعمال الحكومة بخصوص حظر استخدام اللغة الكردية في مناطق معيّنة من كركوك إلى خانقين، وكذلك استبعادها في المدارس الثانوية في غالبية المنطقة الكردية، والسير في سياسة التعريب في هذه المناطق خلال الفترة الانتقالية سنة 1970 ـ 1974، ثم قيام الحكومة العراقية في أيلول سنة 1971، ونتيجة لاحتلال إيران لبعض الجزر في الخليج العربي، بطرد حوالي

خمسين ألفاً ممّن اعتبرتهم إيرانيين، من بينهم 40 ألف كردي من عشائر «الفيلي» وهؤلاء يقيمون في العاصمة بغداد، وفي مناطق الحدود وخانقين. كما اتّهم الكرد الحكومة بأنها قامت في 26 شباط سنة 1973، بحملة تفتيش واعتقالات في قرى «يوسفان وسنجار» وأجبرت الآلاف من الكرد اليزيديين على الهجرة، والذين التجأوا إلى أعالي الجبال المجاورة بالقرب من زاخو. كما أجبرت بعض الكرد على الرحيل من أراضيهم وتوطين قبائل عربية مكانهم.

وكانت العلاقات بين الكرد والحكومة العراقية بعد صدور بيان آذار لا توحي بالتفاؤل، وأن الأحوال تسير بين الفريقين إلى المزيد من الابتعاد، لا سيما بعد المحاولتين الفاشلتين لاغتيال الملاّ مصطفى البرزاني في 29 أيلول سنة 1971، و6 تموز سنة 1972، واعتبر الكرد أن هاتين المحاولتين هما من تدبير الحكومة العراقية.

حاول الطرفان الحكومي والكردي إنقاذ ما يمكن إنقاذه، للحفاظ على السلام في كردستان. وقد جرت في 17 كانون الثاني سنة 1974، مباحثات في بغداد بين وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحكومة العراقية، لتعريف الأراضي ونظام الحكم الذاتي، وموقف كركوك والاستفتاء، وحصة كردستان من الموارد البترولية، ولكن هذه المفاوضات تعثّرت، واتبعت هذه المحاولة بمحاولات أخرى في 3 آذار، و8 آذار سنة 1974، ولكنها باءت جميعها بالفشل.

وفي 11 آذار سنة 1974، أصدر مجلس قيادة الثورة قانون الاستقلال الذاتي لكردستان العراق، تطبيقاً لبيان 11 آذار سنة 1970، قانون «33». وجاء في الفصل الأول في الباب الأول من هذا القانون، الذي تألّف من ثلاثة أبواب وعشرين مادة فيما يتعلّق بأسس الحكم الذاتي، والأسس المالية، والمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، والعلاقات بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي ما يلي:

أ ـ تتمتّع منطقة كردستان بالحكم الذاتي، وتسمّى المنطقة حيثما ورد في هذا القانون.

ب ـ تحدّد المنطقة حيث يكوّن الأكراد غالبية سكّانها، ويثبت الاحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار، وتعتبر قيود إحصاء سنة 1957، أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام[1].

جـ ـ تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة، لها شخصية معنوية تتمتّع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية السياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات، مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د ـ المنطقة جزء لا يتجزّأ من أرض العراق، وشعبها لا يتجزّأ من شعب العراق.

هـ ـ يكون مركز المحافظة الإداري للمنطقة المتمتّعة بالحكم الذاتي، مدينة أربيل[2].

و ـ هيئات الحكم الذاتي جزء لا يتجزّأ من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب ـ تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية، ويكون التعليم فيها باللغة العربية، وتدرّس اللغة الكردية إلزامياً.

---

(1) نص قرار مجلس قيادة الثورة رقم 115 تاريخ 19/ 1/ 1971/ على أن تعتبر قيود الإحصاء العام للنفوس الذي جرى سنة 1957، أساساً في الإحصاء العام للنفوس المنوي إجراؤه.

(2) لكن القانون ترك مجالاً في هذا النص. وقد تكون أربيل أو السليمانية أو دهوك، حسبما يتم الاتفاق عليه.

ج ـ لأبناء المنطقة كافّة حق اختيار المدارس، التي يرغبون التعلّم فيها، بصرف النظر عن لغتهم الأم.

د ـ يخضع التعليم في جميع مراحله، في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

أ ـ حقوق وحرّيات أبناء القومية العربية، والأقليات في المناطق مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها، وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب ـ يمثّل أبناء القومية العربية والأقلّيات في المنطقة، في جميع هيئات الحكم الذاتي، بنسبة عددهم إلى سكان المنطقة، ويشاركون في تولّي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزّأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

أما في الأسس المالية، فقد نصّ القانون في الفصل الثاني في المادّة الخامسة والسادسة «أن المنطقة وحدة مالية مستقلّة ضمن وحدة مالية الدولة، كما أن لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحّدة للدولة، ويتّبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتّبع في إعداد الميزانية الموحّدة للدولة»[1].

---

(1) قرار مجلس قيادة الثورة العراقي رقم 115 تاريخ 19/ 1/ 1971.
ـ ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان ص170 وما بعد.
ـ موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين آسيا، القضية الكردية ص390.
ـ د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق ص231.

لكن الملاّ مصطفى البرزاني والأكراد البرزانيين، والحزب الديمقراطي الكردستاني رفضوا قانون 11 آذار سنة 1974. وكانت الحكومة العراقية قد منحت الملاّ مصطفى البرزاني مهلة 15 يوماً لقبول القانون رقم 33 لسنة 1974، واعتبروا أن القانون الجديد لم يكن بمستوى المقترحات التي تمّ الاتّفاق عليها سنة 1970، بل كان يحدّ من القدر الكبير من الاستقلال الذي كان الأكراد يتمتّعون به في واقع الحال.

وعندما لم يتجاوب الأكراد مع هذا القانون، أصدرت الحكومة العراقية أمراً بالعمل به. وفي الوقت نفسه بدأت قوّات البرزاني في احتلال بعض المراكز على الحدود التركية الإيرانية، ومهاجمة القوات العراقية، وهي عمليات تسبق في العادة ثورات الأكراد.

استمرّت الحرب التي أعقبت ذلك اثني عشر شهراً، وكانت أعنف بكثير من سابقاتها. وقامت فيها الطائرات العراقية بقصف بعض القرى الإيرانية. وأمدّت فيها إيران قوّات البرزاني بالرجال والعتاد والتسهيلات الأخرى. ومن هذا الدعم الإيراني:

1 ـ المشاكل المزمنة بين العراق وإيران من ناحية تعيين الحدود وترسيمها، والاختلاف على استعمال المياه.

2 ـ حق السيادة على شط العرب، حيث قامت بريطانيا بوضع الحدود على الشط الإيراني، ممّا يتنافى مع العرف الدولي، الذي يقضي أن تكون الحدود في هذه الحالات في منتصف المجرى المائي.

3 ـ الخلاف الأيديولوجي أو العقائدي بين النظامين، ممّا جعل كلاً من الحكومتين تحاول القيام بخلق المشاكل وإثارة المتاعب للأخرى.

وكان هذا من شأنه أن يؤدّي بالحكومتين إلى الدخول في صراع حول الخليج. وكانت إيران تأمل أن يؤدّي فشل الحكومة العراقية في حرب الأكراد، إلى الإطاحة بالنظام البعثي في بغداد، والضغط على الحكومة لمراجعة معاهدة

سنة 1937، المتعلّقة بشط العرب، وجعلها تقدّم تنازلات لها في المياه والأرض، وإضعاف قوّة العراق العسكرية والاقتصادية، باعتبار العراق القوّة الاقليمية الوحيدة القادرة على الوقوف أمام إيران وطموحاتها.

لكن الحكومة العراقية ألقت بكل ثقلها في المعركة، وبدأت تضغط بشدّة على القوّات الكردية بقيادة مصطفى البرزاني، التي كانت تتلقّى الدعم من إيران، والولايات المتّحدة الأميركية، وإسرائيل، وأصبح الموقف بالنسبة لإيران، يهدّد بأحد أمرين: إهدار الكرامة في حال انهزام الكرد، أو إشراك القوات الإيرانية بصورة مباشرة. وكان في ذلك دافع قوي لإيران والعراق إلى حسم الخلاف بينهما. كما أن شاه إيران أدرك أن الوقت قد حان لاقتطاف ثمار دبلوماسيته وسياسة تقديم العون إلى كرد العراق. في حين كانت الحكومة العراقية متلهّفة للتوصّل إلى اتّفاق مع إيران، يمكن بواسطته القضاء على الحركة الكردية.

وفي 16 آذار سنة 1975، التقى شاه إيران محمد رضا بهلوي، والرئيس العراقي صدّام حسين في الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر الدول المصدّرة للنفط «أوبيك». وعقدا وفاقاً بينهما بشأن القضية الكردية. وبالرغم من هذا الوفاق لم يحدث تغيير جذري في نظرة الجانبين إلى مستقبل الخليج العربي. إلا أنهما أوقفتا حربهما الدعائية، ونشاطاتهما التخريبية ضد بعضهما البعض. واتفقا على تقسيم شط العرب حسب العرف الدولي، وبدأتا في إعادة النظر بصفة جدّية وعملية في قضايا الحدود، كوضع القبائل التي تسكن مناطق الحدود وغير ذلك من الأمور العالقة بين البلدين... وفي اليوم نفسه، سحبت إيران مدفعيتها ومضاداتها من كردستان.

أما بالنسبة للأكراد، فقد كان اتفاق الجزائر ضربة قاضية، لأنه أدّى إلى السحب الفوري للدعم الإيراني، وإلى ضغط إيران على الملاّ مصطفى البرزاني لنبذ أي فكرة لحرب العصابات، التي قد تؤدي إلى استمرار القتال مدّة طويلة. وبعد اثني عشر يوماً من إبرام الاتفاقية المذكورة، ونتيجة للضغط القوي من

القوات العراقية، أوقف الأكراد عملياتهم العسكرية[1]. وبالرغم من أن إيران والعراق لم تسمحا للصليب الأحمر الدولي بحضور استسلام الأكراد، إلا أنه يبدو من التقارير غير الرسمية، أن العراقيين تصرّفوا بإنسانية، ولم يلجأوا إلى الاتهامات والمهاترات، أما الأكراد الذين لجأوا إلى إيران. فقد عرض عليهم اللجوء السياسي وفي بداية 1977، عاد مائتا ألف منهم من أصل ربع مليون الذين لجأوا إلى إيران. أما الملا مصطفى البرزاني، الذي اختار الإقامة على الأرض الإيرانية، لجأ بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث وافته المنيّة في آذار سنة 1979[2].

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد ظل حزباً مشروعاً في العراق، واستمرّت جريدة «العراق» في الصدور، ولو أن الآراء التي نشرتها ليست بالجرأة نفسها التي كنت عليها في الفترة سنة 1970 ـ 1974، وتمّ تعيين طه محيي الدين معروف نائباً لرئيس الجمهورية، وكان سفيراً للعراق. في روما. كما تم تعيين عدد من الأكراد في مناصب وزارية في الحكومة المركزية في حين لا يوجد حتى تاريخه آنذاك كردي في مجلس قيادة الثورة. وتجب الإشارة هنا، إلى أنه لا نائب رئيس الوزراء ولا الوزراء الأكراد أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وممّا يجدر الإشارة إليه أن الأكراد العراقيين لم يشتركوا كلّهم في

---

(1) موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ـ آسيا ـ القضية الكردية ص391.

- ـ جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص110 ـ 114.
- ـ محمد عزيز الهماوندي الحكم الذاتي لكردستان العراق ص173 و182.
- ـ وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني، الحركة التحررية الكردية ص5.
- ـ مجلة الأيكونومست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط ص133 ـ سنة 1977
- ـ C.More Les kurdes Aujourd' hui paris 1984. p.201 - 209.
- ـ د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958 ـ 1970، دار السلام لندن سنة 1990.

(*) التآخي سابقاً.

(2) مجلة الأيكونمست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط 1977 ص133 ـ 134.

حرب سنة 1974 ـ 1975، أو في الثورات التي سبقتها. هناك عدد من الأكراد بما في ذلك البعثيين منهم كانوا يعارضون البرزاني معارضة فعلية، وهناك عدد أكثر من هذا بكثير، يضم حوالي ربع مليون كردي يسكنون بغداد وضواحيها لم يعرف عنهم التدخّل في السياسة الكردية هذه.

وقد طبّقت الحكومة العراقية قانون الحكم الذاتي في المنطقة الشمالية الكردية وزوّدت المنطقة بمؤسساتها التمثيلية، وبشرطتها الخاصة، وسمح باللغة الكردية في المدارس، وافتتحت جامعة في السليمانية. ونالت التنمية الاقتصادية للمنطقة الكردية بشكل خاص اهتماماً كبيراً، فتلقّت أضخم نصيب من الاعتمادات التنموية، ومن جهة أخرى وتحت ذريعة البطالة، بوشر بنقل ثلاثماية ألف كردي إلى جنوب العراق، وباسكان عناصر عربية في الشمال[1]. كما أن بناء القرى المحصّنة والمراقبة بقوّة من الجيش العراقي، والقسوة الشديدة في تطبيق القوانين ومراقبة الذين اشتركوا في الحرب، جعل الوضع عسيراً على المقاومين، أو من تسوّل له نفسه بذلك[2].

وإذا أمعنّا النظر في تطوّرات الأحزاب الكردية في هذه الفترة، نرى أنه حتى سنة 1975، كان المسرح الكردي يكاد يكون حكراً على الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتهيمن عليه شخصية الملاّ مصطفى البرزاني. وبعد هذا التاريخ، طرأ تغير كبير على الموقف السياسي الكردي في العراق. فحدثت خلافات وصراعات بين الأحزاب والفصائل الكردية، التي خاصم الواحد منها الآخر، حتى نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية. وأصبحت آفاق مستقبل الثورة

---

(1) خصصت الحكومة العراقية لهذه المنطقة سنة 1975 مبلغ 135 مليون دولار أميركي لإعادة التعمير، و340 مليون دولار للتنمية في المجالات الأخرى.

(2) مجلة الأيكونومست البريطانية، النشرة السنوية للشرق الأوسط سنة 1977 ص174.

- آني شبري. لورانت شبري، سياسة وأقلّيات في الشرق الأدنى ص366.
- موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، القضية الكردية، ص391.
- هي منظمة يسارية ماركسية، كانت قد تشكلت سنة 1970، من الحزب الشيوعي العراقي، وبقيت سرّية إلى سنة 1976.

الكردية قائمة، فأنشأ جلال الطالباني «الاتحاد الوطني الكردستاني» P.U.K الذي ظهر كتنظيم سياسي في صيف سنة 1977، وأصبح فيما بعد أحد أكبر منافسي الحزب الديمقراطي الكردستاني .K.D.P، والملا مصطفى البرزاني.

كان جلال الطالباني أحد أبرز أبطال أزمة الحزب الديمقراطي الكردستاني سنة 1964، قبل ذهابه إلى بغداد والتعاون مع الحكومة العراقية سنة 1966، وحتى سنة 1970، وبعدها عاد إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، ليصبح ممثّل الحزب في دمشق، ومن بعد ليكون زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان جلال الطالباني يحاول أن يكون اتجاه حزبه يسارياً وبالتالي موالياً للشيوعية، وأفضل تنظيماً من الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كانت تسيطر عليه روح القبلية والعشائرية، ممّا خلق نوعاً من الفوضى.

في دمشق بدأ جلال الطالباني تحضيراته لتنظيم لجنة تحضيرية للاتحاد الوطني، فضم بالإضافة إلى مجموعته مجموعة «كومه له»، ومجموعة الحزب الكردستاني بقيادة «علي عسكري» و«إبراهيم أحمد» الذي كان على علاقة جيدة مع جلال الطالباني.

وبعد انهيار الثورة الكردية اثر اتفاقيّة آذار سنة 1975، ظهر على المسرح الوطني الكردي عدة تيارات:

الأول: تيار اصلاحي قومي، يدعو إلى تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني من جديد، ومواصلة العمل تحت رايته بذريعة التمسّك بالدور التاريخي لهذا الحزب. وينقسم هذا التيار إلى شقين.

أ ـ هذا الشق يدعو إلى إحياء حزب «البارثي» بموافقة الحكومة العراقية، ضمن صيغة الجبهة الوطنية بحيث يقبل بمشروع الحكم الذاتي، ويسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهذا التيّار يضم الفئة المثقّفة الكردية العائدة من إيران إلى العراق، والتي أنهكتها سنوات الحرب.

ب ـ هذا التيّار يدعو إلى إحياء الحزب الديمقراطي الكردستاني على أسس

جديدة. ويضم بعض المثقّفين في الخارج، وفي معسكرات اللاجئين في إيران، برضى قيادة الملا مصطفى البرزاني.

الثاني: هو تيّار ثوري، يزعم أن النضال الجماهيري والثوري المتلاحم مع القوى التقدّمية في العراق، هو السبيل إلى تحقيق الأهداف الديمقراطية المشتركة والأماني الخاصّة.

الثالث: يدعو إلى إحياء الحزب الديمقراطي الكردستاني، بإشراف زعامته التقليدية.

في الأول من حزيران 1975، أنشأ جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني وقد ضمّ هذا الاتحاد:

أ ـ الحركة الاشتراكية الكردستانية.

ب ـ العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية.

وهذا الاتحاد هو كناية عن اتحاد طوعي للمجموعات الثورية في كردستان، في شكل شبه جبهوي، يسمح بالتعايش مع التيارات الوطنية الكردية، والديمقراطية، والماركسية اللينينية لتحقيق جبهة موحّدة بين طبقات العمّال والفلّاحين. ومن أهم مبادئ هذا التيّار:

1 ـ القضاء على الامبريالية والطبقات البورجوازية ـ البيروقراطية، والملاكية العقارية، والاتيان بالسلطة التقدّمية الائتلافية.

2 ـ القضاء على الاقطاعية والعلاقات العشائرية في كردستان، بإجراء إصلاح زراعي جذري.

3 ـ إقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي الحقيقي، ضمن جمهورية عراقية مستقلّة.

4 ـ إجراء الإصلاح الزراعي الجذري، وتصنيع البلاد، واستغلال ثرواتها النفطية والمعدنية، لتطوير المجتمع العراقي، ومن ثم تهيئة مستلزمات الانتقال إلى البناء الاشتراكي.

وجاء في بيان الاتحاد الوطني الكردستاني:

«إن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يدّعي احتكار الساحة الكردستانية، أو تحريم الأحزاب والمنظمات، أو فروع الأحزاب الأخرى ـ بل على العكس من ذلك، يؤمن الاتحاد الوطني الكردستناني بحق جميع المناضلين والثوريين في التنظيم والعمل الوطني، وبحق الجميع في التبشير بآرائه ومعتقداته وأفكاره ومفاهيمه، والشعب له الكلمة الأخيرة في منح ثقته لمن يقدّم أنجح الحلول، وأحسن السياسات، ويرسم الخط النضالي الصحيح، ويناضل بتفان وإخلاص في سبيل انتصار القضية الكردية[1].

وقد أنشأ الاتحاد الوطني الكردستاني قوّة عسكرية خاصّة به، باسم «قوّات الانصار» وهي قوّات تخضع لنظام واحد «قيادة مشتركة تعمل لتحقيق الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان الديمقراطية للعراق»[2].

بعد القضاء على الثورة الكردية، بقيادة مصطفى البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، انهارت تلك القيادة العشائرية، إثر اتفاق الحكومتين

---

(1) منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني لجنة الإعلام الخارجي كانون الأول سنة 1977.
- وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني حول الحركة التحرّرية ص6، 12، 24، 26، 28، 33، 35، 40.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص244 ـ 252.
- لورانت شابري ـ آني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص367.
- جيراد جالديان، المأساة الكردية ص117.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ص104 و105.
- جريدة الرأي العام، الكويتية، تاريخ 9 أيار 1974.
- جريدة الجمهورية، العراقية، تاريخ 7 تشرين الأول 1974.
- جريدة الجمهوية، العراقية تاريخ 7 تشرين الأول 1974.
- جريدة السفير اللبنانية، تاريخ 23 آذار 1975.
- جريدة المحرر اللبنانية، تاريخ 23 حزيران 1975.
- جريدة السفير اللبنانية، تاريخ 18 نيسان 1977.

(2) البديل الثوري ص24، 30، 32.

العراقية والإيرانية في آذار سنة 1975، ولجوء الملاّ مصطفى البرزاني إلى أوروبا ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأميركية، شرع أبناؤه وبعض العناصر المتبقّية من الحزب الديمقراطي الكردستاني بإعادة تنظيم الحزب داخل العراق وخارجه. وعقد المؤتمر السابع عشر للحزب، وصدر البيان الأول في 14 تموز سنة 1975.

لكن إعادة ترميم وتنظيم الحزب الديمقراطي كان يحمل في طيّاته عوامل انشقاقه، بسبب تعدّد الاتجاهات بين أعضاء القيادة الجديدة. وكان هناك ثلاثة اتجاهات:

1 ـ الاتجاه اليميني، الذي يضمّ رجال الاقطاع والعشائر.

2 ـ الاتجاه التقدّمي، الذي ضمّ الكثير من أعضاء القيادة الموقتة.

3 ـ الاتجاه الوسط، بزعامة مسعود البرزاني نجل الملا مصطفى البرزاني، الذي كانت تربطه علاقة واسعة مع أعضاء القيادة الموقتة للحزب، في حين كانت تربطه بالاتّجاه اليميني علاقة القربى ومصالح العائلة الضخمة، والتطلّع إلى العون الإيراني.

وقد انتخب مسعود البرزاني رئيساً موقتاً للحزب إلى حين عقد المؤتمر العام. كما تمّ انتخاب المكتب السياسي، وتثبيت سامي عبد الرحمن أميناً عاماً للحزب، كذلك اتّخذ الحزب قراراً بالسعي إلى توطيد العلاقات الأخوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران[1].

في هذا الوقت، أصدر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بياناً، أوضح فيه رأيه من المحاولات الجديدة، التي تسعى إلى إعادة ترميم الحزب الديمقراطي الكردستاني، واعتبر أن هذا الحزب الذي قام على أساس طبقي وعشائري، ووحداني متفرّد، أدّى بالنتيجة إلى إلحاق هزيمة بالثورة والقضية الكردية، لا يمكنه أن يكون طبيعياً أو مصداقياً في مساره المستقبلي، إذا لم يتخلَّ عن نهجه

---

(1) حول الحركة التحررية، ص45 و127.

العشائري والاقطاعي، ويتّخذ مساراً وطنياً تقدّمياً جديداً، وينهي ارتباطاته بالولايات المتحدة الأميركية، وإيران واسرائيل.

وقد بدأت القيادة الموقّتة للحزب الديمقراطي الكردستاني العمل مستقلّة عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وأصبح لكل من الحزبين أنصار وأتباع وتنظيمات ميلشيوية عسكرية خاصّة به. وفي آذار سنة 1977، وقّع الحزبان اتفاقية، تقضي بتنظيم العلاقات بينهما، والتي لم تدم إلاّ فترة قصيرة.

في هذا الوقت كانت القيادة الموقّتة للحزب الديمقراطي الكردستاني قد استأنفت أعمالها العسكرية ضد السلطات العراقية في أيار سنة 1976، لاعتقادها بأن الضغط المسلّح على الحكومة قد يحدث تغييراً ما لمصلحة الأكراد. كما راهنت هذه القيادة على سقوط حكم البعث في العراق، بتقديراتها أن هذا النظام يلقى كراهية عند قسم كبير من العرب العراقيين[1]. ولكن الآمال شيء والواقع شيء آخر.

عمل أعضاء القيادة الموقّتة على تغيير صورة الحزب الديمقراطي الكردستاني القديمة، المرتبطة بهزيمة 1975، وخلال أربع سنوات من العمل أفلحوا في ذلك إلى حد ما. ولكن انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، بقيادة آية الله الخميني في إيران، أدّى إلى انشقاقات ضمن الحزب المذكور، بسبب وقوف الجماعة المحافظة بقيادة ادريس البرزاني الأخ الأكبر لمسعود البرزاني إلى جانب الثورة الإيرانية الإسلامية. كما بدأت هذه الجماعة بشن حملة مدعومة من النظام الجديد في إيران ضد القيادة الموقّتة للحزب، متّهمة إياه بالماركسية واليسار المتطرّف. وحين شنّت القوات الإيرانية هجومها على كردستان في 17 آب سنة 1979 في منطقة كرمنشاه، اقترن هذا الهجوم بحملة ضد القوى اليسارية في الحزب، وإغلاق صحافتها، وتضييق أنشطتها العلنية، ممّا باعد شق الخلافات بين الفريقين.

---

(1) مجلة العالم العربي والإسلامي، عدد شباط 1982.

وفي 4 تشرين الأول سنة 1979، عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمراً في إيران حضرته الغالبية العظمى من الجناح المحافظ واليسار على السواء. كما حضر المؤتمر أيضاً ممثّل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي، ومندوب عن الحزب الشيوعي. وقد عقد المؤتمر في قرية من ناحية أورمية. وسيطر في هذا المؤتمر الجناح المحافظ في الحزب الديمقراطي، وانتخب مسعود البرزاني رئيساً له.

وهكذا انتهى دور القيادة الموقتة، وأعيد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى قيادته التقليدية المكوّنة من أفراد عائلة واحدة هي عائلة البرزاني. في حين «انسحب من الحزب العناصر اليسارية المعارضة للفكر العشائري التقليدي، وهم الذين كانوا يشكّلون القيادة الموقّتة لهذا الحزب، وأعادوا تنظيم أنفسهم. وأسّسوا «حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني» سنة 1981. وكانت المسألة التي ركّز عليها برنامج الحزب الجديد، بحسب ما جاء في بياناته، هي: «قيادة الجماهير عبر النضال من أجل التحرّر القومي، إلى النضال من أجل تغيير سياسي في نظام العلاقات الاجتماعية، أي دمج النضال القومي بالنضال الطبقي عن طريق قيادة النضال القويم من قبل ممثّلي الطبقات الكادحة والمثقّفين والمنحازين إليها، وجعل تناقضات الثورة لمصلحة هؤلاء جميعاً»[1].

---

(1) البديل الثوري ص29، 31، 40، 43.
- وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني.
- مجلة الشرارة العراقية، العدد الرابع، حزيران 1976.
- حول الحركة التحرّرية ص252.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص254 وما بعد.
- موسى مخول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين ـ آسيا، القضية الكردية ص391.
- لورانت شبري ـ آني شبري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى ص366.
- جيرارد جالديان، المأساة الكردية ص126 ـ 128.
- حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كردستان العراق، من وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني.
- لجنة الإعلام الخارجي، ص270 كانون الأول سنة 1977.
- وثائق اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها والدروس المستخلصة منها، كانون الثاني 1977.

في سنة 1979، سقط شاه إيران، وبسقوطه سقطت معه اتفاقية الجزائر، واعتمد النظام الجمهوري الجديد في إيران سياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى الخارج. ممّا اعتبره العراق بزعامة صدام حسين موجّهاً إليه مباشرة، وأنه يهدّد استقلال العراق الوطني. وفي خطاب ضمّنه هجوماً عنيفاً على النظام الجديد في إيران، أعلن إلغاء اتفاق الجزائر الموقّع في 6 آذار سنة 1975، بين العراق وإيران، وبرر ذلك، بأن الحكم القائم في إيران، تمسّك بخلاف الاتّفاق، بكل الأراضي التي احتلّها الشاه الراحل، وأن العلاقة القانونية في شط العرب ينبغي أن تعود إلى ما كانت عليه قبل 6 آذار سنة 1975، وأوضح أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أخلّت بهذا الاتفاق، وأنها تتدخّل في الشؤون الداخلية العراقية، إضافة إلى إخلالها بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامها ببنود اتفاق آذار المذكورة.

وقد تطوّر الخلاف العراقي ـ الإيراني، وأدّى إلى استفزازات مسلّحة خطيرة على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية، أدّت إلى نشوب حرب الثماني سنوات بين الدولتين سنة 1980 ـ 1988. وقد انخرط فيها القسم الأكبر من الأحزاب والشباب الكردي، في أفواج الدفاع الوطني، لمساندة الجيش العراقي في عملياته العسكرية.

لكن القيادة الموقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني كانت قد بدأت أعمالها العسكرية ضد السلطة العراقية، ابتداء من أيار سنة 1976، وكانت الآمال، على أنه عن طريق الحل العسكري، يجوز أن يكون هناك دائماً تغيير في نظام الحكم القائم. وقد استمرّت الأعمال العسكرية متقطّعة بشكل أو بآخر، حتى سنة 1978، حيث بدأت تتضاءل قوّة الأكراد على المقاومة، بسبب سياسة التعريب التي اتخذتها الحكومة العراقية آنذاك، والتي قضت بتقليص الحقوق القومية الكردية في التعليم والسياسة والثقافة، واتخذت إجراءات بحق البنية التحتية الكردية ذاتها، وهي القرية أساساً. فقد ألغيت الحياة الريفية بأكملها

تقريباً. وأخليت العوائل الفلاحية القروية إلى مجمّعات سكنية حضرية كئيبة. وأصيبت الزراعة بشلل شبه كامل، وتوقّف إنتاج المواد الغذائية كالحبوب واللحوم والسمن والعسل والأجبان والألبان والفواكه وغيرها... وتمزّقت البنية الاجتماعية نتيجة لدمار البنية الاقتصادية الزراعية، وشعر الأكراد آنذاك، أن وجودهم في خطر حقيقي في كردستان. وعلى الرغم من ذلك كله، ورغم تراجع العمل العسكري، نجح الأكراد في إقامة مناطق بعيدة عن التدخل العسكري العراقي، على طول الحدود المحاذية لتركيا وإيران في منطقة كردستان[1].

وإطالة الحرب العراقية الإيرانية، أنعش حرب العصابات الكردية، بسبب انشغال الجيش العراقي في الحرب مع إيران. وقد كان مجهود بغداد العسكري يُكرهها على إجراءات سحب الجيوش من كردستان. وتحت ستار النزاع، تلقّى الأكراد المقاومون العراقيون مساندات جديدة خارجية من سوريا وإيران المتحالفتين ضد العراق. كما أنه في داخل كردستان، كانت المراقبة البوليسية الإدارية تجنح إلى التراخي، حيث كان بعض الموظفين يفضّلون لأنفسهم مسبقاً مستقبلاً على الصعيد المحلّي في النطاق الذي كانت سلطة الدولة العراقية تبدو فيه أقل ضمانة للتعاون. فإن بؤرة ثورية هامة مستفيدة من نوع الفراغ الناشئ في جزء من المنطقة الحدودية، العراقية ـ التركية، أعادت تكوينها، متّخذة مرامي لها قوى تركية وعراقية. وفي أيار سنة 1983، وكحادث لا سابق له، أطلقت تركيا بالاتفاق مع العراق فرقاً من المغاوير المخصصين في القمع وحرب

---

(1) البديل الثوري في الحركة التحرّرية الكردية ص20.
- رمزي كلارك، النار هذه المرّة، جرائم الولايات المتحدة الأميركية في الخليج الفصل الأول ص5 وما بعد.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص106.
- د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص256.
- جريدة النهار البيروتية، تاريخ 18 أيلول 1980.
- جريدة السفير البيروتية، تاريخ 10 أيلول 1980.

الشوارع والأزقّة والممرّات الصعبة[*]، للهجوم على تلك البؤر الواقعة على بعد ثلاثين كيلومتراً داخل الأراضي العراقية. وكانت عملية الهجوم والتمشيط هذه تسجّل في إطار اتفاق للتعاون المناهض للأكراد الموقّع سنة 1979، بين الرئيس صدام حسين، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيوش التركية، الجنرال «ايغرين». وكانت معسكرات الأخوين مسعود وإدريس البرزاني هي المقصودة خاصّة. وأعلنت بغداد اعتقال الأتراك ألفي مقاتل كردي.

وللحصول على هدنة في كردستان طيلة مدّة الحرب مع إيران، باشرت الحكومة العراقية في كانون الأول بمبادرة من «عبد الرحمن قاسملو» رئيس الحزب الديمقراطي الكردي .P.D.K، الذي يساعد العراق للمفاوضة مع جلال الطالباني بيد أن هذه المفاوضات المسبوقة بتوقّف إطلاق النار في المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني L.U.P.K، لم تكن أبداً، قد أفضت في أيار سنة 1984 إلى نتيجة، لتعثّرها حول مسائل إدخال كركوك في منطقة الحكم الذاتي، وإلى مغادرة القوات الحكومية، وإلى إعادة تسليح البيشمركة الحر[1].

(*) باز ـ يولو.

(1) لورانت شبري ـ آني شبري، سياسة وأقلّيات ص368.

ـ د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص262 وما بعدها.

الفصل السادس عشر

كردستان والاستقلال الذاتي

يعتبر الأكراد أنفسهم قوميّة متميّزة عن غيرها من القوميّات المتواجدة في المنطقة، لا سيما منها العراق وإيران وتركيا وسوريا. وهم يريدون الابقاء على هذا التمايز. ضمن الشعوب والقوميات التي يعيشون بينها:

وقد لاقت الحركة الكردية نجاحاً في العراق أكثر من غيرها في المناطق المجاورة، رغم ظهور حزب العمال الكردستاني في تركيا، وخاصة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، بزعامة «عبد الله أوجلان» ويعزو فشل الحركات القومية الكردية إلى العوامل التالية:

1 ـ العامل العشائري، الذي كان وما يزال المحرّك لهذه القيادات.

2 ـ عدم استعداد القيادات الكردية لقبول بعضها البعض.

3 ـ فشل الفئة المثقّفة والمستنيرة الكردية في أخذ زمام القيادة وتوجيه دفّة الحركة الكردية، وتطوير المجتمع الذي تعيش فيه سياسياً وفكرياً وأيديولوجياً.

4 ـ تفشّي الروح العنصرية عند الغالبية من الكرد، والتي لم تتقبّلها الشعوب التي يعيشون بينها.

5 ـ عدم استطاعة الكرد بلورة قضيتهم وتوضيحها، حيث بقيت أكثر الأحيان

فكرة الاستقلال الذاتي باطنية نوعاً ما، تجاه الحكام الذين اعتبروا الأكراد ينحون في تفكيرهم وعملهم هذا إلى الانفصال الكامل، أكثر منه إلى الاستقلال الذاتي.

6 ـ ضعف درجة التطوّر الثقافي والاجتماعي، والنمو الاقتصادي داخل المجتمع الكردي، الذي يجعله أكثر الأحيان غير قادر على تحمّل أي تغيير نمطي وجذري في حياته.

7 ـ عدم نضوج الوعي الثقافي الكامل والقادر على استيعاب مستلزمات الثورة والمواثيق الموقّعة، والتطلّع إلى الماضي أكثر منه إلى المستقبل.

8 ـ إعطاء القيادات الكردية الأهمية الأكبر إلى منافساتها وصراعاتها العشائرية والقبلية والتاريخية، بحيث بقي الوعي القومي ما بين الغالبية الكردية بدائياً، يعتمد على التفسيرات الذاتية لكل فرد أو لكل مجموعة. وذلك ضمن التفسيرات الضيّقة للقيادات العشائرية والاقطاعية من الملالي والآغاوات.

9 ـ عدم إدراك القيادات الكردية الحقيقة التي تقول: إن مصالح الكرد الرئيسية تبقى مرتبطة بمصالح القوميات التي يعيشون معها، ممّا يستوجب أن يربطوا صراعهم ونضالهم مع صراع ونضال هذه القوميات التي يتعايشون وإياها، والجنوح إلى الطرق السلمية، وعدم الاعتماد أو التعامل مع العناصر الأجنبية.

وفي ظروف الحرب العراقية الإيرانية، لم تستطع الأحزاب والجمعيات الكردية، التي تعمل في إطار الحركات الوطنية الكردية أن توحّد صفوفها، لا في العراق ولا في إيران. فقد كانت تصارع الإيرانيين والعراقيين، وتتصارع مع بعضها البعض. لذا لم تستطع هذه الأحزاب قيادة كفاح الأكراد للحصول على الحكم الذاتي إلى النجاح، فقد أخفقت في تحقيق هذا الهدف.

وعلى الرغم من سياسات الحكومات العراقية المتتالية، والتي حاولت أكثر

الأحيان تهميش القضية الكردية على الصعيد السياسي، إلا أنه في الجانب الثقافي، فإن بغداد في فترات مختلفة حاولت إحياء وتنشيط الحرّية التي تتمتّع بها الأقلية الكردية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تأسس معهد كردي في بغداد رغم إغلاقه لأسباب سياسية في السنة نفسها، وجامعة في السليمانية، وجامعة صلاح الدين في اربيل، وهي اليوم صرح علمي مميّز في كردستان خاصة، وفي العراق بشكل عام.

ومنذ بداية السبعينيات وحتى مطلع تسعينيات القرن العشرين، صدرت 28 مطبوعة كردية، اثنتان منها في كركوك، وست في أربيل، وأربع في السليمانية، وست عشرة في بغداد، كما أن إذاعة بغداد أخذت تبثّ برامج باللغة الكردية. ومنذ 1981، أخذت المدارس الكردية في خانقين، ودهوك وكركوك، تعلّم باللغة العربية، وابتداء من 1983، قامت الحكومة العراقية بنوع من الانفتاح على الكرد، فبدلاً من استعمال مصطلح منطقة الحكم الذاتي، بدأت تسمّي المنطقة بمنطقة الحكم الذاتي في كردستان، وفي آذار سنة 1983، صدر مرسوم جمهوري يؤجل تدريس العربية في المعاهد الكردية العليا. ومع هذا كله، فقد بقي عدد طلاب الجامعات الكردية بحدود 7%، إضافة إلى النسبة المتدنّية في كلية الشرطة والكلية العسكرية، والسلك الدبلوماسي، ومنح الجنسية لبعض الأكراد الوافدين من الخارج والمقيمين في العراق منذ فترة طويلة[1].

أما في تركيا، فالدولة التركية لا تعترف بوجود قضية كردية، وتصرّ في

---

(1) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية، ص161 وما بعد...
- أ.د. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، ص147 وما بعدها...
- جيرارد جالديان، ص120 ـ 122.
- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص439 ـ 420.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ص106.
- رمزي كلارك، المصدر السابق.
- تقييم مسيرة الثورة الكردية والدروس والعبر المستخلصة منها، كانون الثاني 1977، من وثائق اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني.
- التقرير السياسي للقيادة الموقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني 11 و15 آب 1976.

تصريحاتها وبياناتها، أن حزب العمال الكردستاني، الذي يمثّل أكبر شريحة كردية منظَّمة في تركيا، هو الممثّل الكبير للإرهاب في تركيا. لأن عدم الاعتراف بالهوية الكردية هو من صلب سياسة الجمهورية التركية.

والمعروف أن تركيا لا تسمح للأكراد بفتح مدارس خاصة بهم، لتعليم اللغة الكردية، كما لا تسمح الحكومة بفتح إذاعة أو تلفزيون كرديين، مع العلم أن هناك برامج باللغة الكردية، تُبثّ عبر قنوات تلفزيون الدولة الرسمي.

فالدولة التركية كما هو معلوم، تحارب كل النزعات الاستقلالية للأكراد الذاتية وغير الذاتية منها، كما أنها تقف ضد إقامة حكومة كردية في شمال العراق أو أي مكان آخر، خوفاً من انتقال العدوى إليها.

والأكراد حسب رأي الحكومة التركية ينقسمون إلى فئتين:

الأولى: وهي أقلّية إرهابية تسعى إلى المشاغبة، وتنحو إلى الانفصال عن جسم الدولة التركية.

الثانية: مسالمة، تتعايش مع الأتراك بشكل طبيعي، وتؤلّف جزءاً من النسيج الوطني التركي، واستطاعت أن تصل إلى أعلى المناصب في البلاد. وكانت منها «تورغوت أوزال» رئيس الجمهورية الراحل، «وحكمت تشتين» رئيس المجلس النيابي، وأن ثلث أعضاء مجلس النواب التركي هم من الأكراد.

ولهؤلاء الأكراد وزن مثالي واقتصادي كبير، في قطاعات الزراعة والصناعة، والأعمال وأن البعض منهم يرفضون وجود قضية كردية في تركيا، كالزعيم الكردي، «كمران أنان».

وكما رفضت الحكومة التركية الاعتراف بحزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان(*)، يرفض الجيش التركي الحوار معه، ويتجاهل كل

(*) معتقل حالياً داخل السجون التركية.

مبادراته، كما يرفض الحوار مع ممثّلي الأحزاب الكردية الأخرى المرخّصة من قبل الدولة، مثل حزب «هاديب» وحزب «ديب»، رغم الدعوات التي تقدّم بها «خليل ساغليك» أمين فرع حزب استانبول، مؤكّداً أن الأكراد يريدون العيش مع الأتراك في إطار الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية الكردية.

والدعوة إلى الحوار بين الدولة التركية والأكراد ينادي بها المجتمع المدني من الفئات المتديّنة والليبرالية والإسلامية، التي تتطلّع إلى بروز قيادات كردية معتدلة فالاتجاهات السياسية للأكراد في تركيا تعود إلى مطلع الستينيات من القرن العشرين، عندما أسس مثقفون أكراد منظّمات ثقافية في أنقرة واستانبول. ومن هذه المنظّمات:

1 ـ حزب كردستان الديمقراطي في تركيا، تأسس سنة 1965، في ديار بكر.

2 ـ حزب عمّال تركيا، الذي اتّخذ موقفاً سلبياً من المسألة الكردية، كان رئيس هذا الحزب وأمينه العام «كرويين» قد تحدّى رئيسه العام «محمد علي أصلان» قرار الحكومة التركية سنة 1967، والقاضي بحظر توزيع أي مادة من أصل أجنبي باللغة الكردية في تركيا. وقد اعترف هذا الحزب في مؤتمره الرابع سنة 1970، بالمسألة الكردية.

3 ـ المركز الثوري للشرق، الذي تأسّس سنة 1969، وقد شكّل هذا المركز بداية انفصال اليسار الكردي، القومي عن نظيره الماركسي التركي. وكانت انطلاقته في بادئ الأمر في جامعتي استانبول وأنقره، وبعدها تمدّد ليشمل ديار بكر وغيرها من المناطق الكردية.

4 ـ حزب العمال الكردستاني، الذي بدأ تجمّعاً يسارياً طلابياً في جامعة أنقرة، ومن ثم تحوّل إلى حزب باسم «حزب العمّال الكردستاني» سنة 1978، وقد تميّز هذا الحزب عن غيره من الأحزاب بتشديده على الكفاح المسلّح، وتركيزه على حركة الفلاّحين في جنوب شرق تركيا، باعتبار أن كل الصناعات مركّزة في القسم الغربي من تركيا.

لكن ملاحقة الحكومات التركية للأحزاب والحركات القومية التركية، وخاصة الحكومات العسكرية في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، أدّى إلى تفكيك معظم الأحزاب الكردية، حيث قرّر البعض حلّ نفسه تلقائياً، ممّا أفسح المجال أمام حزب العمّال الكردستاني بزعامة «عبد الله أوجلان» ليبقى وحيداً في الصراع من أجل القضية الكردية في تركيا.

ولم يوفّر هذا الحزب في صراعه العنيف مع الحكومة التركية خصومة الأتراك والأكراد على السواء. فاعتبر الأكراد المتعاملين مع الحكومة التركية والذين لا يحبّذون نهج هذا الحزب عملاء وخونة، فعوملوا بأشد القسوة والقتل، ممّا سمح للسلطات التركية أن تعتبر هذا الحزب مجموعة من الإرهابيين والدمويين.

وخلال المؤتمر الخامس لحزب العمال الكرْدستاني في كانون الثاني سنة 1995، الذي عقد في مكان سرّي، وبحضور «377» مندوباً كانت أبرز المواضيع التي طرحت على جدول أعماله هي: «أخطاء عشرين عاماً من النضال». وفي هذا المؤتمر تم إلغاء لقب الأمين العام. وبدلاً من ذلك أصبح عبد الله أوجلان رئيساً ضمن إطار رئاسي يضم ستة أعضاء.

والدولة التركية لا تعتبر الأكراد البالغ عددهم في تركيا حوالي 12 مليون نسمة أقلية، إنما هم أتراك الجبال. ومفهوم الأقليات في الدستور التركي، المسيحيون واليهود، أي غير المسلمين. وتمنح الحكومة التركية الجنسية لرعاياها على أساس الثقافة وليس العرق. كما أن الحكومة التركية بقيت دائماً ترفض المفاوضات مع الزعيم الكردي عبد الله أوجلان، تعتبره من كبار الارهابيين في تركيا. ويقرأ الجيش التركي المناخ الشعبي التركي غير المتعاطف مع حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان، نتيجة أعمال العنف التي ارتكبها ضد الأبرياء في مرحلة ترويع المدن بين سنة 1988 ـ 1995. والضغط العسكري والسياسي التركي أدّى إلى:

1 ـ عملية تهجير ضد الأكراد ما بين 1992 ـ 1995، مئات القرى الكردية في جنوب شرق تركيا من سكانها.

2 ـ انقسامات سياسية وصراعات، بين عبد الله أوجلان وكبار معاونيه.

3 ـ إجبار عبد الله أوجلان على تغيير خطابه السياسي المطالب بالانفصال والاستقلال عن تركيا، وابداله بالحديث عن الحقوق السياسية والثقافية واللغوية ضمن الكيان التركي الموحّد.

في حين نجحت الدبلوماسية الكردية في الخارج، بعرض القضية الكردية، وكسب العطف الدولي الغربي، ممّا جعلها تحتلّ حيّزاً واسعاً في الدوائر السياسية لهذه الدول، إضافة إلى الإعلام الغربي المتعاطف معها، والذي صوّر السياسة التركية حيال الأكراد بأنها انتهاك لحقوق الإنسان. ممّا خلّف تشويشاً حقيقياً على صورة تركيا في أوروبا.

والقرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 688 ينص على ما يلي:

1 ـ يدين مجلس الأمن قمع المدنيين العراقيين، وخاصة أعمال القمع الأخيرة في المناطق الكردية، والتي باتت تهدّد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

2 ـ يطالب العراق بإزالة كل تهديد للسلم والأمن الدوليين، بوقف هذا في الحال. ويأمل في إجراء حوار مفتوح، لضمان الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع العراقيين.

3 ـ يصرّ على أن يسمح العراق حالاً بحريّة وصول المنظّمات الإنسانية الدولية إلى كل المحتاجين إلى المساعدة، وفي جميع أجزاء العراق، وتقديم التسهيلات لأداء عملها.

4 ـ يطلب من السكرتير العام متابعة جهوده الإنسانية في العراق، وتقديم تقرير إلى المجلس، بعد إيفاد بعثة إلى المنطقة للاطلاع على أوضاع العراقيين

وعلى الأخص الكرد منهم، الذين يعانون من القمع على أيدي قوّات النظام العراقي.

5 ـ يطلب من السكرتير العام استخدام الموارد كافة، التي هي تحت تصرّفه بما فيها العائدة إلى وكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الملحّة للاجئين والمشرّدين العراقيين.

6 ـ يهيب بالدول الأعضاء التعاون مع السكرتير العام في هذا الخصوص.

7 ـ يبقى المجلس بالاتصال بالموضوع.

وأصدر البرلمان الأوروبي المشترك قراراً جاء فيه:

آخذاً في الحسبان قرارات الأمم المتحدة، مجلس الأمن، وآخذاً في الحسبان نتائج المجلس في 8 نيسان سنة 1991 في لوكسمبورغ.

يشعر المجلس بأنه ولحين إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية، فإن الخطر سيبقى يهدّد السلم والأمن في المنطقة لذا فإنه:

1 ـ يشجب وبشدّة محاولات إبادة الكرد من قبل نظام صدام حسين وقمع الشعب العراقي.

2 ـ يطلب وضع حد للهجمات على السكان فوراً، ويؤكد الحاجة إلى بقاء حصار الأمم المتحدة على العراق طالما تحدث أعمال القمع ضد الكرد العراقيين.

3 ـ يؤيّد الاقتراح المقدّم إلى مجلس الأوروبي لخلق منطقة آمنة مؤقّتة، لضمان سلامة الكرد والمشرّدين في العراق، ويشعر بالقلق من إطالة هذا الموقف، ويؤيّد المقترح المتّخذ سابقاً بتوفير المساعدة للكرد، على أن تكون هذه المساعدة كافية ومؤثّرة. ويرحّب البرلمان بقرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إرسال قوّات إلى العراق لضمان أمن هذه المناطق.

4 ـ يناشد كلاً من تركيا وإيران لتسهيل وصول المساعدات إلى الكرد، وفتح حدودهما أمام اللاجئين والمنظمات الدوّلية غير الحكومية، كما يهيب بالمجتمع الدولي مساعدة كل مجهود ينصبّ في هذا الاتّجاه.

5 ـ يؤكّد على المسؤولية المعنوية للأمم المتحدة، وإذا تطلّب الأمر تعديل ميثاقها ليكون في مقدورها الذهاب إلى أبعد الحدود الدولية، وتطوير أسلوب منع الحكومات الجائرة من ارتكاب مجازر إبادة.

6 ـ يرى أن ما يحدث للشعب الكردي، يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية حسب ميثاق المنظمة الدولية، لتأكيد أن أعمال الابادة هذه مستهجنة ومرفوضة.

7 ـ يأمل في وضع المسألة الكردية على جدول أعمال مؤتمر الشرق الأوسط للسلام، مع مشاركة جميع الدول المعنية بالموضوع، وبحضور ممثلين عن الكرد لضمان الاعتراف بحقّهم في الوجود في الحكم الذاتي في جميع الدول التي يقطنونها.

8 ـ يرحّب بقرار مجلس الأمن رقم 688، حول وضع الكرد في العراق، ويأمل أن يقوم مجلس الأمن باتّخاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن الكرد في العراق، وتأمين اللاجئين الكرد من العودة إلى بيوتهم، مع إعطاء ضمانات بأنهم لن يصبحوا ضحية للقمع مرّة أخرى.

9 ـ يصرّ على عدم إجبار أي شخص هارب من النظام على العودة إلى العراق ضد إرادته، ويناشد دول العالم تسهيل إيواء اللاجئين الكرد من طالبي الملاذ.

10 ـ يرى أن تطبيق القرار 688 يحتاج إلى قوّة كافية لحفظ الأمن.

11 ـ يوصي المكتب الموسّع ارسال وفد برلماني إلى المنطقة.

12 ـ يوصي رئيسه بإرسال نسخة من القرار إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة وحكومات تركيا وإيران والعراق.

أما في تركيا، فقد زادت تركيا ضغوطها على إيطاليا لاقناعها بتسليم عبد الله أوجلان زعيم الحزب الكردستاني، الذي فرّ إليها، وأوقف في مطار روما في 13 تشرين الثاني سنة 1998، وطلب منحه اللجوء السياسي واعتبرت موقف روما في منحه هذا الحق موقفاً عدائياً واستفزازياً. وهدّد رئيس الوزراء التركي «مسعود يلماظ» في 18 تشرين الثاني سنة 1998، بالرد إذا لم تسترد بلاده الزعيم الكردي. وجاء في خطابه: «إنني أدعو إيطاليا إلى تسليم أوجلان الآن ليمثل أمام القضاء، وإلاّ فإن أي حكومة تركية لن تترك هذه الغلطة من دون رد. . . وإذا لم تستجب إيطاليا، فإنها ستكون شريكاً في كل الجرائم التي ارتكبها حزب العمال الكردستاني حتى الآن. . . وأن تركيا لن تتفاوض أبداً مع مجرمين تلطّخت أيديهم بالدماء». مستبعداً أي حل تفاوضي مع المتمرّدين الأكراد.

وبعد أن أفرجت محكمة الاستئناف في روما في 20 تشرين الثاني عن رئيس حزب العمّال الكردستاني عبد الله أوجلان، اعتبر رئيس الوزراء التركي هذا العمل لا يتّفق وطلب ثلاث محاكم دولية من الانتربول القبض عليه وطلب مساعدة حلف شمال الأطلسي، واصفاً أوجلان بأنه «أسوأ مجرم في القرن العشرين».

وقرّرت تركيا مقاطعة الشركات الإيطالية، وأعلن وزير الدفاع التركي «عصمت سيزغين» عن استبعاد الشركات الإيطالية من كل مناقصات الأسلحة ووقف كل طلبات قطع الغيار والذخيرة منها للجيش التركي، مع العلم أن الحكومة لم تقرّ أي نوع من العلاقات التجارية مع إيطاليا.

وفي بروكسل حذّر رئيس المفوّضية الأوروبية «جاك سانتير» في مؤتمر صحافي عقده في 24 تشرين الثاني سنة 1998، من أن تركيا قد تتعرّض لتدابير انتقامية من الاتحاد الأوروبي، إذا قرّرت رسمياً مقاطعة المنتجات الإيطالية

احتجاجاً على رفض إيطاليا تسليمها أوجلان. وقال «إن قرار مقاطعة من السلطات التركية أو من المؤسسات التركية العامة، سيشكّل في رأينا انتهاكاً واضحاً لاتفاقاتنا مع أنقره»... وأعرب عن تضامن الاتحاد الأوروبي مع إيطاليا[1].

لكن الرئيس التركي «سليمان ديميريل»، اتّهم الدول الأوروبية بالدفاع عن الإرهاب على حساب بلاده في قضية عبد الله أوجلان. وقال: «إن الدول الغربية تدين الإرهاب في الوثائق الدولية، إلا أنها تدافع عنه عندما يتعلّق بتركيا». وندّد بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة أوجلان، في حين طالب رئيس الوزراء التركي «مسعود يلماظ» في 1 كانون الأول سنة 1998، أن تحاكم إيطاليا أوجلان إذا قرّرت عدم تسليمه» إذا كانت إيطاليا تقول إنّها لا تعترف بقانوننا المحلي، ولن تسلّمه، فعليها محاكمته بموجب نظامها القضائي». هذا وقد رفضت أنقره محاكمة أوروبية لأوجلان. ورفض الرئيس مسعود يلماظ في 29 كانون الأول سنة 1998، مقترحات ألمانية وإيطالية للقيام بمبادرة أوروبية لإنهاء الصراع مع الأكراد في بلاده، وصرح: «أنه إذا كانت المشكلة قيد البحث بين تركيا، ومواطنين من أصل كردي، فالمكان الوحيد للتوصّل إلى حل هو تركيا نفسها».

---

(1) عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية ص231 وما بعدها... دار الآفاق الجديدة بيروت سنة 2000.
- ملف استراتيجية، دار الكنوز للدراسات والنشر سنة 1998.
- جريدة السفير اللبنانية، 5 تشرين الأول 1998.
- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية ص47 وما بعد بيروت سنة 1987.
- عدنان شعبان، الأكراد قضية حق في عالم ظالم، جريدة النهار البيروتية تاريخ 11 كانون الأول سنة 1998.
- فرج الله صالح ديب، الوطنية العدائية للنظام التركي، جريدة السفير البيروتية تاريخ 5 تشرين الأول 1998.
- مجلة كل العرب عدد 21 آب سنة 1985.
- محمد نور الدين، جريدة النهار البيروتية عدد 21 تشرين الثاني سنة 1998.

كما أخذت بعض الدول المجاورة لتركيا بالتضييق على حزب العمال الكردستاني في السليمانية في شمال العراق، وأوضح أن أربعة أو خمسة مكاتب سياسية أغلقت التزاماً للتعهدات التي قطعها الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، لعدم إيواء أنصار الحزب في المناطق الخاضعة لسيطرته.

لكن محكمة الاستئناف في روما قرّرت في 28 كانون الأول سنة 1998، رفع القيود عن تحرّكات عبد الله أوجلان، رافضة طلباً قدمه محامي الحكومة التركية في إيطاليا «أوغوستو سيناغرا» لفرض قيود على زعيم حزب العمال.

وكان المؤتمر الوطني الكردستاني قد عقد جلسة له سنة 1998 جاء فيها «نحن ممثلو المنظّمات السياسية والاجتماعية والثقافية، والشخصيات الوطنية الكردستانية، الموقعون على هذا الميثاق، من أجل تأسيس مؤسّسة كردستانية عالية المستوى مهمّتها الحفاظ على المصالح القومية والوحدة الوطنية الكردستانية:

1 ـ الكرد أمة واحدة، تكوّنت وفق المراحل التاريخية في كردستان، على أساس وحدة الوطن واللغة والتراث والتاريخ المشترك، والشعور القومي، والآمال والطموحات المشتركة من أجل مستقبل أفضل.

2 ـ للشعب الكردي دور مشرّف في بناء الحضارة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط، وعبر مراحل تاريخية، أسس له دولاً عديدة، وبأسماء مختلفة، إضافة إلى الإمارات الكردية المعروفة، وفي مناطق مختلفة من كردستان. رغم ذلك، فهو يعاني اليوم من الاضطهاد القومي، ومحروم من أبسط حقوقه المشروعة، إضافة إلى أن وجوده القومي معرّض للخطر، خاصة إثر تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى.

3 ـ الشعب الكردي، الذي يربو عدده على 35 مليون نسمة حالياً، عاش على أرض كردستان، عبر المراحل التاريخية، وحتى نهاية القرن العشرين، وبقي مضطهداً ومستعمراً ومقسّماً ومحروماً من حق تقرير مصيره بنفسه

خلافاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية، وإعلان حقوق الإنسان، وجميع قواعد القانون الدولي والقانون الطبيعي.

4 ـ إن أسباب عدم نجاح الحركة التحرّرية الكردستانية والوصول إلى أهدافها، لا ترجع إلى السياسة الاضطهادية والقمعية للدول المستعمرة فحسب، بل ترجع إلى الانقسامات والصراعات الداخلية بين الفصائل الكردية، ووجود الفكر الانقسامي والاقليمي للمجتمع الكردستاني، ومع كل هذه الكوارث والنكسات، فإن الشعب الكردي بقي مثل الشعوب الأربعة الأساسية «العرب والفرس والترك» في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحقيق تقرير مصيره مثل باقي شعوب العالم، والحفاظ على هويته القومية ووحدته الوطنية. فقد دأبنا منذ إعلان بنود هذا الميثاق، كما نعلن التزامنا الكامل بميثاق حقوق الإنسان العالمي والاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي»[1].

بروكسل 1995 المصادف 2610 كردي

وبعد فترة طويلة امتدت لعدة عقود، ومن سنة 1924 حتى سنة 1991، وتركيا تنكر وجود الكرد فيها، وتعتبرهم أتراك الجبال. فإنها على لسان توركوت أوزال أثناء حرب الخليج اعترفت بوجود 12 مليون كردي في تركيا، وهذا عدد يساوي 20% من مجموع سكانها. وبعد أشهر، أكّد رئيس الوزراء سليمان ديميريل حقيقة الوجود الكردي على أراضي تركيا. لقد جاءت هذه التصريحات في فترة قيام حزب العمال الكردي بعمليات قتالية في تركيا ضد الجيش التركي، وأثناء حرب الخليج، أخذت تركيا تلوّح وتهدّد بأنها ستضع يدها على ولاية الموصل في حال تجزئة العراق.

في هذا الوقت كانت تركيا تسيطر على الطريق الوحيد، الذي يربط

(1) مجلة سور غول، العدد 12 تاريخ سنة 1998.

كردستان بالعالم الخارجي، الأمر الذي ساعدها على استحصال التعاون الكردي لإزالة قواعد حزب العمال الكردستاني من مناطق الحدود داخل كردستان العراق. ورفضت العرض الذي قدّمه هذا الحزب للتفاوض سنة 1993. لكن جميع الأحزاب الكردية تقرّ بأن موت تورغوت اوزال جمّد الأمور، التي كان من المحتمل أن تفضي إلى حوار جادّ وبنّاء.

وهذا الوضع انقلب سلباً على وضع حزب العمال الكردستاني. فالحصار الاقتصادي على العراق يزيد من عزلة الكرد في هذا البلد، والجيش التركي يقوم بحملات قويّة لفرض السيطرة، حيث أصبحت المنطقة الجبلية التي يقيم فيها هذا الحزب قواعده عرضة للهجمات. كما أن هذا الحزب أصبح يعاني من الضعف وهو يعمل وسط أناس أنهكهم القتال والقمع، وهم مضطرّون على ترك قراهم، لأن الحياة أصبحت فيها شاقّة للغاية.

إن الهجمات الإرهابية التي قام بها حزب العمال الكردستاني على السفارات والمباني في أوروبا في حزيران سنة 1993، كان الغرض منها جذب الانتباه الدولي إلى الحرب الدائرة في كردستان تركيا. تلك الحرب التي عبأت لها تركيا أكثر منماية وخمسين ألف جندي، وعملية أخذ الرهائن في آب سنة 1993، كانت ترمي إلى الغرض نفسه.

ورغم الانفتاح النسبي في شرق ووسط الأناضول، فإن الكرد في الحقيقة لم يحصلوا إلا على شيء واحد هو السماح لهم بالتحدّث بلغتهم بشكل علني. وازداد الموقف التركي قوّة عندما سمحت للحلفاء بشن هجماتهم الجوية على العراق من قواعد عسكرية «في انجرليك التركية».

ويبدو أن تركيا هي الأكثر تشدّداً من العراق وإيران بشأن الحكم الذاتي للكرد في العراق، والأكثر تصميماً على عدم السماح لقيام دولة كردية منشقة عن العراق.

وممّا يتجلّى حتى الآن، أن دول المنطقة، التي يعيش فيها الكرد متّحدة

فيما بينها لمنع قيام كيان كردي موحّد. ويظهر تاريخياً أن الأكراد كانوا لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط. فإذا اتفق الجيران كانوا أول الخاسرين، وفي حال تفرّق الآخرون، لم تستطع الأحزاب والعشائر الكردية التوصّل إلى اتفاق فيما بينها، بل على العكس من ذلك، فقد كانت الحروب تدور باتّجاه معاكس وإلى الجبهة الداخلية لتتصارع وتتقاتل هذه الأحزاب بعضها ضد البعض الآخر للهيمنة على السلطة، والدليل على ذلك، أنه في ظروف الحرب الإيرانية ـ العراقية، لم تستطع الأحزاب والجمعيات الكردية التي تعمل في إطار الحركة الوطنية الكردية، أن توحّد صفوفها، لا في العراق ولا في إيران فقد كانت تصارع الإيرانيين والعراقيين، وتتصارع مع بعضها. لذا لم تتمكّن هذه الأحزاب من قيادة كفاح الأكراد للحصول على الحكم الذاتي إلى النجاح. فقد أخفقت في تحقيق هذا الهدف. وقد كان الرأي العام الكردي ينقسم إلى قسمين.

الأول: يتزعّمه نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يرأسه جلال الطالباني «أمين نو شروان». ويرى أن تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة شيعية، وسنية، وكردية، هو احتمال حقيقي. وفي حديث إلى جريدة «لوموند» الفرنسية قال نو شروان: «إننا نعدّ الحركة الكردية لقبول الاستقلال في اللحظة المناسبة. وعلى ذلك، فنحن نطالب بتقسيم العراق، لأننا لا نرى سبيلاً سواه، لبلوغ هدفنا النهائي، ألا وهو الاستقلال، وأن الحركة التي يتزعّمها جلال الطالباني لا تخشى حدوث تدخّل تركي في حالة تقسيم العراق، فهذا التدخّل في حالة التقسيم سيكون مفيداً، طالما سيتم توحيد جزءين من إقليم كردستان العراقي ـ التركي، ما يمهّد أمام كردستان موحّدة في المستقبل». واعتبر نوشروان أن الأكراد الذين يتعاونون مع الحكومة العراقية خونة للأمة الكردية.

الثاني: يتزعّمه المثقّفون ورجال الأعمال، ويرى في التقسيم خطراً على القضية الكردية، لأنه سيولّد حقداً على الأكراد من قبل العرب والسنة والشيعة على السواء. كما أن الأقلّيات السريانية «الأشورية والكلدانية» والتركمانية

والیزيدية، التي ستكون متواجدة بقوّة ضمن الكيان الكردي الجديد، قد تصل إلى يوم تطالب فيه بدورها باستقلال ذاتي أيضاً، مما يخلق مشاكل جديدة للدولة الجديدة. ويرى هذا الفريق أن الاستقلال الذاتي الذي طرحته الحكومة العراقية منذ سنة 1959، وحتى أوائل التسعينيات لا يزال الحل الأمثل للقضية الكردية.

لكن التفجيرات التي حدثت سنة 1987، في العراق، والمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها الحكومة العراقية، وتصاعد عمليات الثوّار الأكراد، وتشكيل عصابات من الفارّين من الجيش، زاد في توسيع شقّة الخلاف بين بغداد والأكراد، جعل الحكومة العراقية تنهج سياسة قاسية وقمعية، تركت آثاراً سلبية، نظراً للروح التي كانت تتولّد لدى الأكراد النازحين من المخيّمات. ممّا دفع بالثوّار الأكراد إلى تكثيف هجماتهم على قوافل الجيش العراقي، ممّا شكّل تحدياً لنظام صدام حسين[1].

وقد أصدر مجلس الأمن بتاريخ 5 نيسان سنة 1991، القرار 688، وممّا جاء فيه:

الفقرة الأولى: إدانة القمع الذي يتعرّض له المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق، والذي شمل مؤخّراً المناطق السكنية الكردية، وتهدّد نتائجه السلم والأمن الدوليين.

الفقرة الثانية: يطلب من الأمين العام أن يواصل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدّم على الفور، وإذا اقتضى الأمر، على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصّة السكّان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

وإزاء تدفّق اللاجئين الأكراد إلى تركيا بسبب الضغط الكبير الذي يمارسه ضدّهم الجيش العراقي. اقترح الرئيس التركي تورغوت أوزال وضع اللاجئين

---

(1) راجع: أعداد جريدة النهار البيروتية 18 آذار 1988 و9 أيلول سنة 1988 و24 أيلول 1988.
- جريدة السفير البيروتية: أعداد 16 نيسان 1987 ـ و5 أيلول 1987 ـ و7 أيلول سنة 1988.
- و3 تشرين الأول سنة 1988.
- الاتحاد الأسبوعي 15 أيلول سنة 1988.

في منطقة شمالي العراق، تحت رقابة الأمم المتّحدة، وكان أوزال يتحدّث قبل استقباله «جون بيكر» وزير الخارجية الأميركي.

وزار جون بيكر «ديار بكر» التركية، لتفقّد طائرات نقل أميركية تسقط إمدادات إغاثة داخل العراق، كما اجتمع وممثّلين عن النازحين الأكراد، وزار معسكر اللاجئين، ودعا إلى جهود دولية وفورية ورئيسية من أجل الأكراد. وحذّر من أن مجلس الأمن يمكن أن ينعقد لبحث أي تدخّل عراقي في هذه الجهود، وطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 688. وأوضح وزير الخارجية التركي «أحمد البيتموشين»: ليس بإمكان تركيا وحدها أن تسد حاجات مئات الآلاف من اللاجئين. وسئل جون بيكر إذا كان الأكراد يتمتعون بأي حقوق سياسية، أو بالحق بإقامة دولة مستقلّة، فقال: «لديهم حقوق سياسية، لكن ذلك يجب ألاّ يعادل إقامة كردستان المستقلّة، إنما من المؤكّد أنه يجب أن يكون لهم الحق في العيش بسلام وحرية في البلد الذي يختارونه»[1].

لكن الزعيم الكردي «محمود عثمان» الناطق باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني وعضو القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية، كان يشكِّك دائماً في الوعود والمواقف الأميركية، وهي مواقف تقوم على أساس تقديم وعود، يتم عدم الالتزام بها حالما يتحقّق الهدف المطلوب. واعتبر أن الحركة الكردية أخطأت في تقدير الوضع الاقليمي، وافترضت أن الأميركيين والحلفاء سيساندون الانتفاضة الكردية، كما اعتبر عثمان أن كيسنجر هو الذي هندس اتّفاق الجزائر، الذي وقّعه في السادس من آذار سنة 1975، شاه إيران، وصدام حسين نائب رئيس قيادة الثورة العراقي آنذاك وفور توقيع الاتفاق، أوقفت إيران والولايات المتحدة الأميركية كل العلاقات مع الأكراد، ومنعت عنهم المساعدات الإنسانية.

وفي 29 حزيران سنة 1991، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي مشروع

(1) محطة «أي. سي» الأميركية 4 نيسان سنة 1991.
- جريدة السفير اللبنانية عدد 5 نيسان سنة 1991.
- جريدة الحياة، عدد 9 نيسان سنة 1991.

الحكم الذاتي لكردستان، والذي تألّف من خمسة أبواب و28 مادّة. ومن أهم ما جاء في هذا القانون.

1 ـ تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي، وتسمّى المنطقة حيث وردت في هذا القانون.

2 ـ تتّحد المنطقة حيث يكون الكرد غالبية سكانها، ويثبّت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار، وتعتبر قيود إحصاء سنة 1957، أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة للأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام.

3 ـ تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة، لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

4 ـ تكون مدينة أربيل مركز إدارة الحكم الذاتي.

5 ـ هيئات الحكم الذاتي جزء من الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

1 ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

2 ـ تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للكرد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه، ويتم ذلك وفقاً للفقرة الخامسة من هذه المادة.

3 ـ تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية، يكون التعليم فيها باللغة العربية، وتدرّس اللغة الكردية فيها إلزامياً.

4 ـ لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلّم فيها، بصرف النظر عن لغتهم الأم.

5 ـ تنشأ مرافق تعليمية خارج المنطقة، حيثما توافرت الامكانات لذلك يكون التعليم فيها باللغة الكردية، ويكون تدريس اللغة العربية فيها إلزامياً.

6 ـ يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

1 ـ حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها، وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

2 ـ يمثّل أبناء القومية العربية والأقلّيات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددها إلى سكان المنطقة، ويشاركون في تولّي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظّمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل، لا سلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزّأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

وجاء في الباب الخامس، في الأحكام الختامية:

المادة ٢٥: لا يعدّل هذا القانون من المجلس الوطني، ومجلس الشورى إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء المكوّنين له.

المادة ٢٦: يلغي قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم 33 لسنة 1974 وتعديلاته، وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة إلى حين صدور ما يحلّ محلّها.

المادة ٢٧: تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلّقة بقانون الحكم الذاتي رقم 33 لسنة 1974، الملغى، نافذة، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون[1].

وقد اقترحت المعارضة على الحكومة حلاًّ وسطاً بشأن منطقة كركوك،

---

(1) راجع: جريدة الشرق الأوسط تاريخ 29 حزيران 1991 ـ معلومات، جنة كردستان في جحيم العراق، العدد الأربعون، المركز العربي للمعلومات بيروت، آذار 2007.

موضوع الخلاف في مفاوضات الحكم الذاتي. ويقضي بتقسيم هذه المنطقة بين كردستان العراقية والسلطات المركزية. وأعلن زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البرزاني، أن المفاوضات مع بغداد أسفرت عن مسودة اتفاق نهائي تمنح الأكراد حقوقاً سياسية ومسؤوليات إدارية ولكنها لا تمنحهم السيطرة الكاملة على مدن كركوك وخانقين وسنجار. وتضمّنت الاتفاقية أيضاً بنوداً بشأن إعادة توطين النازحين الأكراد، وتعيين مجلس تنفيذي للمنطقة التي تتمتّع بالحكم الذاتي، يتولّى الإعداد لانتخابات مجلس تشريعي كردي، وأعلنت الحكومة العراقية في 8 تشرين الأول سنة 1991، توقّف القتال في شمال العراق، بعد أن خلّف وراءه ركاماً من القرى والمزارع، وعشرات القتلى من الأكراد[1].

لكن الجبهة الكردستانية الموحّدة قرّرت في إطار تحوّلات مهمّة، في سياستها ومواقفها تبنّي شعار الفيدرالية بدلاً من الحكم الذاتي، في إطار عراق ديمقراطي موحّد. ويذكر أن ميثاق الجبهة ينص على حق تقرير المصير لأكراد العراق من دون تحديد مطلب معيّن، والعمل على تشكيل إدارة موحّدة لجميع القوّات المسلّحة التابعة لأطرافها وأجهزتها الإعلامية والإدارية والجمركية، وغيرها ممّا هو ضروري لإدارة فاعلة للمناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وفي 21 أيار سنة 1992، حدثت الانتخابات التشريعية في منطقة كردستان، والتي انبثق عنها أول برلمان كردي عراقي. وقد تعادل في هذه الانتخابات الحزبان الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وبلغ فارق الأصوات بين الزعيمين لمصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني 25 ألف صوت من أصل حوالي مليون ناخب. فنال حزب الطالباني خمسين مقعداً من أصل مائة مقعد، والبرزاني أيضاً خمسين مقعداً، إلى خمسة مقاعد للمسيحيين الذين حصلوا على أكبر عدد للأصوات.

---

(1) جريدة السفير البيروتية، 11 تموز سنة 1991 و22 آب 1991، و9 تشرين الأول 1991، و29 تشرين الأول 1991.

ـ معلومات، عدد آذار 2007، ص60 ـ 61.

وبما أن كلاً من الحزبين لم يحصل على الأكثرية المطلقة وهي 51 صوتاً، فقد تقرّر إعادة الانتخابات.

وفي 25 تموز سنة 1992، تشكّلت أول حكومة كردية في شمال العراق، برئاسة «فؤاد معصوم» عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني. وضمّت هذه الحكومة خمسة عشر وزيراً، وأسندت نيابة رئاسة الحكومة إلى «روش نوري» من الحزب الديمقراطي الكردستاني[1].

وكانت اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط، التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، قد عقدت جلسة في 23 شباط سنة 1993، لبحث الموقف تجاه وضع العراق في ظل استمرار نظام صدام حسين، بعد ثلاث سنوات على حرب الخليج، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة من جهة، والوضع العراقي من جهة ثانية.

وكان محور الاجتماع التقارير التي قدّمها ثلاثة من الباحثين هم: الاسرائيلي «أميازيا بارام»، «ولوري آن، ميلروي» من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، و«غراهام فولر» من معهد راند. وقد استعانت اللجنة الفرعية بنصحهم وخبرتهم مجتمعين وكان أحد اقتراحات هذه اللجنة إقامة نظام فيدرالي في العراق، إذا كان للأكراد أن يبقوا ضمن العراق، كما «يحذّر من التعامل مع كردستان العراق باعتبارها منطقة كردية محرّرة، وليست منطقة عراقية محرّرة». كما دعت اللجنة في تقريرها إلى تحويل كردستان منطقة لجمع المعلومات. وجاء في التقرير: «إن الولايات المتحدة، لا تشتغل كفاية على الوضع في كردستان العراق لجهة استعماله مركزاً لجمع المعلومات، موضحة أن الكثيرين ينتقلون دوماً ما بين كردستان العراق وبقيّة العراق، وكذلك ما بين كردستان

(1) جريدة النهار البيروتية، 23 أيار سنة 1992.

- جريدة السفير البيروتية، 6 تموز سنة 1992.

العراق وإيران. وهي بذلك منطقة ممتازة لجمع المعلومات عن هذين البلدين اللذين يمثّلان التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة الأميركية»[1].

وفي حديث لجريدة السفير البيروتية، لم يستبعد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني إقامة علاقات بين الأكراد وإسرائيل في المستقبل، إذ قال: «لا أستبعد إقامة علاقات كردية اسرائيلية، وأوضح أن سبب ما يحكى عن تغلغل اسرائيلي هو مضخّم من قبل النظام العراقي، وأن اليهود ذهبوا من كردستان إلى الدولة العبرية يحملون معهم ذكريات طيّبة عن الشعب الكردي المضياف المتسامح، والذي عاملهم معاملة إنسانية كريمة، فاليهود الكردستانيون شكّلوا جمعية للدفاع عن الشعب الكردي وتعزيز العلاقات مع كردستان وهذه الجمعية قامت ببعض النشاطات في إسرائيل. وكذلك، تمّ الحديث عن وجود علاقة، وأنا شخصياً لا أستبعد علاقة في المستقبل، ولا اعتقد أن ذلك سيكون غريباً وعجيباً، بل اعتقد أن الأخوة العرب حلّلوا العلاقة مع اسرائيل. إن مصلحة الأكراد هي إقامة العلاقات مع الجميع، وفي ألاّ يعادوا أحداً في العالم... وإذا كان العرب يتّهموننا بإقامة علاقات مع اسرائيل، فهم يقيمون أحسنها».

وما هو جدير بالذكر، أن العلاقات الاسرائيلية الكردية قد بدأت منذ أواسط ستينيات القرن العشرين، فالتمرّد الكردي الذي استمرّ من 1963، إلى 1975، والذي استمرّ 12 عاماً بشكل متقطّع، أدّت فيه اسرائيل دوراً رئيسياً، قدمت خلاله توجيهات عسكرية وخدمات طبّية، ووفرت دعماً إيرانياً من قبل الشاه. فقد كان جهاز الموساد الاسرائيلي يحرّك بعثة محدودة قوامها حوالي خمسة عشر عنصراً في المنطقة الكردية منذ سنة 1965، وأن الموساد كانت الجهة التي أقنعت شاه إيران السماح لإسرائيل بشحن أسلحة للأكراد العراقيين عبر الأراضي الإيرانية، إلا أن هؤلاء الأفراد كانوا يحملون تعليمات بعدم التورّط مباشرة في القتال، إلا في حالة استثنائية واحدة، حيث قاد العقيد الاسرائيلي

(1) جريدة الحياة، 21 آذار 1994.

«تزوري ساغوي» قوات كردية نفّذت كمائن لقوّات عراقية سنة 1966 ـ 1974، كما أشرف على تدريب الأكراد على استخدام الأسلحة الاسرائيلية، مثل البنادق، ومدافع الهاون، والصواريخ المضادّة للمدرّعات، وقام بإعداد خططهم العسكرية وأشرف على تنفيذها عن كثب. كما أقام الاسرائيليون مستشفى ميدانياً كبيراً، أنقذ الآلاف من الأكراد، عالج فيه الأطباء والممرّضون الاسرائيليون الجرحى، وقاموا بتدريب الأكراد على الطبابة. واستقبلت اسرائيل مقاتلين أكراداً تلقوا تدريبات ضبّاط.

وكان على الملاّ مصطفى البرزاني، مواجهة معارضة العناصر الاسلامية المتشدّدة داخل صفوف قوّاته، والذين كانوا يعارضون تحالفه السرّي مع اسرائيل. وفي سنة 1966، أمر بتعزيز الحراسة حول الاسرائيليين بعد هرب طيار عراقي بطائرته الـ«ميغ 21» إلى اسرائيل، وهو ما أثار مخاوفه إزاء احتمال العراقيين بخطف اسرائيليين لإجراء عملية تبادل. وكان العراقيون يعلمون بالوجود الاسرائيلي في كردستان، وكانوا يتخوّفون من إنشاء اسرائيل ثانية في العراق.

لكن المخطّطات الاسرائيلية التي أقيمت بالاتفاق مع شاه إيران، انهارت سنة 1975 عندما أوقف الشاه الدعم الإيراني للأكراد، بعد موافقة الحكومة العراقية على تسوية الخلاف بين البلدين حول شط العرب[1].

في أيار سنة 1994، تجدّد القتال بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق، الاتّحاد الديمقراطي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، في محيط مدينتي «كويسنجق، وشقلاوة» الواقعتين في محافظة اربيل. ممّا يدل على فشل تقاسم السلطة بين مسعود البرزاني وجلال الطالباني. وقد اقترح مسعود البرزاني جعل منطقة شمال العراق محمية تابعة للأمم المتحدة، واعترف

(1) شلو ناكديمون، الأمل اليائس.
ـ جريدة السفير اللبنانية، 29 تشرين الثاني 1996.
ـ جريدة السفير اللبنانية، 21 نيسان 1994 و15 تموز 1994 و21 آذار 1995.

بفشل تجربة تقاسم السلطة مع منافسه جلال الطالباني، من جرّاء المعارك الدامية التي نشبت بينهما.

وفي 20 شباط سنة 1995، أطلقت تركيا في شمال العراق أكبر حملة عسكرية في تاريخها، تحت عنوان، القضاء على الحزب الديمقراطي الكردستاني في تلك المنطقة، فاحتلّت مدينة زاخو العراقية، ممّا أثار مخاوف بعض القوى الكردية القريبة من أنقرة. وأعلنت تركيا أن ما يصل إلى خمسة وثلاثين ألف جندي تركي تدعمهم الدبّابات والطائرات، شنّوا هجوماً على محاور كردستانية عراقية.

لكن الأحوال الداخلية في منطقة كردستان لم تكن مستقرّة بين الأكراد أنفسهم. فما أن يتوقّف القتال ضد الحكومة العراقية حتى يبدأ بين الفصائل الكردية نفسها، لا سيما بين الفصيلين الأساسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة آل البرزاني، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، اللذين كانا يتصارعان على السلطة وزعامة الأكراد.

في هذا الوقت، كانت الحكومة الأميركية تحاول جمع الفريقين لتوحيدهما في جبهة واحدة، تقف ضد صدّام حسين، وقد مثّل الحكومة الأميركية في هذه الوساطة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط «مارتين انديك» ونائبه «ديڤيد ويلش» الذي كان يشرف على الاتصالات الأميركية مع أكراد العراق. وقد نبّه الأميركيون الأكراد إلى خطأ الاعتقاد بوجود ضمانات أميركية لحمايتهم في هذه الحالة. ولكنّهم قد يقدّمون مثل هذه الضمانات إذا توحّد الأكراد في جبهة واحدة.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد قدّمت للأكراد سنة 1991، ضمانات بحمايتهم من هجمات عراقية، بشرط أن يقوموا باستفزاز السلطات العراقية، وشرط أن يبقوا متّحدين.

واتفاقية واشنطن بين الفريقين الكرديين المتنازعين، بقيت فترة من الزمن

تعاني من خلل مبدئي، إذ تفترض تسريب المال العام إلى تنظيمات حزبية، بدلاً من إيراده إلى خزينة الدولة.

وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين ظهرت حركات إسلامية أصولية كردية على إثر قيام النظام العراقي بضرب مدينة «حلبجة» بالأسلحة الكيماوية، والتي راح ضحيتها المئات من الأكراد بين جريح وقتيل. فبدأت تنشط الدعوات إلى أحزاب سياسية دينية، غضت الحكومة العراقية الطرف عنها لإضعاف الحركة الوطنية الكردية واختراقها. وقد استغلّت هذه الأصولية كره الأكراد للنظام العراقي القائم آنذاك، وظروف المفاوضات بين الأحزاب الكردية والحكومة العراقية، وقرار مجلس الأمن رقم 688، الصادر في 5 نيسان سنة 1995، والأجواء الديمقراطية التي سادت شمال العراق، مع قيام الحكومة الكردية الأولى، واعتراف القوانين الحكومية الكردية الجديدة بحرية الأحزاب السياسية، وحرية التعبير والتفكير والنشر والصحافة ـ استغلت كل هذه العوامل لتنتشر وتعمل بين الأوساط الشعبية، وتوسّع قواعدها. وبلغ الأمر ذروته في أثناء الاقتتال الذي دار بينها وبين الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في كانون الثاني سنة 1993، وذهب ضحيته العشرات من الطرفين المتحاربين ومن أهم هذه الحركات:

1 ـ حزب الله الثوري، وتسانده إيران، برئاسة الملا «أدهم البرزاني» ابن عم مسعود البرزاني.

2 ـ حركة الوحدة الإسلامية ومرشدها العام الملاّ «علي عبد العزيز».

3 ـ الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وهو من أجنحة الإخوان المسلمين، ويترأسه «علي بابير» وهو روائي وكاتب، وله كثير من الاجتهادات والنظريات في الصراع بين الدين والسياسة، والحوار بين الماركسية والدين، ويعتبر العقل المدبر للحركة الإسلامية.

4 ـ حركة التوحيد الإسلامي: وهي متّهمة بالإرهاب في الأوساط الكردية

والإسلامية، وتعتبر الأنشط في الحركات الكردية الأصولية، وتقيم علاقات مع منظّمات إسلامية عالمية أصولية كثيرة في أفغانستان وإيران وباكستان ومصر والجزائر، ويترأس هذه الحركة «كريكار» وهو ماركسي سابق، كان معروفاً بتطرّفه الماركسي.

وقد اتّخذت هذه الحركات الأصولية الإسلامية من المساجد ودور العبادة أمكنة لنشر دعوتها، إلى أن تقاسمت النفوذ مع الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. فنمّت قوّاتها العسكرية وكوادرها الدينية على حساب القوّتين الرئيسيتين في كردستان. ويضاف إلى هذه الحركات حركة «جند الإسلام» الأصولية الكردية المتشدّدة، التي يسمّيها الأكراد «طالبان الكردية» ويتزعّمها «أبو عبيدة الله الشافعي»، وهو الاسم الحركي لـ«وريا هوليري»[1].

وفي حديث للسيد إبراهيم صالح، رئيس الحكومة الكردية في السليمانية، لجريدة الأهرام القاهرية المصرية جاء فيه:

«إن المفاوضات ستحدّد المساحة الجغرافية لإقليم كردستان العراق، ونحن نعتمد على نظام الاقتصاد الحر. . . وهناك التزامات اجتماعية واقتصادية للطبقات الفقيرة في المجتمع، ولا تزال الحكومة في كردستان العراق. . . هي المشغّل الأكبر للأيدي العاملة، لأن السوق لم تنم بالشكل المرجو بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروضة من قبل الأمم المتحدة، التي كانت مفروضة من قبل نظام صدام حسين، وعمدنا بشكل كبير، إلى تغيير الأنظمة الاقتصادية لإفساح المجال أمام الاستثمارات الخاصّة وهي أمور جاءت بثمارها، وعملنا بالتنسيق مع الأمم المتحدة، لاستثمار قرار «النفط مقابل الغذاء» تجاه خدمة الاقتصاد المحلّي. . . وإن الوضع الاقتصادي في كردستان أحسن بكثير ممّا هو

---

(1) جريدة الحياة، 18 حزيران سنة 2001.
- جريدة الشرق الأوسط، 26 و28 تشرين الأول 2001.
- جريدة السفير اللبنانية، 18 تشرين الأول، 1998.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق ص107.

عليه في بقيّة ارجاء العراق. . . وربّما الفارق يكمن في أننا لم نكنز الثروات، وكان لدينا اليسير، ولكن هذا اليسير نُذر من أجل خدمة شعبنا، وأن هامش الحرّية في وطننا كان ضابطاً مهمّاً لتصرّفات القادة السياسيين. . . وأن هامش الحرية في كردستان، وهامش حرّية الصحافة تجعل من أداء الحكومة وتجاوبها مع متطلّبات الناس أكثر شفافية. . . وإلى جانب الصحف لدينا قناتان فضائيتان، و13 قناة محلية في السليمانية»[1].

وبعد الاجتياح الأميركي للعراق في 18 آذار وسقوط نظام حكم البعث بزعامة صدام حسين، أعطي الأكراد مجالاً أوسع في الإدارة الذاتية، وعيّن كردي وزير خارجية للجمهورية العراقية الجديدة، «هو شيار زيباري». وقد أثار تعيينه ردود فعل متباينة، واعتبر البعض هذا التعيين علامة إيجابية على سلوك الدولة الصحيح في الانفتاح على القوميات المؤلّفة لنسيج المجتمع العراقي، فيما رأى البعض الآخر في الامر إشارة إلى ضعف الحكم المركزي. مع العلم أن الحكومات العراقية السابقة ضمّت وزراء أكراداً منذ قيام الدولة العراقية على يد الحكومة البريطانية سنة 1920، ومنها، وزارة العدل والداخلية وغيرها من الوزارات. وبالمقابل لم تكن مطالب الأكراد تتلخّص في تعيين وزير كردي أو وزراء عدّة في الحكومة المركزية، بل هي تمثّلت على الدوام في ضرورة اعتبار العراق وطناً مشتركاً للعرب والأكراد والقوميات الأخرى، بحيث تتحقق المساواة بين الجميع وتزول نوازع التمييز. ولم تكن التمرّدات الكردية المتلاحقة سوى رد فعل على تقصير الحكومات المركزية في تطبيق هذا المطلب. وكانت مطالب الملاّ مصطفى البرزاني تتمثّل في تشكيل ولاية كردستان، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية، وإعادة المبعدين، وإطلاق سراح السجناء، وممارسة الولاية الحكم الذاتي الداخلي في ما يتعلّق بالشؤون الإدارية والثقافية، فيما تبقى الأمور العسكرية والخارجية والمالية في عهدة الحكومة المركزية وكما

(1) جريدة الأهرام المصرية 19 أيار 2003.

هو واضح، فإن هذه المطالب كانت أقرب إلى صيغة الفدرالية، التي ينادي بها الأكراد الآن. وهكذا لم يكن الحضور الكردي في الميدان السياسي العراقي ضئيلاً منذ البدء، كما لم يكن الصوت السياسي هامشياً.

وبعد تشكيل الجيش العراقي الجديد سنة 2004، شكّل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أحد أكبر فصيلين كرديين في كردستان العراق قوّة «الكوبرا» من عناصر ميليشياته المسلّحة «البشمركة» لتكون أول قوّة من هذه الميليشيات تنضم إلى الجيش العراقي الجديد.

وبعد دخول القوّات الأميركية إلى العراق، وجّه مسعود البرزاني وجلال الطالباني رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية جورج بوش جاء فيها:

1 ـ شعب كردستان مستمر في احتضانه للقيم الأميركية السامية، وفي ترحيبه بالجنود الأميركيين، ودعمه اللامحدود لخططكم في تحرير العراق.

2 ـ شعب كردستان لن يقبل بعد أن يكون مواطناً من الدرجة الثانية في العراق... ومنذ تحرير العراق شعرنا بانحياز السلطات الأميركية ضد كردستان لأسباب لا نفهمها.

3 ـ نحن سوف نبقى أصدقاء مخلصين لأميركا، حتى لو لم يقابل دعمنا دائماً بالمثل، فمصيرنا مرتبط بوثائق وشيجة بمستقبلكم في العراق.

4 ـ نحن نطلب بعض التطمينات في هذه الفترة الانتقالية، لتمكيننا بالاشتراك والمساهمة أكثر في الحكومة الانتقالية، وبصورة خاصة نطلب:

أ ـ إدخال قانون الإدارة الموقّت في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة، والاعتراف به كقانون ملزم للحكومة الانتقالية، قبل وبعد الانتخابات. وفي حالة ابطال العمل به أو إلغائه، فإن حكومة إقليم كردستان سوف لن يبقى أمامها اختيار سوى الامتناع عن الاشتراك والمساهمة في الحكومة المركزية ومؤسساتها: ومقاطعة الانتخابات، وحظر وجود ممثّلي الحكومة المركزية في كردستان.

ب ـ أن تتعهد الولايات المتحدة بحماية شعب وحكومة كردستان، إذا ما أدى العصيان والفوضى إلى الانسحاب من بقية العراق.

جـ ـ إعادة مداخيل برنامج النفط بكاملها، والتي أخذت على غير وجه حق وغير عدل من كردستان في العام الماضي، وأن تتسلّم كردستان حصتها العادلة، وفق نسبة الكرد من المبلغ الإجمالي البالغ تسعة عشر مليار دولار أميركي الخاص بمساعدة إعادة الإعمار، والذي خصّصه الكونغرس.

د ـ دعم الولايات المتحدة لخططنا في استملاك وإدارة المصادر الطبيعية في كردستان وخاصة جهودنا في تطوير مصادر نفط جديدة في إقليم كردستان، حيث حظر النظام السابق الكشف عنها، أو تطويرها للحؤول دون استفادة شعب كردستان منها.

هـ ـ تفتح الولايات المتحدة قنصلية لها في أربيل، وتشجّع شركاء التحالف الآخرين على الحذو حذوها. من المهم وفي مصلحة شعب كردستان أن نحافظ على علاقات ارتباطاتنا المباشرة مع العالم الخارجي، وألاّ نعتمد بالأساس على بغداد وحدها، حيث لا يعتد بنا كمواطنين مساوين تماماً.

و ـ تعلن الولايات المتحدة، والأمم المتحدة على السواء، بصراحة ووضوح أن استخدام المعيار العراقي والطائفي في اختيار أعضاء الحكومة الانتقالية لن يشكّل سابقة في أعضاء الحكومة العراقية مستقبلاً، وأن الكرد مؤهّلون تماماً لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في حالة استخدام المعيار العراقي أو الطائفي بغرض استثناء الكرد من أشغال المنصبين المذكورين في الحكومة الانتقالية. نعتقد أنه من العدل والإنصاف أن يتم تعويض كردستان بمقاعد وزارية، تفوق

تكافؤهم العددي نسبة إلى سكان العراق في الحكومة الانتقالية[1].

وفي النصف الأول من العام 2004، برز في كردستان العراق تياران كرديان:

الأول: تقوده الزعامات الميدانية لقوّات «البيشمركة»، التي عانت كثيراً خلال حقبة الصعود إلى الجبال، وخوض حروب ضد قوّات الجيش العراقي. ويطلق عليهم اسم «الصقور». هذه الفئة من الزعامات تؤمن باستخدام القوّة العسكرية لإنشاء كردستان تضم، السليمانية، ودهوك، وأربيل، وكركوك، وأجزاء واسعة من الموصل وديالى، وحتى محافظة صلاح الدين، وعاصمتها تكريت، معتبرين أن قيام دولة كردية كاملة السيادة في شمال العراق ثمن طبيعي لما عانوه.

وكشف تقرير سياسي في بغداد، أن زعامات البشمركة يدفعون بقوّة باتجاه قيام كردستان كبيرة مستقلّة، واصفين الوضع بأنه فرصة تاريخية، لتحقيق هذا الهدف، بسبب غياب حكم وجيش قويين في العراق. وجاء في التقرير ذاته، أن قيادات البشمركة كان لها الضلع الأكبر في عملية تفكيك الجيش العراقي السابق، ليس لكونه خصماً فحسب، بل لتصبح البيشمركة القوّة العسكرية الأكبر في العراق.

الثاني: تمثّله القيادات السياسية النخبوية، التي كانت في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وعواصم دول الجوار. وهذه القيادات تؤمن بالحوار بين جميع

---

(1) جريدة الحياة، 30 تشرين الأول 2003.
- جريدة النهار، 11 تشرين الثاني 2003.
- جريدة السفير، 24 تشرين الثاني 2003 و15 كانون الأول 2003.
- جريدة النهار، 21 آذار 2004.
- قرار مجلس الأمن رقم 1546 تاريخ 8 حزيران 2004 الجلسة 4987.
- نص الرسالتين الموجهتين من رئيس وزراء العراق الدكتور إيّاد علاوي ووزير الخارجية الأميركية كولن باول تاريخ 5 حزيران 2004.
- نص رسالة مسعود البرزاني، وجلال الطالباني إلى الرئيس بوش جريدة الشرق الأوسط، تاريخ 8 حزيران 2006.

العراقيين وأن مسألة الحكم الذاتي في كردستان، لا تتم إلا بالحوار مع السلطات المركزية العراقية، وبالاتفاق مع كل الفئات العراقية، وبضمانات دولية[1].

وفي 6 نيسان 2005، انتخب البرلمان العراقي رئيس التحالف الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني رئيساً لجمهورية العراق، ليكون بذلك أول كردي يتولى رئاسة الجمهورية في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. وتعهّد الطالباني فور انتخابه بالعمل لإعادة العراق إلى محيطه الاسلامي والعربي. وفي الشأن الداخلي، تعهّد بأنه «سيعمل لعراق جديد خال من الاضطهاد الطائفي، والاضطهاد القومي، والتسلّط والطغيان، وإقامة دولة عراقية مستقلة وموحّدة، على أسس من الديمقراطية والفيدرالية، وحق المواطنة المتساوية للجميع».

وفي 4 حزيران، اختار النوّاب في البرلمان الكردستاني في العراق عضو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني «عدنان المفتي» رئيساً للبرلمان، و«كمال كركوي في الحزب الديمقراطي الكردستاني نائباً له.

وفي 14 حزيران 2005، أدّى مسعود البرزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني اليمين الدستورية رئيساً لإقليم كردستان. وللمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث يتولّى فيها زعيمان كرديان أعلى المناصب في الدولة على مستوى رئاسة الجمهورية، ورئاسة إقليم كردستان[2].

وسمّى المجلس الوطني لكردستان (البرلمان) في 22 شباط سنة 2006، في جلسة غير عادية مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني «ينجير فان البرزاني»

---

(1) جريدة الحياة، 13 حزيران 2004 و17 تموز 2004.
- جنة كردستان في جحيم العراق، المركز العربي للمعلومات آذار 2007 ص105.

(2) جنة كردستان في جحيم العراق عدد آذار 2007 ص106 ـ 110.
- جريدة الحياة 7 نيسان سنة 2005 و15 حزيران 2005.
- جريدة المستقبل، 6 حزيران 2005.
- جريدة السفير، 24 آب 2005.
- جريدة الحياة، 23 شباط 2006.

رئيساً للوزراء في الحكومة الكردية الموحّدة، و«عمر فتّاح» مرشح الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، نائباً له. وبهذا القرار، بدأ أكراد العراق الخطوات الفعلية لتوحيد إدارتي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني. وكان الحزبان الكرديان قد أعلنا في بداية شهر أيار سنة 2005، الوصول إلى اتّفاق لتوحيد الإدارتين في أربيل والسليمانية.

وينصّ الاتفاق بين الفريقين، على أن يكون رئيس البرلمان من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ورئيس الحكومة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي 3 حزيران سنة 2006، أقرّ برلمان كردستان قانون مكافحة الإرهاب. ويعتبر هذا القانون: «أن كل من أسّس، أو أدار منظمة، أو جمعية، أو هيئة بهدف ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في القانون عرضة لعقوبة الإعدام.

ويعرّف القانون هذه الجرائم بأنها: «الاغتيال لبواعث سياسية، أو عقائدية، أو تكفيرية، أو استخدام مواد متفجّرة، أو حارقة، أو أجهزة مصمّمة للتخريب، أو الاستيلاء على الطائرات، أو خطف الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية، والعاملين بالهيئات الدبلوماسية والمؤسّسات الأجنبية، والمنظّمات الحكومية وغير الحكومية» كما ينصّ على حكم الإعدام لكل من انتمى إلى منظّمة، أو جمعية أو هيئة، أو عصابة، أو مركز، أو جماعة تمارس الإرهاب، أو التعاون مع دولة أجنبية[1].

وقد تضمّنت مسودة دستور كردستان العراق مناطق ليست ضمن حدود الاقليم الكردستاني، لا جغرافياً، ولا سكّانياً ولا تاريخياً. فاعتبرت كركوك والمناطق المرتبطة بمحافظة نينوى، وديالي، وصلاح الدين، وبعض المناطق التابعة للموصل، ومنها: «فايدة، وسنجار، وشيخان، وجلولاء، وخانقين،

---

(1) جريدة الشرق الأوسط، 5 نيسان 2006.

ـ معلومات، عدد آذار 2007 ص116.

ومندلي» مناطق كردية. كما أن الحدود الواردة في نص مشروع دستور اقليم كردستان، بقيت غير واضحة، وغامضة أحياناً.

في هذا الوقت بدأ إقليم كردستان العراق المشاركة في جلسات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. وصرّح «دينار زيباري» ممثّل اقليم كردستان في الأمم المتحدة لوكالة الصحافة الفرنسية: «للمرّة الأولى ستشارك ممثليّة حكومة كردستان العراق في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة». وأشار إلى أن ممثّل الاقليم سيشارك في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن الوفد العراقي، وأن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على التطوّرات والتطلعات السياسية للأكراد، لكونهم شركاء في العملية السياسية في العراق[1].

في هذا الوقت، رفض مؤتمر كركوك سنة 2007، الذي نظّمه المعهد الستراتيجي العالمي بمشاركة ممثّلين للمجموعات الدينية السنية والشيعية، ومختلف القوميات والأعراق: التوافق العراقية، التركمانية، حزب الدعوة، الاشوريون واليزيديون» باستثناء الأكراد، رفض الاستفتاء على مدينة كركوك بموجب المادة 140 من الدستور، مؤكّدين ضرورة مشاركة جميع أبناء الشعب العراقي في أي استفتاء يجري على وضع المدينة. كما حذّروا من المحاولات الكردية المستمرّة لتغيير الوضع الديموغرافي في كركوك، من طريقة القيام بعمليات تهجير واسعة منذ احتلال القوّات الأميركية للعراق في آذار سنة 2003، لتغيير التركيبة السكانية للمدينة التي تحظى بخصوصية متفرّدة، ووضع خاص.

وكان المسؤولون الأكراد قد رفضوا المشاركة في المؤتمر. وقال ممثّل الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في تركيا «باهروس غلالي»: «نحن الأكراد نؤمن

---

(1) معلومات، عدد آذار 2007 ص116 ـ 119.
ـ الشرق الأوسط، 15 نيسان و4 تشرين الأول 2006.
ـ جريدة الحياة 8 أيلول 2006.

بأن مدينة كركوك مدينة من مدن كردستان». وانتقد المؤتمر باعتبارها «تدخلاً في الشؤون» الداخلية العراقية.

أما تركيا فترفض إجراء استفتاء على وضع كركوك، وتعتبره محاولة لضمها إلى إقليم كردستان. ممّا سيؤثّر على وضع التركمان فيها[1].

وكانت بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق «يونامي»، قد حذّرت من تدهور الأوضاع في كركوك، المدينة التي وصفتها بأنها تتحوَّل إلى «نقطة اشتعال إقليمية»، بالنظر إلى الممارسات التي تقوم بها القوّات الكردية لجهة ترويع سكان المدينة العرب والتركمان، في وقت جدّدت فيه الحكومة التركية تأكيدها على أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه استمرار أعمال العنف العراقية في كردستان.

ولفتت بعثة الأمم المتحدة في تقريرها، إلى أن العرب والتركمان: «يواجهون تهديدات متزايدة، وحملات ترويع واعتقالات، تقع غالباً في منشآت الحكومة الاقليمية الكردية. وأشار التقرير إلى الاعتقالات التعسّفية التي تنفذها قوات الأمن والميليشيات الكردية، موضحاً أن الجماعات العرقية بدأت تنتقل إلى مواقع أقرب إلى مناطق تجمّعاتها طلباً للحماية[2].

---

(1) جريدة النهار البيروتية، 16 كانون الثاني 2007.

(2) جريدة السفير البيروتية، 17 كانون الثاني 2007.

الفصل السابع عشر

واقع القضية الكردية

بقيت القضية الكردية عقوداً من الزمن ورقة للاستثمار من قبل القوى الدولية والاقليمية على السواء. وهذه القضية بالإضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في كل من تركيا وإيران والعراق في الدرجة الأولى، فإنها أيضاً مصدر للخلاف ولتحريك الصراع بين هذه الدول، التي يجمعها قاسم مشترك، هو عدم قيام دولة كردية منفصلة في دولة واحدة، أو متّحدة في الدول الثلاث. مما جعلها بؤرة ساخنة وعامل قلق دائم للكرد ولهذه الدول مجتمعة أو منفردة على السواء.

كما أن الدول الكبرى، وبخصوص الولايات المتحدة منها، لم تقم بأي عمل بنّاء على إنهاء هذه القضية، بطريقة أو بأخرى، وقد كانت حريصة أن لا يحصل أي اتّفاق بين الحركات والأحزاب الكردية والحكومة العراقية في تسعينيات القرن العشرين، وخلال فترة الحصار الدولي والعقوبات التي كانت مفروضة على العراق. وقد صرّحت قيادات كردية بعد الاتفاق الذي حصل بينها وبين الحكومة العراقية 1991، وقالت إن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق. ممّا يدل إلى أن القوى الخارجية كانت تستثمر هذه القضية دافعة بالأمور باتجاه التباعد والصدام، وتشجيع النزاعات على حساب التعايش والوحدة الوطنية. ولعل الموقف من أحداث حلبجة والأنفال سنة 1988، هو

دليل إلى ازدواجية المعايير وانتقائية المواقف من قبل الولايات المتحدة، التي سكتت عن هذه الأعمال وبرّرتها آنذاك، ثم عادت إلى التهديد بها بعد غزو القوّات العراقية للكويت في 2 آب سنة 1990، لتأخذها ممسكاً وسوء مسلك قانوني على الحكومة العراقية في غزو العراق في 18 آذار سنة 2003.

وعلى الرغم من دعم طهران للحركة الكردية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، فإنها قد عادت فيما بعد ولاحقت الحركة الكردية الإيرانية. واعتبرت بعض الاتجاهات المتنفّذة في الثورة الإسلامية الحديث عن المسألة القومية بدعة وضلالاً، «لأن المسلمين متساوون كأسنان المشط». وبرغم أنه حصل بعض التطوّرات في الترخيص لمراكز ثقافية وهيئات اجتماعية وغيرها في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم يرق إلى صيغة الاقرار بحقوق الأكراد كأقلية لها مطالبها.

أما في تركيا فقد خضع الأكراد لحركة التتريك، وأطلق عليهم مصطلح «أتراك الجبال»، وحرموا من حق التعليم بلغتهم. وكان قانون الأحزاب الصادر سنة 1984 في تركيا، قد حظر على الأحزاب السياسية الدفاع عن وجود أيّة أقلّيات قومية، مشيراً إلى اللغة والثقافة التركية فقط.

ومن المفارقات الأخرى، أن الحركات الكردية العراقية والإيرانية والتركية، كانت علاقاتها تسوء في ما بينها، بحسب القرب أو البعد من الحكومات، ما جعل بعض حكومات الدول الثلاث ينفرد بحركات كردية دون أخرى، أو يحاول توظيفها لمصلحته ضد الحكومات الأخرى.

هذا وقد خرجت القضية الكردية في العراق من الدائرة المحلّية إلى الدائرة الدولية. وقد شكّل صدور القرار 688 في 5 نيسان سنة 1991 عن مجلس الأمن الدولي العودة الجديدة إلى الأروقة الدولية، وتحديداً في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر سنة 1920. ولكن هذا القرار لم يطبّق كما طبّقت غيره من القرارات التي صدرت ضمن الفصل السابع، ولم يصرّ مجلس الأمن على تطبيقه أسوة

بالقرارات الدولية الأخرى وكذلك لم توافق عليه الحكومة العراقية، مع العلم أن الموضوع الكردي احتلّ مكانة خاصّة في الإعلام العالمي، وفي الموقف الدولي، وخاصّة بعد أن تمّت الإشارة إليه في القرار 688.

ويرى كل من الدكتور نجم الدين كريم(*) والدكتور عبد الحسين شعبان(**)، أن هناك تحدّيات وتهديدات ومخاوف تعترض طريق العلاقات العربية ـ الكردية في العراق. وقد تتعدّاه إلى الوضع العربي ككل، ومن أهمها:

1 ـ محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي، وإضعاف ما هو مشترك وإيجابي في تاريخ العلاقات العربية الكردية.

2 ـ السعي لإظهار العروبة باعتبارها مسؤولة عما حدث للكرد، ومقابل ذلك السعي لاتهام الكرد بالانفصالية والعداء للعرب والعروبة، وتحميلهم مسؤولية ما حدث وما يحدث، خصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

3 ـ تقديم ما هو طارئ ومؤقّت وآني على ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى، لأن الصورة الموقتة والآنية والطارئة لا تعكس حقيقة العلاقات العربية الكردية، والتي تمتد إلى ظهور الإسلام.

4 ـ صراع العرب مع الولايات المتحدة، لانحيازها إلى إسرائيل وموقفها من الصراع العربي الاسرائيلي، وما قيل عن محاولات اسرائيل اختراق الوضع العراقي في كردستان تحديداً، وبخاصّة في ظل الأوضاع الأمنية المنفلتة والفوضى العارمة بعد الاحتلال.

5 ـ استمرار الوضع العراقي كما هو عليه من وجود قوّات محتلّة باسم «القوات المتعدّدة الجنسيات» والانفلات الأمني، والعنف المستمر

(*) رئيس المعهد الكردي في واشنطن.

(**) أستاذ وباحث عراقي في القضايا الاستراتيجية العربية والدولية، وخبير في حقوق الإنسان والقانون الدولي وصاحب مؤلفات عديدة في هذه المجالات. وهو رئيس الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية.

المنفلت، واستشراء الطائفية على نحو مريع، واستفحال ظاهرة الميليشيات، وغياب مرجعية الدولة، وضعف الشعور بالمواطنة.

6 ـ القسمة الطائفية ـ الاثنية، التي جاء بها الحاكم الأميركي للعراق «پول بريمر» أساساً لمجلس الحكم الانتقالي، وانتقالها إلى مفاصل الدولة والمجتمع.

7 ـ التحدّي الاقليمي الذي يعوق التطوّر بشكل سليم، والضغط على بعض القوى الداخلية لاستحقاقات ومصالح اقليمية.

8 ـ التحدّي الداخلي الوطني، لأن المواطنة الكاملة التداولية هي التي تحقق التعدّدية وضمان حق المواطن في الانتخاب الحر، واختيار الحاكم، وهي تعتبر إحدى ضمانات حقوق الإنسان.

9 ـ لإرساء علاقات كردية ـ عربية متينة، ينبغي الاعتراف قدر المساواة بحق القوميتين والشعبين في الاتحاد الاختياري على أساس الشراكة ومراعاة المناطق الجغرافية[1].

وقد ظلّت الفدرالية الخاصّة بإقليم كردستان، تثير جدلاً واسعاً ومشروعاً حول حدود وصلاحيات الاقليم، وسقف مطالبه في ما يتعلّق بكيان ووحدة

---

(1) عبد الحسين شعبان. عاصفة على بلاد الشمس. دار الكنوز الأدبية ص 204 ـ 262، بيروت.

ـ عبد الحسين شعبان مجلّة الحرية العدد 87 ـ 21 تشرين الأول 1984، والعدد 96 تاريخ 23 كانون الأول 1984.

ـ طريق التحررية الكردية، المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني، تشرين الثاني صفحة 80 وما بعدها.

ـ الدستور العراقي الموقت، الصادر في 16 تموز سنة 1970.

ـ البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامي، ص56 ـ 58، آذار 1992، لندن.

ـ قانون الأقاليم، البرلمان العراقي، 2006.

ـ عبد الحسين شعبان، جدلية العلاقات العربية ـ الكردية، محاضرة أربيل أيلول 2004.

ـ معلومات جنة كردستان في جحيم العراق. العراق والفدرالية العدد الأربعون آذار 2007، ص151 وما بعدها.

وهوية الدولة العراقية ومستقبلها. على أنه منذ اقرار الدستور العراقي الجمهوري الأول سنة 1958 «شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي» ثم ما أكّده بيان 11 آذار سنة 1970، بشأن حقوق الأكراد العادلة والمشروعة في الحكم الذاتي، أصبح هناك خزين ثقافي وقانوني وإداري وسياسي تطوّر تدريجياً إلى شبه إجماع من طرف الحركة الوطنية بمعظم تيّاراتها تقريباً، مفاده: «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» فبعد إقرار دستور 16 تموز سنة 1970، وصدور قانون الحكم الذاتي 1974، أصبح هناك كيان كردي اقليمي وسياسي وقانوني، خصوصاً بوجود مجلسين «تنفيذي وتشريعي»، استمرّا حتى أواخر العام 1991، حين سحبت الحكومة العراقية إدارتها ومؤسّسات الدولة وماليتها من المنطقة الكردية، التي تمتّعت بشيء من الاستقلال شبه التام عن الحكومة المركزية، وأجرت انتخابات سنة 1992، لاختيار برلمان كردستاني، تبنّى بالإجماع قراراً بالاتحاد الفدرالي في 4 تشرين الأول سنة 1992.

ويظهر حتى الآن أن الفدرالية الكردية أصبحت واقعاً فعلياً وإدارياً وسياسياً وقانونياً، خصوصاً في ظل تطبيقات مضى عليها أكثر من عقد من الزمن، وثقافة سياسية لتيارات الحركة الوطنية العراقية، التي اعترفت بحقوق الأكراد، خصوصاً لجهة حكم أنفسهم بأنفسهم، وتلبية حقوقهم القومية والسياسية والثقافية، فضلاً عن مشاركتهم في القرارات التي تتّخذها الحكومة المركزية أو الاتحادية في حال إقرار النظام الفدرالي[1].

وإذا اعتبر الأكراد أنفسهم أمة متميّزة عن غيرها من القوميات المتواجدة في المنطقة، بالحفاظ على تميّزهم القومي، فإن كل الحوادث التي مرّت بها كردستان يجب أن تجعل القيادات الكردية تدرك الحقيقة الواضحة، التي تقول:

---

(1) عبد الحسين شعبان، العراق والفدرالية، مجلة معلومات العدد الأربعون، آذار 2007، ص151 وما بعدها.
- عبد الحسين شعبان، جريدة الحياة، 2 و3 آب 1993.
- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، ص119 ـ 121.

إنه في عالم اليوم، فإن مصالحهم تبقى مرتبطة بمصالح القوميات التي يعيشون معها. ولهذا، فإن كانوا يرمون إلى تحقيق طموحاتهم الوطنية والقومية، والتي سارت شوطاً بعيداً وإيجابياً على هذا الطريق، عليهم أن يربطوا نضالهم ومصيرهم مع نضال ومصير القوميات الأخرى التي يتعايشون معها، وأن يعملوا على تطوير وتحسين ما يصلون إليه من إنجازات بالطرق السلمية، وبالتعاون مع هذه العناصر، وليس بالاعتماد على عناصر أجنبية وغريبة عن المنطقة، فإن وضع كردستان المحاط بدول تتأرجح بين الصداقة والتباعد وخلافها بالغ الغموض، وتحيط به الشكوك، وهو مرهون إلى حد كبير بتغيير الحكام والأنظمة أحياناً.

كما أن التجارب لا تثبت أن الولايات المتحدة لن تتخلّى عن حلفائها، وأن الاحتلال في المحصلة النهائية وفي أحدث دراساته عن العراق والشرق الأوسط الجديد، يغفل تماماً الورقة الكردية، التي كان وظّفها إلى حدها الأقصى، وأن التجربة التاريخية أثبتت أن القوى الخارجية، كان همّها الأساسي إضعاف العراق، لا ضمان حقوق الأكراد، وأنهم في لحظة تناقض يتخلّون عن الشعب الكردي ويتركونه للأقدار.

المراجع العربية

ـ أ ـ

ـ ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر أبادر.

ـ ابن الطقطقي، **الفخري في الآداب السلطانية**، مطبعة محمد علي صبح وأولاده، جامعة الأزهر 1962.

ـ ابن حوقل، **صورة الأرض**، الطبعة الثالثة، مكتبة الحياة، بيروت 1979.

ـ ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، الطبعة الثالثة، دار الفكر بيروت 1996.

ـ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، 1887.

ـ ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت 1958.

ـ ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1925.

ـ ابن مسكويه، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، مطبعة شركة التمدّن الصناعية، مصر 1914.

ـ ابن واصل، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، تحقيق جمال الدين الشيال، مطبعة جامعة فؤاد الأول القاهرة 1957.

ـ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت 1979 ـ 1982.

ـ أبو بكر عثمان أحمد، **مجلة كردستان، عدد 6**/ 1973.

- أبو شامة، **الروضتين في أخبار الدولتين**، النورية والصلاحية، تحقيق حلمي محمد أحمد، المؤسسة المصرية للتأليف والطباعة، القاهرة، جـ 1، 1956.
- أبو الفداء، **المختصر في تاريخ البشر**، المطبعة الحسينية القاهرة سنة 1325هـ.
- إبراهيم هجاء، **الحياة الجامعية في كردستان**، مجلة متين، العدد 75/ 97/ 1998.
- أحمد خليل إبراهيم، **حركة التربية والتعليم**، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الرابع.
- أحمد خليل إبراهيم، **إيران وتركيا**، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، وإقليم الجزيرة 1916، وبداية الصراع العثماني الإيراني الصفوي في عهد السلطان سليم الأول. مجلة ما بين النهرين العدد 31/ 1981.
- أحمد زهير، **المرأة الكردية وموقعها في المجتمع على لسان الباحثين الأجانب**، مجلة شمس كردستان عدد 42 بغداد 1970.
- **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**. دار المسيرة بيروت، 1979.
- أداموف ألكسندر، **ولاية البصرة في ماضيها**، ترجمة هاشم صالح التكريتي، البصرة 1989.
- أدمون، **كرد وأكراد وعرب**.
- أركون محمد، **الفكر الإسلامي**، قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت 1978.
- إسماعيل بلال زبير، **أربيل في أدوارها التاريخية**.
- إسماعيل زبير بلال، **علماء ومدارس في أربيل**، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل 1984.
- أنجلتن وليم، **جمهورية مهاباد**، جمهورية 1946، الكردية، ترجمة جرجس فتح الله، بيروت 1972.
- ايكليتون وليم، **العشائر الكردية**، ترجمة حسين أحمد الجاف، دار ناراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق 2007.
- الأحمد سعيد سامي، **اليزيدية ومعتقداتهم**، بغداد 1971.
- الأصبهاني حمزة، **تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1961.

- الاصطخري، **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن 1927.
- البرزاني مسعود، **الحركة التحررية الكردية**، الجزء الثالث، الوثيقة رقم 3.
- البدليسي خان شرف، **الشرفنامه**، ترجمة جمل الروزبياتي، بغداد 1951.
- **البديل الثوري في الحركة التحررية الكردية**.
- البزّار عبد الرحمن، **مجلة روز اليوسف**، 1 تموز 1963.
- البزّار عبد الرحمن، **محاضرات عن العراق**، من الاحتلال إلى الاستقلال.
- البصري الوائلي سند بن عثمان، **مطالع السعود**، الموصل 1991.
- البنداري، **تاريخ دولة آل سلجوق**، بغداد 1964.
- البوتاني علي عبد الفتاح، الحركة الكردية التحررية، دار سيريز للطباعة والنشر، دهوك، العراق.
- البلاذري، **فتوح البلدان**، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983.
- البيرماني خزعل، **الدخل القومي والاستخدام**، بغداد.
- البيرموسي عز الدين صدقي. **المجتمع الكردي**، دهوك 1998.
- التقرير السياسي للمؤتمر التأسيسي لحزب الشعب الكردستاني سنة 1981.
- **التقرير السياسي** للقيادة الموقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني 11و 15 آب 1976.
- الثعالبي، **الطائف في المعارف**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الجاوشلي رشيد هادي، **الحياة الاجتماعية في كردستان**، مطبعة الجاحظ بغداد.
- الجادرجي كامل، **مذكرات كامل الجادردي**، دار الطليعة، بيروت 1970.
- الجاسم السيد عزيز، **القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية**، بغداد.
- الجزيري علي، **الأدب الشفاهي الكردي**.
- الجميل سيار، **مجلد المورد**، العدد الرابع 1989.
- الجواهري أحمد عماد، **تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢**، بغداد.
- الحاج عزيز، **القضية الكردية في العشرينات**، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت 1985.

- الحسني عبد الرزاق، **تاريخ العراق السياسي الحديث جـ٢**، مطبعة العرفان صيدا، لبنان 1957.
- الحسيني، زبدة التواريخ، **أخبار الأمراء والملوك السلجوقية**، تحقيق محمد نور الدين، بيروت 1986.
- الحموي ياقوت، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت 2007.
- الحيدري رياض، **الأشوريون في العراق**، جامعة عين شمس، 1983.
- الخال محمد، الشيخ معروف النودهي.
- الدستور التركي الأساس 1924 مع التعديلات الصادرة 1926 ـ 1983، 1985.
- الدملوجي صديق، **إمارة بهدينات، الموصل ١٩٤٩**.
- الدوسكي عبد الصمد كميران، **كردستان في العهد العثماني**، الطبعة الأولى. الدار العربية للموسوعات، الحازمية لبنان 2006.
- الدوسكي إبراهيم تحسين، **المدخل لدراسة الأدب الكردي المدوّن باللهجة الشمالية**، الجزء الثاني، 1993.
- الريّس منير، **جريدة الأيام الدمشقية**، عدد 11 تموز، 1932.
- الزبيدي ياسر عباس، **الثورة العربية الكبرى ١٩٢٠**، جامعة عين شمس.
- السعدي إبراهيم رياض، **الهجرة الداخلية للسكان في العراق، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٧٤**.
- السيد رضوان، **الأمة والجماعة**، بيروت 1983.
- الصابي، **المنتزع من كتاب التاجي**، تحقيق وشرح محمد حسين الزبيدي، بغداد 1977.
- الصوتي، **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**، تحقيق ونشر تحقيق ونشر هيور شادن، الطبعة الثانية، دار المسيرة، بيروت 1989.
- الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1965 ـ 1977.
- العظام هادي عبد الأمير، **تطور الحركة الوطنية الكردية**.

- العقاد صلاح، **المشرق العربي المعاصر**.

- العيسمي شبلي، **تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨، جـ٣، بغداد ١٩٨٧**.

- الغمراوي سامي أمين، **قصة الأكراد في شمال العراق**.

- الفارقي ـ **تاريخ الفارقي**، تحقيق بدوي عبد اللطيف عوض ـ الهيئة العامة لشؤون الطباعة الأميرية، القاهرة 1959.

- الفهد مطلق عبد الرزاق، **الحركة العمّالية في العراق**، القاهرة 1950.

- الكاتب عماد الدين، الفتح القسي في الفتح القدسي.

- الكبيسي عبد المجيد حمدان، **عصر الخليفة المقتدر بالله**، النجف ـ العراق، 1974.

- الكتبي بن شاكر، **فوات الوفيات**، القاهرة، 1282هـ.

- الكوراني علي سيدو، **من عمان إلى العمادية**، القاهرة 1939.

- المائي أنور، **الأكراد في بهدينان**، دهوك 1999.

- المرجه بني موفّق، **صحوة الرجل المريض، والسلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية**، مطابع دار الكويت للصحافة، الكويت 1984.

- جنة كردستان جحيم عدد آذار 2007، العدد أربعون، المركز العربي للمعلومات، بيروت.

- المسعودي، **التنبيه والإشراف**، دار مكتبة الهلال ـ بيروت 1981.

- المكريالي حسين حزني، **موجز تاريخ أمراء سوران**، ترجمة محمد عبد الكريم، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد.

- الملا محمد الكريم عبد. في الغناء الكردي، مجلة التراث الشعبي العدد الخامس، بغداد 1970.

- النجار فوزي حسين، **السياسة الستراتيجية في الشرق الأوسط**، مكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1953.

- النعيمي نوري أحمد، **الحياة السياسية في الدولة العثمانية**، بغداد 1990.

- الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، دار المعارف، القاهرة 1982.
- الهماوندي عزيز محمد، **الحكم الذاتي في كردستان العراق**، جامعة القاهرة 1986.
- الواقدي، **فتوح الشام**، المكتبة التجارية الكبرى، دار العهد الجديد للطباعة، مصر.
- اللامي سركيس وصباح، **جريدة القادسية**، 5 تشرين الأول 1991، العراق.
- اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، دار بيروت 1961.
- اتفاقية عبد السلام عارف ـ 29 نيسان 1964، **بيان الحزب الديمقراطي الكردستاني**، العراق.

ـ ب ـ

- بارت فردريك، الحدود الأتينية، ليشل وبراون بوسطن، 1969.
- بارتولد. و. **لمحة من تاريخ إيران وجغرافيتها**.
- ياشي منجم: **جامع الدول الشدادية**، تحقيق مينواسكي كمبرود 1958.
- بدر الدين صلاح، **الأكراد شعباً وقضية**، بيروت 1987.
- بدر الدين صلاح، **حول العلاقات الكردية العربية**، مبادئها وواقعها، وآفاقها، بيروت 1991.
- بدرخان عبد الرحمن، **جريدة كردستان العدد** 13.
- برانت جيمس، **رحلة جيمس برانت إلى المنطقة الكردية ١٩٣٨**، ترجمة حسين أحمد الجاف، بغداد 1989.
- بروينسن فان مارتن: **المجتمع الكردي**، العراق، القومية، مشاكل اللجوء، ترجمة صدقي عز الدين البيرموي مطبعة كلية الشريعة دهوك 1998.
- بروينسن مارتن فان، **الأكراد وبناء الأمة**، معهد الدراسات الستراتيجية، بيروتو بغداد، 2006.
- بشكيجي إسماعيل، **النظام في الأناضول الشرقية**. ترجمة شكو مصطفى، وزارة التربية، أربيل، العراق سنة 2000.
- بك بيكه بك مأمون: مذكرات مأمون بن بيكه بك. ترجمة محمد جميل الروز بياني، وشكور مصطفى، مطبعة المجتمع العلمي العراقي، بغداد 1980.

- بك مردم خليل، **أعيان القرن الثالث عشر**، 1412هـ.

- بن جعفر قدامه، **الخراج وصناعة الكتابة**، بغداد 1981.

- بيان مهدي فاضل، **التعليم في العراق في العهد العثماني، مجلة المورد. المجلد ٢٢ العدد الثاني، بغداد ١٩٩٤**.

- بيان الاتحاد الوطني الكردستاني 7 تشرين الثاني 1977.

- بيت الكولونيل: **جريدة ديني تلغراف اللندنية أيلول ١٩٤٦**.

- بيترو شينسكي: ملخص العلاقات الإقطاعية في أرمينيا وأذربيحان خلال القرون السادس عشر إلى التاسع عشر لييننغراد 1940.

- بيل مس، **فصول من تاريخ العراق القريب**، بين سنتي 1914 ـ 1920، ترجمة جعفر الخياط.

ـ ت ـ

- ترو خانوفسكي، **سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية**، ترجمة، عبد الحمدي جمال، القاهرة 1976.

ـ ج ـ

- جالياند جيرارد، **المأساة الكوردية**، ترجمة عبد السلام النقشبندي، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، العراق 2007.

- جليل جاسم، بطولة الأكراد في ملحمة قلعة دمدم، ترجمة شاكر مصطفى بغداد، 1983.

- جليلي جليل، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، ترجمة د. عبيدي حاجي، بيروت 1992.

- جليل جليلي، **من تاريخ الإمارات في الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر**. ترجمة محمد عبدو البخاري، دمشق 1978.

- جمعية الدراسات الاجتماعية، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية القبلية في المقاطعات** الوسطى والجنوبية وفي لواء الموصل 1954، (تقرير).

- جنيدي خليل، **حركة التحرر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبي ١٩٣٩ - ١٩٦٨ آراء ومعالجات، ستوكهولم ١٩٩٤**.
- جواد ناجي أسعد، **دراسات في المسألة القومية الكردية**، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت 2005.
- جريدة الجمهورية العراقية 7 تشرين الأول 1974.
- جريدة الحياة، 9 نيسان 1911 ـ 20 كانون الثاني 1992/ 30 تشرين الأول 2003.
- جريدة الحياة 7 نيسان 2005/ 15 حزيران 2005/ 13 حزيران 2004.
- جريدة الحياة، 23 شباط 2006.
- جريدة الدستور الأردنية، 3 آذار 1979.
- جريدة الرأي العام الكويتية 9 أيار 1974.
- جريدة السفير اللبنانية 23 آذار 1975 و18 نيسان 1977.
- جريدة السفير البيروتية، 10 أيلول 1980.
- جريدة السفير البيروتية، 18 أيلول 1980.
- جريدة السفير البيروتية عدد 16 نيسان 1987.
- جريدة السفير البيروتية عدد 4 أيلول 1987.
- جريدة السفير البيروتية عدد 5 أيلول 1987
- جريدة النهار البيروتية، 18 آذار 1988.
- جريدة النهار البيروتية، 9 أيلول 1988.
- جريدة النهار البيروتية، 24 أيلول 1988.
- جريدة السفير البيروتية، 5 نيسان 1991.
- جريدة السفير البيروتية، 9 نيسان 1991.
- جريدة السفير البيروتية، 11 تموز 1991.
- جريدة السفير البيروتية، 9 تشرين الأول 1991.
- جريدة السفير البيروتية، 29 تشرين الأول 1991.
- جريدة السفير البيروتية، 6 تموز 1992.

- جريدة السفير البيروتية، 22 آب 1999.
- جريدة السفير، 17 كانون الثاني، 2007.
- جريدة الشرارة العراقية، العدد الرابع، حزيران 1976.
- جريدة الشرق 26 و28 تشرين الأول 1998.
- جريدة الشرق الأوسط، 8 حزيران 2006.
- جريدة الفجر الجديد البغدادية، العدد 462/ 4 آب 1961.
- جريدة القبس الكويتية، 5 آذار 1979.
- جريدة كردستان عدد 117/ 1986.
- جريدة المستقبل، 6 حزيران 2005.
- جريدة مليت التركية 30 آب 1930.
- جريدة النهار البيروتية، 3 آذار 1979.
- جريدة النهار اللبنانية، البيروتية 18 أيلول 1980.
- جريدة النهار 23 أيار 1994/ 20 أيار 1994/ 18 حزيران 2001.
- جريدة النهار، 11 تشرين الثاني 2003/ 21 آذار 2004.
- جريدة النهار، 16 كانون الثاني، 2007.
- جريدة الأحرار البيروتية ـ اللبنانية، 23 شباط 1966.
- جريدة الأهرام المصرية، 19 أيار 2003.
- جريدة السفير اللبنانية، تشرين الأول 1998.
- جريدة السفير البيروتية، 7 أيلول 1987.
- جريدة السفير البيروتية، 21 نيسان 1994.
- جريدة السفير البيروتية، 15 تموز 1994 ـ 21 آذار 1995.
- جريدة السفير 24 تشرين الثاني 2003/ 15 كانون الأول 2003/ 24 آب 2005.

ـ ح ـ

- حسين فاضل، **مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الإنجليزية التركية**، بغداد.
- حمو سيد الفريق، **مذكرات آمر لواء المشاة**، بغداد 1977.

- حميدي عباس جعفر: **التطوّرات السياسية في العراق**، 1921 ـ 1935 ـ بغداد.
- حيدر كاظم، **الأكراد، من هم وإلى أين؟**، منشورات الفكر الحر. بيروت، لبنان، 1959.

ـ خ ـ

- خاصباك شاكر، **الأكراد**، دراسة جغرافية التنوغرافية، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان 2005.
- خاصباك شاكر، **الزرّاع اللاعشائريون في كوردستان**، جدة شمس كردستان، العدد 3 ـ 4 بغداد 1971.
- خالفين، أ. ن. **الصراع على كردستان**، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد 1969.
- خدوري مجيد، **تحرير العراق من الانتداب**.
- خليل الدين عماد، **عماد الدين زنكي**، بيروت 1971.

ـ د ـ

- دائرة المعارف البريطانية، لندن مجلد 95 و1911.
- دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشناوي، المجلد الرابع، بيروت 1933.
- دائرة المعارف الإسلامية ـ لندن 1957.
- داريفر. ر. أ، الكرد في المصادر القديمة، ترجمة فؤاد حمه خورشيد، بغداد 1986.
- دروفيل. ك. **رحلة إلى إيران خلال عامي ١٨١٢ ـ ١٨١٣ باريس ١٨٢٥**.
- دستور الجمهوية العراقية المادة 3 سنة 1959.
- دشنر كونتر، أحفاد صلاح الدين الأيوبي، ترجمة عبد السلام برواري. الطبعة الثانية، دهوك، العراق 2000.
- دليل الجمهورية العراقية، **إشراف وزارة الإرشاد، قرار مجلس الوزراء، ١٧ كانون الأول ١٩٦٠، بغداد.**
- دانتسيغ، ب.م. الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة معروف خزندار، بغداد 1981.

- داودي غالب، **ذكريات عشائر الشام**، اليقظة العربية، دمشق 1947.
- ديب صالح فرج الله، **الوطنية العدائية للنظام التركي**، جريدة السفير البيروتية 5 تشرين الأول 1998.
- درة محمود، **القضية الكردية**، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، لبنان 1966.

ـ ذ ـ

- ذو النون عبد الرحيم: **تطور الحركة الوطنية في العراق**، القاهرة.
- ذو النون عبد الرحيم، العراق في الحرب العالمية الثانية، القاهرة 1950.

ـ ر ـ

- رابينو، **تقرير عن كردستان**، 1912.
- راونس: مجلة J.R.G.S العدد العاشر 1814.
- رديني حسن وصفي، **التراث الثقافي بهدينان**، مجلة شمس كردستان، عدد 67/ 1984.
- رسالة إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي 29 نيسان 1962، وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني، العراق.
- روزنتال، **علم التاريخ**.
- روندو، **بيير**، **العشائر الجبلية**.
- روندو. ب. كرد سوريا، مجلة فرنسا المتوسطية والأفريقية ع1، 1939.
- روندوبيير، **مستقبل الشرق الأوسط**، تعريب نجدة هاجر المكتب التجاري، بيروت 1959.
- رؤوف عبد الله، **التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر الحديث، بغداد ١٩٩٩**.
- ريح جيمس كلوديوس، **رحلة ريح إلى العراق ١٩٢٠**، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد 1951.
- رينسيمان ستيفن، **تاريخ الحروب الصليبية**، ترجمة السيد العريني. الطبعة الثانية، بيروت 1967.
- ريبر، **الأكراد**، دمشق 1966.

ـ ز ـ

ـ زكريا وحفي أحمد، عشائر الشام، الجزء الثاني، مطبعة دار اليقظة العربية، دمشق 1947.

ـ زكي أمين محمد، **تاريخ السليمانية وأنحائها**، ترجمة الملا أحمد الورزبياني، بغداد 1951.

ـ زكي محمد أمين، **تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، تعريب محمد علي عوني، بغداد ١٩٤٥**.

ـ زكي أمين محمد، **ملخص تاريخ الكرد وكردستان، القاهرة ١٩٣٩**.

ـ زيدان جرجي، **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

ـ زيمنيه، الكرد والارمن، لندن 1895.

ـ س ـ

ـ سجادي علاء الدين، **تاريخ الأدب الكردي**، الطبعة الأولى 1952.

ـ سري الدين عايدة العلي، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، بيروت 2000.

ـ سعد الله صلاح، **المسألة الكردية في العراق**، مكتبة مدبولي القاهرة 2005.

ـ سعيد أمين، **جريدة المقطم المصرية**، نيسان 1935.

ـ سعيد عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.

ـ سعيد كريم علي عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب ـ بيروت 1999.

ـ سليم رجائي محمد، **الحركة الوطنية في سوريا**.

ـ سنّو عبد الرؤوف، **النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ١٨٧٧ ـ ١٨٨١ . بلاد الشام. كردستان. الحجاز ألبانيا ـ بيروت ١٩٩٨**.

ـ ش ـ

ـ شابري لورانت وآني لورانت، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ترجمة ذوقان قرقوط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991.

- شاميلون، **حول مسألة الإقطاع بين الكرد**، ترجمة كمال أحمد مظهر، مطبعة الحوادث، بغداد 1984.
- شريف بديع محمود، **تاريخ النهضة العربية الحديثة**.
- شريف طاهر عبد الستار، **المجتمع الكردي**، مطبعة العراق، بغداد 1981.
- شعبان عدنان، **الأكراد قضية حق في عالم ظالم**، جريدة النهار البيروتية 16 كانون الأول 1998.
- شعبان عبد الحسين، **عاصفة على بلاد الشمس**، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1994.
- شعبان عبد الحسين، **مجلة الحرية**، عدد 87 و96، سنة 1984.
- شكري حيدر، **الكرد في المعرفة التاريخية الإسلامية**، جامعة صلاح الدين، العراق، 2004.
- شمدت أدمز دانا، **رحلة إلى رجال شجعان في كردستان**، ترجمة جرجس فتح الله المحامي، بيروت 1972.
- شمزين، ع. **الحركة القومية التحررية الكردية في العراق**، بغداد 1960.
- شوكت ناجي. **سير وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ـ ١٩٨٤**، الطبعة الثالثة.
- شيركون بله. ج. **القضية الكردية**، القاهرة، 1930.

ـ ط ـ

- طالباني جلال، **كردستان والحركة القومية الكردية**، منشورات جريدة النور، الطبعة الأولى، بغداد 1990.
- طالباني جلال، **كردستان والحركة القومية الكردية**، دار الطليعة، بيروت 1971.
- طاهر عبد الستار، **المجتمع الكردي**، مطبعة دار العراق، بغداد.

ـ ع ـ

- عبد ربه سكران وإبراهيم الوائلي: **أكراد العراق**، 1815 ـ 1914، القاهرة 1987.
- عبد الجليل رعد، **صراع الاستيعاب والانفعال**، دراسة في تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- عبد الرضا ماجد، **القضية الكردية في العراق**، منشورات الطريق الجديد، بغداد، العراق، 1975.
- عفلق ميشال، نقطة البداية، **المسألة الكردية والثورة العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الخامسة، بيروت 1975.
- علي محمد عبد الله، **كردستان في عهد الدولة العثمانية**، من منتصف القرن التاسع عشر إلى بدء الحرب العالمية الأولى، جامعة صلاح الدين العراق 1998.
- عوني علي محمد، **تاريخ الكرد وكردستان**، القاهرة، 1939.
- عودة عبد الملك. **محاضرات في المشكلات السياسية في العالم الإسلامي القاهرة**، 1970 ـ 1980.
- عيني منير، السيد عبد القادر الجيلاني، أعظم قديس في الإسلام، كتاب **الشخصيات الشرقية العظيمة**، ج6 باريس 1938.
- عيسى محمود حامد، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة 1922.

ـ غ ـ

- غريب أدمون، **الحركة القومية الكردية**، بيروت.

ـ ف ـ

- فائق بك سليمان، **تاريخ المماليك في بغداد**، ترجمة محمد نجيب الأرمنازي، بغداد 1961.
- فلهوزن يوليوس، **أحزاب المعارضة السياسية والدينية في صدر الإسلام**، الخوارج والشيعة، ترجمة عبد الرحمن الكويت.
- فوزي أحمد، **قاسم والأكراد**، القاهرة 1961.
- فيليجيفسكي: **المؤتمر الأول للدراسات الكردية ومسألة اللغة الأدبية الكردية**، مجلة اللغة والفكر، الدورتان السادسة والسابعة 1936.
- فيلجيفسكي، **مجمع الاستكراد**، يرفان من 4 إلى 9 حزيران سنة 1934.

ـ ق ـ

ـ قاسملو عبد الرحمن. **الجوانب الاقتصادية للمسألة الكردية** براغ 1963.

ـ قاسملو عبد الرحمن، **كردستان والأكراد**، براغ 1965.

ـ قرار مجلس الأمن رقم 1546، تاريخ 8 حزيران 2004 الجلسة 4987.

ـ قصارجيان خشادور، **الأكراد حسب المصادر العربية**، يريڤان.

ـ قيادة الثورة العراقية، **قرار رقم ١١٥**، تاريخ 19 كانون الثاني 1971.

ـ ك ـ

ـ كرّاس المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني، إيران.

ـ كوتشير أكربس، **الحركة القومية الكردية**، باريس 1987.

ـ كلارك رمزي، النار هذه المرة، جرائم الولايات المتحدة في الخليج.

ـ ل ـ

ـ لازاريف. ب. م. **الكرد وكردستان**، عوامل تشكل القضية.

ـ لازاريف س. م. **المسألة الكردية ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ ـ ترجمة د. عبد الهادي، بيروت ١٩٩١.**

ـ لازاريف حسريتان، شاكر محويان، جليلي جليل، أولغا جيفالينا ـ الحركة الكردية في العصر الحديث. ترجمة د. عبد جاجي. أكاديمية العلوم السوڤياتية، معهد الاستشراق، موسكو.

ـ لجنة الإعلام الخارجي للاتحاد الوطني الكردستاني، كانون الأول 1977.

ـ لنشوفسكي جورج، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، الجزء الأول، بغداد ١٩٦٤.**

ـ ليبرخ ب. **دراسات حول الأكراد وأسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة عبد حاجي، دمشق ١٩٩٤.**

ـ ليفسكايا بيغو نينا، العرب على حدود بيزنطية وإيران في القرنين الرابع والسادس الهجري، موسكو ـ لينينغراد 1964.

- م -

- مارديني زهير، **الثورة الإيرانية بين الواقع وأسطورة دار اقرأ ـ بيروت.**
- ماسينيون لويس، دراسة عن المعجم الفني 1922.
- ماكنزي، د.ن. أصل الكرد، 1981.
- ماليبار، نواعير الفرات، وبين العرب والكرد، ترجمة حسين كبه، مطبعة الرابطة، بغداد 1957.
- مامسبشاكوف، الشعوب القاطنة حول البحر الأسود في وضعهم الراهن، وثائق الجمعية الأيتنوغرافية، باريس 1939.
- مجلة الأيكوغست البريطانية، الفترة السنوية للشرق الأوسط 1977. دائرة الأبحاث في «الأيكونوميست» ذي ميدل ايست ريفيو المحدودة 21 جولو ستريت، ساخرون وولدن، أسكس، انجلترا.
- مجلة الثقافة الجديدة، العدد 10، كانون الثاني 1970.
- مجلة الحواث لندن 18 أيار 1979.
- مجلة سور غول، عدد 12 سنة 1998.
- مجلة الطليعة القاهرية عدد شباط 1973.
- مجلة الطليعة الكويتية عدد 406 تاريخ 24 نيسان 1979.
- مجلة الاتحاد الأسبوعي 15 أيلول 1988.
- مجلة كل العرب عدد 21، آب 1985.
- مجلة كولان العربي، عدد 52 ـ 3 أيلول 2000.
- مجلة العالم العربي والإسلامي عدد شباط 1982.
- مجلة المجمع الكردي، جـ2، 1974.
- مجلة معلومات، عدد آذار 1992.
- مجلة الأديب الكردي عدد 4، بغداد 1992.
- مجلة الحكم الذاتي عدد 4، أربيل 1983، محمد الحظي ونهاية الإمارة السورانية.
- مجلس قيادة الثورة العراقي، **نص قرار 115، تاريخ 19 كانون الثاني 1971.**

- محب الله. ن: موقع الأكراد وكردستان تاريخياً وجغرافياً وحضارياً، د.م، 1991.
- محمد أحمد محمود، **الحالة الثقافية في كردستان**، مجلة كاروان العدد 35، 1985.
- محو جميل، مذكراتي داخل سجون الثورة الكردية، بيروت 1982.
- محطة أي ـ سي ـ الأميركية 4 نيسان 1991.
- مخول موسى، **الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الثانية، بيروت لبنان 2006.
- مذكرات القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الموجهة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في 23 أيلول 1973.
- مصطفى حسن، **البرزانيون وحركات برزان ١٩٣٢ ـ ١٩٧٤. دار الطليعة، بيرت ١٩٦٣.**
- مصطفى عبد الرحيم حمد، **في أصول التاريخ العثماني**، بيروت 1982.
- معاهدة سيفر المادة 62 - 63، (مكان المعاهدة/سنة المعاهدة)
- معلوف أمين، **الحروب الصليبية كما رآها العرب**، بيروت 1998.
- معوض أديب، الأكراد في لبنان وسوريا مجلة النشرة جزء 12.
- المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكردستاني، إيران 1973.
- موسز ينيسكي، بحوث عن أصل الثقافة الأولية للشعوب السلافية 1952.
- موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، من منظمه الكومله بعد أحداث كانون الثاني 1985 (كراس).
- مولتكه تيودور وكردستان.
- مولتكه كارل فون هلمون: رسائل المارشال مولتكه. ترجمة عبد الفتاح يحيى.
- ميثاق المؤتمر الوطني الكردستاني.
- مينور سكي، ف. ف. الأكراد، ملاحظات وانطباعات. ترجمة الدكتور معروف خزندار ـ بغداد ـ العراق 1968.
- مينورسكي، **دائرة المعارف الإسلامية، الأكراد، لندن ١٩٢٠.**
- مينورسكي، الأعمال الحربية في آثرو باتيكان، B.s.o.A.s جـ1، القسم الثاني والقسم الرابع.

- مينورسكي: الكوران مجلة B.s.o.A.s المجلد التاسع عشر، القسم الأول 1943.
- ميلليخين، في حياة بدائية الكرد. وثائق الجمعية الايتنوغرافية، باريس 1939.
- مينورسكي، **الموسوعة الإسلامية الكردية**، لندن 1925.

ـ ن ـ

- ندى زه كريم: حركة كردستان وأذربيحان، مطبعة كاملة ران. السليمانية العراق ـ 1960.
- نوّار سليمان عبد العزيز، داود باشا والي بغداد.
- نورس موسى، الدبلوماسية البريطانية في العراق، مجلة آفاق عربية العدد 10 ـ 11 جامعة دمشق 1982.
- نور الدين محمد، جريدة النهار البيروتية عدد 11 تشرين الثاني 1998.
- نوري بهاء الدين، رتل باز في حركات برزان.
- نيكتين باسيلي، الكرد، ترجمة نوري طالباني، دار الساقي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 2001.

ـ هـ ـ

- هامر، تاريخ الامبراطورية العثمانية.
- هاملتون جب صلاح الدين الأيوبي دراسات في تاريخ الإسلام، حرّرها يوسف البش، الطبعة الثانية، مكتبة بيسان، للنشر والتوزيع، بيروت 1997.
- هشياد جودت الملا محمود البايز يدي جريدة خه بات عدد 47.
- هورماني عبد العزيز محمد، القضية الكردية والمؤامرات الدولية 1933.
- هلال طالب محمد، دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية، إصدارات الشعبة السياسية في الحسكة، الحسكة سوريا 1963.

ـ و ـ

- وثائق البارتي الديمقراطي الكردي اليساري، سوريا.
- وثائق البلاد الملك العراقي، ملف د/ 10 ـ قرار مجلس الوزراء، تشرين الأول 1945 مسلسل 568 واع.

- وثائق الحزب الديمقراطي الكردستاني 1981، تقييم ثورة أيلول.
- وثائق اللجنة التحضرية للحزب الديمقراطي الكردستاني، تقييم مسيرة الثورة الكردية وانهيارها، والدروس المستخلصة منها كانون الثاني ذسنة 1977.
- وثائق المؤتمر الثالث للبارتي الديمقراطي اليساري في سوريا كانون الثاني 1973.
- وثائق المؤتمر العالمي لقوى السلم، موسكو تقرير اللجنة السابقة.
- وثائق الاتحاد الكردستاني، طريق الحركة الكردية التحررية.
- وثائق الاتحاد الوطني الكردستاني، لجنة الإعلام الخارجي كانون الأول 1977.
- وكالة نوفوستي ـ السوڤياتية، الرسمية، حروب التحرير الوطني.
- وكالة الأنباء العراقية، الأنصات 25 شباط 1979.
- ويبير دونالد، إيران، ماضيها وحاضرها. ترجمة عبد النعيم حسين مكتبة مصر 1951، القاهرة.
- ويلس، الحياة في فارس وعاداتها.
- ويلمز ستون، بريطانيا والدول العربية، دار الشروق، بيروت.

ـ ي ـ

- ياغي أحمد إسماعيل، تطوّر الحركة الوطنية في العراق.
- يحيى علي عبد الغني، كتاب متصرفية لواء الموصل رقم س/ 1920 15 أيلول 1964 «إلى قيادة الفرقة الرابعة»: تحت عنوان «سرّي جداً».
- يحيى علي عبد الفتاح، البدليس، دورة واتره في التاريخ الكوردي، مجلة كاروان عدد 24 أبريل 1984.
- ينجيل داڤيد سون: العراق والدولة الجديدة، ترجمة عجاج نويهض، القدس 1933.

المراجع الفرنسية

1 - Chantre Ernest, Les Kurdes Lyons, 1927.

2 - Chaliand Gerald, Les Kurdes et Kurdistan, Paris 1981.

3 - Kurschera, Le mouvements national Kurde, Paris.

4 - More, C. Les Kurdes aujourd'hui, Paris, 1984.

5 - Plizzoli, Claude, La syrie, Paris, 1977.

6 - Randot Pierre, Les Kurdes de Syries, La France méditerrannéene, N°1 - 1939.

7 - Rondo, Pierre Les tributs montagnardes de l'Asie antérieure, Kurdes et assyriennes, Bulletin orientales de l'institut Français de Damas. 1937, N VI.

8 - Sauvragest Jean, introduction à l'histoire de l'orient musulman, Cohen, Paris, 1961.

9 - Vanly, I. C. le Kurdistan Irakien, entité national, La Baconneriea2 suizerland 1970.

10 - Viemmement, Jean-Pierre, Contribution à l'étude de la sociologie et de l'histoire de hautes études, Sorbobbe, T. II Paris.

11 - Weuleresse, Paysans de Syrie et du Proche orient, gallimard, Paris, 1946.

الفهرس

في هذا البحث عن الكرد والمسألة الكردية عبر العهود، حاولت جاهداً أن أبقيها في إطارها التاريخي والطبيعي، وإيضاحها وإخراجها ضمن منهج علمي أكاديمي يستند إلى المراجع الموثوقة، والوثائق التاريخية المحققة والمنقحة، بعيداً عن غبار الخيال، والسرد القصصي، وحلم الشعر، وفورة العاطفة.

هذا البحث في القضية الكردية، لم يتوقف فقط على المسألة السياسية التي تكون قد أخذت حيزاً لا بأس به، إنما عملت جاهداً وبنوع خاص على إظهار الناحية الحضارية عند الكرد بما تتضمنه من لغة وثقافة ودين وعلم واقتصاد، وعادات وتقاليد وأنظمة وأدب وشعر وفن وغيرها.. كما شرحت وبيّنت علاقة الكرد بالشعوب المجاورة وبالإسلام والدولة العثمانية وتأثرهم وتأثيرهم بتاريخ هذه المنطقة، التي هم فيها، والدول التي ينضوون تحت لوائها والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ منها.

آمل أن أكون قد أشعلت شمعة في التاريخ الكردي ليأتي من بعدي ويشعل منارة.

من مقدمة الكتاب

